

نقد كتاب أصول مذهب الشيعة

لمؤلفه الدكتور السلفي ناصر بن عبد الله القفاري

منهج تأسيسي في الإجابة
عن الشبهات المثارة ضد المذهب الشيعي

الجزء الثاني

أ. د. السيد محمد الحسيني القزويني

الأستاذ في المحاضرة العلمية قسم الدراسات العليا في قم المقدسة،

ومرئيس قسم الحديث، وعضو الهيئة العلمية في جامعة آل البيت عليه السلام العالمية.

هوية الكتاب

اسم الكتاب:.....	نقد كتاب أصول مذهب الشيعة
تأليف:..... أ.د. محمد الحسيني القزويني	بمساعدة اللجنة العلمية
الإخراج الفني وتدقيق المصادر:.....	حسن السعدي
الناشر:.....	مؤسسة وليّ العصر <small>ع</small> للدراسات الإسلامية
رقم الإيداع الدولي (ج ٢):.....	٢ - ٣٠ - ٨٦١٥ - ٩٦٤ - ٩٧٨
رقم الإيداع الدولي للدورة:.....	٦ - ٣٢ - ٨٦١٥ - ٩٦٤ - ٩٧٨
الطبعة:.....	الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م
عدد النسخ:.....	٥٠٠٠ نسخة

يحق للجميع طبع الكتاب ونشره مع إعلام المؤلف والناشر قبل ذلك



اللجنة العلمية

د . فلاح عبد الحسن الدوخي
د . يحيى عبد الحسن الدوخي
د . حكمت جابر الرحمة
السيد حاتم كاطع البخاتي

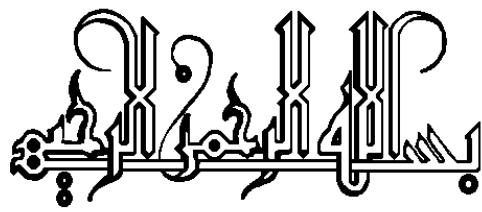


تحت إشراف

أ . د . السيد محمد الحسيني القزويني

الإهداء

إلى من كان رمز الجهاد والتضحية والفداء، إلى من أفنى حياته في الدفاع عن حریم الإسلام وإعلاء كلمته، إلى من وطّد أركان الإسلام بجهده وجهاده، إلى من كان همه الحفاظ على وحدة المسلمين وتقوية شوكتهم في وجه أعدائه، إلى ابن عم النبي ﷺ وأخيه، أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب ؑ نهدي هذا الجهد المتواضع والبضاعة المزجاة، راجين من الله تعالى القبول.





الفصل الثالث

الشبهات المثارة حول أدلة الإمامة الروائية

الشبهة: حديث المنزلة لا يدل على إمامة علي عليه السلام

قال القفاري: «والفضائل الواردة في حق علي (رضي الله عنه) ليست من ألفاظ النصوص والوصايا والاستخلاف، لا في لغة العرب ولا في عرفهم ولا في شريعة الإسلام ولا في عقول العقلاء، إنما هي فضائل أدخلها هؤلاء في الدعاوى.

وقد قام ابن حزم بحصر الأحاديث الواردة في فضائل علي، فقال: وأمّا الذي صحّ من فضائل علي، فهو قول النبي (صلى الله عليه وسلم): (أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي)... وهذا لا حجة فيه للرافضة».

وقال نقلاً عن ابن حزم أيضاً - حيث اكتفى القفاري بشبهته هذه بما ذكره ابن حزم، لذلك ذكر التفاصيل - في حاشية كتابه: «يقول ابن حزم في إثبات ذلك: وهذا لا يوجب له فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده عليه السلام؛ لأنّ هارون لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام، وإنّما وليّ الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون، فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليه السلام، كما وليّ الأمر بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة.

وإذا لم يكن علي نبياً كما كان هارون نبياً، ولا كان هارون خليفة بعد موت موسى على بني إسرائيل، فصح أن كونه (رضي الله عنه) من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمنزلة هارون من موسى إنّما هو في القرابة فقط.

وأيضاً فإنّما قال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هذا القول إذ استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، فقال المنافقون: استقله [كذا في الأصل المحقق من الفصل، ولعلها استقله] فخلفه، فلحق علي برسول الله (صلى الله عليه وسلم) فشكى ذلك إليه، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حينئذ: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى)، يريد عليه السلام أنه استخلفه على المدينة مختاراً لاستخلافه، ثم قد استخلف عليه السلام قبل تبوك وبعد تبوك على المدينة في أسفاره رجالاً سوى علي (رضي الله عنه) فصحّ أنّ هذا الاستخلاف لا يوجب لعلي فضلاً على غيره، ولا ولاية الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين.

وتشبيه علي بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى، وتشبيه عمر بنوح وموسى كما روى ذلك الإمام أحمد في مسنده: ج ١ ص ٣٨٣ ح ٣٦٣٢، والحاكم في مستدركه: ج ٣ ص ٢١ — ٢٢، وروى الترمذي في كتاب الجهاد طرفاً منه: ج ٤ ص ٢١٣.

فإنّ هؤلاء الأربعة أفضل من هارون، وكل من أبي بكر وعمر شبّه باثنين لا بواحد، فكان هذا التشبيه أعظم من تشبيه علي، مع أنّ استخلاف علي له فيه أشباه وأمثال من الصحابة، وهذا التشبيه ليس لهذين فيه شبيه، فلم يكن الاستخلاف من الخصائص، ولا التشبيه بنبي في بعض أحواله من الخصائص»^(١).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٣٠-٨٣٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

أساسيات الشبهة

بناءً على ما ذكرناه فإنّ الشبهة تركز على الأمور التالية:

١- إنّ حديث المنزلة لا يوجب فضلاً ولا استحقاقاً للإمامة، وذلك

للأسباب التالية:

أ - إنّ النبي ﷺ استخلف على المدينة غير علي عليه السلام في ظروف مختلفة، فلا يوجب استخلافه فضلاً ولا ولاية أمر، كما لم يوجب لغيره.

ب - إنّ النبي ﷺ استخلف علياً عليه السلام على المدينة وقال له ما قال؛ تسليّةً له عندما عاب عليه المنافقون البقاء مع النساء والصبيان.

ج - إنّ هارون عليه السلام لم يل أمر بني إسرائيل وإنّما تولّى الأمر يوشع بن نون، فلا تكون المنزلة المذكورة في الحديث إلاّ في القرابة فقط.

٢- تشبيهه عليه السلام بهارون ليس بأعظم من تشبيهه أبي بكر بإبراهيم وعيسى عليه السلام وتشبيهه عمر بنوح وموسى عليهما السلام، بل هذا أعظم، فليس التشبيه ببعض الأنبياء من خصائص علي عليه السلام.

وللردّ على ما تقدم نبرز الأجوبة التالية:

الجواب الأول: حديث المنزلة صحيح سنداً وواضح دلالة

في البداية لا بدّ أن نشير إلى أن حديث المنزلة من الأحاديث التي أجمع العلماء على صحتها، ويكفي في صحّته أنه ورد ذكره في صحيح مسلم والبخاري، ولذا لم يتعرض القفاري إلى طريق الحديث وسنده.

إذن فالبحث مع القفاري في حديث المنزلة يتحدد في الجانب

المضموني، وهو دلالة الحديث على إثبات فضيلة عظيمة للإمام علي عليه السلام، وهي الخلافة والإمامة والولاية بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وأنّ هذا الأمر من خصائصه عليه السلام.

ولكي يتّضح الجواب أكثر عن الشبهة في المجال المضموني، لابدّ من التسلسل في الجواب ضمن الأمور التالية:

أولاً: اختلاف مناسبات ومضامين الحديث يدل على الفضل والخلافة

بعد أن كان حديث المنزلة من الأحاديث الثابتة، فإنّه من الصعب استقصاء ألفاظ الحديث ومتونه والمجامع الحديثية التي ورد فيها الحديث، ولكن نحاول الاقتصار على ذكر بعض ألفاظه الصحيحة والصريحة في الدلالة على مقام الخلافة والولاية والإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله:

١- تتبع وتثبت سعيد بن المسيب من صحة حديث المنزلة

أخرج مسلم في صحيحه عن يحيى بن يحيى، عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي، قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعداً، فحدّثته بما حدّثني عامر، فقال: أنا سمعته، فقلت: أنت سمعته؟ فوضع إصبعيه على أذنيه، فقال: نعم، وإلاّ فاستكّتا^(١)»، وقد أخرج هذا المضمون من الحديث البخاري أيضاً في

(١) فاستكّتا: أي صمّتا.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

صحيحه بألفاظ أخرى^(١).

وهذا الدليل كما هو واضح غير مقيد بغزوة تبوك، بل هو مطلق، وتقييده بذلك يحتاج إلى الدليل، مما يعني أن الحديث قد صدر أكثر من مرة، كما أن تتبع ابن المسيب للحديث والتثبت من صدوره عن النبي ﷺ وتوجيه سؤاله إلى سعد بن أبي وقاص مرة أخرى بنحو التعجب، وتأكيده سعد لسماعه الحديث من النبي ﷺ مباشرة بوضع أصبعيه على أذنيه، وقوله: «نعم وإلا فاستكنا» كل ذلك واضح الدلالة على أن الصحابة والتابعين قد فهموا من الحديث إثبات فضيلة ومزية خاصة لعلي ﷺ تميز بها على سائر الصحابة، ولو لم يكن في الحديث فضل اختص به علي ﷺ فما هو الداعي لكل ما قام به ابن المسيب من التأكيد والتثبت؟!!

٢- سعد بن أبي وقاص يفهم من حديث المنزلة بأنه فضيلة عظيمة

أخرج مسلم في صحيحه أيضاً عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب؟ فقال: أمّا ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنّ له رسول الله فلن أسبّه؛ لئن تكون لي واحدة منهن أحبّ إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول له، خلفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله! خلفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ﷺ: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٠٨ ح ٣٧٠٦، ج ٥ ص ١٢٩ ح ٤٤١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي، وسمعتة يقول يوم خبير: لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، قال: فتناولنا لها، فقال: ادعوا لي علياً، فأتي به أرمداً، فبصق في عينه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه، ولما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: اللهم هؤلاء أهلي^(١).

لقد توفر هذا الحديث على جهات كثيرة، كلها صريحة في أن حديث المنزلة جاء لإثبات فضيلة عظيمة تميز بها الإمام علي عليه السلام على الصحابة، نشير إلى بعضها:

أ- قول سعد: «لئن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم»، فإن هذه العبارة صريحة في أن سعداً فهم من حديث المنزلة فضيلة لعلي عليه السلام يفتقدها هو وغيره من الصحابة، ويرى سعد أيضاً أن تلك المنزلة لا يمكن أن تقارن بأموال الدنيا وكنوزها.

ب - لقد قرن سعد في الفضل حديث المنزلة بحديث دفع الراية يوم خبير وقضية المباهلة، ولا شك أن حديث دفع الراية «لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» قد فهم منه الصحابة منزلة وفضيلة عظيمة لعلي عليه السلام، حتى تناولوا للحصول عليها، وقد قال عمر بن الخطاب (رض) في تلك اللحظة: «ما أحببت الإمارة إلا يومئذ»^(٢)، وقال أيضاً:

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه.

«فتساورت لها رجاء أن ادّعى لها»^(١)، وحديث المنزلة جاء في سياق هذه الفضيلة العظيمة التي تناول لنيلها عمر (رض) وغيره من الصحابة، ولم يحظ بها إلا علي عليه السلام، فكان خليفاً بالإمارة حتى فتح الله تعالى على يديه، كما أنّ تلك الفضيلة نستكشفها أيضاً من إدراج حديث المنزلة في سياق آية المباهلة وقول النبي صلى الله عليه وآله: «اللهم هؤلاء أهلي».

وبناءً على هذا يتّضح أنّ ما ذكره القفاري من أنّ حديث المنزلة لا يوجب فضلاً باطل، وليس هو إلا إنكاراً لما هو ثابت بالقطع واليقين.

٣- لفظ الخلافة والولاية في حديث المنزلة

أخرج أحمد في مسنده أيضاً عن ابن عباس في حديث طويل، جاء فيه قول النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لست بنبي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي ... أنت وليي في كل مؤمن بعدي ...»^(٢).

قال الهيثمي في الزوائد في تعليقه على الحديث: «رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزاري وهو ثقة وفيه لين»^(٣).

وفي لفظ آخر في كتاب ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم

(١) المصدر السابق.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٣٣١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله ﷺ لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لست نبياً، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي».

قال الألباني في تقييمه لطريق الحديث: «إسناده حسن»^(١).

وقد صحح الحديث الحاكم النيسابوري أيضاً في مستدركه، قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة»، وتابعه الذهبي في التلخيص قائلاً: «صحيح»^(٢).

فهذا الحديث بألفاظه المختلفة التي تضمنت صيغة (لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي...) هذه الصيغة صريحة في أنّ حديث المنزلة يرمي إلى إثبات أهمّ منزلة من منازل هارون من موسى، وهي الولاية والخلافة، كما سيأتي ذكرها لاحقاً، والشاهد على صراحة الرواية في إثبات منزلة الخلافة ما ذكره بعض علماء السنة، منهم الباحث أحمد محمود صبحي - فهو بعد أن ذكر صحة سند حديث المنزلة وأنه لا نقاش في ذلك - قال بناء على ثبوت تلك الصيغة: «ولا شك أن هذه العبارة تجعل من الحديث نصّاً جلياً في إمامة علي، يحسم كل اختلاف ويضع حداً للتفسيرات المتباينة التي استخلصتها الفرق من دلالة الحديث»^(٣).

(١) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٣٣ - ١٣٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة: ص ٢٢٥، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

٤- استخلاف علي عليه السلام في المدينة كان أمراً ضرورياً

أخرج الطبراني عن البراء بن عازب بن يزيد بن أرقم: «أت رسول الله ﷺ قال لعلي حين أراد أن يغزو: إنه لا بدّ من أن تقيم أو أقيم، فخلفه، فقال ناس: ما خلفه إلا لشيء كرهه، فبلغ ذلك علياً، فأتى رسول الله ﷺ فأخبره، فتضحك، ثم قال: يا علي، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي»^(١).

قال الهيثمي: «رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما ميمون أو عبد الله البصري، وثقه ابن حبان وضعفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح»^(٢).

إنّ ألفاظ هذا الحديث الشريف تسلط الضوء على حقيقة مهمة تساهم في فهم طبيعة العلاقة بين استخلاف علي عليه السلام في المدينة وبين مدلول حديث المنزلة، وأن ذلك الاستخلاف نابع من واقع المنزلة التي هي لعلي عليه السلام من رسول الله ﷺ، وهي منزلة تضاهي منزلة هارون من موسى عليه السلام بكل أبعادها بما في ذلك استخلافه على قومه عندما ذهب موسى عليه السلام إلى لقاء ربه تبارك وتعالى، كما سيتضح لاحقاً.

وتعبير النبي ﷺ: «إنه لا بدّ أن تقيم أو أقيم»، صريح في أنّ المدينة المنورة التي كانت عاصمة الحكومة الإسلامية آنذاك قد أحاطت بها ظروف وملابسات خاصة اقتضت أن لا يغادرها النبي الأكرم ﷺ، كما أنه

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٥ ص ٢٠٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

لا يمكن السكوت عن الخطر الداهم الذي كانت تواجهه الحكومة الإسلامية من قبل الإمبراطورية الرومانية في ذلك الحين، والذي كان يتطلب من النبي ﷺ الخروج بشخصه المبارك لتقوية عزيمة المسلمين تجاه أعتى قوة عسكرية في المنطقة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار طول المسافة بين المدينة وتبوك التي كان من المفروض وقوع المعركة فيها واستعداد الروم لغزو الجزيرة العربية والقضاء على الرسالة الإسلامية؛ انطلاقاً من ذلك المكان.

وقد كان ذلك العام عام جدب، وقد تزامن خروج النبي ﷺ مع صيف الجزيرة المتسم بشدة الحرارة مما أوجب تقاعس بعض المسلمين وتثبيط المنافقين لعزيمة المقاتلين في الجيش الإسلامي، كل ذلك جعل وجود النبي ﷺ في تلك المعركة ضرورة لا بد منها، وإلا فلا يمكن الخروج بجيش قادر على مواجهة الروم، والشاهد على ذلك تخاذل المسلمين في المرة اللاحقة عن جيش أسامة عندما كان الرسول ﷺ مريضاً.

إذن كان الموقف الصحيح في مثل هكذا تزاحم أن يخلف النبي ﷺ في المدينة من يحمل خصائصه الرسالية، ويكون قادراً على ملء الفراغ الذي يخلفه خروج النبي ﷺ إلى غزوة تبوك، ولم يكن أحد من الصحابة يمتلك هذا المقام الإلهي إلا علي عليه السلام، الذي كان يمثل نفس النبي ﷺ بصريح آية المباهلة، وكان الناطق الرسمي عن رسول الله ﷺ من أهل بيته عليهم السلام كما هو صريح الحديث الوارد في تبليغ سورة براءة عندما قال

جبرائيل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله: «لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك»^(١)، فأرجع النبي صلى الله عليه وآله أبا بكر وبعث علياً عليه السلام خليفة عنه وناطقاً عن السماء.

وهذا ما يميّز استخلاف علي عليه السلام عن استخلاف ابن أم مكتوم وغيره على المدينة، إذ لم يكن استخلافهم بديلاً عن خلافة النبي صلى الله عليه وآله بل كان استخلافهم، نيابة عن النبي صلى الله عليه وآله في إقامة الصلاة.

أخرج أبو داود في سننه عن أنس: «أت النبي (صلى الله عليه وسلم) استخلف ابن أم مكتوم يؤم الناس وهو أعمى»^(٢).

وكذلك استخلاف النبي صلى الله عليه وآله لسالم مولى أبي حذيفة، فقد أخرج البخاري بسنده عن ابن عمر، قال: «لما قدم المهاجرون الأولون العصابة موضع بقاء قبل مقدم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرآناً»^(٣).

وأما استخلاف علي عليه السلام فقد جعله النبي صلى الله عليه وآله بديلاً شرعياً وقانونياً يضاهي استخلاف موسى عليه السلام لهارون في قومه عندما ذهب إلى ربه، كما حكاه عنه القرآن في قوله تعالى: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٤)، ولذا نجد أن النبي صلى الله عليه وآله قرن في حديثه بين ضرورة بقاء علي عليه السلام خليفة عنه في المدينة وبين منزلة علي منه صلى الله عليه وآله كمنزلة

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١٥١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ١ ص ١٤٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٧٠ ح ٦٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الأعراف: ١٤٢.

هارون من موسى.

ومما يسلط الضوء على ضرورة بقاء النبي ﷺ في المدينة أو رجل منه وهو علي بن أبي طالب ما جاء في الحديث ذاته من أن هناك أناساً تخلّفوا عن الخروج إلى القتال وطعنوا في خلافة علي بن أبي طالب على المدينة، حيث قالوا: «ما خلفه إلا لشيء كرهه»، فإنّ هذا يعني أنّ هناك أناساً تخلّفوا في المدينة يسعون لإثارة الأجواء واللغط حول خلافة علي بن أبي طالب، مما يعني أن هناك نيّة مبيّنة لإحداث انقلاب مدني ضدّ الحكومة الإسلامية بعد أن تخلو لهم الأجواء بخروج النبي ﷺ وعلي بن أبي طالب الذي يتميز بقوة اليقين وحسن التدبير والشجاعة الفائقة التي لا يستطيع المنافقون والذين في قلوبهم مرض مواجهتها، وتكون هذه الحقيقة أكثر جلاءً عند مطالعة مفردات الحديث اللاحق.

والحاصل: أنّ ألفاظ الحديث المذكور واضحة في إثبات خلافة وولاية إلهية خاصة لعلي بن أبي طالب نظير خلافة هارون لموسى بن جعفر، ومن ذلك يتبيّن بطلان الشبهة القائلة: إنّ حديث المنزلة لا يوجب فضلاً ولا استحقاقاً للإمامة.

كما تبين أيضاً بطلان ما زعمه القفاري من أن النبي ﷺ ذكر حديث المنزلة تسليّة لعلي بن أبي طالب عندما عاب عليه المنافقون البقاء مع النساء والصبيان؛ لأنّ هذا الزعم يتجاهل طبيعة استخلاف علي بن أبي طالب على المدينة الذي تنصّ عليه ألفاظ حديث المنزلة.

٥- لا تصلح المدينة إلا ببقاء علي عليه السلام فيها

أخرج الحاكم في المستدرک في حديث طويل ورد فيه شكوى علي عليه السلام للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وما يترتب على بقاءه في المدينة وعدم خروجه إلى القتال من القيل والقال، فأجابه النبي صلى الله عليه وآله قائلاً: «أما قولك: تقول قريش ما أسرع ما تخلف عن ابن عمه وخذله فإن لك بي أسوة، قد قالوا: ساحر وكاهن وكذاب، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، وأما قولك: أتعرض لفضل الله، فهذه أبهار من لفل فل جاءنا من اليمن فبعه، واستمتع به أنت وفاطمة حتى يأتيكم الله من فضله، فإن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك» قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١).

ولم يُشكل الذهبي على طريق هذا الحديث في تلخيصه إلا من جهة عبد الله بن بكير الغنوي وحكيم بن جبير، قال: «عبد الله بن بكير الغنوي منكر الحديث، عن حكيم بن جبير وهو ضعيف يترفض»^(٢).

وليس هذا بغريب على الذهبي الذي لا يتحمل بطبيعته روايات فضائل علي عليه السلام، فالطعن بالحديث لم يكن وفق الموازين الصحيحة، بل هو نتيجة اختلاف في الرؤية بين الناقد والراوي، وإلا فإن عبد الله بن بكير قد وثقه

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٣٣٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٢ ص ٣٣٧، الناشر: دار

المعرفة - بيروت.

ابن حبان وأدرجه في كتابه (الثقات)^(١).

وفي تاريخ ابن معين قال الداوري: «سمعت يحيى يقول: عبد الله بن بكير الغنوي لا بأس به»^(٢).

وقال ابن عدي: «ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً»^(٣).

ولذا قال الذهبي في ترجمته لعبد الله بن بكير: «وقال الساجي: من أهل الصدق وليس بقوي»^(٤).

وقال الألباني - بعد أن نقل قول بعض من مدحه - إن وصف الذهبي له بمنكر الحديث مبالغ فيه: «قال الساجي: من أهل الصدق، وليس بقوي. وذكر له ابن عدي مناكير. وهذا كل ما جرح به، وذكره ابن حبان في الثقات. فقول الذهبي: منكر الحديث، لا يخلو من مبالغة، وقد قال في الضعفاء: ضعفوه، ولم يترك»^(٥).

فتضعيف الذهبي له منحصر في كونه منكر الحديث^(٦) وهو لا يقدر

(١) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين: ج ١ ص ٢٩٦، الناشر: دار القلم - بيروت.

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء: ج ٤ ص ٢٥١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٣٩٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) الألباني، إرواء الغليل: ج ٨ ص ٢٣٦، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٦) لا بد من الإشارة إلى أنه ليس كل منكر الحديث يلزم بالضرورة أن يكون ضعيفاً، فهذه ليست قاعدة مطردة في كل الموارد، بل قد يكون منكر الحديث موثقاً، فليس وصف منكر الحديث عند الذهبي مثلاً يلازمه اتفاق الجميع على ذلك، على أن الذهبي لم يسمه بمنكر الحديث إلا في تلخيصه على المستدرک حينما لم يتحمل - كعادته - الفضيلة المذكورة للإمام علي عليه السلام، بينما لا نجده يذكر هذا الوصف في ترجمته لعبد الله بن بكير في ميزان الاعتدال.

في وثاقته.

أمّا حكيم بن جبير، قال المزي في ترجمته: «وقال عبد الرحمان بن أبي



كما أنّ الاصطلاح المذكور لم يتفق الجميع على كونه من ألفاظ الجرح، فعند البخاري يكون جرحاً [الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٦] بينما عند أحمد بن حنبل لا يكون كذلك، قال ابن حجر في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي: «قال ابن معين: ثقة حجة، ووثقه أحمد في رواية الأثرم، وكذا أبو حاتم والنسائي وابن سعد، وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنّه قال: منكر الحديث، قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث». مقدمة فتح الباري: ص ٤٥٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ومما يؤيد أن منكر الحديث لا يتنافى مع وثاقته: أن هناك بعض الرواة ممن اتهموا بتلك الصفة، ومع ذلك لم يخرجوا عن حدّ التوثيق عند بعض آخر، ومن هؤلاء:

١- المفضل بن فضالة القتباني المصري، قال ابن حجر العسقلاني: «وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي وآخرون، وقال أبو حاتم وابن خراش: صدوق، وقال ابن سعد: منكر الحديث، قلت: اتفق الأئمة على الاحتجاج به». مقدمة فتح الباري: ص ٤٤٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢- محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، قال ابن حجر العسقلاني: «من شيوخ أحمد بن حنبل ووثقه ابن المدني وقال أبو حاتم: صدوق إلا أنّه يهّم أحياناً، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، وقال: إنّهُ لا بأس به، قلت: له في البخاري ثلاثة أحاديث ليس فيها شيء». مقدمة فتح الباري: ص ٤٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣- داود بن حصين المدني: قال ابن حجر العسقلاني: «داود بن الحصين المدني ووثقه ابن معين وابن سعد والعجلي وابن إسحاق وأحمد بن صالح المصري والنسائي... وقال الساجي منكر الحديث متهم برأي الخوارج... قلت: روى له البخاري حديثاً واحداً». مقدمة فتح الباري: ص ٣٩٩.

وقد وثقه ابن حبان. ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٥٢٦، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

٤- حماد بن جعفر العبدي، قال الذهبي: «وثقه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: منكر الحديث». الكاشف: ج ١ ص ٣٤٩، تعليق: محمد عوامة.

حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: في رأيه شيء، قلت: ما محلّه؟ قال: الصدق إن شاء الله»^(١).

والترمذي لم ير فيه بأساً، قال المبار كفوري: «قوله: (حديث عائشة حديث حسن) قد حسّن الترمذي هذا الحديث وفيه حكيم بن جبير وهو متكلم فيه، فالظاهر أنّه لم ير بحديثه بأساً وهو من أئمة الفن»^(٢).

وأما ما عرف من تضعيف شعبة له وامتناعه عن الرواية عنه، والذي يعتبر الأصل فيمن تكلم فيه، فإنما كان ذلك في فترة متأخرة وليس في كلّ الفترات، وسبب تكلمه فيه هو حديث الصدقة المعروف^(٣).

وأغلب التضعيفات فسّرت بكونه شيعياً مغالياً^(٤)، فالجرح ناش من الطعن

(١) تهذيب الكمال، المزي: ج ٧ ص ١٦٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ١ ص ٤١١، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٣) قال في تحفة الأحوذى: «قال يحيى بن سعيد) هو القطان: (وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روي عن ابن مسعود الخ) روى المؤلف هذا الحديث في باب من تحل له الزكاة بإسناده عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيام ومساءلته في وجهه خموش أو خدوش أو كدوح، قيل: يا رسول الله وما يغنيه؟ قال: خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب. قال الترمذي بعد رواية هذا الحديث: وحديث ابن مسعود حديث حسن وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث انتهى كلامه. وروى هذا الحديث أبو داود وابن ماجه وزادا، فقال رجل لسفيان: إن شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير، فقال سفيان: حدثناه زيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد (وروى له سفيان وزائدة) أي روي عن حكيم بن جبير (ولم ير يحيى بحديثه بأساً)». المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ١ ص ٤١٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) قال البسوي: «وقد روى عنه شعبة في بعض الأوقات وذمّه، وكان مغال في التشيع». وقال في مورد آخر: «وحكيم مذموم، ويقال: إنه رافضي، من الغالية في الرفض» المعرفة

في عقيدته عند أكثر من ضعّفوه، بسبب ما رواه من فضائل علي عليه السلام، وعقيدة الراوي بشكل عام لا تضرّ في الوثاقة عند بعض علماء أهل السنة^(١).



والتاريخ: ج ٣ ص ٢٣٤، الناشر: مكتبة الدار - المدينة، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.
وقال البزار في المسند: «وحكيم بن جبير كان رجلاً يغلو في التشيع» أبو بكر البزار: ج ١١ ص ٢٨٩، الناشر: مؤسسة علوم القرآن.
وفي المستدرک: «والشيخان لم يخرجوا عن حكيم بن جبير لوهن في رواياته. إنما تركاه لغلوّه في التشيع» الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ١ ص ٥٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
وقال الذهبي: «وكان من غلاة الشيعة، تركه شعبة؛ لما تبين له أمره» تاريخ الإسلام: ج ٨ ص ٧٩، الناشر: دار الكتاب العربي.

أما تضعيفه بسبب روايته حديث الصدقة، فليس له مبرر صحيح بعد أن ذهب جمع من علماء السنة إلى صحة الحديث، ونكتفي بما قاله الألباني في تعليقه على الحديث: «قلت: حكيم بن جبير ضعيف، لكن متابعة زيد و هو ابن الحارث الكوفي تقوي الحديث، فإنه ثقة ثبت، وكذلك سائر الرواة ثقات، فالإسناد صحيح من طريق زبيد. قال الترمذي: حديث حسن» الألباني، السلسلة الصحيحة: ج ٢ ص ٨٩٩ ح ٤٩٩، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(١) قد تكون عقيدة الراوي عند بعض علماء أهل السنة غير قاذحة بروايته مادامت ملكة الصدق محفوظة فيه، إلا أن ينقل الرواي فضيلة لعلي عليه السلام تتعارض مع معتقداتهم كمن يروي الوصية له أو الخلافة، فعندئذ لا يشفع له الصدق كما سيأتي في الأبحاث الآتية:

قال الألباني في السلسلة الصحيحة في تعليقه على حديث: (ما تريدون من علي؟ إن علياً منّي وأنا منه): «إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير الأجلح، وهو ابن عبد الله الكندي، مختلف فيه، وفي (التقريب): (صدوق يتشيع) فإن قال قائل: راوي هذا الشاهد شيعي، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر وهو جعفر بن سليمان، أفلا يعتبر ذلك طعناً في الحديث وعلة فيه؟! فأقول: كلا، لأن العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه، ولذلك نجد صاحب (الصحيحين)، وغيرهما، قد أخرجوا لكثير من الثقات المخالفين كالخوارج والشيعة وغيرهم...» سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٥ ص ٢٦٢ ح ٢٢٢٣، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

وتعرض ابن حجر لذلك في ترجمته لعلي بن غراب الفزاري: «وقال الحسين بن إدريس:



فحديث الحاكم كسابقه صريح في ضرورة بقاء علي عليه السلام في المدينة خليفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله بخلافة لا تليق إلا به، حيث يقول له النبي صلى الله عليه وآله: «فإن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك»، كما أن الحديث صريح في أن الطعن بخلافة علي عليه السلام على المدينة يوازي طعن قريش في نبوة النبي صلى الله عليه وآله واتهامهم له بالسحر والكهانة والكذب، وفي ضوء ذلك، قال النبي صلى الله عليه وآله مباشرة: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» بمعنى أن خلافتك من الله تعالى كنبوتي، والطعن فيها من قبل قريش



سألت محمد بن عبد الله بن عمار عن علي بن غراب، فقال: كان صاحب حديث بصيراً به، قلت: أليس هو ضعيفاً؟ قال: إنه كان يتشيع، ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذاباً... تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٣٢٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وروى الخطيب: «أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم الضبي، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب وسئل عن الفضل بن محمد الشعراني، فقال: صدوق في الرواية إلا أنه كان من الغالين في التشيع» الكفاية في علم الرواية: ص ١٥٩، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

وقال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب: «شيعي جلد، لكنّه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته». ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقال أيضاً: «من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه... وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم» سير أعلام النبلاء: ج ٧ ص ١٥٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال الذهبي في ترجمته عبد الرزاق بن همام: «قلت: وثقه غير واحد، وحديثه مخرج في الصحاح وله ما ينفرد به، نقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه، بل كان يحب علياً - رضي الله عنه - ويبغض من قاتله». تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٣٦٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

كقطعهم في مقام النبوة، إلا أن علياً عليه السلام ليس نبياً، وهذا ما تؤكد عليه من أن حديث المنزلة يثبت ما كان لهارون عليه السلام من المقامات إلا النبوة، مما يعني أن حديث المنزلة الذي ورد في استخلاف علي عليه السلام على المدينة يثبت له خلافة ربانية ومقاماً سامياً في حياة النبي صلى الله عليه وآله وقبل مماته.

٦- الخوف من إذاعة حديث المنزلة في زمن الأمويين

أخرج أحمد في المسند أيضاً عن سعيد بن المسيب، قال: «قلت لسعد بن مالك: إنني أريد أن أسألك عن حديث وأنا أهابك أن أسألك عنه؟ فقال: لا تفعل يا ابن أخي، إذا علمت أن عندي علماً فسألني عنه ولا تهبني»^(١)، فسأله عن حديث المنزلة في غزوة تبوك فأورد له نص الحديث. وقد صحح هذا الحديث كل من أحمد محمد شاكر^(٢)، وشعيب الأرنؤوط^(٣)، في حكمهما على الحديث المذكور.

والنقطة الملفتة للنظر في هذا الحديث هي خوف وهيبة سعيد بن المسيب من السؤال عن حديث المنزلة، وليس ذلك إلا للحظر والمنع الذي فرضه الأمويون في ذلك الحين على أحاديث فضائل علي عليه السلام، وهذا يعني

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١٧٣ ح ١٤٩٠، الأحاديث مذيبة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ٢٣١-٢٣٢ ح ١٤٩٠، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١٧٣ ح ١٤٩٠، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

أن ابن المسيب لم يتردد في دلالة الحديث على إثبات فضيلة لعلي عليه السلام، بل إثبات الخلافة له، وإنما كان يخشى من توييح سعد بن مالك له، أو امتناعه عن الإجابة على أقل تقدير، بسبب الظروف الأمنية السيئة التي كان يواجهها رواة الفضائل في زمن معاوية^(١).

٧- حديث المنزلة في غير واقعة تبوك

لا تنحصر الروايات التي دلت على حديث المنزلة بواقعة تبوك حتى يقوم بعضٌ بمناقشة مفاد تلك الروايات بكون علي عليه السلام لم يكن الوحيد الذي خلفه النبي صلى الله عليه وآله على المدينة، بل خلف غيره أيضاً حينما خرج منها في بعض الأزمنة، وعليه فلا دلالة للحديث على الإمامة والخلافة، نقول:

(١) لا يخفى على المتابع للتاريخ والمنصف أن مسألة النطق بفضائل علي عليه السلام ومناقبه والإفصاح عنها كانت أمراً محظوراً عليه وخطأً فاصلاً، به يقسم انتماء الناس وبه تصنف عقائدهم، فمن يجرؤ على أن يروي الواقع والحقيقة، فإن ذلك يعني أنه ألقى بنفسه في التهلكة وأن مستقبله سوف يكون مريعاً ومخيفاً تحت وطأة الاتهام بالرفض والتشيع.

ولا يبعد القول: إن بدايات هذا الكتمان حصلت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله واشتد ذلك في زمن الأمويين بحيث أصبح بغض علي عليه السلام وسبه شعاراً وعلماً بين أهل الجماعة: أي جماعة معاوية، وبين محبي علي عليه السلام وشيعته، واستمر ذلك في العصر العباسي وإلى يومنا هذا.

فأضحت كل فضيلة لعلي عليه السلام مدفونة في قلوب محبيه، وقلوب الصادقين والمنصفين؛ مخافة سيف معاوية وجلاديه، وصار لزاماً على المحذّثين أن يحدثوا بفضائل ومناقب تنسجم مع رؤية الحاكم الذي مصداقه آنذاك معاوية بن أبي سفيان، وهو الذي حارب علياً عليه السلام وقتله، فقام المحذّثون كخطوة أولى بالتغطية على كل فضيلة لعلي عليه السلام والتستر عليها عبر الترغيب والترهيب مع أي شخص يتجرأ على روايتها، وبإزاء ذلك قاموا بنشر فضائل شبيهة بفضائله ونسبوا زوراً للشيخين ولعثمان ولبعض الصحابة، كما زجّ المتملقون - خوفاً وطمعاً - بفضائل مزورة لمعاوية لا يمكن للعاقل تصديقها.

هذا الإشكال قد تكون له فائدة فيما لو انحصر صدور الحديث من النبي ﷺ فقط في واقعة تبوك، لكن قد ورد مضمون الحديث في روايات كثيرة في غير واقعة تبوك أيضاً، وأن النبي ﷺ قال ذلك في موارد كثيرة سبقت واقعة تبوك أو تلتها.

وهذه مجموعة من الروايات التي صحَّ بعضها وبعضها الآخر ليس بالقوي، لكن يمكن القول إن بعضها يقوي بعضاً، ويشكّل قرينة على صحة صدور المضمون، أو أنها تشكّل - بملاحظة مجموعها - علماً وجزماً بصدور حديث المنزلة مطلقاً من غير أن يكون مرتبطاً بواقعة تبوك، وهذا العلم يسميه الأصوليون بالعلم الإجمالي الالتزامي، فإن كثرة هذه الروايات التي تتحدث عن صدور الكلام من النبي ﷺ في مناسبات عديدة - لم يكن لها أي ربط بواقعة تبوك - من غير الممكن أن نجزم بكذبها جميعاً، بل لا بد أن يثبت صدق بعض بنحو الإجمال، وهي كالتالي:

أ- حديث المنزلة في بيت أم سلمة

أخرج الحافظ ابن عساكر بسنده عن ابن عباس، قال: «أخبرنا أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي، أنا أبو بكر محمد بن المظفر بن بكران الشامي، نا أبو الحسن أحمد بن محمد العتيقي، أنا أبو يعقوب محمد بن يوسف بن أحمد بن الدجيل، نا أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، حدّثني علي بن سعيد، نا عبد الله بن داهر بن يحيى الرازي، حدّثني أبي عن الأعمش عن عباية الأسدي، عن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

قال لأُمّ سلمة: يا أمّ سلمة إن علياً لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»^(١).

ولم يقع كلام في سند هذه الرواية إلا من جهة داهر بن يحيى وابنه عبد الله، ولم يتكلم القوم فيهما، إلا من جهة أنهما يرويان فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وأول من طعن عليهما بسبب ذلك هو العقيلي، حيث قال: «داهر بن يحيى الرازي كان ممن يغلو في الرفض لا يتابع علي حديثه»^(٢). وقال الذهبي وتابعه ابن حجر: «فهذا باطل، ولم أر أحداً ذكر داهراً حتى ولا ابن أبي حاتم بلديه»^(٣).

كما قال العقيلي في ابنه عبد الله: «رافضي خبيث»^(٤)، وقال ابن عدي في ترجمة عبد الله بن داهر: «وعامة ما يرويه في فضائل علي وهو متهم في ذلك»^(٥).

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٤٢، الناشر: دار الفكر - بيروت. ونقل نفس هذه الرواية العقيلي، قال: «حدثنا علي بن سعيد، قال: حدثني عبد الله بن داهر بن يحيى التازي، حدثني أبي، عن الأعمش، عن عباية الأسدي، عن بن عباس، عن النبي عليه السلام أنه قال لأُمّ سلمة: يا أمّ سلمة إن علياً لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»^١، ضعفاء العقيلي: ج ٢ ص ٤٧ ح ٤٧٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٢ ص ٤٦ ح ٤٧٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٢ ص ٤١٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٤) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٢ ص ٢٥٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٤ ص ٢٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

هذا ما ذكروه في تضعيف داهر بن يحيى وابنه، وقد ألمحنا في مرات عديدة إلى أن مثل ذلك الجرح لا يفي بالطعن في الراوي^(١)، وقد صرح ابن حجر في مقدمة فتح الباري في عدة مواضع بأنّ الرفض لا يضرّ في وثاقة الرجل، وقد نقل هذا الرأي عن جملة من الأعلام، حيث قال عند استعراضه لجملة من رواة البخاري: «عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي أبو سعيد رافضي مشهور، إلا أنه كان صدوقاً وثقه أبو حاتم، وقال الحاكم: كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول: حدثنا الثقة في روايته المتهم في رأيه عباد بن يعقوب، وقال ابن حبان: كان رافضياً داعية، وقال صالح بن محمد: كان يشتم عثمان»^(٢).

وقد ذكر الخطيب البغدادي في ترجمته للابن: عبد الله بن داهر، بسنده عن صالح بن محمد الأسدي، قال: «عبد الله بن داهر بن يحيى الأحمري الرازي: شيخ صدوق»^(٣).

وأما الأب، فقد اعترف ابن حجر ببراءته من الطعن وحصره بابنه عبد الله، حيث قال بعد أن أورد حديث المنزلة الذي أوردناه عن ابن عساكر: «ولم أر أحداً ذكر داهراً هذا، حتى ولا ابن أبي حاتم بلديّه، وإنّما لم يذكره؛ لأنّ البلاء كلّّه من ابنه عبد الله، وقد ذكروه واكتفوا به»^(٤).

(١) أنظر ما مر في حكيم بن جبير في البحث السابق: ص ٢٥-٢٦.

(٢) ابن حجر العسقلاني، مقدمة فتح الباري: ص ٤١٠-٤١١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٩ ص ٤٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٢ ص ٤١٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

مضافاً إلى أنّ الطبراني قد روى الحديث وليس في سنده داهر، قال: «حدثنا علي بن العباس البجلي الكوفي، ثنا محمد بن تسنيم، ثنا حسن بن حسين العربي، ثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لأُمّ سلمة: هذا علي بن أبي طالب لحمه لحمي ودمه دمي هو مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(١).

وهذا الحديث ضعّفوه بالحسن بن الحسين العرنبي^(٢)، ولكن ضعفه محتمل؛ فإنهم لم يجرّحوه بما يسقط حديثه، فقد تراوحت كلماتهم بين جرح غير مفسّر وبين أنّ حديثه لا يشبه حديث الثقات ويروي المقلوبات والمناكير^(٣)، وأهمّ مناكيره - كما يتضح لمن يتابع كلماتهم - هي روايته لفضائل أهل البيت عليهم السلام، ومنها هذا الحديث الذي نحن بصددده، كما أنّهم عرفّوه بأنه من رؤساء الشيعة. هذا، وقد أخرج له الحاكم في المستدرک في أكثر من مورد وصحّح له، وسكت عنه الذهبي^(٤). نعم ذكر أبو حاتم أنه لم يكن بصدوق عندهم^(٥) وهذه العبارة لا تعني بالضرورة أنه كذاب، مضافاً إلى أنّ أبا حاتم من المتعتنين والمتشدّدين في الجرح والتعديل.

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٢ ص ١٤-١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٤٨٣-٤٨٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٢ ص ٤٢٨، ج ٣ ص ١٥١، ٢١١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) الرازي، الجرح والتعديل: ج ٣ ص ٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أما مضمون هذا الحديث فلا ربط له بغزوة تبوك، وإنما هو حديث مستأنف ابتدأه الرسول الأكرم ﷺ مع أم سلمة، ومن الواضح أنّ ابتداء الكلام من النبي ﷺ بالنحو المذكور في الحديث وإدراجه مع قوله ﷺ: «لحمه من لحمي ودمه من دمي» يدلّ دلالة قوية على أنّ النبي ﷺ كان بصدد إثبات فضيلة خاصة لعليّ عليه السلام.

ب- حديث المنزلة في قضية المؤاخاة

روى أحمد بن حنبل بإسناده عن محدوج بن زيد: «أنّ رسول الله (ص) آخى بين المسلمين، ثمّ قال: يا عليّ، أنت أخي، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى، غير أنّه لا نبيّ بعدي»^{(١)(٢)}.

وأخرج ابن عساكر عن أبي القاسم بن السمرقندي زيد بن أبي أوفى قال: «دخلت على رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) مسجده، فقال: أين فلان ابن فلان، فجعل ينظر في وجوه أصحابه، فذكر الحديث في المؤاخاة وفيه: فقال عليّ: لقد ذهب روعي وانقطع ظهري حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري، فإن كان هذا من سخط عليّ فلك العتبي والكرامة، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلّم): والذي بعثني بالحقّ ما أخرجتك إلّا لنفسي وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبيّ بعدي وأنت أخي ووارثي، قال: وما أرت منك يا رسول الله (صلى الله

(١) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٦٦٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ورواه الموفق الخوارزمي عن محدوج بن زيد، في المناقب: ص ١٤٠ ح ١٥٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

عليه وسلّم)؟ قال: ما ورثت الأنبياء من قبلي، قال: وما ورثت الأنبياء من قبلك؟ قال: كتاب ربهم وسنة نبيهم^{(١)(٢)}.

وكذلك أخرج ابن عساكر عن محدوج بن زيد الذهلي^(٣): «إن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لما آخى بين المسلمين أخذ بيد علي فوضعها على صدره، ثم قال: يا علي أنت أخي وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٤).

ج- حديث المنزلة بعد فتح خيبر

ذكر الخوارزمي في مناقبه عن علي بن أبي طالب^(عليه السلام)، قال: «قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يوم فتح خيبر: لولا أن تقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصراري في عيسى بن مريم، لقلت فيك اليوم مقالاً لا تمر على ملام من المسلمين إلا أخذوا من تراب رجلك، وفضل طهورك، يستشفون به، ولكن حسبك أن تكون مني وأنا منك، ترثني وأرثك، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٥).

وذكر أيضاً: «وروى الناصر للحق بإسناده في حديث طويل، قال: لما قدم

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٥٢-٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ورواه الطبراني عن زيد بن أبي أوفى، في المعجم الكبير: ج ٥ ص ٢٢٠-٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

(٣) في مختصر تاريخ دمشق: (الذهلي)

(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) الخوارزمي، المناقب: ص ١٢٨-١٢٩ ح ١٤٣، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

علي على رسول الله (صلى الله عليه وآله) لفتح خيبر، قال (صلى الله عليه وآله): لولا أن تقول فيك طائفة من أمي ما قالت النصارى في المسيح، لقلت اليوم فيك مقالاً لا تمرّ بملاً إلا أخذوا التراب من تحت قدمك ومن فضل طهورك يستشفون به، ولكن حسبك أن تكون مني وأنا منك ترثني وأرثك، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(١).

ونقل ابن المغازلي عن جابر بن عبد الله، قال: «لما قدم علي بن أبي طالب بفتح خيبر قال له النبي (صلى الله عليه وسلم): يا علي، لولا أن تقول طائفة من أمي ما قالت النصارى في عيسى بن مريم، لقلت فيك مقالاً لا تمرّ على ملاً من المسلمين إلا أخذوا التراب من تحت رجلك وفضل طهورك يستشفون بهما، ولكن حسبك أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي...»^(٢).

د - حديث المنزلة في قضية سد الأبواب^(٣)

روى ابن عساكر بسنده إلى جابر: «قال: جاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ونحن مضطجعون في المسجد، فضربنا بعسيب^(٤) في يده، فقال: أترقدون في المسجد! إنه لا يُرقد فيه، فأجفلنا وأجفل علي. فقال رسول الله

(١) الخوارزمي، المناقب: ص ١٥٨-١٥٩ ح ١٨٨، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) ابن المغازلي، المناقب: ص ٢٣٧-٢٣٨ رقم ٢٨٥، الناشر: المكتبة الإسلامية - طهران.

(٣) كانت قضية سد الأبواب في السنة الأولى للهجرة.

(٤) العسيب: جريدة النخل، وهي السعفة مما لا ينبت عليه الخوص، ابن الأثير، النهاية في غريب

الحديث: ج ٣ ص ٢٣٤، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): تعال يا عليّ، إنّه يحلّ لك في المسجد ما يحلّ لي، ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة!! والذي نفسي بيده إنك لذوّاد عن حوضي يوم القيامة، تذود كما يُذاد البعير الضالّ عن الماء بعضاً لك من عوسج^(١)، كأنّي أنظر إلى مقامك من حوضي^(٢).

وروى ابن المغازلي في حديث طويل عن حذيفة بن أسيد الغفاري: قال: قام النبي ﷺ خطيباً، فقال: «إِنَّ رَجَالاً يَجِدُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ فِي أَنْبِيَاءِ أُسْكِنَتْ عَلِيّاً فِي الْمَسْجِدِ، وَاللَّهِ مَا أَخْرَجْتُهُمْ، وَلَا أُسْكِنْتَهُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْحَى إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ: ﴿أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بَيْتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، وَأَمَرَ مُوسَى أَلَّا يَسْكُنَ مَسْجِدَهُ، وَلَا يَنْكَحَ فِيهِ، وَلَا يَدْخُلَهُ إِلَّا هَارُونَ وَذُرِّيَّتُهُ، وَإِنَّ عَلِيّاً مَنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، وَهُوَ أَخِي دُونَ أَهْلِي، وَلَا يَحِلُّ مَسْجِدِي لِأَحَدٍ يَنْكَحُ فِيهِ النِّسَاءَ إِلَّا عَلِيٌّ وَذُرِّيَّتُهُ، فَمَنْ سَاءَ فَهَاهُنَا وَأَوْماً بِيَدِهِ نَحْوَ الشَّامِ»^(٣).

حديث المنزلة برواية عدة من الصحابة

روى أيضاً حديث المنزلة من دون تقييد بواقعة تبوك، عدة من الصحابة، منهم: عليّ بن أبي طالب وابن عباس وعمر وسعد بن وقاص وأمّ سلمة وسعيد الخدري وجابر الأنصاري وغيرهم:

(١) العوسج: شجر من الشوك وله ثمر أحمر مدور كأنه خرز العقيق، أنظر: ابن منظور، لسان

العرب: ج ٢ ص ٣٢٤، مادة عسج، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٣٩ و ص ١٤٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) المغازلي، المناقب: ص ٢٥٥ ح ٣٠٣، الناشر: المكتبة الإسلامية - طهران.

١- حديث المنزلة عن ابن عباس

فقد أخرج الطبراني، عن سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن ابن عباس: «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى»^(١).

قال الهيثمي: «وعن ابن عباس أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي. رواه البزار والطبراني إلا أنه قال: أنت مني بمنزلة هارون، ورجال البزار رجال الصحيح، غير أبي بلج الكبير، وهو ثقة»^(٢).

وأخرج عمرو بن أبي عاصم عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لست نبياً (إنه لا ينبغي أن أذهب إلا) وأنت خيلفتي في كل مؤمن من بعدي». قال الألباني في تعليقه على الحديث: «إسناده حسن»^(٣).

٢- حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص وأم سلمة

قال أبو يعلى الموصلي: «حدثنا داود بن عمرو، حدثنا حسان بن إبراهيم، عن محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن المنهال، عن عامر بن سعد، عن أبيه وعن أم سلمة: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١١ ص ٦١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي.

لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»^(١). رواه الهيثمي ثم قال: «رواه أبو يعلى والطبراني وفي إسناد أبي يعلى، محمد بن سلمة بن كهيل، وثقه ابن حبان وضعفه غيره، وبقيه رجاله رجال الصحيح»^(٢).

وفي السنة لابن أبي عاصم: «عن الأزرق بن علي، ثنا حسان بن إبراهيم، حدثنا محمد بن سلمة ابن كهيل، عن أبيه، عن المنهال بن عمرو، عن عامر بن سعد، عن سعد وأم سلمة: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٣).

وكذا أخرجه ابن حبان عن أم سلمة في صحيحه، قال: «أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا داود بن عمرو الضبي، قال: حدثنا حسان بن إبراهيم، عن محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن المنهال بن عمرو، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه وعن أم سلمة: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»^(٤)، ومضمون هذا الحديث لم يكن مرتبطاً بواقعة تبوك كما هو واضح أيضاً.

(١) أبو يعلى، مسند أبي يعلى: ج ١٢ ص ٣١٠ ح ٦٨٨٣، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال اللجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥٨٦ ح ١٣٣٣، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٤) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٥ ص ١٥-١٦، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٣- حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص

أخرج ابن عساكر بسند صحيح عن عامر بن سعد بن أبي وقاص: «إني لمع أبي إذ تبعنا رجل، في نفسه عليّ عليّ بعض الشيء، فقال: يا أبا إسحاق، ما حديث يذكر الناس عن عليّ؟ قال: وما هو؟ قال: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى! قال: نعم، سمعتُ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول لعليّ: أنت منّي كهارون من موسى، ما تنكر أن يقول لعليّ هذا، وأفضل من هذا!!!»^(١).

٤- حديث المنزلة عن أبي سعيد الخدري

ومما لم يكن مرتبطاً بواقعة تبوك، ما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل بسنده عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعليّ: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٢).

قال الهيثمي بعد نقل الحديث: «وفيه عطية العوفي، وثقه ابن معين وضعفه أحمد وجماعة، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح»^(٣).

تضعيف عطية العوفي ليس في محله

قال ابن سعد في الطبقات: «وكان ثقة إن شاء الله وله أحاديث سالحة»^(٤).

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٣٢، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

قال المزي في ترجمته: «عن يحيى بن معين: صالح»^(١).
وقال الترمذي في تعليقه على بعض الأحاديث التي في سندها عطية
العوفي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». كما حسن
له بعض الروايات في مواضع متفرقة من كتابه^(٢).
وقال الملا علي القاري: «وهو من أجلاء التابعين»^(٣).
وقال العجلي: «عطية العوفي: كوفي تابعي ثقة وليس بالقوي»^(٤).
٥- حديث المنزلة عن أسماء بنت عميس

ورد في مسند أحمد: «حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا يحيى بن
سعيد، عن موسى الجهني، قال: دخلت على فاطمة بنت علي، فقال لها
رفيقي أبو سهل: كم لك؟ قالت: ستة وثمانون سنة، قال: ما سمعت من
أبيك شيئاً؟ قالت: حدثني أسماء بنت عميس: أن رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) قال لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس
بعدي نبي»^(٥).

وأخرج أيضاً بطريق آخر عن موسى الجهني، قال: «حدثني فاطمة بنت
علي، قالت: حدثني أسماء بنت عميس، قالت: سمعت رسول الله (صلى

(١) المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٠ ص ١٤٧، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٢ ص ٣٩٤، ج ١ ص ٢٩٦، ج ٣ ص ٢٨٨، ج ٤ ص ٨٧، الناشر: دار
الفكر - بيروت.

(٣) ملا علي القاري، شرح مسند أبي حنيفة: ص ٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) العجلي، معرفة الثقات: ج ٢ ص ١٤٠، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٦ ص ٣٦٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

الله عليه وسلّم) يقول: يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بعدي نبي»^(١).

قال الهيثمي بعد نقل الرواية: «رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير فاطمة بنت علي وهي ثقة»^(٢).

٦- حديث المنزلة عن جابر

أخرج ابن عساكر بسند معتبر، عن جابر: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعليّ عليه السلام: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي، ولو كان لكنته»^(٣).

٧- حديث المنزلة عن عمر بن الخطاب

أخرج ابن عساكر بسنده عن سويد بن غفلة عن عمر بن الخطاب: «أنه رأى رجلاً يسبّ علياً، فقال: إني أظنك منافقاً؛ سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: إنما علي مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»^(٤).

وأخرج كذلك بسنده عن عبد الله بن عباس، قال: «سمعت عمر بن الخطاب وعنده جماعة، فتذاكروا السابقين إلى الإسلام، فقال عمر: أمّا

(١) المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٣٨.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٧٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج ٤٢ ص ١٦٧.

عليّ، فسمعتُ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يقول: فيه ثلاث خصال، لوددت أن لي واحدة منهنّ، فكان أحبّ إليّ ممّا طلعت عليه الشمس، كنت أنا وأبو عبيدة وأبو بكر وجماعة من الصحابة إذ ضرب النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) بيده على منكب عليّ فقال له: يا عليّ، أنت أوّل المؤمنين إيماناً، وأوّل المسلمين إسلاماً، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى»^(١).

٨- حديث المنزلة عن عليّ عليه السلام

أخرج ابن عساكر بسنده عن الخليفة المهديّ العباسي، قال: «دخل عليّ سفیان الثوري، فقلت: حدثني بأحسن فضيلة عندك لعليّ، فقال: حدثني سلمة بن كهيل، عن حُجّية بن عديّ، عن عليّ، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلّم): أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي»^(٢).

٩- حديث المنزلة عن جابر بن سمرة

أخرج ابن عساكر بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) لعليّ: أنت - وفي حديث خيثمة: علي - منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنّه - وقال خيثمة: إلاّ أنّه - لا نبيّ بعدي»^(٣).

١٠- حديث المنزلة عن فاطمة بنت حمزة

روى ابن عساكر بسنده عن كريمة ابنة عقبة، قالت: «سمعت فاطمة بنت

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٦٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٤٢ ص ١٦٧-١٦٨.

(٣) المصدر نفسه: ج ٤٢ ص ١٧٨.

حمزة تقول: كنت عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسمعتة يقول:
 علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(١).
 هذه مجموعة من الروايات التي تبين أن الحديث لم يكن مرتبطاً بواقعة
 تبوك.

فإن قيل: لماذا لا نحمل هذه الروايات المطلقة على فرضية أن النبي ﷺ
 تكلم بها في واقعة تبوك.

الجواب: أولاً: إن بعض هذه الروايات آتية عن التخصيص؛ لكون بعض
 مناسباته تتعارض مع مناسبة تبوك.

وثانياً: لا مرجح للتقييد بواقعة تبوك بعد أن اختلفت مناسبات الحديث،
 فكما يمكن تقييده بواقعة تبوك، يمكن تقييده بواقعة ومناسبة أخرى.

وثالثاً: أن التقييد قرينة تحتاج إلى دليل، وإنما يكون فيما لو اضطررنا
 إلى التقييد لوجود التعارض بين الحديثين، وهنا لا يوجد تعارض لكي يلزم
 التقييد المذكور.

ونحاول فيما يلي أن نجمل النتائج التي توصلنا إليها من خلال استعراض
 أحاديث المنزلة، ضمن النقاط التالية:

نتائج الجواب الأول

١- إن حديث المنزلة غير مختص بغزوة تبوك، بل هو صادر عن
 النبي ﷺ في مناسبات مختلفة منها المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار.

(١) المصدر السابق: ج ٤٢ ص ١٨٦.

٢- إنّ الصحابة والتابعين قد فهموا من حديث المنزلة إثبات فضيلة خاصة لعليّ عليه السلام يتميز بها على سائر الصحابة، ولا يمكن أن تقارن تلك الفضيلة بحمر النعم، الذي هو كناية عن أموال الدنيا وكنوزها.

٣- إنّ بعض ألفاظ الحديث الصحيحة صريحة في إثبات أهم منزلة من منازل هارون من موسى عليه السلام، وهي الولاية والخلافة.

٤- إنّ بعض ألفاظ الحديث الصحيحة أيضاً صريحة في أن استخلاف عليّ عليه السلام على المدينة في غزوة تبوك نابع من واقع المنزلة الثابتة لعليّ عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وهي منزلة تضاهي منزلة هارون من موسى عليه السلام بما في ذلك استخلافه على قومه عندما ذهب موسى عليه السلام إلى لقاء ربه، والنبى صلى الله عليه وآله إنما استخلف علياً عليه السلام على المدينة؛ لأنه يحمل خصائصه الرسالية وقادر على ملء الفراغ الذي يخلفه النبى صلى الله عليه وآله عند ذهابه إلى الحرب، وذلك ما يميّزه عن استخلاف ابن أمّ مكتوم وغيره على المدينة، وذلك للظروف الخاصة التي أحاطت بتولي الخلافة على المدينة في غزوة تبوك؛ ولذا نجد أن النبى صلى الله عليه وآله قرن بين ضرورة بقاء عليّ عليه السلام خليفة عنه في المدينة وبين منزلة عليّ عليه السلام منه صلى الله عليه وآله وأنها كمنزلة هارون من موسى عليهما السلام، ونتيجة ذلك: أنّ لعليّ عليه السلام خلافة إلهية في حال غياب النبى صلى الله عليه وآله سواء كان حياً أو ميتاً، كما كان ذلك المقام لهارون عليه السلام عندما استخلفه موسى عليه السلام على قومه في حال غيابه.

٥- إنّ أحاديث المنزلة صريحة في أنّ الطعن بخلافة عليّ عليه السلام على

المدينة يوازي طعن قريش في نبوة النبي ﷺ، إلا أن علياً عليه السلام ليس بنبي، وهذا ما يوضح العلاقة بين استخلاف علي عليه السلام على المدينة وبين حديث المنزلة.

٦- إن أحاديث المنزلة صريحة في أن الفضيلة المذكورة فيها لعلي عليه السلام لها وقع وتأثير مباشر على عقيدة الفرد المسلم سلباً وإيجاباً.

٧- إن أحاديث المنزلة تثبت وبوضوح الخلافة لعلي عليه السلام بعد النبي ﷺ؛ لأن الحديث من ناحية يثبت لعلي عليه السلام كل ما هو ثابت لهارون من مقامات إلهية ومنها خلافته على قوم موسى عليه السلام وذلك بصريح قوله تعالى: اخلفني في قومي، ومن ناحية أخرى يثبت أن تلك المنازل ثابتة لعلي عليه السلام بعد وفاة النبي ﷺ إلا النبوة وذلك بصريح قوله: إلا أنه لا نبوة بعدي، وسوف يأتي مزيد إيضاح في بقية الأجوبة.

ومن ذلك كله يتضح أن ما ذكره القفاري وابن حزم وغيرهما حول حديث المنزلة ليست إلا جناية على أحاديث فضائل علي عليه السلام ساقهم إليها موقفهم المتشنج من الشيعة، فحاولوا الردّ عليهم بشتى الوسائل والطرق وإن ترتّب عليها جملة من اللوازم الفاسدة.

الجواب الثاني: الشراكة في الأمر تقتضي ثبوت الخلافة والطاعة لعلي عليه السلام

لكي يتضح معنى الحديث وكيفية دلالاته على الإمامة والخلافة لا بدّ أن نفهم معنى المنزلة، ثم نبحث عن المنازل التي ثبتت لهارون من موسى، حتى نتعدى لإثباتها لعلي عليه السلام بمقتضى عموم الحديث، فنقول:

المنزلة لغة

قال في لسان العرب: «والمنزلة: الرتبة، لا تجمع، واستنزل فلان أي حطَّ عن مرتبته، والمنزل: الدرجة. قال سيبويه: وقالوا هو مني منزلة الشغاف: أي هو بتلك المنزلة»^(١).

وقال في مختار الصحاح: «والمنزلة أيضاً المرتبة»^(٢).

قال صاحب مجمع البحرين: «والمنزل أيضاً: المرتبة. ومنه فلان ذو منزل عند السلطان. وهو عندي بتلك المنزلة أي المرتبة. ومنه الحديث: اعرّفوا منازل الرجال على قدر رواياتهم عنا: أي منازلهم ومراتبهم في الفضيلة والتفضيل»^(٣).

فالمنزلة في اللغة هي المكانة والمرتبة والقرب.

فيكون معنى منزلة شخص من آخر: ما كان له نحو ارتباط بذاك الشخص الثاني، كما لو أنّ الشخص الأول خليفة الثاني أو وزيره أو ابنه أو كاتبه أو شاعره أو خادمه أو صاحب سره أو شريكه في أمره، إلى غير ذلك من الارتباطات والإضافات بين الشخصين.

ومعنى الحديث: أنّ مرتبة قربك ودرجتك ومكانتك يا علي مني، هي نفس المرتبة والمكانة التي كانت ثابتة لهارون عليه السلام بالنسبة للنبي موسى عليه السلام.

(١) ابن منظور، لسان العرب: ج ١١ ص ٦٥٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح: ص ٣٣٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) فخر الدين الطريحي، مجمع البحرين: ج ٤ ص ٢٩٩، الناشر: مكتب نشر الثقافة الإسلامية.

فكل مرتبة من القرب والمكانة التي كان يحظى بها هارون عند النبي موسى عليه السلام فأنت تحظى بها بالنسبة لي، وهذا هو معنى العموم في حديث المنزلة، وهذا العموم مستفاد من الإطلاق حيث لم يستثن النبي صلى الله عليه وآله من الحديث إلا النبوة.

وفي هذا الاستثناء الخاص للنبوة من عموم الحديث دلالة واضحة على أن ما لم يستثنه النبي صلى الله عليه وآله من المقامات الثابتة لهارون عليه السلام حاصلة كلها لعلي عليه السلام، فإن الاستثناء وإطلاق المستثنى من دون تقييده بقيد أو شرط، دليل واضح على عموم المستثنى منه، وهي منازل هارون من موسى عليه السلام.

قال السيد المرتضى: «فاقتضى هذا الظاهر أن له كل منازل هارون من موسى، لأنه أطلق ولم يخص، إلا ما دل عليه العقل والاستثناء المذكور، ولولا أن الكلام يقتضي الشمول لما كان للاستثناء معنى، وإنما نبه صلى الله عليه وآله باستثناء النبوة على أن ما عداه قد دخل تحته، إلا ما علم بالعقل أنه لا يدخل فيه، نحو الأخوة في النسب أو الفضل الذي يقتضيه شركة النبوة إلى ما شاكلة»^(١)، على أنه سوف يأتي أن لعلي عليه السلام أخوة مع النبي صلى الله عليه وآله تفوق أخوة النسب في الامتيازات والخصائص.

ويضاف إلى ذلك أيضاً: «أن دخول الاستثناء في اللفظ الذي يقتضي - على سبيل الاحتمال - أشياء كثيرة متى صدر من حكيم يريد البيان

(١) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٣ ص ٥٦-٥٥، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

والإفهام، دليل على أن ما يقتضيه اللفظ ويحتمله - بعد ما خرج بالاستثناء - مراداً^(١) بالخطاب وداخل تحته، ويصير دخول الاستثناء كالقرينة أو الدلالة التي توجب بها الاستغراق، والشمول يدلّ على صحة ما ذكره أن الحكيم منّا إذا قال: من دخل داري أكرمه إلاّ زيداً، فهمنا من كلامه بدخول الاستثناء إن من عدا زيداً مراد بالقول؛ لأنّه لو لم يكن مراداً لوجب استثناءه مع إرادة الإفهام والبيان^(٢).

أهم المنازل الثابتة لهارون من موسى

ولكي يتم الاستدلال بالحديث على خلافة وإمامة عليّ عليه السلام بهذا الحديث لا بدّ أن نتعرف على أهم المنازل الثابتة لهارون من موسى عليه السلام.

المنزلة الأولى: قرابة الأخوة

إن القرابة الخاصة والأخوة النسبية التي كانت بين هارون وموسى، من الأمور الواضحة التي صرّح بها القرآن الكريم في جملة من الآيات الكريمة، كما في قوله تعالى حكاية عن طلب موسى عليه السلام: ﴿وَأَجْعَلْ لِّي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾^(٣)، فتعتبر هذه الأخوة من المنازل المهمة التي ميّزت هارون عن أصحاب موسى عليه السلام من بني إسرائيل.

(١) كذا في المطبوع.

(٢) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٣ ص ١٣-١٤، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٣) طه: ٣٠.

دور الأخوة في نيل المقامات الإلهية

وقد أكد القرآن الكريم على تلك المنزلة في جملة من الآيات المباركة، كما في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَلْ لِي وِزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾^(١). وقد استجاب الله تعالى له قائلاً: ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾^(٢).

ولاشك أنّ هذا الطلب الذي تقدّم به موسى عليه السلام إلى الله تعالى، والذي هو عبارة عن إعطاء منصب الوزارة لشخص من أهله، وهو أخوه هارون واستجابة الله عزّ وجلّ لذلك الطلب، كلّ ذلك يستند في الحقيقة إلى قانون اصطفاء بعض البيوت الطاهرة والذريّات المطهّرة ودوره في كيفية توزيع ومنح المناصب والمقامات الإلهية.

وقد وردت بنود ذلك القانون في كثير من الآيات المباركة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٣)، فإنّ هذه الآية الكريمة صريحة في أنّ الاصطفاء بالمقامات الإلهية خاص ببعض البيوت المباركة، كما نصّ على هذه الحقيقة أيضاً قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمَنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ

(١) طه: ٢٩-٣٢.

(٢) طه: ٤٢.

(٣) آل عمران: ٣٣-٣٤.

وَعَيْسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلِّ مِّنَ الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا
وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ * وَمِنَ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ
وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١﴾، فإن هذه الآيات المباركة تنصّ على أن
ليوت الأنبياء دوراً أساسياً في اجتناب ذرياتهم واصطفائهم وتفضيلهم على
العالمين، كما أنها صريحة أيضاً في أن للأخوة - مضافاً إلى الأبوة والنبوة -
تأثيراً مهماً في استعداد الشخص لنيل المقامات الإلهية، وقد كانت أخوة
هارون لموسى ﷺ منزلة أهله لبلوغ درجة النبوة والخلافة.

والذي نريد التأكيد عليه في هذا المجال: هو أن القرابة النسبية الخاصة
بين علي ﷺ وبين النبي الأكرم ﷺ وكذا منزلة الأخوة التي خصّ بها
النبي ﷺ علياً ﷺ على سائر الصحابة - كما سيتضح - كانت من الأصول
والمبادئ المهمة التي استحق أمير المؤمنين ﷺ في ضوئها مقام الإمامة
والخلافة، كما كان هذا الأمر ثابتاً لهارون بالنسبة إلى موسى ﷺ، ولا
يخرج هذا الأمر عن قانون الاصطفاء في الآل والذرية الذي ذكرناه.

منزلة القرابة والأخوة بين النبي ﷺ وعلي ﷺ

بناءً على ما ذكرناه من القرابة والأخوة بين هارون وموسى ﷺ، قد يورد
إشكال، حاصله:

إنّ علياً ﷺ وإن كان بينه وبين النبي ﷺ علاقة الرحم وقربى النسب؛
لأنه كان ابن عمه، إلا أنه لم يكن أخاً نسبياً للنبي ﷺ كي نقارن بين أخوته

(١) الأنعام: ٨٤-٨٧.

وأخوة هارون لموسى، وهذا فارق واضح وجليّ بين قرابة هارون - وهي الأخوة النسبية - وبين قرابة علي عليه السلام وهي بنوة العمومة.

والجواب عن هذا الإشكال:

إنّ النبي صلى الله عليه وآله قد أثبت لعلي عليه السلام أخوة خاصة - كما سيأتي - تفوق في مزاياها وخصائصها ومعطياتها الأخوة النسبية الناتجة عن التقاء الأبوين، فبالإضافة إلى القرابة النسبية القريبة بين علي عليه السلام والرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، فإن علياً عليه السلام تميّز بأخوة تكوينية خاصة للنبي صلى الله عليه وآله أهله لنيل منازل الأخوة النسبية التي كانت لهارون عليه السلام.

فعلي عليه السلام - بحسب ما سنذكره من الروايات - كما أنّه من بيوت الأنبياء التي اصطفها الله عزّ وجلّ، هو أيضاً أخ للنبي صلى الله عليه وآله.

الروايات الدالة على أخوة علي عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله

إنّ الروايات الدالة على أخوة علي عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله كثيرة جداً، نشير فيما يلي إلى بعضها:

الرواية الأولى: أنت أخي في الدنيا والآخرة

أخرج الترمذي في سننه بسند معتبر عن ابن عمر قال: «أخى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بين أصحابه، فجاء علي تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله، آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنت أخي في الدنيا والآخرة. هذا حديث

حسن غريب»^(١).

والحسن الغريب عند الترمذي هو ما كان رواه من الثقات، قال الأحمدي في شرحه للسنن: «وقال الحافظ أحمد بن عبد المحسن القرافي في كتابه (معتمد النبوة): قول أبي عيسى: هذا حديث صحيح حسن غريب وهذا حديث حسن غريب، إنما يريد به ضيق المخرج، أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة ولم تتعدد طرق خروجه، إلا أن راويه ثقة، فلا يضر ذلك فيستغربه هو لقلة المتابعة»^(٢).

الرواية الثانية: أنت أخي ووارثي

أخرج ابن حبان في كتابه الثقات، عن الفضل بن الحباب، عن عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، عن البراء بن عازب، عن أبي بكر، عن رسول الله ﷺ، قال في يوم المؤاخاة لعلي عليه السلام: «والذي بعثني بالحق ما أخرتك إلا لنفسي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي، قال: يا رسول الله، وما أرت منك؟ قال: ما ورث الأنبياء قبلي، وما ورث الأنبياء قبلك؟ قال: كتاب الله وسنة نبيهم، وأنت معي في قصري في الجنة مع فاطمة ابنتي»^(٣).

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المباركفوري، تحفة الأحادي، المقدمة: ج ١ ص ٣٢٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن حبان، الثقات: ج ١ ص ١٤٢، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

تصحيح السند

أمّا أبو خليفة الفضل بن الحباب، فقد قال عنه ابن حجر: «مسند عصره بالبصرة، يروي عن القعني ومسلم بن إبراهيم والكبار، وتأخّر إلى سنة خمس وثلاثمائة، ورحل إليه من الأقطار، وكان ثقة عالماً، ما علمت فيه ليناً»^(١).

وأمّا عبد الله بن رجاء، فقد قال عنه الذهبي: «عبد الله بن رجاء: الحافظ الثقة أبو عمرو الغداني البصري»^(٢).

وأمّا إسرائيل بن يونس. فقد ذكره ابن حجر بقوله: «ثقة تكلم فيه بلا حجة»^(٣).

وأمّا أبو إسحاق السبيعي. فقد وثقه أحمد بن حنبل وابن معين، وغيرهم، وحديثه - كما يقول الذهبي - محتج به في دواوين الاسلام^(٤). فالسند معتبر ورجاله كلهم ثقات.

أما ما يقال من أنه مدلس، فيجاب: اتفق العلماء على قبول عنعنة السبيعي، كالحاكم والذهبي، وابن حجر، بل روى له الشيخان بالنعنة^(٥).

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٤٣٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٤٠٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٨٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٣٩٩.

(٥) انظر: المستدرک للحاكم وبذيله التلخيص للذهبي: ج ١ ص ٩٥، وانظر: ابن حجر، القول المسدد في مسند أحمد: ص ٣٠، وانظر: صحيح البخاري: ج ١ ص ١٥، وصحيح مسلم: ج ١ ص ٨.

واما اتهامه بالتخليط: فقد أنكر الذهب ذلك، قال: «إنه شاخ ونسي ولم يختلط... وقد تغير قليلاً»^(١).

الرواية الثالثة: علي أخو رسول الله ﷺ قبل أن تخلق السماوات

أخرج الطبراني في الأوسط بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): مكتوب على باب الجنة: محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علي أخو رسول الله قبل أن تخلق السماوات بألفي سنة»^(٢) ولم يطعن في سند هذا الحديث إلا من جهة أشعث ابن عم الحسن بن صالح، قال الهيثمي في زوائده: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه أشعث ابن عم الحسن بن صالح وهو ضعيف ولم أعرفه»^(٣) في حين أن الخطيب البغدادي قد وثق أشعث قائلاً: «أشعث بن عم حسن بن صالح وكان يفضل على الحسن»^(٤) وحسن بن صالح من كبار الرواة الثقات، قال عنه ابن حجر: «ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع»^(٥)، فإذا كان الأشعث يفضل على ابن عمه حسن بن صالح، فلا شك في صلاحه ووثاقته.

الرواية الرابعة: أيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟

أخرج أحمد في مسنده عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ في حديث

(١) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٢٧٠.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٥ ص ٣٤٣، الناشر: دار الحرمين.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٧ ص ٣٩٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الدار، قال: «يا بني عبد المطلب، إني بعثت لكم خاصة وإلى الناس بعامة، وقد رأيتم من هذه الآية ما رأيتم، فأيكم يبأيعني على أن يكون أخي وصاحبي؟ قال: فلم يقم إليه أحد، فقمتم إليه وكنت أصغر القوم، قال: فقال: اجلس، ثلاث مرات، كل ذلك أقوم إليه، فيقول لي: اجلس، حتى إذا كان في الثالثة ضرب بيده على يدي»^(١)، قال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله ثقات»^(٢).

الرواية الخامسة: إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه

أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن علي عليه السلام، قال مبيناً منزلته من رسول الله صلى الله عليه وآله: «والله، إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه، فمن أحق به مني»^(٣)، قال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح»^(٤).
إنّ هذه الأحاديث الصحيحة وغيرها كلّها تثبت أنّ لعلي عليه السلام أخوة خاصة مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي أخوة قبل خلق السماوات والأرض، وفي الدنيا والآخرة كما تقدم في رواية الطبري، ولأجلها ورث علي عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله ما ورثه الأنبياء.

استناد الأخوة إلى الرابطة التكوينية

إنّ تلك الأخوة الخاصة تستند إلى الرابطة التكوينية في الخلق بين

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١٥٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٨ ص ٣٠٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١ ص ١٠٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٣٤.

علي عليه السلام والنبى صلى الله عليه وآله، وهذا ما أكدته جملة من الروايات، منها ما أخرجه الحاكم في المستدرک عن جابر بن عبد الله، قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعلي: يا علي، الناس من شجر شتى وأنا وأنت من شجرة واحدة، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرَءٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١)، كما روى هذا الحديث القرطبي أيضاً في تفسيره^(٢).

ولا شك أن معنى هذا الحديث هو أن بين النبى صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام علاقة ورابطة تكوينية في الخلق والإيجاد، أي أن علياً عليه السلام والرسول الأكرم صلى الله عليه وآله خلقهما الله تعالى من منبت تكويني خاص، يسقى بماء واحد، ويتميز في خصائصه وصفائه وطهارته عن الأصل والمنبت الذي خلق الله تعالى منه سائر الناس، وهذه العلاقة الملكوتية هي ركيزة الأخوة الخاصة التي أشرنا إلى تمييزها عن الأخوة النسبية في الخصائص والمواصفات، مضافاً إلى القرابة الشديدة بين علي عليه السلام والنبى صلى الله عليه وآله، فهو ابن عمه ومن بيت اصطفاه الله تعالى على سائر البيوت، كما ورد ذلك في الصحيح عن النبى صلى الله عليه وآله، حيث قال: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»^(٣).

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٢٤١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٩ ص ٢٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ٥٨ ح ٥٨٣٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

كما قال ﷺ أيضاً: «أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم فرقتين فجعلني في خيرهم، ثم جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة، ثم جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً وخيرهم نسباً... قال أبو عيسى: هذا حديث حسن»^(١).

وقال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح»^(٢)، وقال الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح: «حديث صحيح وحسنه الترمذي»^(٣).
ومن الواضح أنّ علياً عليه السلام من ذلك البيت المبارك والنسب الطاهر. والحاصل: أنّ مقام ومنزلة القرابة الخاصة والأخوة التكوينية ثابتة لعلي عليه السلام بنحو أعلى وأفضل من الأخوة النسبية التي بين هارون وموسى عليهما السلام، ولهذه القرابة والأخوة دورها الأساس في اختيار علي عليه السلام للخلافة والاستخلاف.

المنزلة الثانية: المؤازرة والمعاضدة

من المنازل والمقامات المهمة التي أثبتتها القرآن الكريم لهارون عليه السلام هي مقام الوزارة، حيث إن الله عز وجل شدّ أزر موسى عليه السلام به وجعله رداءً

(١) الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ج ٥ ص ٥٤٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٩٣٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٨ ص ٢١٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح: ج ٣ ص ١٦٠٤، الناشر: المكتب الإسلامي.

ومدافعاً عن رسالته ومصداقاً لها، قال تعالى على لسان موسى: ﴿وَأَجْعَلْ لِّي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾^(١)، فأجابه الله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾^(٢)، وفي آية أخرى من سورة الفرقان، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا﴾^(٣)، كما جاء على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾^(٤).

وقد سمِّي الوزير وزيراً؛ لأنه يحمل ثقل حمل الملك^(٥)، أو بمعنى الجبل الذي يلتجأ إليه، سمِّي بذلك؛ لأنَّ الملك يلتجأ إليه في آرائه وأحكامه^(٦). فالوزارة منزلة ثابتة لهارون عليه السلام.

وهذه المنزلة الكريمة والفضيلة العظيمة ثابتة لعلي عليه السلام أيضاً بمقتضى عموم حديث المنزلة؛ إذ تقدم أنَّ النبي صلى الله عليه وآله لم يستثن من المنازل الثابتة لهارون غير النبوة.

كما أنَّ النبي صلى الله عليه وآله قد صرح بثبوت منزلة الوزارة والمؤازرة لعلي عليه السلام في جملة من الأحاديث، من ذلك ما رواه الثعلبي في تفسيره عن أبي ذر، قال: «صليت مع رسول الله يوماً من الأيام صلاة الظهر، فدخل سائل في

(١) طه: ٢٩-٣٢.

(٢) طه: ٣٦.

(٣) الفرقان: ٣٥.

(٤) القصص: ٣٤.

(٥) ابن دريد، جمهرة اللغة: ج ٢ ص ٧١٢، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٦) أنظر: الأزهرى، تهذيب اللغة: ج ١٣ ص ١٦٦، الناشر: دار احياء التراث العربي.

المسجد فلم يعطه أحد، فرفع السائل يده إلى السماء وقال: اللهم اشهد أنني سألت في مسجد رسول الله فلم يعطني أحد شيئاً، وكان علي راعياً فأومى إليه بخنصره اليمنى وكان يتختم فيها، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره، وذلك بعين النبي ﷺ، فلما فرغ النبي ﷺ من الصلاة فرفع رأسه إلى السماء وقال: اللهم إن أخي موسى سألني، فقال: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * واحْلُلْ عُقْدَةً مِّنْ لِّسَانِي * يَقْفَهُوا قَوْلِي * واجْعَلْ لِّي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * فأنزلت عليه قرآناً ناطقاً: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكَ مَلِكًا مِّنْ أَوْلِيَاءِكَ﴾ اللهم وأنا محمد نبيك و صفيك، اللهم فاشرح لي صدري ويسر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي علياً أشدد به ظهري.

قال أبو ذر: فو الله ما استتم رسول الله ﷺ الكلمة حتى أنزل عليه جبرائيل من عند الله، فقال: يا محمد اقرأ، فقال: وما أقرأ؟ قال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(١).

ومؤازرة علي عليه السلام ومعاضدته لرسول الله ﷺ وجهاده و قتاله في سبيل الرسالة الخاتمة واضحة وضوح الشمس، فهو المدافع والمضحّي الأول عن

(١) التعلبي، الكشف والبيان: ج ٤ ص ٨٠ - ٨١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقد أخرج هذا الحديث بألفاظ أخرى عن أسماء بنت عميس أيضاً، الإسكافي في المعيار والموازنة: ص ٣٢٢، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي. كما أخرجه أيضاً الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٧٨، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية. والرازي في التفسير الكبير: ج ١٢ ص ٢٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الرسول ﷺ طيلة حياته ﷺ، وقد جسّد تضحياته بكل ما يملك من مال أو نفس، مستهيناً بالموت من أجل بقاء النبي ﷺ حياً، وقد نفهم ذلك المعنى من المؤازرة التي يراها النبي ﷺ ثابتة عنده تجاه علي ﷺ، حينما يصرح ﷺ: «فإن المدينة لا تصلح إلاّ بي أو بك»^(١)، أو حينما يقول: «لا ينبغي أن يبلغ عني إلاّ رجل مني وأنا منه»^(٢)، إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة التي تؤكد هذه المكانة والمنزلة بين النبي ﷺ وعلي ﷺ.

ومن الواضح أنّ هذا المقام لعلي ﷺ من أهم وأعظم الفضائل، وقد أثبتتها حديث المنزلة.

المنزلة الثالثة: الشراكة في الأمر

الشراكة في الأمر من المنازل التي أثبتها القرآن الكريم لهارون ﷺ على لسان أخيه موسى ﷺ، وذلك في قوله تعالى، حكاية عن موسى ﷺ:

﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾^(٣).

هذه الشراكة لا يمكن لنا أن نحملها على الشراكة في النبوة بحيث يكونان معاً نبياً واحداً، فهذا غير معقول، فلا بد أن تكون الشراكة في أمر يكون معقولاً، وهذا الأمر هو تحمّل أعباء الرسالة، وذلك يفضي إلى أن يكون لهارون من وجوب الطاعة نفس المستوى الثابت للنبي موسى ﷺ، فيكون هارون شريكاً لموسى في طاعة النبوة، وعلى الجميع أن يطيعوا أمره.

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٣٦٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٣ ص ١٦٥، الناشر: دار الحرمين.

(٣) طه: ٣٢.

وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾^(١).

وهذه الطاعة لا تتنافى مع طاعة النبي موسى عليه السلام فيمكن أن يكون الاثنان مفترضي الطاعة، مع وجود الأولوية لموسى عليه السلام، فحيث إن موسى عليه السلام هو صاحب الشريعة وهو الذي تلقى الرسالة عن الله تعالى، فلا ولاية ولا قيادة على الأمة مع ولايته وقيادته.

وهذه الطاعة يمكن التعبير عنها بالولاية، فهي ثابتة فعلاً لهارون عليه السلام بمقتضى منزلة الشراكة، وهذه الولاية هي الإمامة.

هذه الإمامة ثابتة لهارون، فلو قدر له أن يعيش بعد موسى عليه السلام لما كان هناك أحد ينازعه الخلافة بعد موسى عليه السلام.

وقد كانت هذه الولاية واجبة الاتباع على بني إسرائيل؛ لأنها مندرجة تحت وجوب طاعة أولي الأمر كما هو صريح قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾^(٢)، ومن الواضح أن هذه الإمامة لهارون عليه السلام منبثقة عن أهليته واستحقاقه وتمييزه على أصحاب موسى عليه السلام، بما فيهم يوشع بن نون الذي كان موجوداً في ذلك الحين، والذي نال مقام الخلافة والإمامة بعد وفاة هارون وموسى عليه السلام.

وفي ضوء تلك الشراكة كان هارون هو الرجل الثاني في حكومة موسى عليه السلام، ولا يمكن أن تصل الخلافة لشخص آخر في حال غياب موسى عليه السلام ما دام هارون موجوداً، سواء أكان غياب موسى عليه السلام بذهابه إلى

(١) القصص: ٣٥.

(٢) طه: ٩٠.

ربّه أم بموته أم غير ذلك، وما موت هارون عليه السلام في حياة موسى إلا مانع منع من استمرار خلافة هارون بعد وفاة أخيه عليه السلام.

إشكال الاستثناء المنقطع وجوابه

بقي أن نتعرّض لإشكال أورده بعض على الحديث، وهو كون الاستثناء فيه منقطعاً، فلا يدلّ على العموم.

نقول: سواء كان الاستثناء منقطعاً أم متصلّاً، فالعموم ثابت في الحديث، وعلى تقدير كونه متصلّاً، فالعموم واضح، وأمّا على تقدير كونه منقطعاً، فالعموم ثابت أيضاً.

توضيح ذلك: قد يقال: إن النبوة ليست من المنازل؛ لأنّ معنى المنزلة - كما أوضحنا - هي المكانة والمرتبة، وهي نحو من أنحاء الارتباط بين شخصين، بينما النبوة جعل إلهي من الله للشخص ولا يصحّ عدّها من المنازل، فاستثاؤها من المنازل من قبيل ما لو قيل: سافر الحجاج إلا أمتعتهم، وذلك لا يفيد العموم؛ لأنّ الاستثناء المنقطع بمثابة قضية مستقلة لحقها استدراك؛ لرفع توهم نشأ من الكلام، كما يقال: جاء زيد ولم يجيء عمرو.

وجواب ذلك: أنّ الاستثناء المنقطع، كالمّتلّصل في إفادته العموم؛ لأنّ الكلام فيه مسوق لإفادة التأكيد والمبالغة، ففي المثال الذي ذكرناه يدلّ على أن جميع الحجاج قد سافروا ولم يبق منهم أحد، وأن الباقي هو أمتعتهم فقط، فالمتكلم حين صار بصدد إخراج الأمتعة واستثائها كان ملتفتاً ومتوجّهاً إلى عدم بقاء أي شخص من الحجاج، فلو كان شخص قد بقي منهم لذكره بطريق أولى من ذكر الأمتعة.

وفي الحديث الشريف قد نزل النبي ﷺ علياً ﷺ من نفسه منزلة هارون من موسى من الوزارة وشد الأزر والإشراك في الأمر، ثم مبالغة في التأكيد على جميع تلك المنازل تعرض لما ليس منها وهي النبوة التي كان هارون واجداً لها بحيث لو عاش لكانت ثابتة له، فنفاها عنه لأنه لا نبي بعد النبي ﷺ، بل هو خاتم الأنبياء.

الجواب الثالث: دلالة حديث المنزلة على خلافة علي بعد وفاة النبي

اعتمد القفاري في شبهته على إبراز جهة التمايز بين خلافة هارون في حياة موسى ﷺ وبين الخلافة التي تثبتها الشيعة لعلي ﷺ بعد وفاة النبي ﷺ؛ وذلك لأن هارون ﷺ توفي في حياة موسى ولم يكن خليفة له بعد وفاته، وهذا يعني أن الخلافة بعد موسى لم تكن من منازل هارون كي تثبت لعلي ﷺ بقول النبي ﷺ: «إلا أنه لا نبي بعدي»، وحينئذٍ يفقد حديث المنزلة دلالة على خلافة علي ﷺ وإمامته بعد النبي ﷺ^(١).

ولكن هذا الكلام يكشف عن قصور في فهم الأحاديث النبوية، وجهل بحقيقة الخلافة الإلهية للأنبياء والأوصياء، فإن في حديث المنزلة جواباً واضحاً على هذه الشبهة، وبيان ذلك يعتمد على استيضاح الأمور التالية:

أولاً: حديث المنزلة يثبت منازل هارون لعلي ﷺ بعد وفاة النبي ﷺ

إن حديث المنزلة بكل ألفاظه المتقدمة صريح في إثبات منازل هارون لعلي ﷺ بعد وفاة النبي ﷺ وإن كان هارون قد توفي في حياة

(١) أنظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٣١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

موسى عليه السلام، وذلك يظهر جلياً في قول النبي صلى الله عليه وآله: «إلا أنه لا نبي بعدي» وقوله صلى الله عليه وآله: «إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي»^(١)، فهذه الألفاظ الواردة في حديث المنزلة بأسانيد معتبرة - كما تقدم - صريحة في أنّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أراد أن يثبت لعلي عليه السلام منازل هارون حتى بعد وفاته صلى الله عليه وآله، والنبي صلى الله عليه وآله عندما استثنى النبوة ونفاها عن علي عليه السلام من بعده كما هي منتفية في حال حياته، فإنه يثبت في الوقت ذاته بقية المنازل لعلي عليه السلام من بعده كما هي كذلك في حال حياته المباركة، والخلافة أيضاً من تلك المنازل الثابتة لعلي في حال غياب النبي صلى الله عليه وآله وذهابه سواء كان غيابه صلى الله عليه وآله لأجل الجهاد أم بسبب الموت والانتقال إلى الله تبارك وتعالى، فلا ينبغي أن يذهب النبي صلى الله عليه وآله إلا وعلي عليه السلام خليفته في كل مؤمن من بعده، وليس ذلك إلا للخصائص التي تميّز بها علي عليه السلام على سائر الصحابة، وأعطته الأهلية لتلقّي الخلافة عن النبي صلى الله عليه وآله في حال غيابه وذهابه.

ثانياً: إطلاق حديث المنزلة

إنّ حديث المنزلة إذا لم يكن صريحاً في إثبات منازل هارون لعلي عليه السلام بعد وفاته، فهو مطلق على أقل التقادير، ولم يقيده النبي صلى الله عليه وآله في حال حياته، فهو شامل لحال الحياة وبعد الوفاة، والتخصيص بحال الحياة يحتاج إلى الدليل، ولا يقال إنّ هناك قرينة على التخصيص وهي بمثابة المانع

(١) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

بسبب وفاة هارون عليه السلام في حال حياة موسى، فإن مجرد ذلك لا يصلح دليلاً على التخصيص، بل يرد ذلك قوله صلى الله عليه وآله المتقدم: إلا أنه لا نبي بعدي، وقوله صلى الله عليه وآله: لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي.

الجواب الرابع: الرد على حديث تشبيه أبي بكر وعمر بالأنبياء

لقد أورد القفاري عن ابن حزم، قوله: «وتشبيه علي بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى، وتشبيه عمر بنوح وموسى».

ذكر القفاري أن التشبيه مروى في مسند أحمد والحاكم، وسوف نذكر متن الحديث في المسند ثم نتعرض لذكر الإشكالات عليه.

ونصّ الحديث في المسند هو: «حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا أبو معاوية، ثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبد الله قال: لما كان يوم بدر، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ما تقولون في هؤلاء الأسرى؟ قال: فقال أبو بكر: يا رسول الله قومك وأهلك استبقهم واستأن بهم لعل الله أن يتوب عليهم، قال: وقال عمر: يا رسول الله أخرجوك وكذبوك قريتهم فاضرب أعناقهم، قال: وقال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله انظر وادياً كثيراً الحطب، فأدخلهم فيه، ثم أضرم عليهم ناراً، قال: فقال العباس: قطعت رحمك، قال: فدخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولم يرد عليهم شيئاً، قال: فقال ناس: يأخذ بقول أبي بكر، وقال ناس: يأخذ بقول عمر، وقال ناس: يأخذ بقول عبد الله بن رواحة، قال: فخرج عليهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقال: إن الله ليلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من اللبن وإن الله ليشد قلوب رجال

فيه حتى تكون أشد من الحجارة، وإنّ مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم عليه السلام، قال: ﴿مَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى، قال: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، وإنّ مثلك يا عمر كمثل نوح، قال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾، وإنّ مثلك يا عمر كمثل موسى، قال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾، أنتم عالة فلا ينفلتن منهم أحد إلا بفداء أو ضربة عنق^(١).

وهذا النقص بمضمون هذا الحديث من ابن حزم وغيره ساقط من وجوه

عديدة، نشير إلى بعضها:

أولاً: الحديث منقطع

إنّ حديث تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى وتشبيه عمر بنوح وموسى أخرجه أحمد والحاكم والبيهقي عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود، والحديث منقطع، فإن أبا عبيدة لم يسمع عن أبيه عبد الله بن مسعود.

أخرج الترمذي عن عمرو بن مرّة، قال: «سألت أبا عبيدة بن عبد الله: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا»^(٢)، وقال النسائي في السنن: «أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً»^(٣)، كما ذكر ذلك ابن حبان في كتابه

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٣٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت. وأنظر: ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٨ ص ٤٧٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ١ ص ١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) النسائي، سنن النسائي: ج ٣ ص ١٠٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(الثقات)، حيث قال: «أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود يروي عن أبيه ولم يسمع منه شيئاً»^(١).

والحديث المذكور لم يرو إلا عن أبي عبيدة عن أبيه، فهو ساقط عن الاعتبار ولا يمكن الاستدلال والاحتجاج به على المباني السنية، ولا يوجد لهذا الحديث - بحسب تتبعنا - أي متابعات أو شواهد داعمة لإثبات حسنه. وقد صرح بانقطاعه الهيثمي، قال في زوائده عند ذكره للحديث: «وفيه أبو عبيدة ولم يسمع من أبيه ولكن رجاله ثقات»^(٢)، كما صرح بضعفه جملة من أعلام الطائفة السنية، قال الألباني في تعليقه على الحديث: «بل منقطع، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه كما قال الهيثمي»^(٣) وقال أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده ضعيف، لانقطاعه، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود»^(٤)، وكذا ما ذكر شعيب الأرنؤوط في حكمه على رواية المسند أيضاً^(٥).

ثانياً: الحديث لا يتضمن التشبيه في جميع المنازل

إنّ الحديث لا يتضمن تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى عليهما السلام، إلا من جهة

(١) ابن حبان، الثقات: ج ٥ ص ٥٦١، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٦ ص ٨٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الألباني، إرواء الغليل: ج ٥ ص ٤٨، المكتب الإسلامي - بيروت.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٥٢١، ح ٣٦٣٢، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٣٨٣، مع تذييل الأحاديث بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

الصفح والتجاوز عن الآخرين، كما أنه لا يتضمن تشبيه عمر بنوح وموسى عليه السلام، إلا من جهة الشدة والغضب على قومهما؛ وذلك لأن الحديث المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وآله يقول: «وإن مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم عليه السلام قال: ﴿مَنْ تَبَعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى، قال: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ وإن مثلك يا عمر كمثل نوح، قال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ وإن مثلك يا عمر كمثل موسى، قال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(١)، والحديث كما هو واضح لا يُنزل ولا يُشبهه أبا بكر وعمر إلا من جهة خاصة وصفة محددة، وليس فيه أي دلالة على أفضليتهم أو إمامتهم وخلافتهم لرسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا بخلاف ما دلّ عليه حديث المنزلة، حيث نزل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام منزلة هارون من موسى عليه السلام في كل صفاته ومزاياه وخصائصه إلا النبوة، فهناك فرق واضح وجلي بين التشبيه بـ (مثلك) وبين تنزيل النبي صلى الله عليه وآله لعلي بقوله: منزلتك مني!!

فالحديث مع ضعف سنده لا يدلّ على تشبيه أبي بكر وعمر بالأنبياء في جميع صفاتهم ومنازلهم، كي يقال: إن تشبيه علي عليه السلام بهارون عليه السلام ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى عليه السلام وتشبيه عمر بنوح وموسى عليه السلام.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٣٨٣، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

ثالثاً: اعتقاد الطائفة السنية في أبي بكر وعمر

مع غضّ النظر عما أسلفنا من ضعف رواية التشبيه المزعومة وضعف دلالتها، فإنّ الطائفة السنية لا تعتقد أنّ أبا بكر وعمر بمنزلة إبراهيم وعيسى ونوح وموسى عليهم السلام في جميع المنازل إلاّ النبوة، حتى يقال: إنّ تشبيههم بالأنبيا من أولي العزم كتشبيه علي عليه السلام بهارون من موسى عليه السلام. وأمّا تشبيه علي عليه السلام بهارون في حديث المنزلة فهو تشبيه وتنزيل في جميع المقامات والخصائص إلاّ النبوة، فلا وجه للمقارنة بين التشبيهين في الحديثين.

التحريف في حديث المنزلة

ثم لا يبعد أن تكون هذه الرواية التي نقلت التشبيه من الروايات الموضوعة في قبال فضائل علي عليه السلام، فقد عمد الوضّاعون إلى وضع الكثير من الأحاديث للتقليل من مفاخر علي عليه السلام وفضائله، وحديث المنزلة لم يسلم من التحريف، وفي الحقيقة هذا يكشف من جانب آخر على أنهم فهموا من حديث المنزلة فضيلة كبيرة لعلي عليه السلام وإلاّ لما عمدوا إلى تحريف الحديث ونسبته إلى الخليفين أبي بكر وعمر، فقد روى ابن عساکر: «عن زكريا بن يحيى البصري، نا مسلم بن إبراهيم، نا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى»^(١).

(١) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٠ ص ٢٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وروى الخطيب البغدادي: «عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى»^(١).

وبلا شك فإنّ علامات الوضع لائحة على هذين الحديثين، فهما مكذوبان على النبي ﷺ.

قال الذهبي في ترجمة قزعة بن سويد: «وله حديث منكر عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس - مرفوعاً: لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن الله اتخذ صاحبكم خليلاً، أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى. رواه غير واحد عن قزعة»^(٢).

وقال أيضاً في ترجمة عمار بن هارون: «... حدثنا عمار بن هارون المستملي، حدثنا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة. عن ابن عباس حديث: ما ينفعني مال، ما ينفعني مال أبي بكر. وزاد فيه: وأبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى. قلت: هذا كذب»^(٣).

مضافاً إلى أنّ في سنده عمار بن هارون المستملي، قال ابن حجر فيه: «قال ابن عدي: عامّة ما يرويه غير محفوظ، وقال في موضع آخر: يسرق الحديث ... وقال العقيلي: عمار بن هارون أبو ياسر الدلال قال لي موسى بن هارون: عمار بن هارون أبو ياسر متروك الحديث، ثم ذكر كلام ابن

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١١ ص ٣٨٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣٨٩ - ٣٩٠ رقم ٦٨٩٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١٧١ - ١٧٢.

المديني»^(١).

قال ابن الجوزي: «أخبرنا أبو منصور القزاز، قال: أنا أبو بكر بن ثابت، قال: أخبرنا علي بن عبد العزيز الطاهري، قال: نا أبو القاسم علي بن الحسن بن علي بن زكريا الشاعر، قال: نا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، قال: أنا بشر بن دحية، قال: أنا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس: أن النبي قال: أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى. قال المؤلف: هذا حديث لا يصح، والمتهم به الشاعر، وقد قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج بقزعة بن سويد. وقال أحمد: هو مضطرب الحديث»^(٢).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل الحال إلى تبديل مفردات الحديث لكي ينقلب معناه ومضمونه من مدح أمير المؤمنين عليه السلام إلى ذمه: «قال إسماعيل بن عياش: رافقت حريزاً من مصر إلى مكة فجعل يسب علياً ويلعنه، وقال لي: هذا الذي يرويه الناس أن النبي (ص) قال لعلي: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) حق، ولكن أخطأ السامع. قلت: فما هو؟ قال: إنما هو: (أنت مني بمكان قارون من موسى)، قلت: عمّن ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله على المنبر»^(٣).

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٣٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن الجوزي، العلل المتناهية: ج ١ ص ١٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٦٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ١٢ ص ٣٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. المزي، تهذيب الكمال: ج ٥ ص ٥٧٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٢ ص ٢٤٧.

فلا نملك إلا أن نقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، ما بال هذا الرجل كلما سعى مبغضوه للنيل منه والحط من منزلته ازداد رفعة وسمواً سلام الله عليه.

الأحاديث الأخرى في فضل علي عليه السلام

بعد أن استعرض القفاري قول ابن حزم ورأيه في حديث المنزلة، استطرد في ذكر آراء وأقوال ابن حزم حول الأحاديث الأخرى الواردة في فضل علي عليه السلام، ومن تلك الأحاديث قول النبي صلى الله عليه وآله في حق علي عليه السلام في معركة خيبر: «لأعطين هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»^(١).

قال ابن حزم: «وهذه صفة واجبة لكل مؤمن وفاضل»^(٢).

ومن تلك الأحاديث أيضاً ما عهدته النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام بقوله: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»^(٣).

قال ابن حزم في تعليقه على الحديث: «وقد صحّ مثل هذا في الأنصار (رضي الله عنهم) أنه لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر»^(٤).



ص ٢٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٠ ص ١٢٢، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٧٦ ح ٤٢١٠، الناشر: دار الفكر. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل: ج ٤ ص ١١٦، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٠٦ ح ٣٨١٩، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن حزم، الفصل: ج ٤ ص ١١٦، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

ثم قال ابن حزم بعد ذلك: «وأما: (من كنت مولاه فعلي مولاه) فلا يصحّ من طريق الثقات»^(١).

وحيث إنّ القفاري في كتابه قد خصص البحث حول هذا الحديث الأخير وهو حديث الغدير (من كنت مولاه فعلي مولاه)، وزعم أنه عمدة الأدلة على الإمامة من السنة النبوية عند الشيعة، فإننا سنوكل البحث فيه سنداً ودلالة إلى حين التعرّض للإجابة عن الشبهة اللاحقة، ونذكر جواباً مختصراً عمّا قاله في الحديثين الأوّلين.

١- حديث الراية

إنّ ما زعمه ابن حزم من أنّ قول النبي ﷺ: «يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» صفة واجبة لكل مسلم وفاضل، فيه مجانية واضحة للحق، ساقه إليها بغضه للشيعة وعداوته لمن يسمّيهم بالروافض، وإلاّ فإنّ الحديث واضح في إثبات فضيلة لعليّ عليه السلام افتقدها جميع الصحابة الذين كانوا حاضرين في معركة خيبر، وفيهم الخليفة الأول والثاني والثالث.

فهم الصحابة من حديث الراية فضيلة عظيمة

قد بات الصحابة كلّهم يتمنون أن ينالوا تلك المنزلة العظيمة والدرجة الرفيعة، وهذا ما تؤيّد ألفاظ الحديث التي أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد، ففي لفظ البخاري: «بات الناس

(١) المصدر نفسه.

ليلتهم أيهم يعطى، فغدوا كلهم يرجوه»^(١)، وفي لفظ آخر: «فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كلهم يرجو أن يعطاها»^(٢)، وفي عبارة مسلم عن سعد: «فتناولنا لها»^(٣)، وفي رواية أخرى في صحيح مسلم أيضاً: «قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، قال: فتساورت لها رجاء أن ادعى لها»^(٤)، فإن هذه العبارات وغيرها صريحة في أن الصحابة كلهم قد فهموا من الحديث فضيلة عظيمة لا ينالها إلا ذو حظٍ عظيم، وقد تناولوا لها، وتساور ليلها عمر بن الخطاب، وما أحب الإمارة إلا يومئذ؛ وذلك لاقتران الإمارة بمنزلة رفيعة وهي حب الله ورسوله.

وقد تقدم أن سعداً رفض أن يسبَّ علياً عليه السلام عندما أمره معاوية بذلك، فقال له معاوية: «ما منعك أن تسبَّ أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهنَّ له رسول الله فلن أسبَّه؛ لئن تكون لي واحدة منهنَّ أحبَّ إليَّ من حمر النعم»^(٥)، وذكر من تلك الثلاثة حديث الراية، وهذه العبارة - كما ذكرنا - صريحة في أن سعداً قد فهم من حديث الراية ثبوت فضيلة لعلي عليه السلام يتمناها سعد وسائر الصحابة، ويرى أنها لا يمكن أن تقارن بحمر النعم، الذي هو كناية عن أموال الدنيا وكنوزها.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٠ ح ٣٠٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٤ ص ٢٠٧، ح ٣٧٠١، وكذا أورد هذه العبارة مسلم في صحيحه: ج ٧ ص ١٢١، ح ٦١١٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج ٧ ص ١٢١ ح ٦١١٦.

(٥) المصدر نفسه: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٤.

وإذا كان الأصحاب قد فهموا تلك المنزلة السامية من حديث الراية، فلا قيمة لما ذكره ابن حزم وغيره في هذا المجال.

٢- حديث (إن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق)

وأما قول النبي ﷺ: «إِنَّ عَلِيًّا لَا يَحِبُّهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يَبْغُضُهُ إِلَّا مُنَافِقٌ»، فلا شك أن كل قارئ وسامع يعرف اللغة العربية سيفهم منها إثبات فضيلة عظيمة لعليّ ﷺ، وأنه ميزان يعرف به الإيمان ويتميّز عن النفاق، فلا يحبّ علياً ﷺ إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، ولو ثبتت هذه الفضيلة بنفسها للأنصار بمجموعهم فهي فضيلة لهم أيضاً، ويكون عموم الأنصار قد نالوا ما ناله عليّ ﷺ من الفضيلة لوحده.

حديث الأنصار مقيد بكونهم أنصاراً لله تعالى

ولكن يرد على النقض بحديث الأنصار: أنّ حديث: «حبّ الأنصار إيمان وبغضهم نفاق» يختلف في مضمونه ومحتواه عمّا ورد في عليّ ﷺ، فإن الحكم المترتب على حبّ الأنصار وبغضهم مقيد بوصف كونهم أنصاراً لله ورسوله، فإن تقييد الحكم في الحديث بالنصرة مشعر بالعلية، بمعنى أن الحكم بإيمان محبهم ونفاق مبغضهم معلق على ذلك القيد، ونحن نؤمن بأنّ من يحبّ الأنصار لأنهم نصرّوا الله ورسوله فهو مؤمن وحبّه علامة إيمانه، وأن من يبغض الأنصار بوصف كونهم أنصاراً منافق، كما قال رسول الله ﷺ، ولكن هذا لا يعني أن الحكم ثابت لحبّ وبغض

كلّ فرد من الأنصار^(١) وإن فعل ما فعل وخالف رسول الله ﷺ، كما لو قيل: أكرم العلماء، فإنّ هذا الحكم وهو وجوب إكرام هؤلاء العلماء معلق على وصف العلم، بحيث لو خرج أحدهم عن ذلك القيد لا يجب إكرامهم.

وهذا بخلاف الحديث الوارد في عليّ عليه السلام، فإنّ الحكم مترتب ومعلق على ذات عليّ عليه السلام وشخصه، فعلي في ذاته لا يحبّه إلاّ مؤمن ولا يبغضه إلاّ منافق.

نكتفي بهذا القدر من الردّ على الإشكال حول روايات الفضائل التي استعرضها القفاري في كتابه بنحو الاستطراد، وننتقل في البحث التالي إلى ما قيل في حديث الغدير.

(١) فقد يقال: إنّ هذا يلزم منه خروج بعض الصحابة كالخليفة عمر مثلاً عن الإيمان؛ وذلك لكونه قد صدر منه البغض تجاه أحد الأنصار وهو سعد بن عبادة حينما امتنع الرجل عن بيعة أبي بكر في السقيفة، وقد أوطئ سعد، فقال قائل: قتلتهم سعداً، فقال عمر: «قتله الله إنّه منافق». الطبري تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٥٩، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

حديث الغدير وشبهته عدم دلالاته على إمامة علي

الشبهة الأولى: ضعف أسانيد حديث الغدير

قال القفاري: «عمدة أدلتهم هو ما يسمونه (حديث الغدير) ... ونوجز جواب أهل السنة، فيما يلي: إنّ الحديث زاد الوضّاعون فيه ولا يصحّ منه في نظر طائفة من أهل العلم في الحديث إلّا قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، بينما يرى بعض أهل العلم أنّ الحديث لا يصحّ منه شيء البتة، قال ابن حزم: (وأما من كنت مولاه فعلي مولاه، فلا يصحّ من طريق الثقات أصلاً)، ونقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعّفوه، قال شيخ الإسلام: (وأما قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه) فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه أهل العلم وتنازع الناس في صحّته، وأما قوله: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله) فهو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث»^(١).

أساسيات الشبهة

- ١- إنّ حديث الغدير في نظر طائفة من أهل العلم زاد الوضّاعون فيه، ولا يصحّ منه إلّا قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه».
- ٢- يرى بعض أهل العلم أنّ الحديث لا يصحّ منه شيء البتة، وقد طعنوا فيه وضعّفوه.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٣٦-٨٤٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الجواب الأول: صحة طرق حديث الغدير في كتب أهل السنة

لكي يتضح الجواب عن الشبهة المذكورة، لابد أن نثبت أولاً صحة أسانيد وطرق حديث الغدير بألفاظه المختلفة، سواء كان بلفظ «من كنت مولاه فعلي مولاه» ويكون ذلك رداً على من طعن وشكك في صدور هذا اللفظ من الحديث بطريق صحيح - كما نقل ذلك القفاري عن ابن حزم وابن تيمية، تبعاً لما ينسب إلى البخاري وإبراهيم الحربي - أم كان بألفاظه الأخرى وزوائده المختلفة، ويكون ذلك رداً على من قال: إن كل ما ذكر من الزيادات على قول النبي ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فقد زادها الوضّاعون، كما نسب القفاري ذلك إلى ابن تيمية في منهاج السنة. وفيما يلي نستعرض بعض ألفاظ الحديث الواردة بطرق صحيحة ومعتبرة من كتب الطائفة السنية:

الحديث الأول: ما أخرجه الترمذي عن أبي الطفيل

أخرج الترمذي في سننه بسنده عن النبي ﷺ، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح»^(١). وقد أدرجه الألباني في صحيح سنن الترمذي، قائلاً: «صحيح»^(٢)، وذكره أيضاً في كتابه (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، حيث قال: «أخرجه الترمذي،

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٦٣٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الألباني، صحيح سنن الترمذي: ج ٣ ص ٥٢١-٥٢٢، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

قال: حديث حسن صحيح، قلت: وإسناده صحيح على شرط الشيخين^(١).
وقد أخرج هذا الحديث أيضاً بألفاظه أحمد بن حنبل في مسنده بسند صحيح^(٢)، قال عنه الهيثمي في زوائده: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح»^(٣)، وقد صحَّح هذا الحديث كلٌّ من حَقَّق كتاب المسند وعلَّق عليه، منهم شعيب الأرنؤوط، قال: «إسناده صحيح»^(٤)، ومنهم حمزة أحمد الزين، حيث قال أيضاً: «إسناده صحيح»^(٥).

اختلاف النسخ في نقل تعليق الترمذي على حديث الغدير

بعد أن ذكرنا ما أخرجه الترمذي في سننه بسنده عن النبي ﷺ، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» استوقفنا في هذا المضمون تعليق الترمذي وحكمه على هذا الحديث، حيث وجدنا أن عبارته في النسخ القديمة هي: «هذا حديث حسن صحيح»، وهذا موجود في النسخة التي حققها وشرحها أحمد محمد شاكر وغيره في سنة (١٩٣٨م)^(٦)، ولكن عند ما راجعنا المطبوع حديثاً في كتاب السنن للترمذي استغربنا كثيراً حينما لاحظنا أن

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣١-٣٣٢، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٦٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٤٧، الأحاديث مذيبة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٦ ص ٥٢٥، شرحه ووصنع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٦) الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ج ٥ ص ٦٣٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

الموجود في عبارة الترمذي هو قوله: «هذا حديث حسن غريب»، وهذا في النسخة الجديدة التي حَقَّقها مصطفى الذهبي والمطبوعة في سنة (١٩٩٩م)^(١).

وبعد أن واجهتنا مشكلة الاختلاف في النسخ، حاولنا الرجوع إلى الكتب التي حققت وشرحت سنن الترمذي، فلم نجد أحداً أشار إلى هذه المسألة أو نبّه على اختلاف نسخ الكتاب.

ولكن في أثناء مراجعتنا لتلك الكتب، لاحظنا أن الشراح اختلفوا في نقل العبارة المذكورة، ففي كتاب (العرف الشذي شرح سنن الترمذي) للكشميري بتحقيق الشيخ محمود أحمد شاكر، أورد العبارة بلفظها الأول، وهو قوله: «هذا حديث حسن صحيح»^(٢)، ومن الواضح أن الكشميري من أعلام القرن السادس، واللفظ ذاته ورد في كتاب (عارضه الأحوذى بشرح جامع الترمذي) حيث أورد قول الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»^(٣)، وكتاب عارضه الأحوذى هو من تأليف الحافظ ابن العربي المتوفى في سنة (٥٤٣هـ)، ولكن المبار كفوري في كتابه (تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي) أورد العبارة بلفظها الآخر، وهو قوله: «هذا حديث حسن غريب»^(٤)، والمبار كفوري توفي في سنة (١٣٥٣هـ).

(١) الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ج ٥ ص ٤٥١، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٢) محمد الكشميري، العرف الشذي: ج ٥ ص ٣٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن العربي، عارضه الأحوذى: ج ٧ ص ١٥٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ١٠ ص ١٤٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وهذا ما يشير لدينا الشكوك بوجود أياد خفية تحاول أن تتلاعب بألفاظ الروايات الواردة في فضائل علي عليه السلام، فما يدرينا لعلّ هناك روايات كثيرة في الفضائل قد صحّحها الترمذي وأترابه، ولكن تلاعب من جاء بعدهم في تلك التصحيحات حذفاً أو تصحيحاً؟

والغريب في الأمر أنّ الألباني لم يلتفت في تحقيقاته إلى هذا الاختلاف في العبارة، حيث أورد العبارة الثانية في كتابه (صحيح سنن الترمذي)، وهو قول الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»^(١)، وقد صحّح الألباني الحديث المذكور بعد ذلك، ثمّ أرجع القارئ إلى ما حقّقه في كتاب (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، حيث أثبت هناك صحّة حديث الغدير بألفاظه المختلفة.

ولكن عندما رجعنا إلى كتابه (سلسلة الأحاديث الصحيحة) وجدنا أنّ الألباني قد نقل عبارة الترمذي بلفظها الأول، حيث قال في السلسلة: «من كنت مولاه فعلى مولاه أخرجه الترمذي (٢/٢٩٨) وقال: حديث حسن صحيح»^(٢).

وإذا كان الألباني - وهو من كبار علماء السلفية المعاصرين - لا يلتفت إلى هذا الاختلاف الواضح بين النسخ، فما بالك بمن هو دونه؟

(١) الألباني، صحيح سنن الترمذي: ج ٣ ص ٥٢٢، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

الحديث الثاني: ما أخرجه ابن ماجه عن سعد بن أبي وقاص

أخرج ابن ماجه في سننه بسند صحيح، عن سعد بن أبي وقاص، قال: «قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد، فذكروا علياً، فنال منه، فغضب سعد وقال: تقول هذا الرجل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه»^(١)، قال الألباني في حكمه على هذا الحديث من السنن: «صحيح»^(٢).

الحديث الثالث: ما أخرجه ابن ماجه عن البراء بن عازب

أخرج ابن ماجه في سننه بسند صحيح أيضاً، عن البراء بن عازب، قال: «أقبلنا مع رسول الله ﷺ في حجته التي حج، فنزل في بعض الطريق، فأمر الصلاة جامعة، فأخذ بيد علي (رضي الله عنه)، فقال: أأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: أأنت أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فهذا وليّ من أنا مولاه، اللهم وال من والاه، اللهم عاد من عاداه»^(٣)، وقال الألباني أيضاً في تعليقه على الحديث: «صحيح»^(٤).

الحديث الرابع: ما أخرجه أحمد في مسنده عن رياح بن الحرث

أخرج أحمد في مسنده بسند صحيح عن رياح بن الحرث، قال: «جاء رهط إلى علي بالرحبة، فقالوا: السلام عليك يا مولانا، قال: كيف أكون

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٥، الناشر: دار الفكر.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص ٣٧ ح ١٢١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٣.

(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص ٣٦ ح ١١٦.

مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم غدیر خمّ يقول: (من كنت مولاه فإن هذا مولاه) قال رياح: فلمّا مضوا تبعتهم، فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري^(١).

قال الهيثمي في حكمه على الحديث: «ورجال أحمد ثقات»^(٢)، وقال حمزة أحمد الزين في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح»^(٣)، وقال شعيب الأرنؤوط عن الحديث: «إسناده صحيح»^(٤)، وقال الألباني في تعليقه على الحديث: «وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات»^(٥).

الحديث الخامس: ما أخرجه أحمد في مسنده عن أبي الطفيل

أخرج أحمد في مسنده أيضاً، بسند صحيح، عن حسين بن محمد وأبي نعيم، قالوا: «حدثنا فطر، عن أبي الطفيل، قال: جمع علي - رضي الله تعالى عنه - الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنشد الله كلّ امرئ مسلم سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدیر خمّ ما سمع لمّا قام، فقام ثلاثون من الناس، وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا: حين أخذ بيده، فقال للناس: أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: نعم يا

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٤١٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٧ ص ٣٦ ح ٢٣٤٥٣.

(٤) المصدر نفسه: ج ٥ ص ٤١٩، الأحاديث مذيّلة بأحكام شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٥) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٠، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

رسول الله، قال: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت علياً - رضي الله تعالى عنه - يقول: كذا وكذا، قال: فما تنكر؟ قد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول ذلك له»^(١).

قال الهيثمي بعد أن أورد الحديث: «رواه البزار وأحمد ورجالهم رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة وهو ثقة»^(٢)، وقال حمزة أحمد الزين: «إسناده صحيح»^(٣).

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير فطر بن خليفة فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقروناً»^(٤)، وقال الألباني في سلسلته الصحيحة: «أخرجه أحمد (٣٧٠/٤) وابن حبان في صحيحه (٢٢٠٥- موارد الظمان)، وابن أبي عاصم (١٣٦٧ و ١٣٦٨) والطبراني (٤٩٦٨) والضياء في المختارة (رقم - ٥٢٧ بتحقيقي)» ثم قال: «قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري»^(٥).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٣٧٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٤ ص ٤٣٦، شرحه وصنع فهرسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٤) المصدر نفسه: ج ٤ ص ٣٧٠، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٥) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

الحديث السادس: ما أخرجه الحاكم عن زيد بن أرقم

أخرج الحاكم في المستدرک بسنده عن زيد بن أرقم، قال: «خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى انتهينا إلى غدير خم، فأمر بروح، فكسح في يوم، ما أتى علينا يوم كان أشدّ حرّاً منه، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: يا أيها الناس، إنّه لم يبعث نبي قط إلا ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله، وإنّي أوشك أن ادّعى فأجيب، وإنّي تارك فيكم ما لن تضلّوا بعده كتاب الله عزّ وجلّ، ثم قام فأخذ بيد علي (رضي الله عنه) فقال: يا أيها الناس، من أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، [ألست أولى بكم من أنفسكم؟] ^(١) قالوا: بلا، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وتابعه الذهبي في التلخيص، بقوله: «صحيح» ^(٢).

الحديث السابع: ما أخرجه النسائي عن زيد بن أرقم

أخرج النسائي في الخصائص بسند صحيح عن زيد بن أرقم، قال: «لما رجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن حجة الوداع ونزل غدير خمّ أمر بدوحات ^(٣)، فقممن، ثم قال: كأني دعيت فأجبت، إنّي تارك فيكم

(١) ما بين المعقوفتين موجود في بعض النسخ.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ٥٣٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الدوحات: جمع دوحه، وهي الشجرة العظيمة، (لسان العرب: ج ٢ ص ٤٣٦)، الناشر: دار صادر - بيروت.

الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، ثم قال: إن الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن، ثم أخذ بيد علي، فقال: من كنت وليه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه. فقلت لزيد: سمعته من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلا رآه بعينه وسمعه بأذنيه»^(١).

وقد أخرج الحاكم في المستدرک هذا الحديث بالسند ذاته، وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله» وسكت عنه الذهبي في التلخيص^(٢)، وقال ابن كثير بعد أن أخرج الحديث: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح»^(٣)، وقد وافق الألباني الحاكم وأقره على أن هذا الحديث على شرط الشيخين، بقوله في السلسلة الصحيحة: «وهو كما قال» ثم أضاف: «لو لا أن حبيباً كان مدلساً»^(٤).

ولا أدري ما هي قيمة هذا الاستثناء، بعد أن كان حبيب بن أبي ثابت من رجال البخاري ومسلم، بل روى له الستة واحتجوا بحديثه، فقد احتج البخاري بحديثه في كتاب الصوم، وكذا في كتاب البيوع وكتاب الجهاد

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ٩٣، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٢٨-٢٢٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣٠، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

والسير وكتاب بدء الخلق وكتاب المناقب وكتاب المغازي وكتاب التفسير وكتاب الطب وكتاب الفتن وغيرها من الكتب^(١).

كما احتج بحديثه أيضاً مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة وكتاب الجنائز وكتاب الجمعة وكتاب الصوم وكتاب الحج وكتاب الجهاد والسير وكتاب السلام وغيرها من الكتب^(٢).

وقال عنه الذهبي في الكاشف: «كان ثقة مجتهداً فقيهاً»^(٣)، كما قال عنه في السير إنّه: «الإمام الحافظ، فقيه الكوفة»^(٤)، وقال عنه أيضاً في ميزان الاعتدال: «من ثقات التابعين ... قلت: وثقه يحيى بن معين وجماعة، واحتجّ به كل من أفراد الصحاح بلا تردد»^(٥).

وفي تهذيب التهذيب لابن حجر: «وقال ابن عدي: هو أشهر وأكثر حديثاً من أن أحتاج أذكر من حديثه شيئاً، وقد حدث عن الأئمة، وهو ثقة حجة، كما قال ابن معين»^(٦).

(١) أنظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ٢٤٦ ح ١٩٧٩، ج ٣ ص ٣١ ح ٢١٨٠٠، ٢١٨١، ج ٤ ص ٧٠ ح ٣١٨٢، ج ٤ ص ٨١ ح ٣٢٢٢، ج ٤ ص ١٣٤ ح ٣٤١٩، ج ٤ ص ١٦١ ح ٣٥٢٦، ج ٥ ص ١٠٩ ح ٤٣٤٨، ج ٦ ص ٤٥ ح ٤٨٤٤، ج ٦ ص ٩٣ ح ٤٩٦٩، ج ٦ ص ١٠٣ ح ٥٠٠٥، ج ٧ ص ٢٠ ح ٥٧٢٨.
(٢) أنظر: مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٥٢ ح ١٥١٨، ج ٢ ص ١٨٢ ح ١٦٨٣، ج ٣ ص ٦١ ح ٢١٣٢، ج ٣ ص ١١٣ ح ٢٣٥٠، ج ٤ ص ١٤ ح ٢٧٣٧، ج ٥ ص ١٧٥ ح ٤٥٢٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٠٧، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٢٨٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٤٥١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٢ ص ١٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

والسؤال المطروح في هذا المجال: هو أنّ الألباني لماذا يذكر مسألة التدليس لتضعيف الرواية، ويُغفل تلك التوثيقات، وينسى أنّ حبيباً من رجال الستة؟ فهل أنّ رجال البخاري ومسلم جازوا القنطرة إلاّ في أحاديث فضائل علي عليه السلام!!؟

الحديث الثامن: ما أخرجه البزار في مسنده عن زيد بن يثيع وغيره

أخرج البزار في مسنده بطريق صحيح عن عمرو ذي مر، وعن سعيد بن وهب، وعن زيد بن يثيع، قالوا: «سمعنا علياً يقول: نشدت رجلاً سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدیر خمّ لَمَّا قام، فقام إليه ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: أَلست أُولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فأخذ بيد علي، فقال: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وأحب من أحبه وابغض من أبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله»^(١).

قال الهيثمي في زوائده: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»^(٢).

وأخرج أحمد الحديث بألفاظه، وقال عنه الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح»^(٣).

(١) البزار، مسند البزار: ج ٣ ص ٣٥، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ١٨ ح ٩٥١، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

الحديث التاسع: ما أخرجه البزار في مسنده عن سعد بن أبي وقاص

أخرج البزار أيضاً في مسنده بطريق صحيح، عن سعد بن أبي وقاص: «أن رسول الله ﷺ أخذ بيد علي عليه السلام، فقال: أأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ من كنت وليه فإن علياً وليه»^(١).

قال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله ثقات»^(٢).

الحديث العاشر: ما أخرجه أحمد عن سعيد بن وهب وزيد بن يثيع

أخرج أحمد في المسند بسند معتبر، عن سعيد بن وهب وعن زيد بن يثيع، قالوا: «نشد علي الناس في الرحبة: من سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدیر خم إلا قام، فقام من قبل سعيد ستة، ومن قبل زيد ستة، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول لعلي (رضي الله عنه) يوم غدیر خم: أليس الله أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلى، قال: اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، قال أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح، سعيد بن وهب الهمداني الخيواني، بفتح الخاء وسكون الياء: تابعي، ثقة، قديم، أدرك زمن رسول الله وسمع من معاذ بن جبل في حياته، وكان يلزم علي بن أبي طالب»^(٣).

(١) البزار، مسند البزار: ج ٤ ص ٤١، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ١٨، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: «وإسناده حسن، وأخرجه البزار بنحوه وأتمّ منه» ثم تابع قائلاً: «وللحديث طرق أخرى كثيرة، جمع طائفة كبيرة منها الهيثمي في (المجمع ٩ / ١٠٣ - ١٠٨) وقد ذكرت وخرّجت ما تيسّر لي منها مما يقطع الواقف عليها بعد تحقيق الكلام على أسانيدنا بصحة الحديث يقيناً، وإلاّ فهي كثيرة جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، قال الحافظ ابن حجر: منها صحاح ومنها حسان.

وجملة القول: إن حديث الترجمة (من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) حديث صحيح بشرطه، بل الأول منه متواتر عنه (صلى الله عليه وسلم)، كما يظهر لمن تتبع أسانيد وطرقه، وما ذكرت منها كفاية»^(١).

الحديث الحادي عشر: ما أخرجه النسائي عن عائشة بنت سعد عن أبيها أخرج النسائي في سننه الكبرى، قال: «أخبرني هلال بن بشر، قال: حدثنا محمد بن خالد وهو بن عثمة، قال: حدثنا موسى بن يعقوب، قال: حدثنا مهاجر بن مسمار عن عائشة بنت سعد، قالت: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم الجحفة وأخذ بيد علي فخطب فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أيها الناس إني وليكم، قالوا: صدقت يا رسول الله، ثم أخذ بيد علي فرفعها، وقال: هذا وليي والمؤدّي

(١) الألباني، السلسلة الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٣ ح ١٧٥٠، مكتبة المعارف - الرياض.

عَنِّي، وَإِنَّ اللَّهَ مَوَالٍ لِمَنْ وَالَاهُ وَمَعَادٍ مِنْ عَادَاهُ»^(١).

وأخرج هذا الحديث ابن أبي عاصم في كتاب السنة بنفس السند^(٢)، وقال الألباني في تعليقه على الحديث: «ورجاله ثقات غير موسى بن يعقوب، فإنه سيئ الحفظ»^(٣). ولكن موسى بن يعقوب قد وثقه غير واحد من العلماء وقبلوا أحاديثه، ففي تهذيب الكمال، قال: «موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب ابن زمعة ... قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ثقة ... وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: صالح ... وذكره ابن حبان في كتاب الثقات»^(٤).

وفي تهذيب التهذيب: «قال ابن عدي: لا بأس به عندي ولا بروايته ... وقال ابن القطان: ثقة»^(٥).

وقد ذكر ابن كثير أن موسى بن يعقوب، صدوق، حينما نقل الحديث عن ابن جرير الطبري قال: «قال ابن جرير ثنا أحمد بن عثمان أبي الجوزاء، ثنا محمد بن خالد بن عثمة، ثنا موسى بن يعقوب الزمعي وهو صدوق، عن

(١) النسائي، السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) رواه ابن أبي عاصم بنفس السند باستثناء هلال بن بشر، وهو من شيوخ النسائي، وهو ثقة. قال ابن حجر في تقريب التهذيب: «هلال بن بشر بن محبوب المزني أبو الحسن البصري إمام مسجد يونس الأحذب: ثقة من العاشرة». تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٢٧١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة بقلم الألباني: ص ٥٥٢، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٤) المزني، تهذيب الكمال: ج ٢٩ ص ١٧٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ١٠ ص ٣٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

مهاجر بن مسمار، عن عائشة بنت سعد، سمعت أباها يقول: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم الجحفة وأخذ بيد علي فخطب، ثم قال: أيها الناس إني وليكم؟ قالوا: صدقت، فرفع يد علي، فقال: هذا وليي والمؤدّي عني، وإن الله موالي من والاه ومعادي من عاداه».

ثم قال ابن كثير: «قال شيخنا الذهبي: وهذا حديث حسن غريب» وتابع قائلاً: «ثم رواه ابن جرير من حديث يعقوب بن جعفر بن أبي كبير، عن مهاجر بن مسمار، فذكر الحديث، وأنه عنه وقف حتى لحقه من بعده وأمر بردّ من كان تقدّم، فخطبهم...»^(١).

الحديث الثاني عشر: ما أخرجه الخطيب البغدادي عن أبي هريرة

أخرج الخطيب البغدادي في تاريخه، قال: «أنبأنا عبد الله بن علي بن محمد بن بشران، أنبأنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو نصر حبشون بن موسى بن أيوب الخلال، حدثنا علي بن سعيد الرملي، حدثنا ضمرة بن ربيعة القرشي، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً، وهو يوم غدیر خم، لما أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألسنت ولي المؤمنين، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: يخ بخ

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣١-٢٣٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقد أخرج الحديث النسائي في السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وابن أبي عاصم في كتاب السنة: ص ٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ومن صام يوم سبعة وعشرين من رجب كتب له صيام ستين شهراً، وهو أول يوم نزل جبرئيل عليه السلام على محمد (صلى الله عليه وسلم) بالرسالة.

قال الخطيب: «اشتهر هذا الحديث من رواية حبشون، وكان يقال: إنه تفرد به، وقد تابعه عليه أحمد بن عبد الله بن النيري، فرواه عن علي بن سعيد، أخبرني الأزهرى، حدثنا محمد بن عبد الله بن أخي ميمي، حدثنا أحمد بن عبد الله بن أحمد بن العباس بن سالم بن مهران المعروف بابن النيري إملاءً، حدثنا علي بن سعيد الشامي، حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن بن شوذب، عن مطر، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمانية عشرة من ذي الحجة، وذكر مثل ما تقدم أو نحوه»^(١).

وهذه الرواية طريقها صحيح، فإن ابن بشران من شيوخ الخطيب البغدادي، وقال عنه: «كتب عنه وكان سماعه صحيحاً»^(٢).

وأما علي بن عمر الحافظ، فهو الدارقطني صاحب السنن، قال البغدادي: «كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيح وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة»^(٣).

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤-٢٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١٠ ص ١٤.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٢ ص ٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وأما حبشون الخلال، فقال عنه الخطيب: «وكان ثقة يسكن باب البصرة»
ثم قال: «أنبأنا الأزهري، أنبأنا علي بن عمر الحافظ [الدارقطني] قال:
حبشون بن موسى بن أيوب الخلال صدوق»^(١).

وأما علي بن سعيد الرملي، فهو ابن أبي حملة، وقال عنه الذهبي في
الميزان: «ما علمت به بأساً، ولا رأيت أحداً الآن تكلم فيه، وهو صالح
الأمر، ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة مع ثقته»^(٢)، وتابعه ابن
حجر في لسان الميزان قائلاً: «وإذا كان ثقة ولم يتكلم فيه أحد فكيف
نذكره في الضعفاء»^(٣).

وقال عنه الذهبي في موضع آخر في الميزان: «يتثبت في أمره، كأنه
صدوق»^(٤).

وأما ضمرة بن ربيعة، فقال عنه أحمد بن حنبل: «من الثقات المأمونين،
رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه»^(٥).

وأما عبد الله بن شوذب، قال عنه ابن حجر: «سكن البصرة ثم الشام،
صدوق عابد»^(٦).

(١) المصدر السابق: ج ٨ ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٢٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٢٢٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، العلل: ج ٢ ص ٣٦٦، الناشر: دار الخاني - الرياض.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٥٠١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وأما مطر الوراق، فقال عنه الذهبي: «الإمام الزاهد الصادق، أبو رجاء بن طهمان الخراساني، نزيل البصرة، مولى علباء بن أحمر اليشكري، كان من العلماء العاملين، وكان يكتب المصاحف، ويتقن ذلك»^(١)، وقال في الميزان: «فمطر من رجال مسلم، حسن الحديث»^(٢).

وأما شهر بن حوشب، فهو من رجال مسلم، وفي تاريخ الإسلام للذهبي: «قال حرب الكرماني: قلت لأحمد بن حنبل: شهر بن حوشب؟ فوثقه، وقال: ما أحسن حديثه! وقال حنبل^(٣): سمعت أبا عبد الله يقول: شهر ليس به بأس. قال الترمذي: قال محمد، يعني البخاري: شهر حسن الحديث، وقوي أمره»^(٤).

وقال العجلي في معرفة الثقات: «شهر بن حوشب شامي، تابعي، ثقة»^(٥).
إذن فهذا الحديث بالألفاظ المذكورة عن أبي هريرة لا إشكال في سنده.

الحديث الثالث عشر: ما رواه ابن حجر عن علي عليه السلام

قال ابن حجر في المطالب العالية: «وقال إسحاق: أخبرنا أبو عامر العقدي، عن كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي (رضي الله عنه) قال: إن النبي (صلى الله عليه وسلم) حضر الشجرة بخم،

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٤٥٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ١٢٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال، وهو ابن عم الإمام أحمد بن حنبل. الذهبي، تذكرة

الحفاظ: ج ٢ ص ٦٠٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٦ ص ٣٨٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٥) العجلي، معرفة الثقات: ج ١ ص ٤٦٢، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة.

ثم خرج آخذاً بيد علي (رضي الله عنه)، قال: أستم تشهدون أن الله تبارك وتعالى ربكم؟ قالوا: بلى، قال (صلى الله عليه وسلم): أستم تشهدون أن الله - عز وجل - ورسوله أولى بكم من أنفسكم وأن الله تعالى ورسوله أولياؤكم؟ فقالوا: بلى، قال: فمن كان الله ورسوله مولاه فإن هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله تعالى سببه بيده، وسببه بأيديكم، وأهل بيتي»، ثم قال ابن حجر: «هذا إسناد صحيح، وحديث غدير خم قد أخرجه النسائي من رواية أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم وعلي وجماعة من الصحابة (رضي الله عنهم) وفي هذا زيادة ليست هناك، وأصل الحديث أخرجه الترمذي أيضاً»^(١).
وقال البوصيري في تعليقه على الحديث: «رواه إسحاق بسند صحيح»^(٢).

الحديث الرابع عشر: ما أخرجه ابن أبي عاصم عن علي عليه السلام

أخرج ابن أبي عاصم في كتاب (السنة) عن علي عليه السلام: «أن النبي صلى الله عليه وآله قام بضرة الشجرة بنخم، وهو آخذ بيد علي، فقال: أيها الناس! أستم تشهدون أن الله ربكم؟ قالوا: بلى، قال: أستم تشهدون أن الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: وأت الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فإن هذا مولاه»^(٣).

(١) ابن حجر العسقلاني، المطالب العلية: ج ١٦ ص ١٤٢-١٤٣، الناشر: دار العاصمة / دار الغيث - السعودية.

(٢) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة: ج ٩ ص ٢٧٩، الناشر: مكتبة الرشيد - الرياض.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة: ج ٢ ص ٩٠٧، الناشر: دار الصمعي. قال محقق الكتاب في

هذه نبذة مختصرة عن بعض الروايات الصحيحة والمعتبرة التي نصّت على حديث الغدير بألفاظه المختلفة، والحديث بالإضافة إلى تواتره - كما سيأتي في الجواب اللاحق - أخرجته كبار الأعلام من محدثي السنة عن أكثر من مائة صحابي^(١)، وبألفاظ كثيرة ومختلفة، وأسانيد وطرق تتجاوز حدّ الإحصاء.

قال الأميني في كتابه (الغدير): «رواه أحمد بن حنبل من أربعين طريقاً، وابن جرير الطبري من تيف وسبعين طريقاً، والجزري المقرئ من ثمانين طريقاً، وابن عقدة من مائة وخمس طرق، وأبو سعيد السجستاني من مائة وعشرين طريقاً، وأبو بكر الجعابي من مائة وخمس وعشرين طريقاً، وفي تعليق هداية العقول (ص ٣٠) عن الأمير محمد اليمني أحد شعراء الغدير في القرن الثاني عشر: أن له مائة وخمسين طريقاً»^(٢).

وقال في موضع آخر: «وقال العلوي الهدّار في القول الفصل (١/٤٤٥): كان الحافظ أبو العلاء العطار الهمداني يقول: أروي هذا الحديث بمائتين وخمسين طريقاً»^(٣).

والمصادر السنية التي أخرجت الحديث بطرق متضافرة كثيرة جداً، فعلى سبيل المثال: قد أخرجته النسائي في الخصائص والسنن الكبرى بطرق



الهامش: «إسناده حسن».

(١) أنظر: الغدير، الأميني: ج ١ ص ٣١٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٤.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٥٨.

وأسانيد مختلفة، وأخرجه كذلك أحمد في المسند والفضائل، وأخرجه الطبراني في معاجمه المختلفة، وصححه الحاكم في مستدركه، وأخرجه ابن عساكر في تاريخه، كما جمع الهيثمي الكثير من طرقه وأسانيده في مجمع الزوائد، وجمع طرقه وأسانيده أيضاً المتقي الهندي في الكنز، وهكذا هو حال بقية المحدثين وأرباب المجامع الروائية.

المؤلفات في حديث الغدير

قد ألف علماء أهل السنة كتباً كثيرة في جمع طرق حديث الغدير، منهم أبو العباس بن عقدة، قال عنه ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: «وأما حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان»^(١).

وقال أيضاً في معرض كلامه عن حديث الغدير: «واعتنى بجمع طرقه أبو العباس بن عقدة، فأخرجه من حديث سبعين صحابياً أو أكثر»^(٢)، ومنهم محمد بن جرير الطبري، قال الذهبي: «رأيت مجلداً من طرق الحديث لابن جرير، فاندعشت له ولكثرة تلك الطرق»^(٣)، وقال أيضاً في سير أعلام النبلاء عند ترجمته للطبري: «قلت: جمع طرق حديث غدير خم في أربعة أجزاء، رأيت شطره، فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٢٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٢ ص ٧١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ذلك»^(١)، كما قال ابن كثير في البداية والنهاية في ترجمة الطبري: «أبو جعفر بن جرير الطبري ... وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خمّ في مجلدين ضخمين، وكتاباً جمع فيه طريق حديث الطير»^(٢).

ومنهم الذهبي، كما صرح هو بذلك في كتابه تذكرة الحفاظ، حيث قال: «وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً قد أفردتها بمصنّف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل، وأما حديث (من كنت مولاه) فله طرق جيّدة، وقد أفردت ذلك أيضاً»^(٣).

وهناك مؤلفات كثيرة أخرى لسنا بصدد إحصائها، توجب الاطمئنان بشهرة الحديث واستفاضته بين العلماء، سواء أكان القدماء منهم أم المعاصرين^(٤).

إذن، فالحديث صحيح لا ريب في صدوره عن النبي ﷺ، ولم يشكّك في صحّته إلا ابن حزم وابن تيمية ومن سار على خطاهم، كالفقاري من المعاصرين، وليس ذلك إلا استمراراً لنهج بني أمية في محاربة عليّ عليه السلام وكتمان فضائله ومناقبه.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٢٧٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١١ ص ١٦٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ١٠٤٢-١٠٤٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) راجع ما كتبه السيد عبد العزيز الطباطبائي حول المؤلفات التي كتبت حول الغدير، في مجلة تراثنا العدد ٢١، مقال بعنوان: الغدير في التراث الإسلامي ١٤١٠هـ عدد خاص بمناسبة مرور ١٤٠٠ عام على عيد الغدير.

نهج بني أمية في محاربة علي عليه السلام وكتمان فضائله

ليس خافياً على من طالع التاريخ أن يكتشف أن بني أمية ومن سار على خطاهم ممن تأخر عنهم، قد انتهجوا منهجاً يهدف إلى الانتقاص من علي عليه السلام وتشويه صورته من خلال أساليب متعددة، كان أهمها سبّه على المنابر والسعي لطمس فضائله ومقاماته، بالترهيب تارة والترغيب تارة أخرى، والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة جداً:

فمن تلك الشواهد: ما نقله ابن حجر العسقلاني في ترجمة علي بن رباح: «كان بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه عليّ، قتلوه»^(١).

وقال محمد بن عقيل: «ذكر الحافظ السيوطي رحمه الله إنه كان في أيام بني أمية أكثر من سبعين ألف منبر يُلعن عليها علي بن أبي طالب بما سنّه لهم معاوية من ذلك»^(٢).

وهكذا ذُكر في ترجمة علي بن الجهم بأنه كان يلعن أباه لِمَ سَمَّاه علياً^(٣).

ففي هذه الظروف السياسية الحرجة كان نقل فضائل علي بن أبي طالب وأهل بيته عليهم السلام يعدّ من أكبر الجرائم والذنوب التي لا تغتفر، وكان على من يفعل ذلك أن يتحمّل أشدّ المصائب والبلايا.

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٢٨١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) محمد بن عقيل، النصائح الكافية: ص ١٠٤، الناشر: دار الثقافة - قم.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٢١٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

فهذا عبد الله بن محمد السقّا، الذي عبّر عنه الذهبي بالحافظ الإمام، لمّا أملى حديث الطير، لم تحتمله النفوس، فوثبوا به وأقاموه وغسلوا موضعه، فمضى ولزم بيته، فكان لا يحدث أحداً من الواسطيّين^(١).

وهذا هو النسائي صاحب كتاب السنن، أحد الصحاح الستّة، ويعبّر عنه ابن كثير بـ (الإمام في عصره)^(٢)، ويعدّه ابن تيميّة من جهابذة العلم ونقّاده وأهل معرفة بأحوال الإسناد^(٣)، ويرى الذهبي أنّه من بحور العلم من الفهم والإتقان والبصر... ولم يبق له نظير في هذا الشأن^(٤).

ومع ذلك كلّه لمّا قام بنشر فضائل عليّ بن أبي طالب^{عليه السلام}، وامتنع من نقل الأكاذيب في معاوية، فما زالوا يدفعون في خصيته حتّى أخرج من المسجد، وحمل إلى الرملة أو مكّة فتوفي بها^(٥).

وهذا الحاكم النيسابوري، الذي قال عنه الذهبي: «وصنّف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه»^(٦)، وقال أيضاً: «وانتهت إليه رئاسة الفنّ بخراسان، لا بل في الدنيا... وهو ثقة،

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ٩٦٥-٩٦٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١١ ص ١٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن تيميّة، منهاج السنة: ج ١ ص ٦٦، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ١٢٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) المصدر نفسه: ج ١٤ ص ١٣٢. المزي، تهذيب الكمال: ج ١ ص ١٣٢ ص ٣٣٩، الناشر: مؤسسة

الرسالة - بيروت. الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٢ ص ٧٠٠. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١١ ص ١٤٠.

الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ٦ ص ٢٥٧، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٧ ص ١٦٥.

حجّة»^(١). فقد آذوه على جلالته وكسروا منبره وضيقوا عليه وألجأوه إلى الانزواء في بيته وقد نقل عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قال: «دخلت على الحاكم وهو في داره، لا يمكنه الخروج إلى المسجد من أصحاب أبي عبد الله بن كرام، وذلك أنهم كسروا منبره، ومنعوه من الخروج، فقلت له: لو خرجت وأملت في فضائل هذا الرجل [يعني معاوية] حديثاً، لاسترحت من المحنة، فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي»^(٢).

ومن أعجب ما في هذا المضمار ما رواه الخطيب والذهبي بأن نصر بن علي لما حدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أخذ بيد حسن وحسين، فقال: من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما كان في درجتي يوم القيامة. قال أبو عبد الرحمن عبد الله: لما حدث بهذا الحديث نصر بن علي أمر المتوكّل بضربه ألف سوط، وكلمه فيه جعفر بن عبد الواحد، وجعل يقول له: هذا الرجل من أهل السنّة، ولم يزل به حتى تركه»^(٣).

(١) الذهبي، العبر في خبر من غير: ج ٣ ص ٩٣-٩٤، الناشر: مطبعة حكومة الكويت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٧ ص ١٧٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ابن الجوزي، المنتظم: ج ١٥ ص ١١٠، الناشر: دار صادر - بيروت. الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ٣ ص ٢٦٠، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت. تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ج ٤ ص ١٦٣، الناشر: هجر للطباعة.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٢٨٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٨ ص ٥٠٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

محاوية السلطة الحاكمة لحديث الغدير

وحديث الغدير من تلك الأحاديث التي حاربتها السلطات الحاكمة، وكان المحدث يخاف من ذكر الحديث في الأوساط العامة، ومن الشواهد على ذلك ما في مسند أحمد بن حنبل، عن عبد الملك، عن عطية العوفي، قال: «سألت زيد بن أرقم فقلت له: إن ختناً لي حدثني عنك بحديث في شأن علي (رضي الله تعالى عنه)، يوم غدير خم، فأنا أحب أن أسمعك منك، فقال: إنكم معشر أهل العراق فيكم ما فيكم. فقلت له: ليس عليك مني بأس، فقال: نعم، كنا بالجحفة فخرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلينا ظهراً وهو أخذ بعضد علي (رضي الله تعالى عنه) فقال: يا أيها الناس، أستم تعلمون أنني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فعلي مولاه. قال: فقلت له: هل قال: اللهم وال من والاه وعاد من عاده؟ قال: إنما أخبرك كما سمعت»^(١).

وروى ابن الأثير عن عبد الله بن العلاء، عن الزهري، عن سعيد بن جناب، عن أبي عنفوانة المازني، عن جندع، قال: «سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. وسمعته — وإلاً صممتا — يقول وقد انصرف من حجة الوداع، فلما نزل غدير خم، قام في الناس خطيباً وأخذ بيد علي وقال: (من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٣٦٨، الناشر: دار صادر - بيروت. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٥٨٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وال من والاه، وعاد من عاداه).

قال عبد الله بن العلاء: فقلت للزهري: لا تحدث بهذا بالشام، وأنت تسمع ملء أذنيك سبّ علي، فقال: والله، عندي من فضائل علي ما لو تحدثت بها لقتلت. أخرجه الثلاثة^(١).

ومن ذلك ما روي عن سعيد بن المسيب، قال: «قلت لسعد بن أبي وقاص: إنني أريد أن أسألك عن شيء وإنني أتقيك، قال: سل عما بدا لك، فإنما أنا عمك، قلت: مقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيكم يوم غدير خم؟ قال: نعم. قال: قام فينا بالظهير، فأخذ بيد علي بن أبي طالب، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاده من عاداه. قال: فقال أبو بكر وعمر: أمسيت يا بن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة»^(٢).

ولكن مع ذلك كله شاء الله تعالى أن تصل فضائل علي عليه السلام إلى الأجيال اللاحقة بطرق صحيحة ومتواترة، حتى ذكر ابن حجر في فتح الباري عن أحمد بن حنبل قوله: «ما بلغنا عن أحد من الصحابة ما بلغنا عن علي بن أبي طالب»^(٣).

(١) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ١ ص ٣٠٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الكنجي الشافعي، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب: ص ٦٢، الناشر: دار إحياء التراث أهل البيت عليهم السلام.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الجواب الثاني: تواتر حديث الغدير

ليس حديث الغدير من الأحاديث الصحيحة فحسب، بل هو من الأحاديث المتواترة التي تفيد القطع بصدور مضمونها عن النبي الأكرم ﷺ، فبالإضافة إلى أن كل من يطالع طرق وأسانيد حديث الغدير يجزم بتواتر الحديث ويقطع بصدور مضمونه، فإن جملة وافرة من علماء الطائفة السنية صرّحوا بتواتر الحديث، وكثرة طرقه، حتى قال الذهبي فيما تقدّم من كلامه: «فاندهشت له ولكثرة تلك الطرق»، ونشير فيما يلي إلى بعض أقوالهم في هذا المجال:

١- ما صرح به الذهبي، في تعليقه على أحد أسانيد الحديث: «هذا حديث حسن عال جداً، ومنتنه فمتواتر»^(١).

وكذلك تصريحه في موضع آخر، حيث قال: «فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك»^(٢). وكذلك أيضاً - ما نقله عنه ابن كثير - في معرض كلامه عن حديث الغدير، حيث قال: «وصدر الحديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) متواتر، أتيقن أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاله، وأمّا (اللهم وال من والاه) فزيادة قوية الإسناد»^(٣).

٢- قال الهيثمي في الصواعق المحرقة، عند كلام له حول حديث الغدير:

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٨ ص ٣٣٥.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٢٧٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

«إنه حديث صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد، وطرقه كثيرة جداً، ومن ثم رواه ستة عشر صحابياً، وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته، كما مرّ وسيأتي، وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان، ولا التفات لمن قدح في صحته»^(١).

٣- قال الملاء علي القاري في المرقاة: «والحاصل: أن هذا الحديث صحيح لا مرية فيه، بل بعض الحفاظ عدّه متواتراً، إذ في رواية أحمد أنه سمعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته»^(٢).

٤- قال أبو المظفر سبط ابن الجوزي الحنفي: «اتفق^(٣) علماء السير على أن قصة الغدير كانت بعد رجوع النبي (صلى الله عليه وسلم) من حجة الوداع في الثامن عشر من ذي الحجة جمع الصحابة وكانوا مائة وعشرون ألفاً، وقال: (من كنت مولاه فعلي مولاه) الحديث، نصّ (صلى الله عليه وسلم) على ذلك بصريح العبارة دون التلويح والإشارة»^(٤).

(١) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٠٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ملاء علي القاري، مرقاة المفاتيح: ج ١١ ص ٢٤٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) وهذا الاتفاق من جميع علماء السير بلا شك يكشف عن تواتر الحديث.

(٤) قال سبط ابن الجوزي: «وفي نسخة: وكان معه من الصحابة ومن الأعراب وممن يسكن حول مكة والمدينة مائة وعشرون ألفاً، وهم الذين شهدوا معه حجة الوداع وسمعوا منه هذه المقالة». تذكرة الخواص: ص ٣٧، الناشر: مؤسسة أهل البيت - بيروت.

٥- قال العجلوني في كتابه كشف الخفاء: «(من كنت مولاه فعلي مولاه)، رواه الطبراني وأحمد والضياء في المختارة، عن زيد بن أرقم وثلاثين من الصحابة، بلفظ (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، فالحديث متواتر أو مشهور»^(١).

٦- قال الأمير الصنعاني^(٢) في كتابه (توضيح الأفكار): «حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) أخرجه جماعة من أئمة الحديث، منهم أحمد والحاكم من حديث ابن عباس، وابن أبي شيبه وأحمد من حديث ابن عباس، وعن بريدة وأحمد بن ماجه، عن البراء، والطبراني وابن جرير وأبو نعيم، عن جندع الأنصاري، وابن قانع، عن حبشي بن جنادة، وأخرجه أئمة لا يأتي عليهم العد، عن جماعة من الصحابة، وقد عدّه أئمة من المتواتر»^(٣).

٧- قال الفقيه المحدث الكتاني في كتابه (نظم المتناثر في الحديث المتواتر): «وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته، وممن صرح بتواتره أيضاً المناوي في التيسير نقلاً عن السيوطي، وشارح المواهب اللدنية وفي الصفوة للمناوي»^(٤).

٨- قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على مسند أحمد: «قوله: من

(١) العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢ ص ٢٧٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) هو محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، متوفى ١١٨٢هـ، صاحب كتاب (سبل السلام).

(٣) الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار: ج ١ ص ٢٤٣، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

(٤) الكتاني، نظم المتناثر: ص ١٩٤-١٩٥، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر.

كنت مولاة فعلي مولاة، له شواهد كثيرة تبلغ حدّ التواتر»^(١).

٩- ما تقدّم في عبارة الألباني، حيث قال: «وجملة القول أنّ حديث الترجمة حديث صحيح بشطريه، بل الأوّل متواتر عنه (صلى الله عليه وسلّم)، كما يظهر لمن تتبع أسانيد وطرقه»^(٢).

وقد أثبت العلامة الأميني في كتابه الغدير أسماء ثلاثة وأربعين نفرًا من شخصيات وعلماء أهل السنة، ممّن صرّحوا بصحّة حديث الغدير أو تواتره^(٣).

والحاصل: أنّ من يلاحظ طرق حديث الغدير يحصل له القطع والجزم بصدوره عن النبي ﷺ؛ وذلك لتواتره بالإضافة إلى صحّته، ولكنّ التصريح بهذه الحقيقة والفضيلة لعليّ عليه السلام تحتاج إلى قلب سليم وورع وإنصاف، وهذا ما افتقده ابن تيمية في مجمل حياته العلمية وكتبه ومؤلفاته، حيث حاول أن يكذب كثيراً من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام التي أثبتتها الله عزّ وجلّ ورسوله ﷺ له عليه السلام، وهذا ما صرّح به من جاء بعده، قال ابن حجر في تقيمه لكتاب (منهاج السنة) لابن تيمية: «لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنّه ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد، التي

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٣٣٠، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٣، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) أنظر: الأميني، الغدير: ج ١ ص ٢٩٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

لم يستحضر حالة التصنيف مظانها»^(١).

وقال ابن حجر أيضاً في فتح الباري: «وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين، وخصوصاً مؤاخاة النبي ﷺ لعلي، قال: لأنّ المؤاخاة شرّعت لإرفاق بعضهم بعضاً وليتألف قلوب بعضهم على بعض، فلا معنى لمؤاخاة مهاجري لمهاجري، وهذا ردّ للنصّ بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة»^(٢).

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة، عند تصحيحه لحديث الغدير: «فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحّته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعّف الشطر الأول من الحديث، وأمّا الشطر الآخر فزعم أنّه كذب، وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديره من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها، والله المستعان»^(٣).

ثم إنّه بعد أن ثبت أن حديث الغدير من الأحاديث المتواترة، يكون صدوره عن النبي الأكرم ﷺ قطعياً وبدهياً، فإنّه من الواضح أن القضايا المتواترة من اليقينيّات البدئية، وهذا يفوق الخبر الصحيح بمراتب من ناحية الحجية والاعتبار، فإن الخبر الصحيح في أفضل أحواله لا يفيد إلا الظن

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٦ ص ٣١٩، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٢١١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٤، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

بصدوره عن النبي ﷺ، وقد أثبتت الأدلة الشرعية حجية ذلك الظن^(١).
ولكن من غير الممكن أن يدعي أحد أن خبر الواحد وإن كان ثقة
يورث القطع والجزم بصدوره، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار المراحل
والأدوار التي مرّ بها الحديث النبوي، من الوضع والدرس والتدليس
والتحريف والكذب على رسول الله ﷺ والتصحيح، فإن الراوي وإن
ثبت وثاقته بحسب بعض القرائن والشواهد والشهادات، إلا أنه لا يعني
حصول الجزم والقطع بعدم كذبه في بعض أحواله، أو تدليسه أو تصحيفه
أو تحريفه للحديث أو خطئه في ضبط لفظه ومعناه على أقل تقدير، وفي
ضوء ذلك لا يمكن القطع بصدور ما رواه عن النبي ﷺ، مضافاً إلى ما
مرّت به كتب الحديث من مراحل التصحيف والحذف والتحريف، وحينئذٍ
كيف يمكننا أن نُعرض صفحاً عن جهة التواتر في الحديث، ونبحث عن
الصحة والضعف؟! أليس هذا إعراضاً عن العلم البدهي والتمسك بغيره؟!
وهل يقبل هذا المنهج في التفكير عاقل من العقلاء؟!

وهذه هي الطامة الكبرى التي تورط بها ابن تيمية وأتباعه؛ إذ تراهم لا
يقيمون وزناً لجهة التواتر في الأخبار مع أن الخبر المتواتر قطعي الصدور،
وتراهم من جهة أخرى يولون اهتمامهم بالخبر المعتبر الظني الصدور، بل
يعتبرون كل الأحاديث التي روتها بعض الكتب مثل صحيح البخاري
ومسلم، وتكون في قيمتها السننية كالقرآن الكريم، مع ما شاب تلك
الكتب من إشكالات تاريخية وعقائدية وظروف غامضة في كيفية تأليفها،

(١) نعم، هناك موارد نادرة يكون مفيداً للعلم من خلال القرائن الخارجية المحتقّة به.

ويضعفون في الوقت ذاته الأخبار المتواترة، كحديث الغدير وغيره على ما تقدم بيانه سابقاً.

ولا نريد بقولنا هذا التقليل - والعياذ بالله - من شأن الأحاديث النبوية الثابتة بطرق معتبرة، بل هي سنة نبوية واجبة الاتباع والتمسك بها، ولكن إشكالنا على من يُقدم الحديث الظني على الحديث النبوي القطعي الصدور.

ثم إنّه لو أردنا أن ننكر حديث الغدير المتواتر الذي أخرجه ورواه أكثر من مائة صحابي من صحابة رسول الله ﷺ، لما أمكننا أن نضع حجراً على حجر في الإسلام وفي سنة النبي ﷺ بالخصوص، فإن أغلب الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ لم ترد بتلك الطرق الكثيرة والصحيحة والمتواترة التي توفرت في حديث الغدير، فإذا كان إنكار حديث الغدير يستند إلى قانون صحيح أو قواعد رجالية مضبوطة ومقبولة عند ابن تيمية وأتباعه، فما هو هذا القانون؟ ولماذا يكون فعّالاً ومؤثراً في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام دون غيرها من الأحاديث!!؟

الشبهة الثانية: مخالفة حديث الغدير لأصول الإسلام والتاريخ

قال القفاري: «ثم بين شيخ الإسلام أن الكذب يعرف من مجرد النظر في متنها؛ لأن قوله: (اللهم انصر من نصره...) خلاف الواقع التاريخي الثابت، فلا تصح عن رسول الله ﷺ».

وأضاف في هامش هذا النص: «فإنه قاتل معه أقوام يوم صفين فما انتصروا وأقوام لم يقاتلوا فما خذلوا: كسعد الذي فتح العراق لم يقاتل معه، وكذلك أصحاب معاوية وبني أمية الذين قتلوه، فتحوا كثيراً من بلاد الكفار ونصرهم الله».

ثم قال: «وأما قوله: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) فهو مخالف لأصل الإسلام، فإن القرآن قد بين أن المؤمنين أخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض»^(١).

أساسيات الشبهة

١- إن قول النبي ﷺ: «اللهم انصر من نصره» خلاف الواقع التاريخي الثابت.

٢- إن قول النبي ﷺ: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» مخالف لأصل الإسلام.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

جواب الشبهة

الجواب الأول: إنكار ابن تيمية لسنة النبي ﷺ

إنّ هذا القول من ابن تيمية ردّ وإنكار لسنة النبي ﷺ الصحيحة والثابتة، حيث ذكرنا أن قول النبي ﷺ: «اللهم انصر من نصره واخذل من خذله» قد ورد بطرق معتبرة، فقد أخرجه البزار بسند صحيح كما تقدّم تصريح الهيثمي بذلك، وأخرجه أحمد بن حنبل بسندين، قال الشيخ أحمد محمد شاكر عن أحدهما: «إسناده صحيح»^(١).

وأخرج الحديث بالألفاظ المذكورة الحاكم في المستدرک، حيث أخرج عن محمد بن علي الفقيه، عن النعمان بن هارون البلدي، عن أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن يزيد الحرّاني، عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن هيثم، عن عبد الرحمن بن عثمان، قال: «سمعت جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) يقول: سمعت رسول الله ﷺ وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وهو يقول: هذا أمير البررة قاتل الفجرة، منصور من نصره مخذول من خذله، ثم مدّ بها صوته»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(٢).

وقد أخرج الحديث المذكور بالألفاظ ذاتها النسائي في الخصائص

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ١٨ ح ٩٥١، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٢٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

بسند صحيح، حيث قال: «أخبرنا الحسين بن حريث المروزي، قال: حدثنا الفضل بن موسى، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، قال: قال علي كرم الله وجهه في الرحبة: أنشد بالله من سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم غدیر خمّ يقول: إنّ الله ورسوله وليّ المؤمنين، ومن كنت وليّه فهذا وليّه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره، قال: فقال سعيد: قام إلى جنبي ستة، وقال زيد بن يثيع: قام عندي ستة، وقال عمرو ذي مر: أحبّ من أحبّه وأبغض من أبغضه، وساق الحديث»^(١).

ورجال الحديث كلّهم ثقات، وهم كلّهم أيضاً من رواة البخاري ومسلم وبقية الصحاح من السنن، وقد وثّقهم أرباب الجرح والتعديل، أما سعيد بن وهب، فقد قال عنه الذهبي في الكاشف: «سعيد بن وهب الخيواني أحد أشرف همدان، سمع من معاذ باليمن ومن علي وابن مسعود، وعنه ابنه عبد الرحمن وأبو إسحاق، ثقة»^(٢)، وقال عنه ابن حجر في التقریب: «كوفي ثقة مخضرم، مات سنة خمس أو ست وسبعين» وهو من رجال مسلم والنسائي وأخرج له البخاري في الأدب المفرد^(٣).

وأما أبو إسحاق، حيث قال عنه الذهبي في التذكرة: «الحافظ أحد

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ١٠٣، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٤٤٦، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) أنظر: ابن حجر العسقلاني، تقریب التهذيب: ج ١ ص ٣٦٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الأعلام، رأى علياً (رضي الله عنه) وهو يخطب ... قال أبو حاتم: ثقة يشبه الزهري في الكثرة، وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني ... وقيل: كان صواماً قواماً متبتلاً، من أوعية العلم، ومناقبه غزيرة»^(١).

وقال في سير أعلام النبلاء: «قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: أبو إسحاق ثقة»^(٢)، وقال عنه في ميزان الاعتدال: «من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتهم، إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط»^(٣).
وقال عنه ابن حجر: «ثقة مكثراً عابداً»^(٤)، وهو أيضاً من رواة البخاري ومسلم.

وأما الأعمش، فقد قال عنه الذهبي: «الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدي الكاهلي، مولاهم الكوفي الحافظ»^(٥)، وقال عنه ابن حجر: «ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنّه يدلّس»^(٦)، وهو كذلك من رواة البخاري ومسلم. وقد تقدم الكلام في بحوث سابقة عن تدليس أبي إسحاق وكذا الأعمش، وتبين أن عنعنتهما محمولة على الاتصال.

وأما الفضل بن موسى، فقال عنه الذهبي: «أحد العلماء الثقات، يروي عن

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ١١٤-١١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٣٩٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٢٧٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٧٣٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٦ ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٩٢.

صغار التابعين، ما علمت فيه لينا^(١)، وهو أيضاً من رواية البخاري ومسلم.
وأما الحسين بن حريث، فقال عنه الذهبي: «ثقة»^(٢)، وقال عنه أيضاً:
«الإمام الحافظ الحجّة ... وثقة النسائي»^(٣).

وقال عنه ابن حجر: «ثقة»^(٤)، وهو أيضاً من رواية البخاري ومسلم.
إذن فرواة هذا الحديث من كبار أعلام أهل السنة، وكلّهم من رواة
البخاري ومسلم وبقية السنن والصحاح.

وقد تضمّن هذا الحديث وسابقه اللفظ الذي أنكره وجحده ابن تيمية؛
لعدم توافقه مع قياسه واستحساناته، فإنّ النبي ﷺ إذا قال في حقّ عليّ عليه السلام
بأسانيد صحيحة ومعتبرة: «اللهم وانصر من نصره واخذل من خذله» وبلفظ
آخر: «منصور من نصره مخذول من خذله»، فكيف يردّ ما قاله رسول
الله ﷺ، اعتماداً على القياس والتخرّص والرجم بالغيب؟!

وأما لفظ: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» فقد تقدم أن أكثر
الأسانيد المعتبرة والصحيحة لحديث الغدير مشتملة عليه، بل هو من
الزيادات المتواترة، كما تقدّم التصريح بذلك عن العجلوني في كتابه
(كشف الخفاء)، حيث قال: «(من كنت مولاه فعلي مولاه) رواه الطبراني

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣٦٠.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٣٢، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١١ ص ٤٠٠.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢١٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وأحمد والضياء في المختارة، عن زيد بن أرقم وعلي وثلاثين من الصحابة بلفظ (اللهم وال من والاه وعاد من عاده) فالحديث متواتر أو مشهور^(١)، وقد وصف الذهبي هذا المقطع بأنه: «وصدر الحديث متواتر أتيقن أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاله، وأما اللهم وال من والاه فزيادة قوية الإسناد»^(٢).

وقال الألباني فيما سبق من كلامه: «وجملة القول: إنّ حديث الترجمة [من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه] حديث صحيح بشطريه»، ثم قال: «فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية ضعف الشطر الأول من الحديث، وأما الشطر الآخر فزعم أنه كذب، هذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرّعه في تضعيف الأحاديث»^(٣).

إذن تكذيب ابن تيمية لهذه الزيادة ودعواه مخالفتها للإسلام بحسب زعمه، ليس إلا تشكيكاً في أحاديث النبي الأكرم ﷺ الثابتة بالقطع واليقين، والغريب أن ابن تيمية لم يتهم على الأحاديث الصحيحة والصريحة بهذه الصورة إلا في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام.

الجواب الثاني: الجهل بكتاب الله تعالى وسنة النبي ﷺ

إن ابن تيمية بعيد كل البعد عن فهم معاني القرآن الكريم وسنة النبي

(١) العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢ ص ٢٧٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) نقلاً عن ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٤، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

الأكرم ﷺ، فهو لا يدرك حقيقة المراد من نصر الله عز وجل لرسله وأنبيائه والمؤمنين، ولا يفهم من النصر والانتصار إلا لغة العنف والغلبة بالسيف والتسلط على رقاب الناس والهيمنة على مقدرات الأمة، بالظلم والقهر وقتل الأبرياء وهتك الأعراض ونهب الأموال ونحو ذلك، مما يسمّى في زماننا الحاضر بـ (إرهاب الدولة)، ولذا فهو يفترض أن الله تعالى قد نصر معاوية وبنى أمية، وخذل علياً عليه السلام وأتباعه في صفين!!

هذه هي أسس وقواعد الإرهاب والعنف التي ساهمت بتشكيلها بعض أفكار ابن تيمية وانتهجها أتباعه من السلفيين إلى يومنا هذا، فإنّ هذا المنطق المنحرف هو الذي نزّه ساحة يزيد بن معاوية، وقال: إنّ الحسين قتل بسيف جده.

قال الآلوسي في روح المعاني: «وأبو بكر بن العربي - عليه من الله تعالى ما يستحق - أعظم الفرية فزعم أنّ الحسين قتل بسيف جده (صلى الله تعالى عليه وسلم)، وله من الجهلة موافقون على ذلك»^(١).

وقال أيضاً: «قال ابن الجوزي - عليه الرحمة - في كتابه (السرّ المصون): من الاعتقادات العامة التي غلبت على جماعة منتسبين إلى السنة أنّ يقولوا: إنّ يزيد كان على الصواب وإنّ الحسين - رضي الله تعالى عنه - أخطأ في الخروج عليه»^(٢).

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ٢٦ ص ٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه.

وقد أحى ابن تيمية هذا المنطق الأموي، الذي يعتقد بأن السلطان ظل الله في الأرض، وأن الجبابرة والطغاة قد حباهم الله تعالى بالنصر والغلبة. ولكن القرآن الكريم يقف أمام هذه النظرية الباطلة، ويبين أن النصر الإلهي حليف الأنبياء والرسل والذين آمنوا، وأن الخذلان من نصيب أعداء الله وأعداء دينه وأنبيائه، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾^(١). وقال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾^(٢).

وقد توعد الله عز وجل أعداء الله وأعداء دينه وأنبيائه بالهزيمة والخذلان، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتْغَلِبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾^(٣)، وقال تعالى أيضاً: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذَّبْنَاهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِّن نَّاصِرِينَ﴾^(٤).

هذه النظرية القرآنية في النصر والخذلان، فإن الأنبياء والرسل وكذا المؤمنين منتصرون على أعدائهم بحسب الموازين الإلهية، وإن تعرضوا بحسب الظاهر إلى القتل والفتك والتشريد والعذاب من قبل أقوامهم؛ وذلك لأنهم فتحوا بدمائهم وتضحياتهم سبيل الهداية والتوحيد والارتباط بالله تعالى، ولا زال صوت الحق الذي هتف به الأنبياء مدوياً في كل بقاع العالم،

(١) غافر: ٥١.

(٢) المجادلة: ٢١.

(٣) آل عمران: ١٢.

(٤) آل عمران: ٥٦.

هذا كله في الحياة الدنيا.

وأما في الحياة الأبدية الخالدة، فهم الأعلون والمنتصرون على أعدائهم، وليس للكافرين والظالمين إلا الخذلان والخيبة في الدنيا والآخرة، وما نسمعه ونراه من غلبة الظلمة والكفار وتسلبهم على الآخرين، فليس هو في موازين السماء إلا زيادة في الخذلان والخسران، وإن وجده البعض انتصاراً بحسب منطق القوة والإرهاب والتجاوز على حقوق الآخرين، وهذا ما بينته الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ مَنَا نُمَلِي لَهُمْ خَيْرٌ لَأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾^(١).

فالحسين عليه السلام انتصر بدمه على يزيد، وانتشرت ثورته وتغلّبت على الباطل، وإن كان يزيد قد قتل الحسين عليه السلام وتغلّب عليه بحسب موازين ابن تيمية وأتباعه.

ومن هذا المنطلق نجد أن القرآن الكريم يمجد هايبيل بن آدم، ويقف عنده وقفة إجلال واعتزاز، حيث جعل أقواله ومواقفه وطريقة تعامله مع أخيه منهجاً وقانوناً ودرساً تتلقاه الأجيال على مرّ العصور، وأما قاييل فقد وصفته الآيات القرآنية بأنه من الخاسرين، قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٢)، فقاييل وإن كان هو الذي قتل هايبيل وتغلّب عليه من الناحية البدنية بحسب الظاهر، إلا أن الآيات تصف

(١) آل عمران: ١٧٨.

(٢) المائدة: ٣٠.

قابل بالخسران والهزيمة والخذلان، وهابيل هو المنتصر في منطق القرآن الكريم.

إذا اتضح ذلك فنقول:

إنّ النبي ﷺ يدعو الله عزّ وجلّ أن تكون تلك النصره الإلهية والربانية حليفة كلّ من ينصر علياً ﷺ ويقف معه في صفّ واحد ضدّ أعدائه، وأن يكون الخذلان الإلهي في الدنيا والآخرة سهم كلّ من خذل علياً ﷺ ونكث بيعته ووقف في صفّ أعدائه وخرج لمحاربتة.

وعلي ﷺ ومن سار على خطاه انتصروا على أعدائهم، من الناكثين والقاسطين والمارقين، حيث إن علياً ﷺ كان مأموراً من قبل النبي ﷺ بقتالهم؛ قال علي ﷺ: «عهد إليّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين»^(١)، فإذا كان قتال هذه الطوائف بأمر من الله ورسوله ﷺ فعلياً ﷺ هو المنتصر، وعمار بن ياسر هو المنتصر أيضاً وإن قتلته الفئة الباغية، وأتباع علي ﷺ هم المنتصرون بنصر الله عزّ وجلّ ماداموا على الحق، ومعاوية وأتباعه هم الخاسرون والخاسئون ماداموا على الباطل.

وهذا ما نقوله أيضاً في حياة النبي الأكرم ﷺ وقاتله مع أعدائه، فإنّ الله تعالى ينصر نبيّه في كلّ موقفه ومعاركه وحروبه مع المشركين والكافرين؛

(١) قال الهيثمي: «رواه البزار والطبراني في الأوسط وأحد إسنادي البزار رجاله رجال الصحيح غير الربيع بن سعيد ووثقه ابن حبان». مجمع الزوائد: ج ٧ ص ٢٣٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

لأن الله عزّ وجلّ، قال: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾^(١)، ولذا فإن الله تعالى ناصر من نصر رسول الله ﷺ في معركة أحد، وإن كان المسلمون قد خسروا المعركة من الناحية العسكرية، ومن خذل النبي ﷺ في تلك المعركة، فإنّ الله تعالى خاذله، وإن كان ممن شارك في معركة بدر التي انتصر فيها المسلمون.

ولكن على موازين الشيخ ابن تيمية لا بدّ أن يُحكم بأنّ الله تعالى قد خذل نبيّه ﷺ والمسلمين في معركة أحد، وأنه نصر المشركين في تلك المعركة.

والحاصل: أنّ الله تعالى قد خذل بني أمية، وإن فتحوا البلاد وتسلّطوا على العباد، ونصر علياً ؑ وأصحابه وإن تعرّضوا للقتل في بعض الأحيان، والتاريخ خير شاهد على هذه الحقيقة؛ إذ لا زال فكر علي ؑ وذكره ومنهجه باقياً في ضمير الأجيال والشعوب، ولا زال أصحاب علي ؑ الذين جاهدوا بين يديه مثلاً سامياً في التضحية والتفاني من أجل الإسلام، وأمّا بنو أمية فلم يبق في تاريخهم إلاّ تلك الصفحات السوداء التي تضمنتها كتب التاريخ.

وهذا شاهد واضح على أن الله تعالى قد استجاب لدعوة النبي ﷺ، حيث نصر المنهج العلوي وأتباعه، وخذل المنهج الأموي، الذي خذل علياً ؑ وحاربه وقام بسبّه وشتمه على المنابر سنين طويلة.

(١) الحج: ٤٠.

وقد تحدّث علي عليه السلام عن نصر الله تعالى له قائلاً: «أنا فقأت عين الفتنة، لولا أنا ما قتل أهل النهروان وأهل الجمل»^(١)، وقال عليه السلام أيضاً: «أمّا بعد أيها الناس فأنا فقأت عين الفتنة، ولم يكن ليجتري عليها أحد غيري، ولو لم أكن فيكم ما قوتل الناكثون ولا القاسطون ولا المارقون»^(٢).

إذن فالواقع التاريخي الثابت صريح في أن الله تعالى قد استجاب لنبيه الأكرم صلى الله عليه وآله، وجعل نصره حليف علي عليه السلام ومن ناصره، وجعل الخزي والعار والخذلان حليف من خذل علياً عليه السلام.

وأما ما ذكره ابن تيمية فهو مستند إلى النظرة الأموية لمفهوم الانتصار، وأن الله تعالى مع الحكّام وإن كانوا من الظلمة.

الجواب الثالث: الجهل بمضمون حديث الغدير

لقد تجرأ ابن تيمية على أحاديث النبي صلى الله عليه وآله الصحيحة وكذبها؛ لأنها تتضمن فضائل علي عليه السلام، وقد كذب قول النبي صلى الله عليه وآله في حقّ علي عليه السلام: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» زاعماً أنّ هذا المقطع مخالف لأصل الإسلام، وحاول أن يؤسّس هذا الزعم على استحسان لا قيمة له، قائلاً: «فإنّ القرآن قد بيّن أنّ المؤمنين أخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض».

وكان ابن تيمية لا يريد أن يفهم بأنّ معاداة علي عليه السلام كمعاداة رسول الله صلى الله عليه وآله، تُخرج الشخص عن الإيمان، وتضعه في قائمة المنافقين، فقد

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ١٤٦، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي: ج ٢ ص ١٩٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

أخرج مسلم في صحيحه أنّ علياً عليه السلام قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي (صلى الله عليه وسلم) إليّ أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»^(١)، فكلّ من يعادي علياً عليه السلام ويبغضه ويحاربه ويأمر بسبه على المنابر فهو من المنافقين بحسب هذا الحديث النبوي، الذي أخرجه كتب الصحاح.

ومن ذلك يتّضح فساد وسقوط ما زعمه ابن تيمية من أنّ معاداة الله تعالى لمن عادي علياً عليه السلام مخالف لأصل الإسلام، حيث افترض أنّ من يعادي علياً ويقاتله، يبقى على إيمانه، وكأنه يريد بذلك إنكار قول النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»، وليس من البعيد أن ينكر ابن تيمية ما ثبت في صحيح مسلم أو البخاري إذا وجده يثبت فضيلة لعلي عليه السلام.

ثم إنّه لو افترضنا أن معاداة علي عليه السلام وبغضه ومقاتلته لا تخرج الشخص عن الإيمان، فإن هذا لا ينافي أن يكون الله تعالى عدواً لذلك الشخص إذا كان يعادي علياً عليه السلام، وقد ورد نظير هذا المعنى في جملة من الأحاديث النبوية، كقول النبي صلى الله عليه وآله: «ومن عادي أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة»^(٢)، وكقول النبي صلى الله عليه وآله في حق عمار: «من عادي عماراً فقد عاداه الله ومن أبغض عماراً أبغضه الله، قال خالد: فخرجت فما كان شيء

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٦١ ح ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ١ ص ٤، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ولم يخرج في الصحيحين»، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

أحب إليّ من رضا عمار»^(١)، قال الهيثمي في الزوائد: «رواه أحمد والطبراني ورجاله رجال الصحيح»^(٢).

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب»^(٣)، وقال ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: «قال الطوفي: لما كان وليّ الله من تولى الله بالطاعة والتقوى تولاّه الله بالحفظ والنصرة، وقد أجرى الله العادة بأنّ عدو العدو صديق، وصديق العدو عدو، فعدو وليّ الله عدو الله، فمن عاداه كان كمن حاربه ومن حاربه فكأنما حارب الله»^(٤).

والروايات بهذا المضمون كثيرة جداً، وكلّها تدلّ على أن الله تعالى عدو لمن يعادي أولياءه، وإن تلفظ بالشهادتين وكان من المسلمين، ولا شك أن عليّاً عليه السلام سيّد أولياء الله تعالى بنصّ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٥)، فلا شك أن يكون الله تعالى حرباً لمن حاربه وعدواً لمن عاداه.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٨٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٩٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٧ ص ١٩٠ ح ٦٥٠٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١١ ص ٢٩٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) المائدة: ٥٥.

الشبهة الثالثة: الولاية ضد العداوة وهو حكم ثابت لجميع المؤمنين

قال القفاري: «قال الفيروزآبادي: ... فإنّ الولاية - بالفتح - هي ضد العداوة، والاسم منها مولى وولي، والولاية - بكسر الواو - هي الإمارة، والاسم منها والي ومتولي.. والموالاتة ضد المعاداة، وهي من الطرفين».

وقال قبل ذلك: «قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ... والموالاتة ضد المعاداة، وهذا حكم ثابت لكل مؤمن، فعلي (رضي الله عنه) من المؤمنين الذين يتولون المؤمنين ويتولونه»^(١).

الجواب عن الشبهة

لقد تقدم الجواب عن هذه الشبهة مفصلاً في مباحث آية الولاية، وخلاصة ما أجبنا هناك: أنه لا فرق بين الولاية بالفتح والكسر؛ لأنها من اشتقاق الولي - بسكون اللام - وهو الدنو والقرب الخاص الذي من لوازمه التصرف والتسلط، ومن هذا الجذر يشتق الوالي والمولى والولاء والولاية بالفتح والولاية بالكسر، وهذه الاشتقاقات وإن كان لها استعمالات مختلفة بحسب المصايق والأفراد، لكنها ترجع كلّها إلى معنى الولي لغةً وعرفاً واستعمالاً، وذلك المعنى هو: من له حق التصرف في شؤون من يليه، وأن الولاية قد أخذت في معناها السلطنة والتصرف، فالولي بالنسبة لمن يليه هو الأولى به من غيره، والأقرب إليه من حيث الجهة التي لأجلها اقترب منه،

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٠ - ٨٤١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

قال المبرد: «إن أصل الولي هو الأولى^(١) والأحق وكذلك المولى»^(٢).

وهذا المعنى ينطبق على المحب والنصير والحاكم وغيرها من استعمالات الولي؛ لأن كلاً منهم أولى وأحق بالتصرف والتأثير بصاحبه من غيره، فالمحب والناصر كلٌّ منهما أولى بالدفاع عن أحبته ونصره، والحاكم والقائد ولي؛ لأنه أولى بالتصرف في أمور من تولى أمره، والله تعالى وليّ ووال وامتولّ لأُمور خلقه، وهكذا بقية الاشتقاقات^(٣).

ويضاف إلى ما أجابنا هناك: أن الولاية التي أثبتها النبي ﷺ لعلي عليه السلام جاءت في سياق قول النبي ﷺ: «ألمست أولى بكم من أنفسكم؟» وفي لفظ آخر: «ألمست أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، والنبي ﷺ يشير في هذا المقطع من حديثه إلى قول الله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(٤)، وولاية النبي ﷺ في هذه الآية المباركة بمعنى أنه الأحق والأولى بأمور المسلمين وشؤونهم من أنفسهم، وهذا ما يؤكده أعلام المفسرين من الطائفة السنية، كما سوف يأتي، وهذه الأولوية على المؤمنين، التي تعني الأحق بالأمر والأولى في الطاعة ووجوب الاتباع والانصياع، هي التي أثبتها النبي ﷺ لعلي عليه السلام في حديث الغدير، وسيوضح هذا المعنى في الجواب عن الشبهة اللاحقة، فالنبي ﷺ عندما

(١) وسوف نذكر لاحقاً الكثير من الشواهد التي تفيد أن الولي بمعنى الأولى.

(٢) نقلاً عن الرسائل العشر للشيخ الطوسي: ص ١٣٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٣) أنظر: نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٤٩٥-٥٠٥.

(٤) الأحزاب: ٦.

قرن ولاية علي عليه السلام بأولويته على المؤمنين، أغلق بذلك الباب على كل من تسوّل له نفسه تحريف الحديث عن معناه وسياقه الصحيح.

الشبهة الرابعة: ألفاظ الحديث لا تدل على الخلافة

قال القفاري: «قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ... إن لم يكن النبي (صلى الله عليه وسلم) قاله فلا كلام، فإن قاله فلم يرد به قطعاً الخلافة بعده؛ إذ ليس في اللفظ ما يدلّ عليه، وهذا الأمر العظيم يجب أن يبلغ بلاغاً مبيناً». ثم قال القفاري بعد ذلك: «ومن المعلوم لغة وعقلاً وعرفاً، فضلاً عن الشرع أن الاستخلاف لا يكون بمثل هذه الألفاظ، لذلك قال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - كما يروي البيهقي^(١) - حينما قيل له: ألم يقل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فقال: أمّا والله إنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إن كان يعني الإمرة والسلطان والقيام على الناس بعده لأفصح لهم بذلك، كما أفصح لهم بالصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت، ولقال لهم: إنّ هذا وليّ أمركم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، فما كان من وراء هذا شيء، فإنّ أنصح الناس للمسلمين رسول الله (صلى الله عليه وسلم)»^(٢).

أساسيات الشبهة

١- إنّ حديث الغدير لا يتضمّن معنى الخلافة.

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص ٣٥٦، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤١-٨٤٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

٢- إنَّ الخلافة من الأمور العظيمة التي لا بدَّ من بيانها بألفاظ صريحة.

الجواب عن الشبهة

الجواب الأول: ألفاظ حديث الغدير صريحة في الإمامة والخلافة

لقد أوردنا في الجواب عن الشبهة الأولى جملة من الأحاديث الصحيحة والمعتبرة، والتي نقلت حديث الغدير بألفاظه المختلفة، ومن يطالع متون تلك الأحاديث وينظر إليها بعين الإنصاف والموضوعية، يرى أنها قد تضمّنت ألفاظاً وشواهد كثيرة، كلّها تثبت مقام الإمامة والخلافة لعليّ عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، ونحاول فيما يلي الإشارة إلى بعض تلك الألفاظ والشواهد:

الشاهد الأول: مماثلة ولاية النبي صلى الله عليه وآله لولاية علي عليه السلام في الحديث

إنَّ النبي صلى الله عليه وآله قد خاطب الصحابة والمسلمين في خطبة الغدير، قائلاً: «ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: نعم، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه»، وفي لفظ آخر: «إنَّ الله مولاي وأنا وليّ كلِّ مؤمن ... من كنت وليّه فهذا وليّه»، وفي لفظ ثالث: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، ويشير النبي صلى الله عليه وآله في هذا المقطع من حديثه إلى قول الله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(١)، وولاية النبي صلى الله عليه وآله في هذه الآية المباركة بمعنى أنّه الأحقُّ والأولى بأمر المسلمين وشؤونهم من أنفسهم، وهذا ما يؤكّده أعلام المفسرين من الطائفة السنية، ونذكر في هذا المجال بعض

(١) الأحزاب: ٦.

كلماتهم في تفسير الآية المباركة:

١- قال الطبري في تفسيره للآية: «يقول: أحق بالمؤمنين به من أنفسهم، أن يحكم فيهم بما شاء من حكم، فيجوز ذلك عليهم، كما حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد: النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، كما أنت أولى بعبدك، ما قضى فيهم من أمر جاز، كما كلما قضيت على عبدك جاز»^(١).

٢- قال ابن كثير في تفسيره: «قد علم الله تعالى شفقة رسوله (صلى الله عليه وسلم) على أمته ونصحه لهم، فجعله أولى بهم من أنفسهم، وحكمه فيهم مقدماً على اختيارهم لأنفسهم، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾»^(٢).

٣- قال البغوي في تفسيره، بعد ذكر الآية: «يعني من بعضهم ببعض في نفوذ حكمه فيهم، ووجوب طاعته عليهم، وقال ابن عباس وعطاء: يعني إذا دعاهم النبي (صلى الله عليه وسلم) ودعتهم أنفسهم إلى شيء كانت طاعة النبي (صلى الله عليه وسلم) أولى بهم من أنفسهم»^(٣).

٤- قال ابن الجوزي في تفسيره: «أي: أحق، فله أن يحكم فيهم بما يشاء، قال ابن عباس: إذا دعاهم إلى شيء، ودعتهم أنفسهم إلى شيء،

(١) الطبري، جامع البيان: ج ٢١ ص ١٤٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ج ٣ ص ٤٧٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) البغوي، تفسير البغوي: ج ٣ ص ٥٠٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

كانت طاعته أولى من طاعة أنفسهم، وهذا صحيح؛ فإنّ أنفسهم تدعوهم إلى ما فيه هلاكهم والرسول [عليه السلام] يدعوهم إلى ما فيه نجاتهم»^(١)، والعبارة ذاتها أوردها الخازن في تفسيره^(٢).

٥- قال النسفي في تفسيره للآية: «أي أحق بهم في كل شيء من أمور الدين والدنيا، وحكمه أنفذ عليهم من حكمها، فعليهم أن يبذلوا دونه ويجعلوها فداء»^(٣).

٦- قال الشوكاني في فتح القدير، بعد أن ذكر عبارة قريبة من عبارة النسفي المتقدمة: «وبالجملة: فإذا دعاهم النبي (صلى الله عليه وسلم) لشيء ودعتهم أنفسهم إلى غيره وجب عليهم أن يقدموا ما دعاهم إليه، ويؤخروا ما دعتهم أنفسهم إليه، ويجب عليهم أن يطيعوه فوق طاعتهم لأنفسهم، ويقدموا طاعته على ما تميل إليه أنفسهم وتطلبه خواطرهم»^(٤). والمضمون ذاته ذكره الصابوني في تفسيره^(٥).

٧- قال القاضي عياض في كتابه (الشفاء): «قال أهل التفسير (أولى بالمؤمنين من أنفسهم): أي ما أنفذه فيهم من أمر فهو ماض عليهم، كما يمضي حكم السيد علي عبده»^(٦).

(١) ابن الجوزي، زاد المسير: ج ٦ ص ١٨٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الخازن، تفسير الخازن: ج ٥ ص ١٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) النسفي، تفسير النسفي: ج ٣ ص ٢٩٧، الناشر: دار النفائس - بيروت.

(٤) الشوكاني، فتح القدير: ج ٤ ص ٢٦١، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

(٥) الصابوني، صفوة التفاسير: ج ٢ ص ٤٧٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٦) القاضي عياض، الشفاء: ج ١ ص ٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وهذه الأولوية على المؤمنين، التي تعني الأحقّ بالأمر والأولى في الطاعة ووجوب الاتباع والانصياع، هي التي أثبتها النبي ﷺ لعليّ عليه السلام في حديث الغدير؛ وذلك لأنّ النبي ﷺ قد جعل ولاية عليّ عليه السلام على المؤمنين متفرّعة عن ولايته ﷺ، حيث قال: «أست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: أأست أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فهذا وليّ من أنا مولاه، اللهم وال من والاه، اللهم عاد من عاداه»^(١)، قال الألباني في حكمه على الحديث: «صحيح»^(٢).

وقال في لفظ آخر للحديث: «إنّ النبي (صلى الله عليه وسلم) قام بحفرة الشجرة بخم، وهو أخذ بيد علي، فقال: أيّها الناس! أأستم تشهدون أنّ الله ربكم؟ قالوا: بلى، قال: أأستم تشهدون أنّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: وأنّ الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فإنّ هذا مولاه»^(٣).

والتفريع بالفاء في سياق الحديث صريح في أنّ المراد إثبات ولاية النبي ﷺ على المؤمنين لعليّ عليه السلام، وهذا صريح في أنّ الحديث بصدد إثبات وجوب الانقياد والطاعة لعليّ عليه السلام؛ وذلك لأنّ ولاية النبي ﷺ هي ولاية طاعة وانقياد وتسليم بصريح الآيات القرآنية وأقوال المفسرين المتقدّمة.

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٣، الناشر: دار الفكر.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص ٣٦ ح ١١٦، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة: ج ٢ ص ٩٠٧، الناشر: دار الصمعي. قال محقق الكتاب في

الهامش: «إسناده حسن».

وكان النبي ﷺ يريد أن يقول بأن ولايتي عليكم، التي أثبتها الله تعالى لي في القرآن الكريم، والتي هي ولاية إطاعة وتسليم، هي بعينها وبذاتها وبجميع خصائصها ثابتة لعلي عليه السلام.

ولا أدري كيف يجب على النبي ﷺ أن يعبر لكي يقنع أمثال ابن تيمية والقفاري؟! وهل هناك ألفاظ أصرح مما ذكره النبي ﷺ، لإفهام الناس وجوب طاعة علي عليه السلام والانقياد لأوامره من بعده ﷺ؟!!

الشاهد الثاني: نزول آية التبليغ

إن الأحاديث الصحيحة تنص على نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(١) في واقعة الغدير قبل خطبة النبي الأكرم ﷺ، وهذا ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب»^(٢).

وقد التزم ابن أبي حاتم في مقدمة تفسيره بإخراج أصح الأخبار إسناداً، حيث قال: «فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسناداً وأشبهها متناً»^(٣).

وقال ابن تيمية في معرض حديثه عن مثل هذه التفاسير: «باتفاق أهل النقل من أئمة أهل التفسير، الذين ينقلونها بالأسانيد المعروفة كتفسير ابن جريج

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٧٢، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٤.

وسعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق وعبد بن حميد وأحمد وإسحاق وتفسير بقي بن مخلد وابن جرير الطبري ومحمد بن أسلم الطوسي وابن أبي حاتم وأبي بكر بن المنذر، وغيرهم من العلماء الأكابر الذين لهم في الإسلام لسان صدق، وتفسيرهم متضمنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير»^(١).

وأخرج هذا الحديث أيضاً الواحدي في أسباب النزول بسنده عن أبي سعيد الخدري أيضاً، وقال فيه: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في يوم غدیر خمّ في علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)»^(٢). وقد التزم الواحدي^(٣) أيضاً في مقدّمة كتابه بنقل ما هو صحيح وحقّ من

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٧ ص ١٧٨-١٧٩، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت.

(٢) الواحدي النيسابوري، أسباب النزول: ص ١٣٥، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاؤه - القاهرة.

(٣) قال ابن خلكان في ترجمة الواحدي: «علي بن أحمد بن علي بن متويه الواحدي المتوي، صاحب التفاسير المشهورة، كان أستاذاً عصره في النحو والتفسير، ورزق السعادة في تصانيفه، وأجمع الناس على حسنها، وذكرها المدرسون في تدريسهم... وله كتاب أسباب النزول، والتجيب في شرح أسماء الله تعالى الحسنى... وكان الواحدي المذكور تلميذاً الثعلبي صاحب التفسير... وعنه أخذ علم التفسير وأربى عليه، وتوفي عن مرض طويل في جمادى الآخرة سنة ثمان وستون وأربعمائة بمدينة نيسابور، رحمه الله تعالى». وفيات الأعيان: ج ٣ ص ٣٠٣-٣٠٤، الناشر: دار الثقافة - بيروت.

وقال عنه الذهبي: «الواحدي، الإمام العلامة، الأستاذ، أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، صاحب (التفسير) وإمام علماء التأويل، من أولاد التجار، وأصله من ساوه... ولأبي الحسن كتاب: أسباب النزول، مروى... وكان طويل الباع في العربية واللغات... تصدر للتدريس مدة، وعظم شأنه... قال أبو سعد السمعاني: كان الواحدي حقيقاً بكل احترام وإعظام، لكن كان فيه بسط لسان في الأئمة... مات بنيسابور في جمادى الآخرة، سنة ثمان وستين وأربع مئة، وقد شاخ» سير أعلام النبلاء: ج ١٨ ص ٣٣٩-٣٤٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

الروايات، حيث قال بعد أن انتقد من يكتب في مجال أسباب النزول عن غير علم: «وذلك الذي حدا بي إلى إملأ هذا الكتاب الجامع للأسباب، لينتهي إليه طالبو هذا الشأن والمتكلمون في نزول [هذا] القرآن، فيعرفوا الصدق، ويستغنوا عن التمويه والكذب، ويجدوا في تحفظه بعد السماع والطلب»^(١).

وأخرج ابن عساكر الحديث بنفس المضمون:

وسند الحديث كالتالي: «أخبرنا أبو بكر وجيه بن طاهر، نا أبو حامد الأزهري، نا أبو محمد المخلدي، نا أبو بكر محمد بن حمدون، نا محمد بن إبراهيم الحلواني، نا الحسن بن حماد سجادة، نا علي بن عباس، عن الأعمش وأبي الجحاف، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري»^(٢).

وكل من في السند، فهو ممن يحتجّ به إلا من جهة علي بن عباس، وسوف يأتي الكلام عنه:

أما أبو بكر وجيه بن طاهر:



وقال الياضي في مدحه ومدح تصانيفه: «الإمام المفسر أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، أستاذ عصره في النحو والتفسير، تلميذ أبي إسحاق الثعلبي، وأحد من برع في العلم، وصنف التصانيف الشهيرة المجمع على حسنها، والمشتغل بتدريسها والمرزوق السعادة فيها». مرآة الجنان وعبرة اليقظان: ج ٣ ص ٩٦، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

(١) الواحدي النيسابوري، أسباب النزول: ص ٥، الناشر: مؤسسة الحلبي - القاهرة.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فقد قال عنه الذهبي: «الشيخ العالم العدل، مسند خراسان، أبو بكر أخو زاهر، الشحامي النيسابوري، من بيت العدالة والرواية»^(١).

وأما أبو حامد الأزهري:

فقد ذكره الذهبي بقوله: «العدل المسند الصدوق، أبو حامد، أحمد بن الحسن بن محمد بن أزهر الأزهري النيسابوري الشروطي، من أولاد المحدثين ... وله أصول متقنة، حدث عنه زاهر ووجيه ابنا طاهر»^(٢).

وأما أبو محمد المخلدي:

فقد قال عنه الذهبي: «الإمام الصادق المسند ... العدل، شيخ العدالة، وبقية أهل البيوتات»^(٣).

وأما محمد بن خلدون:

فهو محمد بن حمدون بن خالد، قال الذهبي: «الحافظ الكبير أبو بكر النيسابوري أحد الأثبات ... قال الحاكم كان من الثقات الأثبات الجوالين في الأقطار»^(٤).

وأما محمد بن إبراهيم الحلواني:

فقد ذكره الخطيب البغدادي بقوله: «أبو بكر الحلواني، قاضي بلخ،

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٢٠ ص ١٠٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١٨ ص ٢٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ج ١٦ ص ٥٣٩.

(٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ٧٠٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وأنظر: سير

أعلام النبلاء: ج ١٥ ص ٦١.

سكن بغداد وحدث بها ... وكان ثقة»^(١).

وأما الحسن بن حماد سجادة:

فقد قال عنه الذهبي: «ثقة صاحب سنة»^(٢)، وقال عنه ابن حجر: «صدوق من العاشرة»^(٣).

وأما علي بن عابس:

فتضعيفهم له لم يكن باتهامه بما يسقط حديثه عن الاعتبار كالوضع والكذب وما شابه ذلك، ولذا جعلوا حديثه مما يكتب ويعتبر به، قال ابن عدي: «ولعلي بن عابس أحاديث حسان ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه»^(٤)، وقال الدارقطني: «يُعتبر به»^(٥).

وأخرج له أحمد في مسنده بعض الأحاديث^(٦) وكذلك أخرج له الترمذي في سننه، ولم يضعّف الحديث من جهة علي بن عابس، وإنما قال عنه: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مسلم الأعور، ومسلم

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١ ص ٤١٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٢٤، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٥ ص ١٩٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٣٠٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٦) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٣٤٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

الأعور ليس عندهم بذاك القوي»^(١).

كما أخرج له الحاكم في جملة من الموارد^(٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره^(٣).

فتضعيفهم له يعدّ من التضعيف الخفيف؛ ولذا عبّر ابن معين بقوله: «كأنه ضعيف»^(٤).

نقول: الذي يقوى في النفس أنّ منشأ الكثير من التضعيفات هو روايته لبعض فضائل أهل البيت عليهم السلام، وبيان حقوقهم، ولذا حينما يتعرضون لترجمته يذكرون ما يرويه عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد، قال: «لما نزلت: ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة فأعطاهما فدك»^(٥)، وكأنّ تلك المرويّات تعدّ منقصة له وطعنًا في وثاقته.

ولا غرابة في ذلك، فإن مضامين مثل تلك الأحاديث يصطدم مع مسلّمات عندهم لا يمكن تجاوزها، ومن هنا قال الذهبي في الميزان بعد نقله لهذا الحديث في ترجمة علي بن عباس: «قلت: هذا باطل»^(٦).

وليس بعيد أنّ تلك الأحاديث التي تتحدث عن فضائل أهل البيت عليهم السلام

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١١٢، ص ٣٨١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١٣٢٨، ص ١٣٣٥، ج ٦ ص ١٧٤٩.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٣٠١-٣٠٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) أنظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٥ ص ١٩٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. الذهبي،

ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٣٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٣٤.

هي التي يقصدها ابن عدي في كلامه المتقدم حين قال: ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب؛ فعالباً ما يعبرون عن روايات الفضائل بالغرائب أو الطامات أو ما شابه ذلك.

من هنا لا نجد سبباً وجيهاً للأخذ بتلك التضعيفات في حقّ علي بن عباس لكي نسقط حديثه عن الاعتبار، ولو تنزّلنا معهم وقبلنا التضعيفات في حقه، فإنّها مع ذلك لا تمنع حديثه عن كونه قابلاً للاعتماد عليه مع المتابعات والشواهد، فلو وجد له شاهد أو متابع يصبح حديثه حسناً لغيره ويتمّ قبوله.

وفي المقام توجد عندنا طائفة كبيرة من الروايات التي تلتقي مع روايته التي مفادها أن آية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ قد نزلت في عليّ عليه السلام في غدير خم، وهذه الطائفة من الروايات قد رويت عن عدّة من الصحابة من غير طريق أبي سعيد الخدري، والتي يمكن أن يكون واحداً منها على أقلّ تقدير شاهداً لحديث علي بن عباس.

ومن أحاديث تلك الطائفة: ما رواه الثعلبي مسنداً عن ابن عباس في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ...﴾، قال: «نزلت في علي (رض)»^(١)، وما أخرجه الحاكم الحسكاني بسنده عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: «لمّا أسري إلى السماء سمعت نداءً من تحت العرش: أنّ علياً راية الهدى وحبيب من يؤمن بي، بلِّغ يا محمد، قال: فلمّا نزل النبيّ (صلى الله

(١) الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٤ ص ٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

عليه وسلّم) أسرّ ذلك، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في عليّ بن أبي طالب^(١)، وما أخرجه بسنده أيضاً عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾، قال: «نزلت في عليّ، أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) أن يبلغ فيه، فأخذ رسول الله بيد عليّ، فقال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من ولاه وعاد من عادته»^(٢)، ثم قال الحسكاني عن هذا الحديث: «رواه جماعة عن الحبري، وأخرجه السبيعي في تفسيره عنه، فكأنني سمعته من السبيعي، ورواه جماعة عن الكلبي، وطرق هذا الحديث مستقصاة في كتاب دعاء الهداة إلى أداء حق الموالاتة، من تصنيفي، في عشرة أجزاء»^(٣).

وأخرج الحاكم الحسكاني بعد ذلك أيضاً حديثاً بسنده عن عبد الله بن أبي أوفى، قال: «سمعت رسول الله (ص) يقول يوم غدیر خم وتلا هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ ثم رفع يديه حتى يرى بياض أبطيه، ثم قال: ألا من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من ولاه وعاد من عاداه، ثم قال: اللهم اشهد»^(٤).

(١) الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل: ج ١ ص ٢٤٩، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة

الثقافة والإرشاد الإسلامي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٥١-٢٥٢.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٥٢.

(٤) المصدر نفسه.

وما أخرجه ابن مردويه عن ابن مسعود، قال السيوطي: «وأخرج ابن مردويه عن ابن مسعود، قال: كُنَّا نقرأ على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك إن علياً مولى المؤمنين وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس»^(١).

وقد ذكر العلامة الأميني في كتابه الغدير عدداً من الحفاظ ممن ذكروا هذه الرواية^(٢).

فهذه الطرق الكثيرة للرواية والتي تنتهي إلى أكثر من صحابي، فهي إن لم تشكل مع رواية أبي سعيد الخدري المتقدمة قرينة قوية على صحة صدورهما، فلا أقل من وجود طريق واحد منها يصلح أن يكون شاهداً لحديث أبي سعيد الخدري الذي فيه علي بن عباس، مما يرفعه إلى مرتبة الحسن لغيره، فيصح الاحتجاج بحديثه على مباني أهل السنة. وأما أبو الجحاف:

فقد قال عنه الذهبي: «وثقه أحمد، ويحيى، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قليله»^(٣).

وأما عطية العوفي^(٤):

فقد روى له البخاري في الأدب المفرد وروى له أبو داود والترمذي

(١) السيوطي، الدر المنثور: ج ٢ ص ٢٩٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الأميني، الغدير: ج ١ ص ٢١٤-٢٢٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٨١-٣٨٢، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٤) تقدم ذكر بعض التوثيقات بحقه، لكن بنحو مختصر، راجع: ص ٤١-٤٢.

وابن ماجه، وقال عنه ابن حجر في التقريب: «صدوق يخطئ كثيراً»^(١).

وقال المزي في ترجمته لعطية العوفي: «وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: صالح»^(٢)، وقد أخرج له أحمد في مسنده روايات كثيرة، وقال الهيثمي عندما أخرج حديثاً في فضل الصوم عن عطية العوفي: «رواه أحمد وفيه عطية بن سعيد، وفيه كلام وقد وثق»^(٣).

وقال الملا علي القاري في شرحه لمسند أبي حنيفة عند تعليقه على طرق بعض الروايات: «ذكر إسناده عن عطية بن سعد العوفي، وهو من أجلاء التابعين»^(٤).

وقال ابن حجر: «وقال ابن سعد: خرج عطية مع ابن الأشعث، فكتب الحجاج إلى محمد بن القاسم أن يعرضه على سبّ علي، فإن لم يفعل فاضربه أربعمائة سوط واحلق لحيته، فاستدعاه فأبى أن يسبّ، فأمضى حكم الحجاج فيه، ثم خرج إلى خراسان، فلم يزل بها حتى ولي عمر بن هبيرة العراق فقدمها، فلم يزل بها إلى أن توفي سنة (١١) [بعد المائة]، وكان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة»^(٥).

وقال الذهبي في تعليقه على ما فعله الحجاج في عطية العوفي: «وكان

(١) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٦٧٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٠ ص ١٤٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٣ ص ١٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ملا علي القاري، شرح مسند أبي حنيفة: ص ٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٢٠١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

شيعياً رحمه الله، ولا رحم الحجاج»^(١).

وقد أخرج له الترمذي في سننه روايات عديدة، وقال في تعليقه على بعض الأحاديث التي وقع في طريقها عطية العوفي: «هذا حديث حسن غريب»^(٢)، وقد حسن له أحاديث أخرى قال عنها: «هذا حديث حسن»^(٣)، بل إن الترمذي صحح لعطية العوفي جملة من الأحاديث في أبواب صفة الجنة وقال عنها: «هذا حديث حسن صحيح»^(٤).

وبعد هذا التوثيق والتعديل للتابعي الكبير عطية العوفي، لا قيمة لما ورد من تضعيف وجرح مبهم غير مفسر في بعض الكلمات؛ لأنه قد تقرر في قواعد علوم الحديث أن الراوي إذا ورد في حقه جرح وتعديل، وكان الجرح مبهماً وغير مفسر ينبغي رده وعدم الاعتناء به، والأخذ بالتعديل الذي جاء في حقه.

قال ابن حجر: «والجرح مقدم على التعديل، وأطلق جماعة، ولكن محلّه: إن صدر مبيّناً من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدر فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً»^(٥).

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٧ ص ٤٢٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ١ ص ٢٩٦ وج ٤ ص ٧-٨ وج ٥ ص ٢٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٢ ص ٣٢ وج ٣ ص ٢٢٨ وج ٤ ص ٤٦ و ٩٦ وج ٥ ص ١٣٠ و ١٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٨٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر: ص ١٤٣، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

ولعل الذين جرحوا عطية العوفي وطعنوا في وثاقته، لم يتقبلوا منه رفضه لأوامر السلطان، وامتناعه عن سبّ علي عليه السلام، ولعله يحظى بتوثيقهم لو أطاع السلطان ووافق الحجاج على أن يسبّ علياً عليه السلام.

وقد أخرج الثعلبي نزول آية البلاغ في يوم الغدير في حقّ علي عليه السلام بأربعة طرق، فلاحظ ^(١).

والحاصل: أن هذا الطريق للحديث الذي أخرجه ابن أبي حاتم والواحدي وابن عساكر وغيرهم صحيح الإسناد، ورجاله ممن يحتجّ بهم، وهو يتضمّن نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي عليه السلام في يوم الغدير بعد حجة الوداع، وفي نزول هذه الآية المباركة في تلك الواقعة دليل واضح على أنها جاءت لتأكيد أمر في غاية الأهمية والخطورة، بحيث يجب على النبي الأكرم صلى الله عليه وآله تبليغه في يوم الغدير، حيث تبين الآية أن ما وقع في يوم الغدير لو لم يفعله النبي صلى الله عليه وآله فلا يكون قد بلغ رسالة الإسلام، وليس ذلك إلا لانهدام ركن الإمامة والولاية الذي تتوقف عليه ديمومة الإسلام واستمراره، فترك تنصيب علي بن أبي طالب عليه السلام للولاية على الأمة مساوق لترك تبليغ الرسالة بكاملها؛ لأن الإمامة الإلهية بعد النبي صلى الله عليه وآله هي التي تتكفل قيادة الأمة من الناحية الدينية والسياسية والحكومية ونحوها.

(١) الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٤ ص ٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الشاهد الثالث: نزول آية إكمال الدين وإتمام النعمة

إنّ الأحاديث الصحيحة تنصّ أيضاً على نزول قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١) بعد خطبة الغدير، وهذا ما تقدّم إخراجه بسند صحيح عن أبي هريرة، حيث قال: «لما أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألسنت وليّ المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: يخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فانزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»^(٢).

ونزول هذه الآية المباركة بعد حديث الغدير من الأدلة الواضحة على أن المراد من قول النبي ﷺ: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه» هو إثبات الإمامة والخلافة لعلي عليه السلام من بعده ﷺ؛ إذ لا يوجد ما يصلح لإكمال الدين وإتمام النعمة في حديث الغدير إلاّ مقام الخلافة والإمامة في الأمة؛ لأنّ الإمامة تعني حفظ الدين وقيادة الأمة والدفاع عن حريم الرسالة الإسلامية بعد وفاة النبي ﷺ.

(١) المائة: ٣.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. تقدم تصحيح سند هذا الحديث، أنظر: ص ٩٥-٩٧.

شبهت ابن كثير حول سبب نزول الآية

بعد أن أورد ابن كثير في تفسيره رواية عمر بن الخطاب - الآتي ذكرها - والتي تتعرض لسبب نزول آية الإكمال، وأنه بعرفة يوم الجمعة، قال: «وقال ابن جرير: وقد قيل ليس ذلك بيوم معلوم عند الناس، ثم روى من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ يقول: ليس بيوم معلوم عند الناس، قال: وقد قيل: إنها نزلت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في مسيره إلى حجة الوداع، ثم رواه من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس. قلت: وقد روى ابن مردويه من طريق أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الخدري أنها نزلت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم غدیر خمّ حين قال لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه، ثم رواه عن أبي هريرة، وفيه أنه اليوم الثامن عشر من ذي الحجة يعني مرجعه ﷺ من حجة الوداع. ولا يصحّ لا هذا ولا هذا، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية أنها أنزلت يوم عرفة وكان يوم الجمعة»^(١).

وقال ابن كثير أيضاً في سيرته وتاريخه: «فأما الحديث الذي رواه ضمرة، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: لما أخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيد علي قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، قال أبو هريرة: وهو يوم غدیر خمّ، من صام

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ١٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً. فإنه حديث منكر جداً، بل كذب؛ لمخالفته لما ثبت في الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن هذه الآية نزلت في يوم الجمعة يوم عرفة، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) واقف بها^(١).

الجواب عن هذه الشبهة

أولاً: لا يصح تكذيب كل ما خالف الصحيحين

إنّ تكذيب ابن كثير للحديث النبوي الصحيح الوارد في بيان سبب نزول الآية المباركة، اعتماداً على ما أخرجه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب، من أن الآية نزلت في يوم عرفة، لا يخلو من تحامل على سنة النبي ﷺ الثابتة بطرق صحيحة ومعتمدة، وذلك لما تقدّم من صحة حديث أبي هريرة.

ثانياً: تعدد أسباب النزول

إنّ الذي يشهد على بطلان كلام ابن كثير، هو أنّ الآية أو السورة قد يتكرر نزولها أكثر من مرة؛ لأسباب كثيرة، كتعظيم شأنها أو تعدّد أسباب نزولها أو نحو ذلك، وقد صرح العلماء بذلك في مباحث علوم القرآن، قال الزركشي في كتابه (البرهان): «وقد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه، وتذكيراً به عند حدوث سببه، خوف نسيانه؛ وهذا كما قيل في الفاتحة

(١) ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٤٢٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

نزلت مرتين، مرة بمكة وأخرى بالمدينة»^(١).

ثم استشهد الزركشي على صحة مقالته ببعض الأمثلة، حيث أورد جملة من الآيات التي ورد سبب نزولها في الصحيحين بنحو، وفي المجامع الحديثية الأخرى بنحو آخر، قال الزركشي: «ومثله ما في الصحيحين، عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ أنها نزلت لما سأله اليهود عن الروح، وهو في المدينة، ومعلوم أن هذه في سورة (سبحان)^(٢) وهي مكية بالاتفاق، فإن المشركين لما سألوه عن ذي القرنين وعن أهل الكهف، قيل ذلك بمكة، وأن اليهود أمرهم أن يسألوه عن ذلك، فأنزل الله الجواب، كما قد بسط في موضعه.

وكذلك ما ورد في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أنها جواب للمشركين بمكة، وأنها جواب لأهل الكتاب بالمدينة» ثم قال: «والحكمة في هذا كله: أنه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية، وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها، فتؤدى تلك الآية بعينها إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) تذكيراً لهم بها، وبأنها تتضمن هذه ... وما يذكره المفسرون من أسباب متعددة لنزول الآية قد يكون من هذا الباب، لا سيما وقد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أن هذه الآية تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها»^(٣).

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ج ١ ص ٢٩، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - بيروت.

(٢) أي سورة الإسراء.

(٣) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ج ١ ص ٣٠-٣٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - بيروت.

ثم إن البخاري ومسلماً قد ذكرا في صحيحيهما أسباباً وأزمنة وأمكنة متعدّدة ومختلفة لنزول آية واحدة، بل وأخرج البخاري وغيره اختلاف بعض الصحابة فيما بينهم في سبب نزول بعض الآيات المباركة، والشواهد على ذلك كثيرة:

فمن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه تفسيراً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^(١)، حيث أورد سببين مختلفين زماناً ومكاناً ومورداً لنزول الآية الكريمة:

السبب الأول: ما أخرجه عن الأشعث بن قيس، حيث قال: «في أنزلت، كانت لي بئر في أرض ابن عمّ لي، قال النبي (صلى الله عليه وسلم): يَبْتَئِكُ أَوْ يَمِينُهُ...»^(٢).

السبب الثاني: ما أخرجه عن عبد الله بن أبي أوفى: «أن رجلاً أقام سلعة في السوق، فحلف فيها لقد أعطي بها ما لم يعطه، ليوقع فيها رجلاً من المسلمين، فنزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾»^(٣).

ونحن نوجّه سؤالنا لابن كثير، ونقول: هل يجزئ على إبطال ما في البخاري لتضارب أسباب النزول فيه، ويقول: إنه حديث منكر جداً، بل كذب، كما فعل ذلك في حديث الغدير، استناداً إلى مخالفة سبب النزول ومكانه لما هو موجود في الصحيحين؟!

(١) آل عمران: ٧٧.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٦٦ ح ٤٥٤٩، الناشر: دار الفكر.

(٣) المصدر نفسه: ج ٥ ص ١٦٧ ح ٤٥٥١.

وأما بالنسبة إلى اختلاف الصحابة في أسباب نزول بعض الآيات، فموارده كثيرة جداً، ومن تلك الموارد ما أخرجه البخاري في صحيحه عن زيد بن وهب، قال: «مررت بالربذة، فإذا أنا بأبي ذر (رضي الله عنه) فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام، فاختلفت أنا ومعاوية في ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، فقلت: نزلت فينا وفيهم، فكان بيني وبينه في ذلك..»^(١)، وأخرج أيضاً في كتاب الحج في صحيحه الخلاف بين عائشة وأبي بكر بن عبد الرحمن في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾^{(٢)(٣)}.

إذن بناءً على هذا البيان قد تكون آية الإكمال نزلت مرتين، إحداها في يوم عرفة والأخرى في يوم الغدير، ولعل اليهودي الذي كان في مجلس الخليفة عمر بن الخطاب كان يقصد نزول الآية في يوم الغدير، ولكن الخليفة أجابه بنزولها في يوم عرفة، وربما أجاب بذلك لغلق الباب أمام ما كان يرمي إليه اليهودي، حيث إن البخاري ومسلماً أخرجاً في صحيحهما عن طارق بن شهاب، عن عمر بن الخطاب: «أن رجلاً من اليهود قال له: يا أمير المؤمنين، آية في كتابكم تقرأونها، لو علينا معشر اليهود نزلت

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ١١١ ح ١٤٠٦، كتاب الزكاة، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢ ص ١٦٩ - ١٧٠ ح ١٦٤٣، كتاب الحج. وأنظر أيضاً: مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٦٩ ح ٢٩٦٨، كتاب الحج، باب بيان السعي بين الصفا والمروة، الناشر: دار الفكر - بيروت.

لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: أي آية؟ قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ قال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو قائم بعرفة يوم الجمعة^(١).

وهذا الجواب من عمر بن الخطاب لا غرابة فيه؛ لأنه إذا قال بأن اليوم الذي نزلت فيه الآية هو الثامن عشر من ذي الحجة وفي غدیر خم، فإنه يكون قد أقرّ لعليّ عليه السلام بالخلافة والإمامة، وهذا ما لا يرتضي الخليفة ذكره في الملاء العام، ولا يريد أن يستذكر قوله لعليّ عليه السلام: «بخ بخ لك يا بن أبي طالب» في يوم الغدير، كما تقدّم في الحديث عن أبي هريرة^(٢).

والحاصل: أنّ مخالفة بعض الروايات الصحيحة لما ورد في صحيح البخاري ومسلم في تعيين سبب النزول، ليس فيه أي محذور يقتضي تكذيب تلك الروايات، بل هو يكشف عن تعدّد وتغاير أسباب وأزمنة وأمكنة النزول للآية الواحدة، ويشهد على ذلك ما ورد في الصحيحين من اختلاف أسباب النزول وزمان ومكان الآية الواحدة.

ثالثاً: معارضة رواية عمر للأحاديث الصحيحة

إنّ رواية عمر بن الخطاب المتقدمة تتعارض مع جملة من مضامين الأحاديث الصحيحة الواردة في المقام، نشير فيما يلي إلى بعضها:

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ١٦ ح ٤٥. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ٢٣٩ ح ٧٤٢٠.
(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث: ص ٩٥-٩٧.

١- نزول الآية في يوم الإثنين

لقد ورد في رواية عمر بن الخطاب أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الجمعة، مع أن هذا يتنافى مع ما ورد عن ابن عباس بسند معتبر من أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الإثنين، أخرج الطبراني بسنده عن ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن حنش بن عبد الله الصنعاني، عن ابن عباس، قال: «ولد نبيكم (صلى الله عليه وسلم) يوم الإثنين، ويوم الإثنين خرج من مكة، ودخل المدينة يوم الإثنين، وفتح بداراً يوم الإثنين، ونزلت سورة المائدة يوم الإثنين ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ورفع الركن يوم الإثنين»^(١).

وطريق هذا الحديث معتبر، لم يقع كلام في سنده إلا من جهة ابن لهيعة، قال الهيثمي في زوائده: «رواه أحمد والطبراني في الكبير، وزاد فيه: وفتح بداراً يوم الإثنين، ونزلت سورة المائدة يوم الإثنين ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. وفيه: ابن لهيعة وهو ضعيف، وبقيه رجاله ثقات، من أهل الصحيح»^(٢).

ولكن هذا الكلام من الهيثمي غير تام، فإن ابن لهيعة من الثقات، فقد روى له مسلم في صحيحه مقروناً بعمرو بن الحارث^(٣) وروى له أبو داود^(٤)

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٢ ص ١٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١ ص ١٩٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١١٠ ح ١٣٠١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ١ ص ٨٦ ح ١ ص ٩١، وموارد أخرى، الناشر: دار

الفكر - بيروت.

والترمذي^(١) وابن ماجه^(٢)، وقد حسن أحاديثه الترمذي^(٣).

وقال عنه الحاكم: «وعبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أحد الأئمة، إنما نقم عليه اختلاطه في آخر عمره»^(٤).

وقال المزي في تهذيب الكمال: «وقال - أبو عبيد الله الأجري - أيضاً: سمعت أبا داود يقول: أحمد بن حنبل يقول: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟ وحدّث عنه أحمد بحديث كثير»^(٥).

وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: «أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة»^(٦).

وقال أيضاً في التهذيب: «وحكى الساجي عن أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة من الثقات ... وقال ابن شاهين: قال أحمد بن صالح: ابن لهيعة ثقة، ما روي عنه من الأحاديث فيها تخليط يطرح ذلك التخليط، وقال مسعود عن الحاكم: لم يقصد الكذب وإنما حدّث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ»^(٧).

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ١ ص ٢٩، ج ٢ ص ٤٦، وموارد أخرى، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١٣٩، ص ١٤٧، وموارد أخرى.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي: ج ١ ص ٢٩ - ٣٠، ج ٣ ص ٩٨ و ١٠٢، ج ٤ ص ٢٤٤.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٣٩٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) المزي، تهذيب الكمال: ج ١٥ ص ٤٩٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٥٢٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٧) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٥ ص ٣٣١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقال في لسان الميزان: «عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي الغافقي أبو عبد الرحمن المصري قاضيا وعالمها ومسندها»^(١).

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: «ابن لهيعة الإمام الكبير قاضي الديار المصرية وعالمها ومحدثها»^(٢).

وذكر ابن عدي في الكامل: «أخبرنا العباس بن محمد بن العباس، سمعت أحمد بن عمرو بن المسرح يقول: سمعت بن وهب يقول: وسأله رجل عن حديث فحدثه به، فقال له: من حدثك بهذا يا أبا محمد؟ قال: حدثني به والله الصادق البارّ عبد الله بن لهيعة»^(٣).

وفي الجرح والتعديل: «ثنا عبد الرحمن، حدثني أبي، نا محمد بن يحيى بن حسان، قال: سمعت أبي يقول: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم، قلت له: إن الناس يقولون: احترق كتب ابن لهيعة، فقال: ما غاب له كتاب»^(٤).

وقال العيني: «وعبد الله بن لهيعة ثقة عند أحمد والطحاوي»^(٥)، وقد حسن الهيثمي نفسه أحاديث ابن لهيعة، حيث قال في تعليقه على بعض

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٧ ص ٢٦٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٢٣٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) عبد الله بن عدي، الكامل: ج ٤ ص ١٤٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٥ ص ١٤٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥) العيني، عمدة القاري: ج ٧ ص ١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الأحاديث: «وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن»^(١).

وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى: «عبد الله بن لهيعة فإنه من أكابر علماء المسلمين وكان قاضياً بمصر كثير الحديث، لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثير، من أن الغالب على حديثه الصحة»^(٢).

فمن ضعفه احتج بضعف اتقانه في مرحلة متأخرة، لكن الصحيح وثاقته مطلقاً كما صرح بذلك أحمد محمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي، قال: «وابن لهيعة - بفتح اللام وكسر الهاء - هو عبد الله بن عقبة الغافقي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي الفقيه، وهو ثقة صحيح الحديث، وقد تكلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه، وقد تتبعنا كثيراً من حديثه وتفهمنا كلام العلماء فيه فترجح لدينا أنه صحيح الحديث ... وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل قال: ومن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه. وقال سفيان الثوري: عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع»^(٣).

إذن فطريق هذا الحديث معتبر، وهو يثبت أن آية الإكمال نزلت في يوم الإثنين، وهذا يعارض ما رواه عمر من أن الآية نزلت في يوم الجمعة.

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١ ص ١٥٥، ج ٤ ص ١٨ و ص ٢٠ و ص ٣١ و ص ٨٢، وغيرها من الموارد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ١٨ ص ٢٦، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ج ١ ص ١٦، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة مصطفى الباي الحلبي - مصر.

٢- نزول الآية ليلة جمع (ليلة المزدلفة)

إنّ ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عمر بن الخطاب، من أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الجمعة والنبى ﷺ قائم بعرفات^(١)، يتقاطع ويتنافى مع ما أخرجه مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب، من أنّ الآية نزلت في ليلة جمع (ليلة المزدلفة)، وهي ليلة العيد التي يزدلف فيها المسلمون من عرفات إلى منى، بعد إتمام الوقوف بعرفات، وذلك ما أخرجه مسلم عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «قالت اليهود لعمر: لو علينا معشر يهود نزلت هذه الآية ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ نعلم اليوم الذي أنزلت فيه، لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: فقال عمر: فقد علمت اليوم الذي أنزلت فيه، والساعة، وأين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين نزلت، نزلت ليلة جمع، ونحن مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعرفات»^(٢).

فهل أنّ الآية نزلت في يوم الجمعة والنبى ﷺ قائم بعرفة، أم أنّها نزلت ليلة جمع والنبى ﷺ قد أتم الوقوف بعرفة وهو في طريقه للمزدلفة إلى منى؟!!!

٣- نزول الآية ليلة الجمعة

إنّ ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عمر بن الخطاب، من أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الجمعة والنبى ﷺ قائم بعرفات، يتقاطع

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٦ ح ٤٥، كتاب الإيمان، الناشر: دار الفكر - بيروت.

مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ٢٣٩ ح ٧٤٢٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ٢٣٨ ح ٧٤٢٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ويتنافى أيضاً مع ما رواه النسائي في سننه بسند صحيح، من أن الآية نزلت ليلة الجمعة، حيث أخرج عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «قال يهودي لعمر: لو علينا نزلت هذه الآية لاتخذناه عيداً ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ قال عمر: قد علمت اليوم الذي أنزلت فيه، والليلة التي أنزلت، ليلة الجمعة، ونحن مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعرفات»^(١)، وقال عنه الألباني: «صحيح»^(٢).

٤- تشكيك سفيان الثوري في نزول الآية يوم الجمعة

أخرج البخاري في صحيحه تشكيك سفيان الثوري في نزول الآية يوم الجمعة، فأخرج عن طارق بن شهاب، قال: «قالت اليهود لعمر: إنكم تقرأون آية، لو نزلت فينا لاتخذناها عيداً، فقال عمر: إنني لأعلم حيث أنزلت وأين أنزلت، وأين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين أنزلت. يوم عرفة وإنا والله بعرفة. قال سفيان: وأشك كان يوم الجمعة، أم لا»^(٣). وهناك إشكالات وتناقضات أخرى في مضمون رواية عمر بن الخطاب، أعرضنا عنها رعاية للاختصار.

(١) النسائي، سنن النسائي (المجتبى): ج ٥ ص ٢٥١، الأحاديث مذيبة بأحكام الألباني، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٨٦ ح ٤٦٠٦، كتاب تفسير القرآن، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الشاهد الرابع: قول النبي ﷺ: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)

تقدّم أنّ النبي ﷺ قال في حديث الغدير: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحبّ من أحبّه، وابغض من يبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله» وقد تقدّم تصحيح الهيثمي وغيره لهذا المقطع من الحديث، حيث قال في زوائده: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»^(١).

فالنبي ﷺ كما قال الأميني: أراد أن يبيّن في هذا المقطع من الحديث وجوب موالاته عليّ عليه السلام ومناصرتة والوقوف إلى جانبه ضد أعدائه، ويدعو الله تعالى أن يؤيد أنصاره ومواليه، ويخذل كلّ من يحاول خذلانه ومعاداته، وهذا المعنى لا يليق إلا بمن سيكون له أولياء وأنصار وأعداء يخذلونه، وهو يحتاج إلى النصرة ويتضرر بالخذلان وعدم الانقياد له، وليس هذا إلا لمن يكون له مقام الخلافة والإمامة والولاية على الأمة، وهذا يعني أن النبي ﷺ أراد أن يثبت في حديث الغدير مقام الخلافة لعليّ عليه السلام، ثم حاول أن يحثّ الناس على موالاته واتباعه ونصرتة، ويردّ عنهم عن خذلانه ومعاداته.

فالنبي ﷺ لما صدع بما خوّل الله سبحانه وصيّيه من المقام الشامخ بالرياسة العامة على الأمة جمعاء، والإمامة المطلقة من بعده، كان يعلم بطبع الحال أن تمام هذا الأمر بتوفر الجنود والأعوان وطاعة أصحاب الولايات

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

والعمال، مع علمه بأنّ في الملامن يحسده، كما ورد في الكتاب العزيز، وفيهم من يحقد عليه، وفي زمر المنافقين من يضم له العدا لأوتار جاهلية، وستكون من بعده هنات تجلبها النهمة والشره من أرباب المطامع لطلب الولايات والتفضيل في العطاء، ولا يدع الحق علياً عليه السلام أن يسعفهم بمبتغاهم، لعدم الحنكة والجدارة فيهم فيقبلون عليه ظهر المجن، وقد أخبر صلى الله عليه وآله مجمل الحال بقوله: «إن تؤمروا علياً (رضي الله عنه) ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً»^(١)، وفي لفظ: «إن تستخلفوا علياً - وما أراكم فاعلين - تجدوه هادياً مهدياً»^(٢).

فطفق صلى الله عليه وآله يدعو لمن والاه ونصره، وعلى من عاداه وخذله، ليتم له أمر الخلافة، وليعلم الناس أنّ موالاته مجلبة لموالاته الله سبحانه، وأنّ عداؤه وخذلانه مدعاة لغضب الله وسخطه، فيزدلف إلى الحق وأهله، ومثل هذا الدعاء بلفظ العام لا يكون إلا فيمن هذا شأنه، ولذلك إنّ أفراد المؤمنين الذين أوجب الله محبة بعضهم لبعض لم يؤثر فيهم هذا القول، فإنّ منافرة بعضهم لبعض جزئيات لا تبلغ هذا المبلغ، وإنما يحصل مثله فيما إذا كان المدعو له دعامة الدين، وعلم الإسلام، وإمام الأمة، وبالتثبط عنه يكون فتاً في عضد الحق وانحلال لعري الإسلام^(٣).

(١) أنظر: أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١٠٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) أنظر: المتقي الهندي، كنز العمال: ج ١١ ص ٦٣٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل: ج ١ ص ٨٣، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

(٣) أنظر: الأميني، الغدير: ج ١ ص ٣٧٢-٣٧٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

الشاهد الخامس: حديث الغدير في سياق حديث الثقلين

إنّ ولاية علي عليه السلام في حديث الغدير جاءت في سياق حديث الثقلين، حيث قال النبي صلى الله عليه وآله: «إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي، فانظروا كيف تُخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، ثم قال: إنّ الله عزّ وجلّ مولاي وأنا مولى كلّ مؤمن، ثم أخذ بيد علي (رضي الله عنه)، فقال: من كنت مولاه فهذا وليه...»^(١).

وسياق هذا الحديث واضح الدلالة على أنّ النبي صلى الله عليه وآله أراد أن ينصّب بحديث الغدير، الخليفة من بعده، فهو صلى الله عليه وآله بعد أن بين الدور الأساس للكتاب والعترة في مسيرة الأمة والرسالة الإسلامية، وحثّ الناس على التمسك بهما لأجل النجاة من الهلكة والورود عليه صلى الله عليه وآله عند الحوض، بعد ذلك كلّه أراد النبي صلى الله عليه وآله أن يعيّن للمسلمين الرجل الأول من العترة - التي لا تفارق القرآن الكريم - وهو علي عليه السلام، علي الذي لا يفارق القرآن ولا القرآن يفارقه، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله لعموم المسلمين في مناسبات أخرى: «علي مع القرآن والقرآن مع علي، لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء، ثقة مأمون ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي في التلخيص^(٢).

فالنبي صلى الله عليه وآله قد ترك في أمته بعد وفاته كتاب الله عزّ وجلّ وعترته، ثم بين

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله».

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وأوضح بعد ذلك أنّ أول العترة هو علي عليه السلام، ثم أمر بتوليّه ومناصرتّه، ونهى أصحابه عن خذلانه والتخلّف عن ركبه الذي لا يفترق عن القرآن أبداً. إذن فالنبي صلى الله عليه وآله قد ترك في أمته خليفتين، خليفة صامت وهو كتاب الله تعالى، وخليفة ناطق بالحقّ، وهو علي عليه السلام والعترة من بعده.

الشاهد السادس: تهنئة الصحابة لعلي عليه السلام

لقد بادر الصحابة لتهنئة علي عليه السلام على تنويجه بمقام الولاية، وقد تقدّم في الأحاديث السابقة أنّ أول من قام لتهنئة علي عليه السلام هو عمر بن الخطاب، حيث قال: «بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كلّ مسلم»^(١)، وهذا يكشف عن أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد أثبت لعلي عليه السلام مقاماً ومنزلة خاصة، استحق لأجلها التهنئة والمباركة من قبل الصحابة وسائر المسلمين، وليست هذه المنزلة إلاّ الولاية والخلافة.

قال أبو حامد الغزالي: «أسفرت الحجة وجهها، وأجمع الجماهير على متن الحديث من خطبته في يوم غدیر خمّ، باتفاق الجميع، وهو يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر: بخ بخ يا أبا الحسن، لقد أصبحت مولاي ومولى كلّ مولى، فهذا تسليم ورضى وتحكيم، ثم بعد هذا غلب الهوى لحبّ الرياسة ... فعادوا إلى الخلاف الأول ونبذوه وراء ظهورهم واشتروا بهم ثمناً قليلاً»^(٢).

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وسيأتي

تصحيح هذا الحديث، فراجع: ص ٢١٢-٢١٤.

(٢) الغزالي، مجموعة رسائل الإمام الغزالي، سر العالمين: ص ٤٨٣، الناشر: المكتبة التوفيقية - القاهرة.

والذهبي بعد أن ذكر العبارة المتقدمة للغزالي^(١) قال: «وما أدري ما عذره في هذا؟ والظاهر أنه رجع عنه، وتبع الحق، فإن الرجل من بحور العلم، والله أعلم»^(٢).

الشاهد السابع: استشهاد علي^{عليه السلام} بحديث الغدير

إنّ ما قام به علي^{عليه السلام} في الرحبة في الكوفة يدلّ بوضوح على ما ذكرناه، حيث جمع^(٣) علي^{عليه السلام} الناس وجملة من صحابة النبي^{صلى الله عليه وآله} وناشدهم واستشهدهم على حديث الغدير، وذلك في مقام الردّ على من خالفه في أمر الخلافة، وهذا ما تقدّم نقله في الشبهة الأولى بطرق كثيرة وصحيحة، منها ما تقدم عن أحمد في مسنده عن أبي الطفيل، قال: «جمع علي (رضي الله تعالى عنه) الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنشد الله كلّ امرئ مسلم سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدير خمّ ما سمع لما قام، فقام ثلاثون من الناس، وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير فشهدوا»^(٤).

قال الهيثمي بعد أن أورد الحديث: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة وهو ثقة»^(٥)، وقال حمزة أحمد الزين: «إسناده صحيح»^(٥).

(١) يوجد خلاف يسير بين عبارة الغزالي التي نقلناها وبين ما نقله عنه الذهبي.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٩ ص ٣٢٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٣٧٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٤ ص ٤٣٦، شرحه ووضع فهارسه: حمزة أحمد الزين،

الناشر: دار الحديث - القاهرة.

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير فطر بن خليفة فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقروناً»^(١).

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة: «أخرجه أحمد وابن حبان في صحيحه، وابن أبي عاصم والضياء في المختارة» ثم قال: «قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري»^(٢).

وهذا الاستشهاد من علي عليه السلام يدلّ على أنّ حديث الغدير مضمونه الخلافة وقيادة الأمة، ولو لم يكن دليلاً على أحقية علي عليه السلام بالخلافة لما صحّ الاستشهاد به والردّ على من خالف علياً عليه السلام وأنكر خلافته.

ويؤكّد ما ذكرناه أيضاً، ما أخرجه الحاكم في المستدرک عن إياس الضبي، عن أبيه، عن جدّه، قال: «كنا مع علي يوم الجمل، فبعث إلى طلحة بن عبيد الله أن القني، فأتاه طلحة، فقال: نشدتك الله هل سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه؟ قال: نعم، قال: فلم تقاتلني؟ قال: لم أذكر. قال: فانصرف طلحة»^(٣)، فلو كان حديث الغدير لا دلالة فيه على الأحقية بالخلافة وولاية الأمر، فلماذا يحتجّ به علي عليه السلام على طلحة لإثبات أحقيته

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٣٧٠، الأحاديث مذيبة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ٣٧١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

في ذلك؟ ولماذا لم يعترض طلحة على دلالة الحديث، كما اعترض ابن تيمية ومن تابعه؟!

الشاهد الثامن: الاهتمام الخاص بخطبة يوم الغدير

إنَّ الاهتمام الخاص من الله عزَّ وجلَّ ونبيه الأكرم ﷺ بخطبة يوم الغدير دليل واضح على أنَّ المراد من الولاية في حديثه هي الإمامة والخلافة، قال الاميني في موسوعته الغدير: «كان للمولى سبحانه مزيد عناية بإشهار هذا الحديث، لتداوله الألسن وتلوكه أشداق الرواة، حتى يكون حجة قائمة لحامية دينه الإمام المقتدى صلوات الله عليه، ولذلك أنجز الأمر بالتبليغ في حين مزدحم الجماهير، عند منصرف نبيه ﷺ من الحج الأكبر، فنهض بالدعوة، وكراديس الناس وزرافاتهم من مختلف الديار محتفة به، فردَّ المتقدم، وجمعجج بالتأخر، وأسمع الجميع^(١) وأمر بتبليغ الشاهد الغائب، ليكونوا كلَّهم رواة هذا الحديث، وهم يربون على مائة ألف، ولم يكتف سبحانه بذلك كلَّه حتى أنزل في أمره الآيات الكريمة تتلامع مرَّ الجديدين بكرة وعشياً، ليكون المسلمون على ذكر من هذه القضية في كلِّ حين، وليعرفوا رشدهم، والمرجع الذي يجب عليهم

(١) روى النسائي في كتاب الخصائص في إحدى طرق حديث الغدير عن زيد بن أرقم: «قال أبو الطفيل: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: وإنه ما كان في الدوحات أحد إلا رآه بعينه وسمعه بأذنيه». خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص ٩٤، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

وصححه الذهبي كما في البداية والنهاية لابن كثير: ج ٤ ص ٤١٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

أن يأخذوا عنه معالم دينهم.

ولم يزل مثل هذه العناية لنبينا الأعظم ﷺ، حيث استنفر أمم الناس للحج في سنته تلك، فالتحقوا به ثباً ثباً، وكراديس كراديس، وهو ﷺ يعلم أنه سوف يبلغهم في منتهى سفره نبأ عظيمًا، يقام به صرح الدين، ويشاد علاليه، وتسود به أمته الأمم، ويدب ملكها بين المشرق والمغرب، لو عقلت صالحها، وأبصرت طريق رشدها^(١)، ولكن ... ولهذه الغاية بعينها

(١) أخرج أحمد في مسنده عن زيد بن يثيع عن علي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في حديث: «وأن تؤمروا علياً (رضي الله عنه) ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم» أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١٠٩، الناشر: دار صادر - بيروت. وروى الخطيب البغدادي في تاريخه بإسناده عن حذيفة في حديث (حذف صدره وزيد عليه) عن النبي ﷺ: «وإن وليتموها (الخلافة) علياً وجدتموه هادياً مهدياً، يسلك بكم على الطريق المستقيم». وفي رواية أبي داود: «إن تستخلفوه [علياً] ولن تفعلوا ذلك، يسلك بكم الطريق وتجدوه هادياً مهدياً». الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١ ص ٤٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وفي حديث أبي نعيم في الحلية عن حذيفة، قال: «قالوا: يا رسول الله إلا تستخلف علياً؟ قال: إن تولوا علياً تجدوه هادياً مهدياً يسلك بكم الطريق المستقيم»، وفي لفظ آخر: «وإن تؤمروا علياً ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم». حلية الأولياء: ج ١ ص ٦٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

وفي كنز العمال عن فضائل الصحابة لأبي نعيم، وفي حليته: «إن تستخلفوا علياً وما أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يحملكم على المحجة البيضاء» المتقي الهندي، كنز العمال: ج ١١ ص ٦٣٠. أبو نعيم، حلية الأولياء: ج ١ ص ٦٤. وأخرجه الحافظ الكنجي الشافعي في الكفاية بهذا اللفظ ولفظ أبي نعيم الأول، وفي الكنز عن الطبراني، وفي المستدرک للحاكم: «إن وليتموها علياً فهاد مهدي، يقيمكم على طريق مستقيم». الكنجي الشافعي، كفاية الطالب: ص ٦٧. المتقي الهندي، كنز العمال: ج ٦ ص ١٦٠. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٤٢.

لم يبرح أئمة الدين (سلام الله عليهم) يهتفون بهذه الواقعة، ويحتجّون بها لإمامة سلفهم الطاهر، كما لم يفتأ أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) بنفسه يحتجّ بها طيلة حياته الكريمة، ويستنشد السامعين لها من الصحابة الحضور في حجة الوداع، في المنتديات ومجمعات لفائف الناس، كل ذلك لتبقى غضة طرية، بالرغم من تعاور الحقب والأعوام، ولذلك أمروا شيعتهم بالتعيّد في يوم الغدير والاجتماع وتبادل التهاني والبشائر، إعادة لجدة هاتيك الواقعة العظيمة»^(١).

والشواهد والأدلة في هذا المجال كثيرة جداً، وهي بأجمعها تكشف عن دلالة حديث الغدير على مسألة الخلافة والإمامة، بل إنّ بعض تلك الشواهد المتقدمة عبارة عن ألفاظ صريحة من النبي ﷺ تضمّن حديث الغدير، وهي تدلّ بوضوح كامل على أن النبي ﷺ قد نصّب علياً عليه السلام إماماً وخليفة من بعده بأمر من الله تعالى أنزله في كتابه الكريم.



وروى الخطيب الخوارزمي في المناقب مسنداً عن عبد الله بن مسعود، قال: «كنت مع رسول الله ﷺ وقد أصحرت تنفس الصعداء، فقلت: يا رسول الله، مالك تتنفس؟ قال: يا بن مسعود، نعت إليّ نفسي، فقلت: يا رسول الله استخلف، قال: من؟ قلت: أبا بكر فسكت، ثم تنفس، فقلت؟ مالي أراك تتنفس يا رسول الله؟ قال: نعت إليّ نفسي. فقلت: استخلف يا رسول الله، قال: من؟ قلت: عمر بن الخطاب. فسكت، ثم تنفس، قال: فقلت: مالي أراك تتنفس يا رسول الله؟ قال: نعت إليّ نفسي، فقلت: يا رسول الله استخلف، قال: من؟ قلت: علي بن أبي طالب، قال: أوه ولن تفعلوا إذاً أبداً، والله لئن فعلتموه ليدخلنكم الجنة». مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ١١٤، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(١) الأميني، الغدير: ج ١ ص ١٢-١٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

وبعد هذه الدلالات والألفاظ والقرائن والشواهد الصريحة، يتّضح بطلان قول ابن تيمية المتقدم حول حديث الغدير: «فإن قاله فلم يرد به الخلافة قطعاً؛ إذ ليس في اللفظ ما يدلّ عليه»، وكذا يتّضح بطلان قول القفاري: «ومن المعلوم لغة وعقلاً و عرفاً، فضلاً عن الشرع، أن الاستخلاف لا يكون بمثل هذه الألفاظ» فإنّ هذا الكلام لا قيمة له، بعد أن عرفنا الدلائل الواضحة في حديث الغدير على مسألة الخلافة والاستخلاف.

الجواب الثاني عن الشبهة الرابعة: ضعف حديث الحسن بن الحسن

وأما الحديث الذي ذكره القفاري عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، نقلاً عن كتاب الاعتقاد للبيهقي، حيث قال: «لذلك قال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - كما يروي البيهقي^(١) - حينما قيل له: ألم يقل رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فقال: أما والله إنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) إنّ كان يعني بذلك الإمرة والسلطان والقيام على الناس بعده لأفصح لهم بذلك، كما أفصح لهم بالصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت، ولقال لهم: إنّ هذا وليّ أمركم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، فما كان من وراء هذا شيء، فإنّ أنصح الناس للمسلمين رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)»^(٢).

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص ٣٥٦، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٢، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

فالجواب عليه من وجوه:

أولاً: لم يكن الحديث مما نقلته الشيعة الإمامية، بل هو من الأحاديث التي ذكرها بعض علماء السنة في كتبهم، فلا يمكن الاحتجاج به على الشيعة، والاحتجاج به يخالف المنهج الذي ادّعى القفاري الالتزام به، وهو أن يكون الاستدلال والردّ على الشيعة من كتبهم.

وثانياً: الظاهر أنّ فضيل بن مرزوق قد سمع الحديث من الحسن المثلث، أي الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام وليس من الحسن المثنى، أي الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّ الحسن المثلث هو الذي يعدّ من شيوخ فضيل بن مرزوق كما في تهذيب الكمال^(١)، وهو لا يحظى بمرتبة عالية من التوثيق عند علماء الجرح والتعديل لأهل السنة، بل هو مقبول^(٢) كما قال عنه ابن حجر^(٣).

ثالثاً: إنّ سند هذا الأثر المنقول غير صالح للاحتجاج من ناحية سندية وفق آراء أهل الجرح والتعديل عند أهل السنة، فإنّ البيهقي أخرجه في كتابه الاعتقاد: عن يحيى بن إبراهيم بن محمد بن علي، عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب، عن محمد بن عبد الوهاب، عن جعفر بن عون، عن فضيل بن مرزوق، قال: «سمعت الحسن بن الحسن»^(٤).

(١) المزني، تهذيب الكمال: ج ٣ ص ٣٠٥-٣٠٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) والمراد بالمقبول عند ابن حجر هو الضعيف الذي لا يحتج بروايته ما لم تعترض بطريق آخر.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢٠٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) أنظر: البيهقي، الاعتقاد: ص ٣٥٥، الناشر: دار الأفاق الجديدة - بيروت.

أمّا يحيى بن إبراهيم بن محمد بن علي، فهو بهذا العنوان مجهول، بل مهممل لم يرد له أي مدح أو توثيق.

وأمّا فضيل بن مرزوق، فقد اختلف فيه، قال عنه الذهبي: «قال النسائي: ضعيف، وكذا ضعفه عثمان بن سعيد... وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، كان ممن يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات»^(١).

وقال عنه أيضاً في المغني في الضعفاء: «ضعفه النسائي وابن معين أيضاً، قال الحاكم: عيب على مسلم إخراجه في الصحيح»^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن فضيل بن مرزوق، فقال: هو صدوق صالح الحديث، يهمل كثيراً، يكتب حديثه. قلت: يحتج به؟ قال: لا»^(٣).

رابعاً: لو فرضنا صحة هذا الحديث جداً، فهو لا يعدو كونه رأياً خاصاً للحسن بن الحسن، وهو ممن لا تعتقد الشيعة بعصمته ولا بحجية قوله عليهم، فكيف يحتج برأيه عليهم!!؟

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣٦٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الذهبي، المغني في الضعفاء: ج ٢ ص ١٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٧ ص ٧٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الشبهة الخامسة: حديث الغدير جاء ليثبت إيمان علي باطنا وظاهرا

قال القفاري نقلاً عن ابن تيمية: «وفي هذا الحديث إثبات إيمان علي في الباطن، والشهادة له بأنه يستحق الموالاتة باطناً وظاهراً، ويرد ما يقوله فيه أعداؤه من الخوارج والنواصب، ولكن ليس فيه أنه ليس من المؤمنين مولى غيره، فكيف ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) له موال وهم صالحو المؤمنين»^(١).

بيان الشبهة

إنّ حديث الغدير جاء ليثبت إيمان علي الباطني كما هو ثابت له ظاهراً، ومن هنا فهو يستحق الموالاتة، ظاهراً وباطناً، وبهذا الحديث يردّ رسول الله ﷺ على ما يقوله الخوارج والنواصب الذين يعتقدون أن إيمان علي عليه السلام ظاهري فقط، فيكون إخباراً غيبياً عما سيقع من الخوارج. فلا يدلّ على أنه مولى المؤمنين الوحيد، كيف ذلك والرسول له موال يوالونه ويواليهم، وهم المؤمنون الصالحون.

الجواب:

أولاً: لا توجد أدلة أو قرائن تثبت أن موضوع الحديث هو إيمان علي عليه السلام. إنّ حديث الغدير - بألفاظه وزوائده المختلفة والمتعددة - ليس فيه أي دلالة على أنه جاء للردّ على من يبغض علياً عليه السلام من النواصب وغيرهم، أو

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٠، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

أنه جاء رداً على ما سيصدر من الخوارج في تكفيرهم لعلي عليه السلام ومحاربتة؛ إذ لم نلاحظ في عدد من تلك الطرق - التي صححنا أسانيدنا - أية قرينة تشير إلى هذا المعنى، خصوصاً وأن ورود الحديث في غدير خمّ وما احتف به من قرائن وشواهد داخلية وخارجية - تقدّم ذكرها - تجعل الباحث يستبعد هذه الفكرة التي زعمها ابن تيمية، بل تلك الشواهد تثبت أنّ الحديث إنّما جاء لإثبات مقام الخلافة والإمامة لعلي عليه السلام.

ثانياً: تثبيت إيمان علي ليس هو غاية الحديث بل غايته الخلافة

من الثابت لكل باحث في التراث الإسلامي أنه لم يرد في حق أحد من الصحابة بقدر ما ورد بحق أمير المؤمنين عليه السلام وعلو منزلته ^(١)، وأنه يحبّ الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله ^(٢)، وأنه مع الحق يدور معه حيثما دار ^(٣)، وأنه

(١) أخرج الحاكم النيسابوري في مستدركه: ج ٣ ص ١٠٧، بسنده عن محمد بن منصور الطوسي، يقول: «سمعت أحمد بن حنبل، يقول: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه».

وفي الاستيعاب لابن عبد البر، قال: «وقال أحمد بن حنبل وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روى في فضائل علي بن أبي طالب». الاستيعاب: ج ٣ ص ١١١٥، الناشر: دار الجيل - بيروت.

وقال ابن الجوزي: «قال الإمام أحمد بن حنبل: ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي رضي الله عنه»، مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ص ٢٢٠، الناشر: هجر.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٧٦ ح ٤٢١٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٧ ص ٢٣٥، وقال عنه: «رواه البزار، وفيه سعد بن شعيب ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح». وقال الأميني: «الرجل الذي لم يعرفه الهيثمي هو سعيد بن شعيب الحضرمي، قد خفي عليه لمكان التصحيف، ترجمه غير واحد». الغدير: ص ٤٥

مع القرآن والقرآن معه^(١)، وأنه سيّد العترة التي قرنها مع القرآن في حديث الثقلين^(٢)، وأنه الميزان في تمييز المؤمن عن المنافق^(٣)، وغيرها من الأحاديث الصحيحة التي تقدّم ذكرها سابقاً، والتي تبين إيمان عليّ ظاهراً وباطناً فهل يحتاج الرسول ﷺ بعد كل هذا أن يجمع الناس في حرّ الهجير ليبيّن لهم إيمان عليّ باطناً وظاهراً بحديث (من كنت مولاه ...) وبشكل متكرر، ليردّ بذلك على ما سيقوله فيه أعداؤه، من النواصب والخوارج!! إن هذا ما لا يقبله المنطق والعقل السليم.

ثم نتساءل هل أنّ إيمان عليّ بن أبي طالب ؑ أخفى أو أقلّ وأضعف درجة من إيمان سائر الصحابة كي يحتاج النبي ﷺ إلى إثباته وبيانه لمبغضيه من الصحابة والمنافقين!!؟

ثالثاً: ليس مهمة النبي ﷺ التصدي لإثبات إيمان الصحابة

ثم إنّه لو كان على النبي ﷺ أن يتصدّى لإثبات إيمان أحد من أصحابه



ج ٣ ص ١٧٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٣٣٢-١٣٣٣ ح ٦١١٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) أخرج النيسابوري بسنده عن أبي ذر رضي الله عنه: «ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم

الله ورسوله والتخلف عن الصلوات، والبغض لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه» قال

الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» المستدرک: ج ٣ ص ١٢٩،

الناشر: دار المعرفة - بيروت. وفي صحيح مسلم عن عليّ ؑ: «... لا يحبني إلا مؤمن ولا

يبغضني إلا منافق» صحيح مسلم: ج ١ ص ٦١ ح ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فيما لو كان له أعداء سينكرون إيمانه، لكان المفروض أن يتصدى ﷺ لإثبات إيمان عثمان بن عفان، الذي أنكر الخوارج إيمانه وكفّروه ظاهراً وباطناً، بل هو قتل بأيد الصحابة أنفسهم، بعد أن ثاروا عليه.

الشبهة السادسة: حديث الغدير كان بسبب شكوى جيش اليمن

قال القفاري: «والمعنى الذي في الحديث يعم كل مؤمن، ولكن خصّ بذلك علياً (رضي الله عنه) لأنه قد نقم منه بعض أصحابه، وأكثروا الشكاية ضده حينما أرسله النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن قبل خروجه من المدينة لحجّة الوداع، ولذلك قال البيهقي: ليس فيه إن صحّ إسناده نص على ولاية علي بعده، فقد ذكرنا من طرقه في كتاب الفضائل ما دل على مقصود النبي (صلى الله عليه وسلم) من ذلك، وهو أنه لما بعثه إلى اليمن كثرت الشكاة عنه وأظهروا بغضه، فأراد النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يذكر اختصاصه به ومحبته إياه، ويحثهم بذلك على محبته وموالاته وترك معاداته»^(١).

الجواب عن الشبهة

إنّ هذه الشبهة التي ذكرها القفاري مقتبسة من كلام البيهقي في كتابه الاعتقاد، حيث قال: «وأما حديث الموالاتة، فليس فيه إن صحّ إسناده نصّ على ولاية علي بعده، فقد ذكرنا من طرقه في كتاب الفضائل ما دلّ على مقصود النبي (صلى الله عليه وسلم) من ذلك، وهو أنه لما بعثه إلى اليمن كثرت الشكاة عنه وأظهروا بغضه، فأراد النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يذكر اختصاصه به ومحبته إياه، ويحثهم بذلك على محبته وموالاته وترك

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٢-٨٤٣، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

معاداته، فقال: من كنت وليه فعليّ وليه»^(١).

وقد أثار هذه الشبهة أيضاً ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية)، حيث قال: «خطب بمكان بين مكة والمدينة مرجعه من حجة الوداع قريب من الجحفة - يقال له غدِير خَمّ - فبيّن فيها فضل علي بن أبي طالب، وبراءة عرضه ممّا كان تكلم فيه بعض من كان معه بأرض اليمن، بسبب ما كان صدر منه إليهم من المعدلة التي ظنّها بعضهم جوراً وتضييقاً وبخلاً، والصواب كان معه في ذلك، ولهذا لما تفرّغ عليه السلام من بيان المناسك ورجع إلى المدينة بيّن ذلك في أثناء الطريق، فخطب خطبة عظيمة في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة عامئذٍ، وكان يوم الأحد بغدير خمّ، تحت شجرة هناك، فبيّن فيها أشياء، وذكر من فضل علي وأمانته وعدله وقربه إليه ما أزاح به ما كان في نفوس كثير من الناس منه»^(٢).

وكذلك أشار إلى هذه الشبهة ابن حجر المكي^(٣) والدهلوي^(٤).

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص ٣٥٤، الناشر: دار الآفاق الجديدة.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٢٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقال في موضع قبله: «والمقصود أنّ علياً لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إيّاهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه، وعليّ معذور فيما فعل، لكن اشتهر الكلام فيه في الحجيج. فلذلك - والله أعلم - لمّا رجع رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) من حجّته، وتفرّغ من مناسكه ورجع إلى المدينة، فمرّ بغدير خمّ، قام في الناس خطيباً، فبرأ ساحة علي، ورفع من قدره وثبه على فضله؛ ليزيل ما وفر في نفوس كثير من الناس». البداية والنهاية: ج ٥ ص ١٢٣.

(٣) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٠٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) الألويسي، مختصر التحفة الاثني عشرية للدهلوي: ص ١٨٠، الناشر: المكتبة السلفية.

الجواب:

ولكي نجيب عن هذه الشبهة لابد لنا من دراسة قضية الشكوى وتحليل مضمونها أولاً.

دراسة وتحليل قضية الشكوى

إن من يطالع الأحاديث الصحيحة والمعتبرة في كتب أهل السنة، يتبين له بوضوح أنّ علياً عليه السلام ذهب إلى اليمن أكثر من مرة، ولا ربط لذلك من حيث الوثائق التاريخية والرواية المعتبرة بواقعة الغدير.

ففي المرة الأولى: ذهب إلى اليمن داعياً إلى الإسلام، وخاض الجيش الإسلامي بقيادته عليه السلام معركة مع بعض قبائل اليمن، دخلت على إثرها قبيلة همدان في الإسلام طواعية، وفي هذا الخروج ذهب بريدة إلى النبي صلى الله عليه وآله في المدينة بأمر من خالد بن الوليد لشكو علياً عليه السلام، فردّه النبي صلى الله عليه وآله، وبين فضل علي عليه السلام، وكان ذلك قبل خروج رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الحج، وفي هذا الخروج كانت الشكوى على علي عليه السلام قد وقعت في المدينة، كما يأتي تفصيله.

وفي المرة الثانية: بعث النبي صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام إلى اليمن؛ للقضاء بينهم بعد أن دخلوا الإسلام، فتوجّه علي عليه السلام للحكم والقضاء في تلك البلاد.

وفي هذا الخروج لم تكن هناك شكوى من أحد في حقّ علي عليه السلام.

وفي المرة الثالثة: خرج علي عليه السلام إلى اليمن لجباية الأموال والصدقات، وفي هذا الخروج الثالث جعل علي عليه السلام أميراً على أصحابه، وقفل راجعاً إلى مكة، حيث التحق بالنبي صلى الله عليه وآله في حجة الوداع وأتمّ الحج معه، ثمّ

أبدى بعض أصحابه في مكة المكرمة الشكاية على علي عليه السلام، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله خطيباً، قال: «أيها الناس، لا تشكوا علياً، فوالله إنه لأخشن في ذات الله وفي سبيل الله»^(١)، وفي هذا الخروج قد حصلت الشكوى في مكة المكرمة من بعض المسلمين.

كما أنه يظهر من بعض الروايات التي ستأتي أن بعض المسلمين قد أظهر نفس الشكاية في المدينة، فزجرهم النبي صلى الله عليه وآله وأمرهم أن لا ينتقصوا علياً عليه السلام، وسوف يتضح أن لا صلة لهذه الشكايات بقضية الغدير إطلاقاً.

تعدد خروج علي عليه السلام لليمن

ولكي يتبين صحّة ما ذكرناه من التسلسل التاريخي لعدد مرات خروج علي عليه السلام إلى اليمن، داعياً للإسلام تارة، وأخرى قاضياً، وثالثة جانياً للصدقات، سنحاول أن نستعرض الروايات والأحاديث التي ذكرت في هذا المجال:

أولاً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن غازياً وداعياً إلى الإسلام

أ- رواية البخاري المتوفى (٢٥٦هـ)

أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى البراء، قال: «بعثنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مع خالد بن الوليد إلى اليمن، قال: ثم بعث علياً بعد ذلك مكانه، فقال: مر أصحاب خالد من شاء منهم أن يعقب معك فليعقب، ومن شاء فليقبل، فكنت فيمن عقب معه، قال: فغنمت أواقى ذوات عدد»^(٢) ^(١).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٨٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) أواق: جمع أوقية، وهي قديماً أربعون درهماً من الفضة، أنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب

أطيعه، ففعلت ما أرسلت به، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): لا تقع في علي، فإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي، وإنه مني وأنا منه وهو وليكم بعدي»^(١).

وقال حمزة أحمد الزين في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح»^(٢).

وروى أحمد أيضاً واللفظ له، والنسائي في السنن الكبرى عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن سعيد بن عبيدة، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: «بعثنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في سرية، قال: لما قدمنا، قال: كيف رأيتم صحابة صاحبكم؟ قال: فإما شكوته أو شكاه غيري، قال: فرفعت رأسي وكنت رجلاً مكباباً، قال: فإذا النبي (صلى الله عليه وسلم) قد احمر وجهه، قال: وهو يقول: من كنت وليه فعلي وليه»^(٣).

قال الهيثمي: «ورواه البزار ورجاله رجال الصحيح»^(٤).

قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده حسن على شرط الشيخين»^(٥).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٦، الناشر: دار صادر - بيروت. النسائي، الخصائص: ص ٩٨-٩٩، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٦ ص ٤٩٧ ح ٢٢٩٠٨، شرحه وصنع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة. النسائي، السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٣٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٠، الناشر: دار صادر - بيروت. النسائي، السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٣٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٠، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة. الأحاديث مذيبة بأحكام شعيب الأرنؤوط.

وأخرج الرواية ابن عساكر^(٢)، وهذه الرواية ورواية ابن أبي شيبه - التي سوف تأتي - وإن لم يذكر فيها اليمن بالخصوص، وإنما وردت فيها كلمة (سرية) فقط، ولكن بضميمة الروايات الأخرى يفهم أن المقصود هو سرية اليمن.

ج- رواية الطبراني المتوفى (٣٦٠ هـ)

روى الطبراني بإسناده عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: «بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علياً أميراً على اليمن، وبعث خالد بن الوليد على الجبل، فقال: إن اجتمعما فعليّ على الناس، فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله، وأخذ عليّ جارية من الخمس، فدعا خالد بن الوليد بريدة، فقال: اغتنمها فأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) بما صنع، فقدمت المدينة، ودخلت المسجد ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في منزله وناس من أصحابه على بابه.

فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) قالوا: فأخبره فإنه يسقطه من عين رسول الله - ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسمع الكلام - فخرج مغضباً، وقال: ما بال أقوام ينتقصون علياً، من ينتقص علياً فقد تنقّصني، ومن فارق علياً



(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٠، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة. الأحاديث مزيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فقد فارقتني. إنّ علياً منّي وأنا منه، خلق من طينتي، وخلق من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم، ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم. يا بريدة: أما علمت أنّ لعلي أكثر من الجارية التي أخذ وأنه وليكم من بعدي؟! فقلت: يا رسول الله، بالصحة ألا بسطت يدك حتى أبايعك على الإسلام جديداً، قال: فما فارقتني حتى بايعته على الإسلام. لا يروى هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا بهذا الإسناد تفرد به: حسين الأشقر^(١).

د- رواية ابن أبي شيبَةَ المتوفى (٢٣٥ هـ)

قال: «حدثنا عفان، قال: ثنا جعفر بن سليمان، قال: حدثني يزيد الرشك، عن مطرف، عن عمران بن حصين، قال: بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سرية واستعمل عليهم علياً، فصنع علي شيئاً أنكروه، فتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يعلموه، وكانوا إذا قدموا من سفر بدؤوا برسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسلموا عليه ونظروا إليه، ثم ينصرفون إلى رحالهم، قال: فلما قدمت السرية سلموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقام أحد الأربعة، فقال: يا رسول الله! ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا، فأقبل إليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعرف الغضب في وجهه، فقال: ما تريدون من علي؟ ما تريدون من علي؟ علي مني وأنا

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

من علي، وعلي ولي كل مؤمن بعدي»^(١).

وأخرج هذا الحديث الطبراني في الكبير، وفيه بدل «فصنع علي شيئاً أنكروه» قد ذكر عبارة «فأصاب علي جارية فأنكروا ذلك عليه»^(٢)، وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه^(٣)، وأخرجه أحمد أيضاً، ولكن قال: «فأحدث شيئاً في سفره»^(٤) وكذا أخرجه الترمذي وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان»^(٥)، وقد قال ابن كثير في البداية والنهاية: «وقد رواه الترمذي والنسائي عن قتيبة عن جعفر بن سليمان، وسياق الترمذي مطول وفيه (أنه أصاب جارية من السبي) ثم قال: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان»^(٦). وقال الذهبي: «أخرجه أحمد في المسند والترمذي، وحسنه، والنسائي»^(٧).

وقال الحاكم في مستدركه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»^(٨).

(١) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٨ ص ١٢٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٥ ص ٣٧٤، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٤٣٧-٤٣٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٥) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٢٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٨١، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٧) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٦٣٠، الناشر: دار الكتاب العربي.

(٨) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١١١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

هـ-رواية البيهقي المتوفى (٤٥٨ هـ)

أخرج البيهقي بسنده عن البراء، قال: «بعث النبي (صلى الله عليه وسلم) خالد بن الوليد إلى أهل اليمن يدعوهم إلى الإسلام، فلم يجيبوه، ثم إن النبي (صلى الله عليه وسلم) بعث علي بن أبي طالب وأمره أن يقفل خالد أو من كان معه إلا رجل ممن كان مع خالد أحب أن يعقب مع علي (رضي الله عنه) فليعقب معه، قال البراء: فكنت ممن عقب معه، فلما دنونا من القوم خرجوا إلينا فصلّى بنا علي (رضي الله عنه) وصفنا صفاً واحداً ثم تقدّم بين أيدينا، فقرأ عليهم كتاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فأسلمت همدان جميعاً، فكتب علي (رضي الله عنه) إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) باسلامهم، فلما قرأ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الكتاب خرّ ساجداً، ثم رفع رأسه، فقال: السلام على همدان، السلام على همدان»^(١).

قال الذهبي: «هذا حديث صحيح، أخرج البخاري بعضه بهذا الإسناد»^(٢).

وقال الألباني: «وأقره ابن التركماني فلم يعقبه بشيء»^(٣).

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٢ ص ٣٦٩، الناشر: دار الفكر.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٢ ص ٦٩١، الناشر: دار الكتاب العربي.

(٣) الألباني، إرواء الغليل: ج ٢ ص ٢٣٠، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

وقفات مع الشكوى في روايات خروج علي عليه السلام إلى اليمن داعياً

الوقففة الأولى: خروج علي عليه السلام إلى اليمن كان في السنة الثامنة

الظاهر أنّ خروج علي عليه السلام إلى اليمن غازياً كان في سنة ثمان بعد فتح مكة، قبل حجة الوداع بسنتين كما صرح بذلك زيني دحلان مفتي مكة المكرمة في سيرته، قائلاً: «في التاريخ سنة عشر وهم؛ لأن بعث علي إلى همدان لم يكن سنة عشر، إنّما كان سنة عشر بعثه إلى بني مذحج، وأمّا بعثه إلى همدان فكان سنة ثمان بعد فتح مكة»^(١).

الوقففة الثانية: الشكوى قد وقعت في المدينة فلا تؤثر على الحديث

هذه الروايات تتفق على مسألة واحدة، وهي أنّ الشكوى قد وقعت في المدينة قبل حجة الوداع، فلا علاقة لها بحديث الغدير، كما في صريح كلام الطبراني: «فقال: اغتتمها فأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) بما صنع، فقدمت المدينة، ودخلت المسجد ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في منزله وناس من أصحابه على باب»^(٢).

وفي رواية ابن أبي شيبه، قال عمران: «وكانوا إذا قدموا من سفر بدؤوا برسول الله (صلى الله عليه وسلم) فنظروا إليه وسلّموا عليه، ثم ينصرفون إلى رحالهم»^(٣).

(١) أحمد زيني دحلان، السيرة النبوية: ج ٢ ص ٣٧١، الناشر: دار القلم العربي - حلب.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٣) ابن أبي شيبه، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فهذه الرواية دلت بوضوح على أن الشكوى وقعت في المدينة بقرينة «بدؤوا برسول الله ... قبل أن ينصرفوا إلى رحالهم» وهذا يناسب المدينة لا مكة.

وفي كل الأحوال فهي لا تؤثر على حديث الغدير، كما سيأتي.

الوقفات الثالثة: مواقف غير وديّة صدرت عن بعض الصحابة تجاه عليّ عليه السلام

دلت بعض روايات هذا الصنف على وجود مواقف غير وديّة من بعض الصحابة تجاه علي بن أبي طالب عليه السلام، كما في رواية الطبراني عن بريدة، قال: «ودخلت المسجد، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في منزله، وناس من أصحابه على بابه. فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدامك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) قالوا: فأخبره فإنه يسقطه من عين رسول الله»^(١).

وفي رواية ابن أبي شيبه وكل الروايات التي ذكرت تعاقد أربعة من الصحابة، قال: «فتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا لقينا النبي أخبرناه بما صنع علي»^(٢).

وقال ابن الأثير: «واستعمل عليهم علي بن أبي طالب فمضى في السرية، فأصاب جارية، فأنكروا عليه، فتعاقد أربعة من أصحاب النبي (صلى الله

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٢) ابن أبي شيبه، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

عليه وسلّم)، فقالوا: إذا لقينا رسول الله أخبرناه بما صنع علي ...»^(١).
وقال الذهبي: «فأصاب علي جارية، فتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله» إلى أن قال: «ما تريدون من علي، علي مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي. أخرجه أحمد في المسند والترمذي، وحسنه، والنسائي»^(٢).

الوقفّة الرابعة: غضب النبي ﷺ على بعض أصحابه

نلاحظ في هذه الروايات أنّ النبي ﷺ قد غضب على من شكّا علياً ﷺ، وهذا يكشف عن أن فعل علي ﷺ لم يكن مخالفاً لله، وكشف أيضاً خطأ الشاكين عليه، وأن ما فعلوه من شكاية قد أدّى بالنبي الحليم إلى أن يغضب ويحمرّ وجهه، ما يكشف عن الخطأ الفادح الذي ارتكبه بانتقاص علي ﷺ، كما في رواية أحمد السابقة عن بريدة: «فأيت الغضب في وجه رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)»^(٣).

وفي رواية الطبراني عن بريدة، قال: «فخرج مغضباً، وقال: ما بال أقوام ينتقصون علياً، من ينتقص علياً فقد تنقّصني، ومن فارق علياً فقد فارقني»^(٤).

وفي رواية ابن أبي شيبة: «فأقبل إليه رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يعرف الغضب في وجهه»^(٥).

(١) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٤ ص ٢٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٦٣٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٥) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وفي رواية أحمد: «فإذا النبي (صلى الله عليه وسلم) قد احمرَّ وجهه»^(١).

الوقفَةُ الخامسة: في الحديث دلالة على إمامة علي وخلافته

نجد أنّ النبي ﷺ قد صرّح بعدما غضب من شكوى الشكاة بما يدلّ على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام وولايته، وأنّه ولي كلّ مؤمن بعده، كما في رواية الطبراني، قال رسول الله ﷺ: «يا بريدة، أما علمت أنّ لعليّ أكثر من الجارية التي أخذ، وأنه وليّكم من بعدي؟! فقلت: يا رسول الله، بالصحة ألا بسطت يدك حتى أباعك على الإسلام جديداً، قال: فما فارقت حتى بايعته على الإسلام»^(٢).

وفي رواية ابن أبي شيبه وغيرها، فقال ﷺ: «وعليّ وليّ كل مؤمن بعدي»^(٣).

وفي رواية أحمد بن حنبل: «فإذا النبي (صلى الله عليه وسلم) قد احمرَّ وجهه، قال: وهو يقول: من كنت وليّه، فعليّ وليّه»^(٤).
قال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح»^(٥).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٠.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٣) ابن أبي شيبه، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤. الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٨ ص ١٢٨-١٢٩. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١١٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٥) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

تنبيه: علي عليه السلام لم يتزوج علي فاطمة عليها السلام في حياتها

من الجدير هنا التنبيه إلى بعض الملاحظات:

١- نعتقد بأن هذه الروايات التي في دلالتها زواج علي عليه السلام من امرأة أخرى هي روايات: إما أنها موضوعة قد وضعها أعداء علي عليه السلام في زمن بني أمية؛ لما يحمله البعض من بغض شديد له، وهو شبيه بما وضعوه من قصة خطبة علي عليه السلام لابنة أبي جهل، وإما أن بريدة وأمثلة هم من اختلقوا قصة زواجه بالجارية التي اصطفاه، وهدفهم من ذلك هو إسقاط علي عليه السلام من عين رسول الله صلى الله عليه وآله من خلال إثارة النبي صلى الله عليه وآله بنقل زواج علي عليه السلام على ابنته الزهراء عليها السلام، ويؤيده ما ذكرناه في رواية الطبراني: «فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) قالوا: فأخبره فإنه يسقطه من عين رسول الله».

وكذا يؤيد ذلك، ما نقله الشيخ المفيد المتوفى (٤١٣هـ)، قال: «وكان أمير المؤمنين عليه السلام قد اصطفى من السبي جارية، فبعث خالد بن الوليد بريدة الأسلمي إلى النبي صلى الله عليه وآله وقال له: تقدم الجيش إليه فأعلمه ما فعل علي عليه السلام من اصطفائه الجارية من الخمس لنفسه، وقع فيه. فسار بريدة حتى انتهى إلى باب رسول الله صلى الله عليه وآله فلقبه عمر بن الخطاب فسأله عن حال غزوتهم وعن الذي أقدمه، فأخبره أنه إنما جاء ليقع في علي عليه السلام،

وذكر له اصطفاؤه الجارية من الخمس لنفسه، فقال له عمر: امض لما جئت له، فإنه سيغضب لابنته مما صنع علي عليه السلام»^(١).

ومن المحتمل قوياً أنّ تلك الجارية التي أخذها الإمام علي عليه السلام هي نفسها التي ذكرها بعض علماء أهل السنة من أنّها خولة أمّ محمد الحنفيّة التي جاء بها علي بن أبي طالب عليه السلام من اليمن ووهبها فاطمة عليها السلام، وهي التي تزوجها أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة الزهراء عليها السلام، فولدت له محمد بن الحنفية، كما جاء في سرّ السلسلة العلوية لأبي نصر البخاري: «روى عن أسماء بنت عميس أنّها قالت: رأيت الحنفية سوداء، حسنة الشعر، اشتراها علي عليه السلام بذي المجاز - سوق العرب - أو ان مقدمه من اليمن، فوهبها فاطمة الزهراء عليها السلام وباعتها فاطمة من مكمل الغفاري فولدت له عونة بنت مكمل، وهي أخت محمد لأمه...»^(٢).

٢- إنّ هناك شاهداً قرآنيّاً يوضح ما ذكرناه أيضاً وهو أنّ سورة (هل أتى) التي اشتهر نزولها في علي وأهل بيته عليهم السلام فقد ذكرت الآية أغلب نعم الجنة، ولكنها لم تتعرض لمسألة الحور العين، وقد ذكر المفسرون أنّ سبب ذلك هو الحفاظ على كرامة الزهراء عليها السلام، قال الألويسي: «ومن اللطائف على القول بنزولها فيهم أنّه سبحانه لم يذكر فيها الحور العين وإنما صرح عز وجل بولدان مخلدين رعاية لحرمة البتول وقرّة عين الرسول»^(٣).

(١) الشيخ المفيد، الإرشاد: ج ١ ص ١٦٠-١٦١، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٢) أبو نصر البخاري، سرّ السلسلة العلوية: ص ٨١، الناشر: انتشارات الشريف الرضي.

(٣) الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن: ج ٢٩ ص ١٥٨، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

ثانياً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن قاضياً

هناك روايات كثيرة وصحيحة دلّت على أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد بعث علياً عليه السلام إلى اليمن قاضياً، نشير فيما يلي إلى جملة من نصوصها:

النصّ الأول: ما أخرجه أحمد في مسنده عن علي عليه السلام، قال: «بعثني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن، قال: فقلت: يا رسول الله، تبعثني إلى قوم أسنّ مني، وأنا حديث لا أبصر القضاء؟ قال: فوضع يده على صدري، وقال: اللهم ثبت لسانه واهد قلبه، يا علي، إذا جلس إليك الخصمان، فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأول، فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء، قال: فما اختلف عليّ قضاء بعد، أو ما أشكل عليّ قضاء بعد».

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح»^(١).

النصّ الثاني: ما أخرجه أحمد أيضاً في مسنده عن علي عليه السلام، قال: «بعثني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله، إنك تبعثني إلى قوم هم أسنّ مني لأقضي بينهم، قال: اذهب، فإنّ الله تعالى سيثبت لسانك ويهدي قلبك». وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح»^(٢).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٥٤٤-٥٤٥ ح ٨٨٢، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٤٥٨-٤٥٩ ح ٦٦٦.

النص الثالث: ما أخرجه ابن ماجه في سننه عن علي عليه السلام، قال: «بعثني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله، تبعثني وأنا شاب أقضي بينهم ولا أدري ما القضاء؟ قال: فضرب بيده في صدري، ثم قال: اللهم اهد قلبه وثبت لسانه، قال: فما شككت بعد في قضاء بين اثنين»، قال الألباني في حكمه على الحديث: «صحيح»^(١).

وفي هذا الخروج لم ينقل أن هناك شكوى ضد علي عليه السلام.

ثالثاً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن جايياً للصدقات

١- رواية ابن إسحاق عن ابن ركانة وعن أبي سعيد الخدري

قال ابن هشام: «نقل ابن إسحاق تحت عنوان (موفاة علي في قفوله من اليمن رسول الله في الحج): حدثني يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، قال: لما أقبل علي رضي الله عنه من اليمن ليلقى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمكة، تعجل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) واستخلف على جنده الذين معه رجلاً من أصحابه، فعمد ذلك الرجل فكسا كل رجل من القوم حلة من البز^(٢) الذي كان مع علي رضي الله عنه، فلما دنا جيشه خرج ليلقاهم، فإذا عليهم الحلل، قال: ويلك! ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك! أنزع قبل أن تنتهي به إلى رسول الله (صلى

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص ٣٩٥ ح ٢٣١٠، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٢) البز: الثياب وقيل: ضرب من الثياب، لسان العرب: ج ٥ ص ٣١١، الناشر: دار صادر - بيروت.

الله عليه وسلّم) قال: فانتزع الحُلل من الناس، فردّها في البُرّ، قال: وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم»^(١).

وعن ابن هشام أيضاً، قال ابن إسحاق: «فحدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم، عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب، وكانت عند أبي سعيد الخدري، عن أبي سعيد الخدري، قال: اشتكى الناس علياً (رضوان الله عليه)، فقام رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فينا خطيباً، فسمعتة يقول: أيها الناس، لا تشكوا علياً، فوالله إنّه لأخشن في ذات الله، أو في سبيل الله، من أن يشكى. ثمّ مضى رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) على حجّه، فأرى الناس مناسكهم، وأعلمهم سنن حجّهم، وخطب الناس خطبته التي بيّن فيها ما بيّن، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: أيها الناس، اسمعوا قولي...»^(٢).

وقد روى الطبري هذا المضمون نفسه، قال: «حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجیح، قال: ثمّ مضى رسول الله (صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم) على حجّه فأرى الناس مناسكهم وأعلمهم سنن حجّهم وخطب الناس خطبته...»^(٣).

(١) ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢١-١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي - مصر. الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٤١٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي - مصر.

(٣) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

كذلك أخرج أحمد في مسنده هذا المضمون في مسنده مختصراً عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب - وكانت عند أبي سعيد الخدري - عن أبي سعيد الخدري، قال: «اشتكى علينا الناس، قال: فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فينا خطيباً، فسمعتة يقول: أيها الناس، لا تشكوا علينا فوالله إنه لأخشن في ذات الله أو في سبيل الله»^(١).

فعبارة «ثم مضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على حجّه» في بعض الروايات السابقة تدلّ صراحة على كون هذه القضية في مكة قبل مراسم الحجّ.

٢- رواية البيهقي عن أبي سعيد الخدري

أخرج البيهقي في الدلائل بسند معتبر، قال: «أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان ببغداد، أنبأنا أبو سهل بن زياد القطان، حدثنا أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق القاضي، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثنا أخي، عن سليمان بن بلال، عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، عن أبي سعيد الخدري، أنه قال: بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علي بن أبي طالب إلى اليمن، قال أبو سعيد: فكنت ممن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سألتناه أن نركب منها ونريح إبلنا، فكنّا قد رأينا في إبلنا خلاً، فأبى علينا، وقال: إنما لكم منها سهمٌ كما للمسلمين.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٨٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

قال: فلما فرغ عليٌّ وانطلق من اليمن راجعاً أمر علينا إنساناً، وأسرع هو فأدرك الحج، فلما قضى حجته، قال له النبي (صلى الله عليه وسلم): ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم، قال أبو سعيد: وقد كنا سألنا الذي استخلفه ما كان عليٌّ منعنا إياه ففعل، فلما جاء عرف في إبل الصدقة أن قد ركبت، رأى أثر المركب، فذم الذي أمره ولأمه، فقلت: أنا إن شاء الله إن قدمت المدينة لأذكرن لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولأخبرنه ما لقينا من الغلظة والتضييق.

قال: فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أريد أن أفعل ما كنت حلفت عليه، فلقيت أبا بكر خارجاً من عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فوقف معي ورحب بي وسألني وسألته، وقال: متى قدمت؟ قلت: قدمت البارحة، فرجع معي إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فدخل فقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، قال: ائذن له، فدخلت فحييت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وجاءني وسلم عليّ، وسألني عن نفسي وعن أهلي فأحفي المسألة، فقلت له: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق، فانتبذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وجعلت أنا أعدد ما لقينا منه، حتى إذا كنت في وسط كلامي ضرب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على فخذي، وكنت منه قريباً، ثم قال: سعد بن مالك الشهيد! مه، بعض قولك لأخيك عليّ، فوالله لقد علمت أنه أخشن في سبيل الله، قال: فقلت في نفسي، ثكلتك أمك سعد بن مالك ألا أراني كنت فيما يكره منذ اليوم، وما أدري لا جرم والله

لا أذكره بسوء أبداً سرّاً ولا علانية»^(١).

وسند هذا الحديث معتبر، كما اعترف بذلك ابن كثير، فهو بعد أن نقل هذا الحديث عن البيهقي في الدلائل، قال: «وهذا إسناد جيد، على شرط النسائي، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة»^(٢).
وهذه الرواية تدلّ على أن الشكوى قد وقعت في المدينة.

٣- رواية أحمد بن حنبل عن عمرو بن شاس الأسلمي

جاء في مسند أحمد بن حنبل: «حدثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، ثنا محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن الفضل بن معقل بن سنان، عن عبد الله بن نياز الأسلمي، عن عمرو بن شاس الأسلمي - قال: وكان من أصحاب الحديبية - قال: خرجت مع علي إلى اليمن فجفاني في سفري ذلك، حتى وجدت في نفسي عليه، فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد، حتى بلغ ذلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فدخلت المسجد ذات غدوة ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ناس من أصحابه، فلما رأني أبدني عينيه - يقول: حدّد إلي النظر - حتى إذا جلست، قال: يا عمرو، والله لقد آذيتني، قلت: أعوذ بالله أن أؤذيك يا رسول الله، قال: بلى من آذى علياً فقد آذاني»^(٣).

(١) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٥ ص ٣٩٨-٣٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ١١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٢٠٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٤٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

وهذه الرواية لا تدل صراحة على أن المسألة مرتبطة بجباية الصدقات، إلا أنه بقرينة جفاني يمكن أن نفهم ذلك، كما تدل على أن الشكوى وقعت في المدينة بقرينة قوله: «فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد».

والرواية صحيحة، كما قال الهيثمي في تعليقه على الحديث: «رواه أحمد والطبراني باختصار والبزار أخصر منه، ورجال أحمد ثقات»^(١).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي في التلخيص^(٢).

وقال حمزة أحمد الزين في حكمه على الحديث أيضاً: «إسناده حسن ... والحديث رواه ابن أبي شيبه ١٢ / ٧٥ رقم ٢١١٥٧ في الفضائل / فضائل علي، وابن حبان ٥٤٣ رقم ٢٢٠٢ (موارد) مختصراً، والحاكم وصححه ٣ / ١٢٢ ووافقه الذهبي»^(٣).

٤-رواية الواقدي

قال الواقدي: «قالوا: بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علي بن أبي طالب في رمضان سنة عشر، فأمره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يعسكر بقباء، فعسكر بها حتى تتام أصحابه، فعقد له رسول الله (صلى

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٢٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٢ ص ٣٩٢ ح ١٥٩٠٢، شرحه وصنع فهرسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

الله عليه وسلّم) يومئذ لواء أخذ عِمَامَةً فَلَفَّهَا مَثْنِيَّةً مُرَبَّعَةً، فَجَعَلَهَا فِي رَأْسِ الرُّمَحِ ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَيْهِ، وَقَالَ: هَكَذَا اللَّوَاءُ وَعَمَّمَهُ عِمَامَةً ثَلَاثَةَ أَكْوَارٍ، وَجَعَلَ ذِرَاعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَشِبْرًا مِنْ وَرَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا الْعِمَامَةُ.

قال: فحدثني أسامة بن زيد، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع، قال: لَمَّا وَجَّهَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ: امض ولا تلتفت!

فقال علي: يا رسول الله، كيف أصنع؟ قال: إذا نزلت بساحتهم فلا تقاتلهم حتى يقاتلوك، فإن قاتلوك فلا تقاتلهم حتى يقتلوا منك قتيلاً، فإن قتلوا منك قتيلاً فلا تقاتلهم، تَلَوَّمَهُمْ^(١) حتى تريهم أناة، ثم تقول لهم: هل لكم أن تقولوا: لا إله إلا الله؟ فإن قالوا: نعم، فقل هل لكم إلى أن تصلوا؟ فإن قالوا: نعم، فقل لهم: هل لكم إلى أن تخرجوا من أموالكم صدقة تردونها على فقراءكم؟ فإن قالوا: نعم، فلا تبغ منهم غير ذلك، والله لأن يهدي الله على يديك رجلاً واحداً خير لك مما طلعت عليه الشمس أو غربت.

قال: فخرج في ثلاثمائة فارس فكانت خيلهم أول خيل دخلت تلك البلاد^(٢) ... فلما انتهى إلى أدنى الناحية التي يريد وهي أرض مذحج فرّق أصحابه، فأتوا بنهب وغنائم وسبي نساء وأطفال ونعم وشاء وغير ذلك، فجعل على الغنائم بريدة بن الحُصَيْبِ، فجمع إليه ما أصابوا قبل أن يلقاهم جمع.

(١) انتظرهم.

(٢) الظاهر أنّ المراد بلاد مذحج، حيث إنّ قبائل همدان وبني زيد قد أسلموا قبل ذلك، ويحتمل أنّ الواقدي قد خلط بين خروج علي عليه السلام لليمن غازياً وبين خروجه جايئاً للصدقات.

ثم لقي جمعاً فدعاهم إلى الإسلام وحرّض بهم، فأبوا ورموا في أصحابه، ودفع لواءه إلى مسعود بن سنان السلمي فتقدّم به، فبرز رجل من مذحج يدعو إلى البراز، فبرز إليه الأسود بن الخزاعي السلمي، فتجاولا ساعة، وهما فارسان، فقتله الأسود وأخذ سلّبه، ثم حمل عليهم عليّ عليه السلام بأصحابه فقتل منهم عشرين رجلاً، ففرّقوا وانهمزوا، وتركوا لواءهم قائماً، فكفّ عن طلبهم ودعاهم إلى الإسلام، فسارعوا وأجابوا وتقدّم نفر من رؤسائهم، فبايعوه على الإسلام، وقالوا: نحن على من وراءنا من قومنا، وهذه صدقاتنا فخذ منها حقّ الله».

ثم قال الواقدي: «فحدثني عمر بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، قال: وجمع علي الغنائم وجزأها خمسة أجزاء. وأقرع عليها، وكتب في سهم منها، فخرج أول السهام سهم الخمس، ولم ينقل منه أحداً من الناس شيئاً، وكان من قبله من الأمراء يعطون أصحابهم - الحاضر دون غيرهم - من الخمس، ثم يخبر بذلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلا يرده عليهم، فطلبوا ذلك من علي، فأبى وقال: الخمس أحمله إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يرى فيه رأيه، وهذا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوافي الموسم، ونلقاه به، فيصنع ما أراه الله، فانصرف راجعاً، وحمل الخمس، وساق معه ما كان ساق، فلمّا كان بالفتق^(١)، تعجّل وخلف على أصحابه والخمس أبا رافع، فكان في الخمس ثياب من ثياب

(١) قرية بالطائف.

اليمن أحمال معكومة^(١)، ونعم مما غنموا، ونعم من صدقة أموالهم.

قال أبو سعيد الخدري - وكان معه في تلك الغزوة - قال: وكان علي عليه السلام ينهانا أن نركب على إبل الصدقة، فسأل أصحاب علي عليه السلام أبا رافع أن يكسوهم ثياباً، فكساهم ثوبين ثوبين، فلما كانوا بالسُدرة داخلين مكة خرج علي عليه السلام يتلقاهم ليقدم بهم، فبئس رأى على أصحابنا ثوبين ثوبين على كل رجل، فعرف الثياب، فقال لأبي رافع: ما هذا؟ قال: كَلْمُونِي ففَرَقْتُ من شكائتهم، وظننت أن ذلك سهل عليك، وقد كان من كان قبلك يفعل هذا بهم، فقال: رأيت إباي عليهم ذلك وقد أعطيتهم، وقد أمرتك أن تحتفظ بما خلفت فتعطيهم؟!

قال: فأبى علي عليه السلام أن يفعل ذلك حتى جرّد بعضهم من ثوبيه، فلما قدّموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شكوه، فدعا علياً، فقال: ما لأصحابك يشكونك؟ فقال: ما أشكيتهم؟ قسّمت عليهم ما غنموا، وحبست الخمس حتى تقدم عليك، وترى رأيك فيه، وقد كانت الأمراء يفعلون أموراً يُنقلون من أرادوا من الخمس، فرأيت أن أحمله إليك لترى فيه رأيك! فسكت النبي (صلى الله عليه وسلم).

«قال: فحدثني سالم مولى ثابت عن سالم مولى أبي جعفر، قال: لما ظهر علي عليه السلام على عدوّه ودخلوا في الإسلام جمع ما غنم واستعمل عليه بريدة بن الحصيب وأقام بين أظهرهم، فكتب إلى رسول الله (صلى الله

(١) معكومة: مشدودة.

عليه وسلّم) كتاباً مع عبد الله بن عمرو بن عوف المزني يخبره أنه لقي جمعاً من زبيد وغيرهم، وأنه دعاهم إلى الإسلام وأعلمهم أنهم إن أسلموا، كف عنهم فأبوا ذلك وقاتلهم. قال عليّ عليه السلام: فرزقني الله الظفر عليهم حتى قتل منهم من قتل. ثم أجابوا إلى ما كان عرض عليهم، فدخلوا في الإسلام وأطاعوا بالصدقة وأتى بشر منهم للدين وعلمهم قراءة القرآن، فأمره رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يوافيه في الموسم، فانصرف عبد الله بن عمرو بن عوف إلى عليّ عليه السلام بذلك^(١).

وهذه الرواية دلت على أن الشكوى وقعت في مكة المكرمة في حجة الوداع.

ملاحظة على رواية الواقدي

يظهر من هذه الرواية أن اليمن لم تكن قد أسلم جميع أهلها في وقت واحد، فيبدو أن هناك بعضاً من قبائلها لم تكن أسلمت، لذا حين خرج عليّ عليه السلام لجباية الصدقات منها، قد واجه بعض تلك القبائل غير المسلمة وخاض حرباً معها، ثم بعد ذلك أسلمت.

كما يظهر من بعض مقاطع الرواية أنها تنسجم مع الخروج الثالث، بقرينة الموافاة في مكة (يوافى الموسم) و(السنة العاشرة) كما يظهر أيضاً من بعض مقاطعها أن الخروج هو الخروج الأول الذي كان علي فيه داعياً وغازياً، بقرينة أنها ذكرت أنه قاتل زبيداً وأسلموا، وفي الجملة يشعر القارئ

(١) الواقدي، المغازي: ج ٣ ص ١٠٧٩-١٠٨٠، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

للمرواية أن هناك خلطاً قد وقع فيها، وأن هناك تهاافتاً في مضامين فقراتها.

٥-رواية ابن الأثير

قال ابن الأثير تحت عنوان: (ذكر بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمراءه على الصدقات): «وفيها أي: في السنة العاشرة بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمراءه وعمّاله على الصدقات، فبعث المهاجر بن أبي أمية بن المغيرة إلى صنعاء» إلى أن قال: «وبعث علي بن أبي طالب إلى نجران ليجمع صدقاتهم وجزيتهم ويعود، ففعل وعاد، ولقي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمكة في حجة الوداع، واستخلف على الجيش الذي معه رجلاً من أصحابه، وسبقهم إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فلقاه بمكة، فعمد الرجل إلى الجيش، فكساهم كل رجل حلة من البز الذي مع علي، فلما دنا الجيش خرج علي ليتلقاهم، فرأى عليهم الحلل، فنزعها عنهم، فشكاه الجيش إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقام النبي (صلى الله عليه وسلم) خطيباً، فقال: أيها الناس، لا تشكوا علياً، فوالله إنه لأخشن في ذات الله وفي سبيل الله»^(١).

وهذه الرواية واضحة في جباية الصدقات، وأنها في السنة العاشرة للهجرة، وأن الإمام عليه السلام بعد جمعه للصدقات عاد والتقى برسول الله صلى الله عليه وآله في مكة، مما يدل أن الشكوى قد وقعت في مكة.

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٠١، الناشر: دار صادر - بيروت.

عدة تساؤلات حول الخروج الثالث

التساؤل الأول: متى بعث علي عليه السلام إلى اليمن، ومن هناك تعجل بالرحيل إلى

مكة؟

يفهم من كلام الواقدي وابن الأثير المتقدم: أن الخروج الثالث للإمام علي عليه السلام لليمن كان في السنة العاشرة للهجرة سنة حجة الوداع، حيث وافى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مكة^(١).

التساؤل الثاني: من هم الشكاة على علي عليه السلام؟

قد عبّر في الروايات عن الشكاة بعدة ألفاظ، منها:

- ١- (الناس) كما في رواية ابن إسحاق، وأحمد بن حنبل، وابن عبد البر، عن أبي سعيد الخدري، قال: «اشتكى الناس علياً (رضوان الله عليه)»^(٢).
- ٢- (أصحاب علي) كما في رواية الواقدي عن أبي سعيد: «فلما قدموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شكوه، فدعاه، وقال: ما لأصحابك يشكونك؟»^(٣).

(١) الواقدي، المغازي: ج ٢ ص ١٠٧٩-١٠٨١، الناشر: عالم الكتب - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٠١.

(٢) أنظر: ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٨٦ ابن عبد البر، الاستيعاب: ج ٤ ص ١٨٥٧. الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٩. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٣٤. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٠٠. الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن: ج ٦ ص ١٩٤. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٦٣١. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٢٨. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٤١٥.

(٣) الواقدي، المغازي: ج ٢ ص ١٠٨١، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

٣- (الجيش) كما في رواية ابن هشام، عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن رُكّانة: «وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم»^(١).

٤- (عمرو بن شاس الأسلمي) فقد عبّر عن الشاكي بهذا الاسم، قال: «خرجت مع علي عليه السلام إلى اليمن فجعفاني في سفري ذلك، حتى وجدت في نفسي عليه، فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد»^(٢). وقال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني باختصار والبزار أخصر منه ورجال أحمد ثقات»^(٣).

٥- (أبو سعيد الخدرى بن مالك بن سنان) فقد عبّر أيضاً عن المشتكي بهذا الاسم، كما في رواية البيهقي، قال: «فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ... فقلت: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق»^(٤).

فلم تتفق الروايات على مشتكٍ بعينه، فهي مختلفة، كما يظهر منها.

(١) ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي - مصر. الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٠١-٤٠٢. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٤١٥.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٤٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) أنظر: البيهقي، دلائل النبوة: ج ٥ ص ٣٩٨ - ٣٩٩. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٠١. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٢٠١. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ١٠١، ج ٧ ص ٣٨٢، قائلاً فيهما: «وهذا إسناد جيد على شرط النسائي ولم يروه أحد أصحاب الكتب الستة».

التساؤل الثالث: أين كانت الشكوى؟ هل كانت في المدينة أم في مكة؟

قد مرَّ بأنَّ شكوى عمرو بن شاس وأبي سعيد الخدري كانت بالمدينة، وأما شكوى الناس أو الجيش فيبدو أنَّها كانت في مكة، كما في رواية الواقدي عن أبي سعيد الخدري «... فلما كانوا بالسُدرة داخلين مكة خرج عليٌّ عليه السلام ليتلقاهم ليقدم بهم فيُنزلهم، فلما قَدِموا رسول الله شكوا...»^(١).

وقال ابن الأثير: «وسبقهم إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فلقية بمكة، فعمد الرجل إلى الجيش، فكساهم كل رجل حُلة من البز الذي كان مع علي، فلما دنا الجيش خرج علي ليتلقاهم، فرأى عليهم الحلل فنزعها عنهم، فشكاه الجيش إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)»^(٢).

وفي رواية ابن إسحاق والطبري: «فلما دنا جيشه خرج ليلقاهم، فإذا عليهم الحلل، قال: ويلك! ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك! انزع قبل أن تنتهي به إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم). قال: فانتزع الحلل من الناس، فردّها في البز، قال: وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم»^(٣).

فيظهر من دنو الجيش أنه كان إلى مكة.

(١) الواقدي، المغازي: ج ٢ ص ١٠٨١، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٠١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده - مصر.

الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن كثير، السيرة النبوية:

ج ٤ ص ٤١٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

التساؤل الرابع: لو كانت الشكوى في مكة هل كانت قبل مراسم الحج أم بعده؟

أدلة كون الشكوى قبل الحج

تدل رواية ابن إسحاق ورواية الطبري بأنّ الشكوى كانت قبل إتمام مراسم الحج؛ لأنه قد ورد فيهما - بعد نقل شكوى الجيش وقول رسول الله ﷺ: «لا تشكوا علياً» ثمّ مضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على حجّه، فأرى الناس مناسكهم، وأعلمهم سنن حجّهم»^(١).

أدلة كون الشكوى بعد الحج

يفهم من رواية الواقدي، وكذا رواية ابن الأثير أنّ الشكوى التي صدرت من الجيش كانت قد حدثت بعد إكمال مراسم الحج، قال الواقدي: «خرج عليّ ﷺ ليتلقاهم ليقدم بهم فينزلهم».

وقال ابن الأثير: «فلما دنا الجيش خرج علي ليتلقاهم»^(٢).

ومن الواضح أن خروج علي لملاقاة الجيش لم يكن قبل انقضاء مراسم الحج، كيف ذلك وقد ذكرت الروايات أن علياً ﷺ قد سبق الجيش، وتعجّل ليلتحق بمراسم الحج مع النبي ﷺ؟ ففي رواية البيهقي السابقة: «فأسرع هو، فأدرك الحج، فلما قضى حجته، قال له النبي ﷺ: ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم».

(١) ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢٢، الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٠٢.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٠١، الناشر: دار صادر - بيروت.

عدة أجوبة على زعم أن حديث الغدير كان بسبب شكوى جيش اليمن وبعد هذه المقدمات عن واقعة اليمن، وشكاية الناس علياً عليه السلام تبين أن قضية الشكوى - حتى مع كونها وقعت في مكة - لا ربط لها بمسألة واقعة الغدير التي نصب النبي صلى الله عليه وآله فيها علياً عليه السلام خليفة للمسلمين، فنجيب أن حديث الغدير كان نتيجة شكوى جيش اليمن، بعدة أجوبة:

الجواب الأول: شكوى الجيش وقعت قبل انتهاء مراسم الحج

لو كانت الشكوى قد حصلت قبل الانتهاء من مراسم الحج، كما هو مضمون رواية الطبري وابن إسحاق اللتين نقلناهما، فحينئذ لا علاقة للشكوى بواقعة الغدير المتأخرة زماناً؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله - كما هو مفاد الروايات - قد قام خطيباً بعد هذه الشكوى مباشرة، وقال: «أيها الناس، لا تشكوا علياً، فوالله إنه لأخشن في ذات الله». فهذه الخطبة قد سبقت خطبة الغدير التي كانت بعد إتمام مراسم الحج، وترك النبي صلى الله عليه وآله لمكة متوجهاً إلى جهة المدينة حيث وقعت خطبة الغدير في مكان يقال له: غدير خم والذي يبعد مسافة ليست بالقصيرة عن مكة.

الجواب الثاني: الشكوى كانت بعد مراسم الحج مباشرة

أما لو كانت الشكوى بعد إتمام مراسم الحج، كما هو مضمون رواية الواقدي وابن الأثير كما بيناه سابقاً، فكذا سوف لن تكون خطبة الشكوى مرتبطة بحادثة الغدير؛ لنفس السبب السابق؛ لأن الظاهر من الروايات أن خطبة الشكوى كانت بعد الشكاية مباشرة في مكة، وقبل تحرك النبي صلى الله عليه وآله

ومسيره متوجهاً إلى المدينة ومروره بغدير خم.

الجواب الثالث: الشكوى كانت في المدينة

قد بينا في جواب التساؤل الثالث أن روايات الصنف الثالث قد انقسمت إلى قسمين من حيث بيان مكان وقوع الشكوى، فقسم حدها في مكة وقسم حدها في المدينة، فعلى تقدير أنها وقعت في المدينة كما هو مضمون رواية عمرو بن شاس الأسلمي، قال: «فلما قدمت المدينة أظهرت شكايته في المسجد»^(١).

ورواية أبي سعيد الخدري، قال: «فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ... فقلت: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق»^(٢) فحينئذ سوف يكون عدم الارتباط بين واقعة الشكوى وواقعة الغدير أكثر وضوحاً، كما لا يخفى.

على أن الاختلاف في مكان الشكوى يوجب وهنا في قبول أصل الرواية، فالتضارب في كون الواقعة تارة حدثت في المدينة، وتارة حدثت في مكة هو تناف يلزم منه تكذيب أصل وقوع الحادثة.

الجواب الرابع: واقعة الغدير كانت بأمر من الله تعالى

إن حديث الغدير كان بأمر من الله تعالى، ولا ربط له بشكوى جيش اليمن، حيث نزل الوحي على رسول الله يأمره بوجوب إبلاغ المسلمين

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٤٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٥ ص ٣٩٨-٣٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

خلافة علي عليه السلام وإمامته، كما دلّ على ذلك جملة من الروايات الصحيحة، منها ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره بسند صحيح عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب عليه السلام»^(١).

وروى الثعلبي بأربع طرق في تفسيره أن الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ «لما نزلت أخذ رسول الله بيد علي عليه السلام وقال: من كنت مولاه فعلي مولاه»^(٢).

رواية الخطيب البغدادي وتصحيحها

وأخرج الخطيب البغدادي عن «عبد الله بن علي بن محمد بن بشران، أنبأنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو نصر حبشون بن موسى بن أيوب الخلال، حدثنا علي بن سعيد الرملي، حدثنا ضمرة بن ربيعة القرشي، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً، وهو يوم غدیر خم، لما أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: أأنت ولي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: يخ بخ لك يا بن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»^(٣).

(١) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٧٢، الناشر: المكتبة العصرية.

(٢) أنظر: الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٤ ص ٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وهذه الرواية طريقها صحيح، وقد تقدم تصحيحها في بحث سابق،
فراجع^(١).

إذن فرواية الخطيب بالألفاظ المذكورة عن أبي هريرة لا إشكال في
سندها، وأن واقعة الغدير واقعة إلهية قرآنية، وليس من الإنصاف أن نربطها
بمسألة جزئية كشكوى جيش اليمن.

الجواب الخامس: النبي ﷺ لم يذكر الشكوى في حديث الغدير

لو كانت الشكوى موجبة لحديث الغدير، فلا بدّ من الإشارة لها إمّا من
قبل رسول الله ﷺ كما أشار في خطبته بمكة، بقوله: «لا تشكوا علياً» أو
من جانب الشكاة، بأن تنقل لنا الرواية بعد خطبة النبي أنّ الشكاة قد رضوا
عن عليّ ﷺ وندموا على شكواهم، كما في قضية شكاية بريدة وابن مالك
وغيرهما، وفي رواية عمرو بن شاس بعد قول رسول الله ﷺ: «يا عمرو،
والله لقد آذيتني».

فأجاب: «أعوذ بالله أن أؤذيك يا رسول الله، قال: بلى من آذى علياً
فقد آذاني»^(٢).

وهكذا في رواية أبي سعيد الخدري بعد ما قال رسول الله ﷺ لسعد
الذي هو أبو سعيد الخدري: «سعد بن مالك الشهيد! مه، بعض قولك
لأخيك عليّ، فوالله، لقد علمتُ أنّه أحسن في سبيل الله، قال: فقلت في

(١) انظر: هذا الجزء ص ٩٥-٩٧.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٤٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

نفسى، ثكلتك أمك سعد بن مالك ألا أراني كنتُ فيما يكره منذ اليوم، وما أدري لا جرم والله لا أذكره بسوء أبداً سرّاً ولا علانية»^(١).
قال ابن كثير: «وهذا إسناد جيد»^(٢).

تنويه:

إنّ ما طرحناه من أجوبة وتحليل علمي وموضوعي قد اعتمدنا فيه على الفهم الصحيح لدلالات الأحاديث الكثيرة المختلفة، التي وردت حول هذه القضية، كل ذلك مع غض النظر عن التطرق لأسانيد الروايات إلا في بعض الموارد، وإلا فإن الروايات التي وردت فيها قضية الشكوى في مكة فيها مؤاخذات كثيرة على أسانيدها، لكن يقال: إنّ بعضها يقوي بعضاً؛ لكثرة الروايات في هذا الباب، لذا تركنا التعرض لسندها بسبب ذلك ورعاية للاختصار، وربما نتعرض للمناقشات السندية في دراسة أوسع ممّا بينا إن شاء الله تعالى.

وهكذا يتّضح أنّ ما ذكره القفاري تبعاً للبيهقي وابن كثير وغيرهم من أنّ حديث الغدير كان بسبب الشكوى التي وقعت من البعض، إنما كان مجرد حدس واستحسان، وأنّ الأدلة التي ذكروها لا تثبت ما زعموه، كما بينا في الإجابة عن هذه الشبهة، والله ولي التوفيق.

(١) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٥ ص ٣٩٨-٣٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ١٢٢. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٢٠٥.



الفصل الرابع

الشبهات المثارة حول وجود النص على الإمامة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في الشبهات التي تنفي النص من كتاب نهج البلاغة

المبحث الثاني: فيما ينفي النص استنادا إلى مسلمة مزعومة



بعد أن ناقش القفاري أدلة الإمامة من القرآن والسنة- وقد تبين فيما سبق بطلان جميع مناقشاته - حاول بعد ذلك أن ينفي وجود النصّ على الإمامة؛ اعتماداً على بعض كلمات الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة، مدّعياً أنّ الكتاب هو أصح كتاب عند الشيعة الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فاستشهد بعبارات من كتاب النهج، زعم أنّها تهدم أصل وجود النصّ أو تثبت التناقض عند الشيعة، والتناقض دليل البطلان.

وبعد ذلك استشهد بقضايا زعم أنّها من الأمور المسلّمة والتي تنفي وجود النصّ، لذا سيكون جوابنا على ما ذكره ضمن مبحثين:

المبحث الأول: يبطل الشبهات التي استند فيها إلى كتاب نهج البلاغة. والمبحث الثاني: يبطل الشبهات التي استند فيها على الأمور التي ادّعى أنها مسلمة.

المبحث الأول: في الشبهات التي تنفي النص من كتاب نهج البلاغة

الشبهة: كتاب نهج البلاغة ينفي النص على الإمامة

قال القفاري: «والكتاب الوحيد الذي تطمئن الشيعة إلى كلّ كلمة فيه هو كتاب نهج البلاغة ... ومع ذلك إذا أردنا أن نحتكم إلى نهج البلاغة نجد فيه ما ينفي دعوى النصّ ويهدم كلّ ما زعموه في هذا الباب، أو يثبت التناقض، والتناقض دليل بطلان المذهب.

جاء في نهج البلاغة أنّ أمير المؤمنين علياً، قال - لمّا أراداه الناس على

البيعة: (دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإن تركتموني فإنني كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خيراً مني لكم أميراً). وهذا النص يدل على أنه لم يكن منصوباً عليه بالإمامة من جهة الرسول وإلا لما جاز أن يقول: دعوني...»^(١).

الجواب:

منهج الشيعة في التعامل مع المصادر

من الواضح أنّ القاصي والداني ومن له أدنى إمام بالفرق والمذاهب ومصادرها وطرق تلقيها، يعرف أن الشيعة الإمامية تتعامل مع مصادرها جميعاً طبق موازين الجرح والتعديل في القبول والرد، فمدرسة أهل البيت عليهم السلام لا تلتزم بصحة جميع ما في مصادرها، بل ولم تلتزم بالصحة المطلقة لأي كتاب ما عدا كتاب الله عز وجل، فجميع المصادر معرضة للنقد والتمحيص سنداً ومتناً.

ففرق كبير بين أن نعطي اعتباراً لكتاب معين ككتاب الكافي مثلاً ونتعاطى معه بنوع من الأهمية لما يرويه لخصوصية في صاحب الكتاب وبين أن نعتبر أن كل ما فيه صحيح.

وبهذا نفترق عن مدرسة أهل السنة، فقد اشتهر عندهم صحة ما في البخاري ومسلم، وأن كل ما فيه غير قابل للإنكار، بل صار الكتابان عندهم

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٧-٨٤٨، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

مقياساً لصحة الروايات التي لم تنقل في هذين الكتابين حتى لو كانت تلك الروايات صحيحة من ناحية سندية، فمادام مضمونها يتعارض مع مضمون ما في الصحيحين فالتقديم لصالح الصحيحين.

وليس هذا ادعاءً فقط، بل له أمثلة كثيرة نجدها في كتب أهل السنة، فمثلاً نرى ابن كثير في البداية والنهاية يرفض حديثاً صحيح السند، لكونه مخالفاً للصحيحين، بل يدعي كذبه، حيث قال بعد أن نقل حديثاً لأبي هريرة في قضية نزول آية ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾: «قال أبو هريرة: وهو يوم غدیر خمّ من صام يوم ثمانی عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستین شهراً». «فإنه حديث منكر جداً، بل كذب لمخالفته لما ثبت في الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن هذه الآية نزلت في يوم الجمعة يوم عرفة»^(١).

وهناك شواهد تطبيقية كثيرة على ما قلناه يجدها من يراجع كتب أهل السنة وأقوال علمائهم، وأما المدرسة الشيعية، فلا صحيح مطلقاً عندهم، ولك أن تراجع أقوال مشهور علمائهم وسوف تشعر بما ذكرنا.

ومن هنا فما ذكره القفاري - وقد أكثر منه - من أن كتاب نهج البلاغة أو غيره هو أصح كتبهم أو هو أتقنها أو هو ما تطمئن الشيعة إلى كل كلمة فيه، أو غيرها من العبارات، ثم يسوق رواية أو كلاماً من ذلك الكتاب

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقد تقدم تصحيح رواية أبي هريرة، راجع: ص ٩٥-٩٧.

ويرتب عليه الأثر، ليوهم القارئ باعتقاد الشيعة بصحته وبصحة النتيجة، هو كلام ليس بدقيق، بل هو منهج مبني على المخادعة مع الأسف أو عدم الإدراك لكيفية تعامل الشيعة مع كتبهم، وقد تكرر هذا الكلام في الكثير من كلمات كتّابهم المعاصرين الذين نهجوا نفس هذا النهج الخاطيء، فيدعون أن كتاباً معيناً كالكافي مثلاً عند الشيعة هو بمثابة صحيح البخاري، فيوهمون القارئ بصحة هذه المقولة، بحيث يشعر القارئ أن حال كتاب الكافي عند الشيعة كحال كتاب البخاري من حيث قطعية وصحة كل كلمة فيه، وهذا الأمر ليس صحيحاً بلا أدنى شك.

ويبدو أن القفاري لم يكن منفصلاً عن هذا المنهج، فهو يسير على خطاهم ولا يخالفهم، وهذا يُشعرنا بأنّ هناك خللاً في فهم المباني الشيعية وقراءة خاطئة لمنظومة أفكارهم - إن استبعدنا فرضية التعمد - لذا نجد أن هناك تشويشاً من الطرف الآخر بحقيقة هذا الفكر، مع كثرة مصادرنا وكثرة كتبنا، خصوصاً في مثل هذا الزمان الذي أصبح الكون فيه قرية صغيرة جداً عبر منظومات اتصال ثقافية وعالمية جديدة كالإنترنت ونحوه.

ويمكن للقارئ السنّي وغيره أن يقف على هذه الحقيقة - ونقصد حقيقة أن الشيعة لا يرون كتاباً صحيحاً بنحو مطلق مهما كان هذا الكتاب باستثناء كتاب الله عزّ وجلّ - وذلك من خلال مطالعات بسيطة لكتب علمائهم وآرائهم في أهمّ الكتب التي عند الشيعة وهي الكتب الأربعة ومن ضمنها كتاب الكافي، وسوف نوقفك على بعض منها:

قال السيد الخوئي في معجم رجاله: «المتحصل أنّه لم تثبت صحة جميع

روايات الكافي، بل لا شك في أن بعضها ضعيفة، بل إن بعضها يطمأن بعدم صدورها من المعصوم عليه السلام»^(١).

وقال أيضاً: «إن دعوى القطع بصدور جميع روايات الكتب الأربعة من المعصومين عليهم السلام واضحة البطلان. ويؤكد ذلك أن أرباب هذه الكتب بأنفسهم لم يكونوا يعتقدون ذلك»^(٢).

وقال: «وقد تحصل من جميع ما ذكرناه أنه لم تثبت صحة جميع روايات الكتب الأربعة، فلا بد من النظر في سند كل رواية منها، فإن توفرت فيها شروط الحجية أخذ بها، وإلا فلا»^(٣).

وقال صاحب المستدرک: «ومع جلالة قدره [أي الكافي] وعلو شأنه بين الأصحاب، لم يقل أحد بوجوب الاعتقاد بكل ما فيه ولم يسم صحيحاً كما سُمي البخاري ومسلم»^(٤).

وغير هذه الأقوال التي يذكرها علماء الشيعة في خصوص الكتب الحديثية.

وبهذا يتبين دعوى أن للشيعة كتاباً صحيحاً وقطعياً لا دليل عليها وهي دعوى باطلة.

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٨٦ ط ٥-١٤١٣هـ.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٥.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٩١.

(٤) الميرزا النوري، مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٩، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - بيروت.

وهذه الدعوى كما لا تصحّ في أهم كتبهم وهي الكتب الأربعة: كتاب الكافي ومن لا يحضره الفقيه وكتابي التهذيب والاستبصار، كذلك لا تصحّ في غيرها ككتاب نهج البلاغة الذي ادّعى الفقاري أنّه كالقرآن عند الشيعة وأنّ كلّ ما فيه صحيح.

كتاب نهج البلاغة عند الشيعة

يعدّ كتاب نهج البلاغة عند الشيعة واحداً من الكتب المهمة والجليلة والذي يعتز به كلّ شيعي ومسلم، بل غير المسلم أيضاً، فإنّه غالباً يحتوي على مضامين ومعارف عالية تنبئ عن أن قائلها لا يمكن أن يكون إلا أمير المؤمنين عليه السلام، وقد جهد الشريف الرضي رحمته الله على جمعه وتأليفه من مظانّه من مصادر الفريقين، وكان غرضه - كما بين في مقدمته - أن يجمع ما تناثر من درر كلامه سلام الله عليه.

قال الشريف الرضي في مقدمته: «وسألوني ... أن أبدأ بتأليف كتاب يحتوي على مختار كلام مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في جميع فنونه، ومتشعبات غصونه، من خطب وكتب ومواعظ وآداب، علماً أنّ ذلك يتضمن عجائب البلاغة وغرائب الفصاحة وجواهر العربية وثواقب الكلم الدينية والدنيوية ما لا يوجد مجتمعاً في كلام ولا مجموع الأطراف في كتاب ... لأنّ كلامه عليه السلام الكلام الذي عليه مسحة من العلم الإلهي وفيه عبقة من الكلام النبوي، فأجبتهم إلى الابتداء بذلك عالماً بما فيه من عظيم النفع ومنشور الذكر ومذخور الأجر، واعتمدت به أن أبين من عظيم

قدر أمير المؤمنين عليه السلام في هذه الفضيلة، مضافة إلى المحاسن الدائرة والفضائل الجمّة ... وربما جاء في أثناء هذا الاختيار اللفظ المردد والمعنى المكرر والعدر في ذلك أن روايات كلامه تختلف اختلافاً شديداً، فربما اتفق الكلام المختار في رواية فنقل على وجهه، ثم وجد بعد ذلك في رواية أخرى موضوعاً غير وضعه الأول، إمّا بزيادة مختارة أو بلفظ أحسن عبارة، فتقتضي الحال أن يعاد استظهاراً للاختيار، وغيره على عقائل الكلام»^(١).

والذي يظهر من كلام الشريف الرضي أن هدفه الأساس من كتابه هو نقل خطب وكلام أمير المؤمنين بما لها من فنون الفصاحة والبلاغة والبيان وثواقب الكلم الدينية والدنيوية، فلذا وسمه بـ (نهج البلاغة)؛ لذلك لم يتعرض لذكر مصادر الخطب والكلمات والمواعظ، فجعلها مرسله غير مسندة، فبقيت الحاجة ماسّة - عندما يراد ترتيب الأثر العملي على المذكور في الكتاب - إلى البحث عن أسانيده ومصادره؛ من هنا شعر بعض علماء الشيعة بأهمية ذلك، فقال الشيخ كاشف الغطاء: «وعسى أن يوفق الله لإفراد كتاب يجمع أسانيد (نهج البلاغة) من كتب الفريقين، فإني أحسّ بشدّة الحاجة إلى ذلك، وقد اضطرنا هذا الوقت وأعوزنا إلى مثله، على أنني لا أجد لنفسني كفاءة القيام بمثل هذا العمل الجليل، فعسى أن يعنى له بعض الأفاضل فينهض بمثل هذا المشروع الشريف الذي فات السلف الصالح

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ١١-١٣، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

أن يقوم بمثله، وكم ترك الأول للآخر»^(١).

وفي الآونة الأخيرة - وبحمد الله تعالى - سعى بعض المحققين وبعض المؤسسات التحقيقية في مهمة البحث عن مصادر نهج البلاغة وأسانيده من مصادر الفريقين، فتم إنجاز بعض الأعمال حول بيان أسانيد ومصادر نهج البلاغة وطبعت عدّة كتب تهتم بهذا الشأن، مثل كتاب (مصادر نهج البلاغة وأسانيده) للسيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، وكتاب (مدارك نهج البلاغة) للشيخ رضا الأستاذي، وكتاب (أسناد ومدارك نهج البلاغة) للشيخ محمد الدشتي وغيرها من الكتب في هذا المجال.

لذا فإن المنهج العلمي يحتم علينا أن نتعامل مع كل ما جاء في نهج البلاغة وفق سنده ومصدره والقرائن الأخرى كقوة المضمون وغيرها، ولا شك بأنّ بعض ما في نهج البلاغة يتمتع بمستوى عال من الاعتبار والوثوق الروائي وبعضه ليس بهذا المستوى.

نظرة في بعض ما نقله القفاري من كتاب نهج البلاغة

إنّ ما احتج به القفاري على الشيعة من فقرة أو فقرات من كتاب نهج البلاغة كفقرة: «دعوني والتمسوا غيري...» والتي قد يقال: إنها تدلّ على أنّ أمير المؤمنين يرفض قبول الخلافة عندما عرضها عليه المسلمون بعد مقتل عثمان، واستفاد القفاري من دلالتها عدم النصّ على الإمامة، بعد أن

(١) نقلاً عن كتاب مصادر نهج البلاغة، عبد الزهرة الكعبي: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار الزهراء -

مهّد بقوله: إنّ الشيعة تعتمد على كلّ كلمة في نهج البلاغة.
نقول: إنّ هذا الاحتجاج ليس صحيحاً مطلقاً؛ لأننا نتعامل مع هذا النصّ
كحال النصوص الأخرى حسب الضوابط العلمية والمنهجية في قبول الرواية
وردها، وبعد التحقيق والبحث عن أسناد هذه العبارات ومصادرها التي سبقت
زمان الشريف الرضي مؤلف كتاب نهج البلاغة والتي يغلب على الظن أنّه قد
اعتمد عليها، تبين أن هذه العبارات والكلمات لم ترد جميعها في سياق واحد بل
أنّ فقرة «دعوني والتمسوا غيري» جاء ذكرها منفصلاً عن قوله: «أنا لكم وزيراً
خير لكم مني أميراً» فلم تكن في كلام واحد أو في مكان واحد.
من هنا نجد من الضروري أن نبحت عن سند ومصدر كلّ فقرة على
حده؛ لنستطيع تقييم سندها من الناحية العلمية.

قوله: دعوني والتمسوا غيري

إنّ هذه الفقرة بالخصوص قد ذكرها الطبري (ت ٣١٠هـ) في تاريخه،
وكذلك ذكرها أحمد بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ) صاحب كتاب الفتوح،
وكذلك ذكرها الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) في كتابه الجمل، وكل هؤلاء
ممن سبق الشريف الرضي رحمه الله.

سند الفقرة في تاريخ الطبري

قال الطبري في باب خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: «كتب إليّ
السري عن شعيب عن سيف عن محمد وطلحة، قالوا: فقالوا لهم: دونكم يا
أهل المدينة فقد أجّلناكم يومين، فوالله لئن لم تفرغوا لنقتلن غداً علياً

وطلحة والزبير وأناساً كثيراً، فغشى الناس علياً فقالوا: نبايعك فقد ترى ما نزل بالإسلام وما ابتلينا به من ذوي القربى، فقال علي: دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وله ألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، فقالوا: نشهدك الله ألا ترى ما نرى؟ ألا ترى الإسلام؟ ألا ترى الفتنة؟ ألا تخاف الله؟ فقال: قد أحببتكم لما أرى، واعلموا إن أحببتكم ركبت بكم ما أعلم، وإن تركتموني فإنما أنا كأحدكم، إلا أنني أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، ثم افترقوا على ذلك»^(١).

هذه هي الرواية التي نقلها الطبري وهي قريبة جداً في ألفاظها مع ما نقله الرضي في نهج البلاغة.

وقد جاء في سندها كلٌّ من:

١- السري:

إنّ الطبري لم يفصح هنا عن اسم السري هذا، بل قال: «كتب إليّ السري» وقد روى عنه، ولكن الطبري ذكر ما يقارب عشرة موارد في تاريخه من أنّ والد السري هو يحيى، فذكر: كتب إليّ السري بن يحيى^(٢).

ولا يوجد من يحمل هذا الاسم في الرواة غير اثنين:

أحدهما: السري بن يحيى بن إياس بن حرملة الشيباني، أبو الهيثم

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٤٥٦، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) أنظر: الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٣١، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٢٩، ٥٣٢، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٥،

٦٣٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

المتوفى سنة ١٦٧ هـ^(١)، وهذا من غير الممكن أن يكون هو من يروي عنه الطبري؛ لأن الطبري قد ولد في سنة ٢٤٢ هـ ووفاته ٣١٠ هـ فتكون الفاصلة الزمنية بينهما ما يقارب ٧٥ سنة.

ثانيهما: السري بن يحيى بن السري أبو عبدة الكوفي ابن أخي هناد بن السري بن مصعب التميمي.

وهذا قد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، قال: «وكان صدوقاً»^(٢).

وكذا ذكره مغلطاي في إكمال التهذيب - تمييزاً - وقال عنه: «ثقة جليل»^(٣).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

ولا يعلم تاريخ وفاته، لكن يمكن تخمين عمره من خلال معرفة سنة وفاة عمّه هناد بن السري التي كانت ٢٤٣ هـ ووفاته ابنه: هناد بن السري بن يحيى التي كانت سنة ٣٣١ هـ فيمكن القول أن عمره بين هذه السنين.

لكن مع هذا، فلا يمكن الجزم بأنه هو الشخص الذي يروي عنه الطبري، لأنه من تعرض له لم يذكر أنه من مشايخ الطبري وكذلك لم يتعرض له

(١) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٤١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٤ ص ٢٨٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ج ٥ ص ٢٢٢، الناشر: الفاروق الحديثة.

(٤) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٣٠٢، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

تفصيلاً، ولم نجد قرينة تؤيد أنه من مشايخ الطبري.

٢- شعيب بن إبراهيم:

قال ابن عدي: «وهو ليس بذلك المعروف ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة، وفيه بعض النكرة؛ لأن في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامل على السلف»^(١).

وقال الذهبي: «راوية كتب سيف عنه، فيه جهالة»^(٢).

والذي ذكره ابن حبان في ثقافته^(٣) غير هذا، كما صرح بذلك ابن حجر، قال: «الظاهر أنه غيره»^(٤).

٣- سيف بن عمر التميمي الضبي

لم نر أحداً قد وثق سيف بن عمر بشكل صريح، بل هناك إجماع على تضعيفه، واتهموه بالوضع والزندقة، وسوف نقتصر على كبار أهل الجرح والتعديل الذين طعنوا فيه.

قال ابن حجر: «قال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال مرة: فليس خير منه، وقال أبو حاتم: متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي:

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٤ ص ٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٢٧٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٣٠٩، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٤) ابن حجر، لسان الميزان: ج ٣ ص ١٤٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة لم يتابع عليها، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، قال: وقالوا: إنه كان يضع الحديث. قلت: بقية كلام ابن حبان: اتهم بالزندقة، وقال البرقاني عن الدارقطني: متروك، وقال الحاكم: اتهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط. قرأت بخط الذهبي: مات سيف زمن الرشيد»^(١).

وهكذا تبين أن فقرة دعوني والتمسوا غيري في تاريخ الطبري لا قيمة سندية لها.

سند الفقرة في كتاب الفتوح

لقد وردت فقرة: «دعوني والتمسوا غيري»، في كتاب الفتوح^(٢) ولكن ابن أعثم لم يذكر لها سنداً بالخصوص، بل ذكرها بعنوان (قال)، وإن ذكر رجاله في بداية كتابه، لكن في كثير من هذه الأسانيد من كان ضعيفاً أو مجهولاً.

مضافاً إلى أن أحمد بن أعثم الكوفي صاحب كتاب الفتوح، ضعيف عند أصحاب الحديث، قال ابن حجر: «أحمد بن أعثم الكوفي الإخباري المؤرخ، قال ياقوت: كان شيعياً وعند أصحاب الحديث ضعيف»^(٣).

ونسبته إلى التشيع ليست صحيحة، فهو من مؤرخي أهل السنة بلا شك،

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ٢٥٩-٢٦٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح: ج ٢ ص ٤٣٤، الناشر: دار الاضواء - لبنان.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ١ ص ١٣٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

لكنه وبسبب نقله لبعض القضايا التاريخية التي ترتبط بفضائل أهل البيت عليهم السلام أو التي لا تنسجم مع قداسة بعض الصحابة، اتّهم بالشيعة.

قال النمازي: «أعثم الكوفي: هو محمد بن علي، من مؤرخي العامة. له كتاب الفتوح وتاريخ تأليفه سنة ٢٠٤هـ»^(١). وقد تعرّض لذكره بعض علماء رجال الشيعة، لكن لم يذكروا له توثيقاً.

ويؤيد كونه من أهل السنة، عباراته الكثيرة في ثنايا كتابه التي تؤكد أن الرجل من أهل السنة، ولك أن تراجع ما كتبه في الجزء الأول مثلاً حول قضية بيعة الخليفة الأول أبي بكر^(٢).

وعلى هذا فالرجل ليس شيعياً ولم تثبت وثاقته عند أهل السنة، فالفقرة لا قيمة سندية لها أيضاً في كتاب الفتوح.

سند الفقرة في كتاب الجمل للشيخ المفيد

قال الشيخ المفيد: «وروى سيف عن رجاله، قال: اجتمع الناس إلى علي وسألوه أن ينظر في أمورهم وبذلوا له البيعة، فقال لهم: التمسوا غيري»^(٣).

ولن نطيل في تقييم مثل هذا السند بعد أن كان راويه سيف بن عمر.

(١) النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ج ٨ ص ٥٢٨، رقم الترجمة ١٧٧٨١، المطبعة:

حيدري - طهران. القمي، الكنى والألقاب: ص ٢١٥، الناشر: مكتبة الصدر - طهران.

(٢) ذكر مثلاً: «أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما توفي قام بالأمر بعده الإمام أبو بكر

الصديق رضي الله عنه»، فهذا قول من يعتقد بصحة خلافة أبي بكر وشرعيتها، وغيرها من العبارات

التي تدل على كون الرجل سنياً. ابن أعثم الكوفي، الفتوح: ج ١ ص ٥، الناشر: دار الاضواء - لبنان.

(٣) المفيد، كتاب الجمل: ص ٦٤، الناشر: مكتبة الداوري - قم.

وبعد هذا ننتقل إلى الفقرة الثانية وهي فقرة: أنا لكم وزيراً خير مني أميراً.

قوله: أنا لكم وزيراً خير مني أميراً

وهذه الفقرة نقلها البلاذري في أنساب الأشراف وكذا الطبري في تاريخه أيضاً وكذا الشيخ المفيد في كتاب الجمل أيضاً، وكلهم ممن سبق مؤلف كتاب النهج.

سند الفقرة في كتاب أنساب الأشراف

قال أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩ هـ): «حدثنا عمرو بن محمد الناقد، حدثنا إسحاق الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن سلمة بن كهيل، عن سالم بن أبي الجعد، عن محمد بن الحنفية، قال: إني لقاعد مع علي إذا أتاه رجل، فقال: ائت هذا الرجل فإنه مقتول. فذهب ليقوم فأخذت بثوبه وقلت: أقسمت عليك أن تأته، ثم جاء رجل آخر، فقال: قد قتل، فقام فدخل البيت ودخل الناس عليه، فقالوا: ابسط يدك نبايعك، فقال: لا، أنا لكم وزير خير مني لكم أمير»^(١).

وقال أيضاً: «وحدثت عن إسحاق بن يوسف الأزرق عن عبد الملك عن سلمة عن سالم عن ابن الحنفية ... فأتاه الناس [أي أتوا علياً عليه السلام] فقالوا له: إنه لا بد للناس من خليفة، ولا نعلم أحداً أحق بها منك، فقال لهم: لا تريدوني، فإني لكم وزيراً خير مني أميراً...»^(٢).

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وفي هذا السند، قال: حَدَّثت عن إسحاق الأزرق، فيمكن أن يكون قد رواه عن عمرو بن محمد الناقد ويمكن أن يكون عن راوٍ غيره.

وعلى أية حال، ففي السند عبد الملك بن أبي سليمان قد تكلم فيه شعبة وترك حديثه^(١)، وأورده العقيلي^(٢) وابن عدي في الضعفاء^(٣)، وأتهم بأنه يهيم^(٤) ويخطئ^(٥).

وأما سالم بن أبي الجعد، فإنه وإن وثقه البعض، لكنه كان يرسل كثيراً كما يقول ابن حجر^(٦) وكان من المدلسين، وقد أدرجه في طبقات المدلسين^(٧).

وعلى فرض صحة هذا السند، فيبقى مصدر هذه الرواية كتب أهل السنة، فلو سلم أن الشريف الرضي رحمته الله قد أخذ هذه الفقرة من كتاب البلاذري، فإن ذلك لا يجعلها رواية شيعية صالحة للاحتجاج عليهم، إلا أن يدعي القفاري أن الشيعة تعتقد بصحة جميع ما ورد في كتاب الأنساب للبلاذري، الأمر الذي لم يقل به أهل السنة أنفسهم كما هو واضح.

(١) المزني، تهذيب الكمال: ج ١٨ ص ٣٢٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت

(٢) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٣ ص ٣١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٥ ص ٣٠٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٦١٥-٦١٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) أنظر: ابن حبان، الثقات: ج ٧ ص ٩٧. الذهبي، الكاشف: ص ٦٦٥، الناشر: دار القبلة - جدة.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٣٤.

(٧) ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين: ص ٣١، الناشر: مكتبة المنار.

سند الفقرة في كتاب الطبري

قال الطبري: «حدثني جعفر بن عبد الله المحمدي، قال: حدثنا عمرو بن حماد وعلي بن حسين، قالا: حدثنا حسين، عن أبيه، عن عبد الملك بن أبي سليمان الفزاري، عن سالم بن أبي الجعد الأشجعي، عن محمد بن الحنفية، قال: كنت مع أبي حين قتل عثمان (رضي الله عنه)، فقام فدخل منزله فأتاه أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل ولا بد للناس من إمام، ولا نجد اليوم أحداً أحقّ بهذا الأمر منك، لا أقدم سابقة ولا أقرب من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقال: لا تفعلوا فإني أكون وزيراً خيراً من أن أكون أميراً»^(١).

وفي هذا السند:

جعفر بن عبد الله المحمدي: وهو مجهول الحال، ولم نجد له ترجمة وتوثيقاً، وإن ذكره السمعاني تحت عنوان المحمدي وكونه من آباء علي بن ناصر بن محمد الذي يرجع إلى محمد بن الحنفية^(٢).

الحسين: وهو الحسين بن عيسى: فقد سماه الطبري بذلك في بعض الموارد، وهو مجهول الحال أيضاً وإن كان مشخص العين، فقد ذكره الرازي في الجرح والتعديل، قال: «الحسين بن عيسى بن زيد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب روى عن أبيه روى عنه عمرو بن حماد بن

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ح ٣ ص ٤٥٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) السمعاني، الأنساب: ح ٥ ص ٢١٨، الناشر: دار الجنان - لبنان.

طلحة القنّاد سمعت أبي يقول ذلك»^(١).

سند الفقرة عند الشيخ المفيد

قال الشيخ المفيد: «وروى أبو إسحاق بن إبراهيم بن محمد الثقفي عن عثمان بن أبي شيبة، عن إدريس، عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، قال: جاء طلحة والزبير إلى علي عَلَيْهِ السَّلَامُ وهو متعوذ بحيطان المدينة فدخلا عليه، وقالوا: ابسط يدك نبايعك، فإن الناس لا يرضون إلا بك؛ فقال لهما: لا حاجة لي في ذلك، ولئن أكون لكما وزيراً خيراً لكما من أن أكون أميراً»^(٢).

وفي السند عثمان بن أبي شيبة، قال النمازي في المستدركات: «لم يذكره»^(٣).

ومحمد بن عجلان مشترك بين أكثر من راو، وأكثرهم مجاهيل. وهكذا يتضح أن السند لا قيمة له.

وبعد هذا تبين أن السند من ناحية شيعية ليس تاماً، ومن ناحية سنية لم يكن قوياً أيضاً، ولو قيل بصحته، فليس بحجة علينا.

ومن هنا نقول: إن الكلام الذي نقله لنا الشريف الرضي وفق التصحيح

(١) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٣ ص ٦٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المفيد، كتاب الجمل: ص ٦٥، الناشر: مكتبة الداوري - قم.

(٣) النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ج ٥ ص ٢٠٩، رقم الترجمة: ٩٢٥٧، الناشر: ابن المؤلف، المطبعة: حيدري - طهران.

السندي فاقد الاعتبار عند الشيعة.

مناقشة دلالة كلام الإمام علي عليه السلام على نفي النص

سوف نبحث في دلالة الفقرتين على نفي النص على الإمامة، وهل أنّ لكلام أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة - على تقدير صحة النسبة له - دلالة على أنّ النص على الإمامة لم يكن ثابتاً؟!!

كلامه عليه السلام هنا لا يعارض الصريح من الأدلة على ثبوت خلافته

قد ادّعى القفاري أنّ كلام الإمام عليه السلام المذكور يقتضي عدم النص على الإمامة؛ لأنّ الإمام عليه السلام رفضها حينما جاء الناس لبياعوه خليفة لهم. فنقول: إنّ ما تمسك به من كلام أمير المؤمنين عليه السلام لنفي النص، تمسك بكلام غير صريح في نفي ذلك، لأنّه:

أولاً: لا يعارض ما قد ثبت بالنص الصحيح والصريح على خلافة علي عليه السلام وإمامته بعد النبي ﷺ، من طرق الشيعة ومن طرق أهل السنة، وإن حاول أهل السنة تأويل ما ثبت عندهم من أدلة بشتى السبل؛ لإنكار الإمامة.

فتمسكه بكلام جاء في نهج البلاغة لا يعارض ما ثبت صحته جزمًا عندنا، بالإضافة إلى أنّه قد اقتطع من كتاب نهج البلاغة ما يوافق رأيه في إلقاء الشبهات وتركه الكثير مما في الكتاب مما له دلالة صريحة في كون علي عليه السلام هو الخليفة الشرعي بعد رسول الله ﷺ وهو الوصي والوارث وصاحب الحق، وكذلك الأئمة من ولده عليه السلام:

قال عليه السلام في خطبة له بعد خلافته وبعد انصرافه من صفين: «لا يقاس بآل محمد صلى الله عليه وآله من هذه الأمة أحد، ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً.

هم أساس الدين، وعمادُ اليقين. إليهم يفيء الغالي، وبهم يُلحقُ التالي. ولهم خصائصُ حقِّ الولاية، وفيهم الوصيَّةُ والوراثةُ، الآن إذ رجع الحق إلى أهله، ونقل إلى متقله»^(١).

وقال عليه السلام في كلام له: «إن الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاية من غيرهم»^(٢).

وقال عليه السلام: «فيا عجبى ومالي لا أعجب، من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتصون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي»^(٣).

وقال عليه السلام أيضاً: «اللهم إني أستعديك على قريش، فإنهم قد قطعوا رحمي، وأكفأوا إنائي، وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري»^(٤).

وفي كلام له إلى أهل مصر مع مالك الأشر لمّا ولّاه إمارتها: «فو الله ما كان يُلقَى في روعي ولا يخطرُ ببالي أن العرب تُزعجُ هذا الأمر من

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٠، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٥٦.

(٤) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٢٠٢.

بعده صلى الله عليه عن أهل بيته، ولا أنهم منحوه عني من بعده»^(١).

وقوله في خطبته الشقشقية: «أما والله لقد تقمصها فلان وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحي»^(٢) وغير هذه النصوص المتناثرة في كتاب نهج البلاغة والتي تدل بشكل مؤكد على كونه الخليفة الشرعي والوصي بعد النبي صلى الله عليه.

كلامه خال من الدلالة على نفي النص

وثانياً نقول: إن هذه الفقرة - بعد فرض تمامية السند - لا دلالة فيها على عدم وجود نص على الإمامة، وذلك لعدة أمور:

هناك عدة أمور تؤكد أن كلام الإمام لا دلالة فيه على نفي النص

الأول: الإمام بكلامه يرفض الإمرة والسلطة لا الإمامة

إن الذي رفضه الإمام هو الإمرة والسلطة أو قل الحكومة، وهذه الإمرة ليست من المهام الأساسية للأنبياء والأئمة، بل هي من شؤون الإمامة وأداة تنفيذية لها، فالحكومة تعني بسط اليد ونفوذ الكلمة والسيطرة على السلطة الإجرائية، وهذه من حق الإمام أن يرفضها إذا لم يجد الشروط الكاملة لها.

فالإمامة وإن كانت في ذهن القفاري لا تختلف عن الحكومة إلا أنها في المنظور الشيعي أعمق من التصور الساذج الذي يحمله القفاري،

(١) المصدر السابق: ج ٣ ص ١١٨-١١٩.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٣٠-٣١.

فهي تمثل الامتداد الحقيقي للنبوّة، وهي عهد من الله وجعل إلهي قد قلّده الله تعالى للائمة عليه السلام بالنص، فليست هي بيد الناس حتى يعطوها فيرفضها الإمام أو يقبلها، فهم لم يطلبوا منه أن يتولى الإمامة الإلهية؛ لكي يدعى أن الإمام قد رفضها؛ لأنها ليست بأيديهم شأنها، فهو منصوب من الله تعالى بعد النبي صلى الله عليه وآله ويمارس مهامه الإلهية، والسلطة والحكومة - التي هي محل النزاع - لم تكن هدفاً ومطلباً للائمة عليه السلام إلا بمقدار ما تسهّل لهم ممارسة تلك المهام؛ لذلك نرى أنّ الإمام يعبر في بعض كلامه عنها بأنّها أهون عنده من عفطة عنز^(١).

فحين رفض الإمام عليه السلام بيعة الناس له لم يرفض الإمامة الإلهية، ولا يكشف رفضه هذا عن عدم وجود النصّ عليها، والبيعة ليست إلا عملية إلزام والتزام بين الإمام والأمة والتي ينتج عنها طاعة الأمة لقائدها، ورفض تلك البيعة لا يكشف عن عدم صحة الإمامة.

الثاني: الإمام عليه السلام أراد برفضه إلزام المبايعين علنا

إنّ الإمام عليه السلام برفضه الابتدائي للخلافة أراد أن يقطع العذر على من يريد أن يشق عصا المسلمين وينكث البيعة فيما بعد، ففرض عليه السلام الطاعة عليه؛ وأخذ منهم التعهد والالتزام بطاعته حتى لا يكون هناك مبرر لنكث

(١) قال الإمام في خطبته الشقشقية «... فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إلي يتالون علي من كلّ جانب. حتى لقد وطئ الحسنان. وشق عطفائي مجتمعين حولي كربيضة الغنم... لولا حضور الحاضر وقيام الحجّة بوجود الناصر... ولألفيتم دنياكم هذه أزهدي عندي من عفطة عنز» نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٦-٣٧، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

البيعة مستقبلاً.

كما أنه رفض أن تكون بيعته سرية ابتداءً ولم يقبل عليه السلام أن يبایعوه في بيته، بل شرط أن تكون في المسجد؛ لإعلان الطاعة صريحاً أمام الملاء، قال: «أما إذ أبيتم، فإنّ بيعتي لا تكون سرّاً فاخرجوا إلى المسجد فخرجوا»^(١). وقال: «إنّ بيعتي لا تكون في خلوة إلا في المسجد ظاهراً»^(٢).

الثالث: الإمام عليه السلام أراد أن تكون بيعته عن قناعة راسخة

لقد أراد عليه السلام من الناس أن يبایعوه عن قناعة ورسوخ؛ لأنه يعلم بإخبار النبي صلى الله عليه وآله إياه أنّ الأمة مقبلة على فتن وزلزال لا يصمد معها أناس بايعوا بدون قناعة وإيمان، فهناك شبهات قد ترسّخت في وجدان المسلمين آنذاك، وقد جهل أكثر الناس طريق الحق، وزاغوا عنه، وكان طريق إرجاعهم إلى الصواب بحاجة إلى أن يتحمّلوا ما يقوم به الإمام عليه السلام من تغييرات جوهرية تقود إلى النهاية الصحيحة، فنراه يقول في نهج البلاغة: «فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد أغامت والمحجة قد تنكّرت. واعلموا أنني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب»^(٣).

قال ابن أبي الحديد في شرح كلامه عليه السلام: «ومعنى قوله: (الآفاق قد

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المتقي الهندي، كنز العمال: ج ٥ ص ٧٤٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) نهج البلاغة: ج ١ ص ١٨١-١٨٢، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

أغامت، والمحجة قد تنكرت): أن الشبهة قد استولت على العقول والقلوب، وجهل أكثر الناس محجة الحق أين هي»^(١).

وقوله: «واعلموا أنني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب»، هو كلام من جاء ليلقي الحجة عليهم ويهيئهم لتقبل التغيير القادم، بما يتطلبه من تحمل كبير ومشقة عظيمة على النفوس.

الرابع: أراد أن يبين بأن هذه حكومتاً ودنيا وأنه عازف عنها

وهو متمم للوجه الثالث: بسبب حصول الانحراف في المنهج الإسلامي الذي كان على عهد النبي صلوات الله عليه وعلى آله، فقد اعتاد الناس على نمط خاص من الحياة في المدة التي سبقت، فقد ألفوا عادات كان يراها الإمام خاطئة، وهناك محدثات قد حدثت في الفترة التي سبقت وهناك معايير تبدلت^(٢).

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٧ ص ٣٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) هناك الكثير من المحدثات التي برزت في زمان الخلافة التي سبقت الإمام عليه السلام، فعلى الصعيد الفقهي، هناك مثلاً الخليفة الثاني الذي اشتهر بكثرة اجتهاداته في كثير من الأحكام الثابتة في الكتاب والسنة، والتي منها: تحريمه التمتع بالحج الذي كان على عهد النبي عليه السلام إلى أن مات عليه السلام، أخرج البخاري بسنده عن عمران بن حصين قال: «نزلت آية المتعة في كتاب الله، ففعلناها مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولم ينزل قرآن يحرمه ولم ينه عنها حتى مات، قال رجل برأيه ما شاء، قال محمد: يقال: إنه عمر» صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٥٨ ح ٤٥١٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ومنها: تحريمه الزواج المؤقت الذي كان سائغاً على عهد رسول الله عليه السلام وعهد الخليفة أبي بكر، ففي صحيح مسلم عن أبي الزبير: «قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأبي بكر حتى نهى عنه عمر» صحيح مسلم: ج ٤ ص ١٣١ ح ٣٣٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فمثلاً يعلم الإمام أنّ بعض الناس كطلحة والزبير إنما أرادوا بيعته لكي يبذل لهم المال الذي سلبه منهم عثمان، فكانوا يريدون منه أن يطبق سياسة الخليفة عمر في مسألة المال التي لم يكن يراها الإمام عليه السلام صحيحة، لذلك بدأت الاعتراضات عليه في اليوم الثالث من تسلّم مقاليد الخلافة، فقال عليه السلام:



ومنها: صلاة التراويح، فهي لم تكن مما شرّع في أيام النبي صلى الله عليه وآله، وكانت النوافل تُصلى فرادى في أيام رسول الله صلى الله عليه وآله في شهر رمضان.

قال في المؤطأ عن عبد الرحمن بن عبد القارئ أنّه قال: «خرجت مع عمر بن الخطاب، في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلّي الرجل لنفسه، ويصلّي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر: والله إني لأراني لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل. فجمعهم على أبي بن كعب». مالك، المؤطأ: ج ١ ص ١١٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ومنها: تصرفه في الأذان، فلم يكن في أذان الفجر عبارة: الصلاة خير من النوم، جاء في المؤطأ: «أنّه بلغه أن المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح، فوجده نائماً. فقال: الصلاة خير من النوم. فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح». المؤطأ: ج ١ ص ٧٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وغير ذلك من الاجتهادات كاجتهاده في حكم الطلاق وتحريمه البكاء على الميت، وإلغاء سهم المؤلفة قلوبهم و...

وأما على الصعيد السياسي، فإن الخليفة الثالث قد نال الحظ الأكبر في هذا المجال، فقد نشأت في زمانه المحاباة وساد الفساد الإداري، حيث بدأ فور تسلمه الخلافة بعزل جميع الولاة الذين عيّنهم سلفه الخليفة عمر باستثناء ابن عمه معاوية، واستبدلهم بأقاربه من بني أمية، الذين كانوا جميعهم من الطلقاء ومن البيوت المكية التي ظلت إلى آخر الوقت معادية للنبي صلى الله عليه وآله وللدولة الإسلامية، وقد أغدق عليهم الأموال من بيت مال المسلمين، وخصهم بامتيازات كثيرة اعترض الناس عليها، وهو بذلك قد أسس بداية التحول من الخلافة إلى الملك، فسادت الفوضى وابتعد الناس عن الإسلام الذي عاشوه في زمن النبي صلى الله عليه وآله، وغير ذلك من أنماط الانحراف التي كانت سائدة قبل تسلّم الإمام عليه السلام الخلافة.

«والله، إن بقيت وسلمت لهم لأقيمَنَّهُم على المحجة البيضاء والطريق الواضح»^(١).

ولذا أراد برفضه أن يُشعر الناس أنه لا رغبة له في الدنيا؛ لأنَّ السلطة كانت تمثّل في نظرهم الدنيا والمال فقط، ولكي يُشعرهم بأنَّ الإسلام قد منى بانتكاسة معنوية كبيرة، فأراد أن يهيئ الأرضية الصالحة لقبول التغييرات التي سوف يقوم بها لمعالجة المرض الذي استشرى في المجتمع، فهو يحتاج إلى أرضية تتقبل مثل هكذا تغييرات.

وأخيراً ننقل كلام ابن أبي الحديد على هذه الشبهة، فقد نقل جواب الإمامية عليها ولم يستبعده لكن قال: إنَّه خلاف الظاهر من الكلام، ونحن نرى أنَّه ليس خلاف الظاهر، بل نقول: إنَّ الكلام احتف بقرائن تصلح لأن تكون شاهداً على إرادة خلاف الظاهر منه، قال: «وهذا الكلام يحمله أصحابنا على ظاهره، ويقولون: أنَّه عليه السلام لم يكن منصوباً عليه بالإمامة من جهة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وإن كان أولى الناس بها وأحقهم بمنزلتها، لأنَّه لو كان منصوباً عليه بالإمامة من جهة الرسول عليه الصلاة والسلام لما جاز له أن يقول: (دعوني والتمسوا غيري، ولا أن يقول: (ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم)، ولا أن يقول: (وأنا لكم وزيراً خير مني لكم أميراً). وتحمله الإمامية على وجه آخر فيقولون: إنَّ الذين أرادوه على البيعة هم كانوا العاقدين ببيعة الخلفاء من قبل،

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٧ ص ٣٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقد كان عثمان منعهم أو منع كثيراً منهم عن حقه من العطاء، لأن بني أمية استأصلوا الأموال في أيام عثمان، فلما قُتل قالوا لعلي عليه السلام: نبايعك على أن تسير فينا سيرة أبي بكر وعمر؛ لأنهما كانا لا يستأثران بالمال لأنفسهما ولا لأهلهما، فطلبوا من علي عليه السلام البيعة، على أن يقسم عليهم بيوت الأموال قسمة أبي بكر وعمر، فاستعفاهم وسألهم أن يطلبوا غيره ممن يسير بسيرتهما، وقال لهم كلاماً تحتته رمز، وهو قوله: إننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت.

قالوا: وهذا كلام له باطن وغور عميق، معناه الإخبار عن غيب يعلمه هو ويجهلونه هم، وهو الإنذار بحرب المسلمين بعضهم لبعض، واختلاف الكلمة وظهور الفتنة. ومعنى قوله: (له وجوه وألوان) أنه موضع شبهة وتأويل، فمن قائل يقول: أصاب علي، ومن قائل يقول: أخطأ، وكذلك القول في تصويب محاربيه، من أهل الجمل وصفين والنهران، وتخطئتهم، فإن المذاهب فيه وفيهم تشعبت وتفرقت جداً.

ومعنى قوله: الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت أن الشبهة قد استولت على العقول والقلوب، وجهل أكثر الناس محجة الحق أين هي، فأنا لكم وزيراً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أفتي فيكم بشريعته وأحكامه خير لكم مني أميراً محجوراً عليه مدبراً بتدبيركم، فإني أعلم أنه لا قدرة لي أن أسير فيكم بسيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله) في أصحابه مستقلاً بالتدبير، لفساد أحوالكم، وتعذر صلاحكم.

وقد حمل بعضهم كلامه على محمل آخر، فقال: هذا كلام مستزيد شك من أصحابه، يقول لهم: دعوني والتمسوا غيري، على طريق الضجر منهم، والتبرّم بهم والتسخط لأفعالهم، لأنهم كانوا عدلوا عنه من قبل، واختاروا عليه، فلمّا طلبوه بعد أجابهم جواب المتسخط العاتب.

وحمل قوم منهم الكلام على وجه آخر، فقالوا: إنّه أخرجه مخرج التهكّم والسخرية، أي أنا لكم وزيراً خيراً مني لكم أميراً فيما تعتقدونه، كما قال سبحانه: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ أي تزعم لنفسك ذلك وتعتقده.

واعلم أن ما ذكره ليس ببعيد أن يحمل الكلام عليه، لو كان الدليل قد دلّ على ذلك، فأما إذا لم يدلّ عليه دليل، فلا يجوز صرف اللفظ عن ظاهره، ونحن نتمسك بالظاهر إلا أن تقوم دلالة على مذهبهم تصدنا عن حمل اللفظ عن ظاهره^(١).

وقد عرفت أنّه قد دلت الأدلة الصريحة على إمامة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام والتي تناقلتها مصادر الفريقين، فلا بدّ إذن من حمل هذه الألفاظ من الإمام عليه السلام بما لا يتنافى مع تلك الأدلة، خصوصاً إذا كانت هذه الألفاظ قابلة لأن تحمل على أحد الوجوه التي ذكرناها أو التي ذكرها ابن أبي الحديد.

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٧ ص ٣٣-٣٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

قوله: بايعني القوم الذي بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان

ومن الفقرات التي استند إليها القفاري في نفي النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام هو كلام منسوب إلى أمير المؤمنين عليه السلام نقله من نهج البلاغة أيضاً، قال: «ويذكر [أي الإمام علي] أنّ ثبوت خلافته تمّ بمبايعة المهاجرين والأنصار الذين كانت الشورى لهم، وكان إجماعهم هو المعتبر في هذا المقام، ولو كان هؤلاء مرتدين كما تصفهم كتب الشيعة لم يجز اعتبار بيعتهم وإجماعهم، ولو كان ثمة نص لم يحتجّ إلى بيعتهم وإجماعهم.

يقول أمير المؤمنين كما في النهج: (إنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه) فطريقة بيعته لا تختلف عمّن سبقه (فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرُدّ) وهذا يوحي بأنّ بيعته لم تكن ثابتة من قبل كما يزعم الإمامية، وإنما بعد ثبوتها بالبيعة لم يكن ثمة مجال للرد حينئذ (وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً كان ذلك رضياً) فإجماعهم هو الأصل في الاختيار لا النصّ، (فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبا قاتلوه على اتّباعه غير سبيل المؤمنين وولاه ما تولّى)^(١).

فهذا نص صريح في عدم وجود نص، فالشورى - في أمر الإمامة - هي للمهاجرين والأنصار، ومن أجمعوا عليه هو الإمام، ومن خرج عن

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١٤ ص ٣٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ذلك وجب قتاله لا تباعه غير سبيل المؤمنين، ولو كان هناك نص في الإمام لم يقل علي (رضي الله عنه) ذلك»^(١).

الجواب:

سنتعرض في الإجابة عن هذه الشبهة إلى مصادر هذا الكلام وأسانيده أولاً، ومن ثم نبين مفاده ودلالاته بالاستعانة بالقرائن الموضوعية والتاريخية التي قيل فيها هذا الكلام، ونناقش ما استنتجه القفاري من هذا الكلام، واستنتاجه يتمثل بما يلي:

أ- طريقة بيعة الإمام عليه السلام لا تختلف عن طريقة بيعة من سبقوه من الخلفاء.

ب - بيعته عليه السلام لم تكن ثابتة من قبل.

ج - الإجماع هو الأصل في الاختيار لا النص.

مصادر هذا القول

بيننا سابقاً بأن نهج البلاغة الذي جمع فيه الشريف الرضي رحمته الله ما ارتآه من كلام أمير المؤمنين عليه السلام وإن كنا نعدّه من المصادر المهمة والكتب القيمة، إلا أننا نتعامل معه، بل ومع كل كتاب وفق المنهج العلمي المتبع في مدرسة أهل البيت عليهم السلام القاضي بأن يبحث في أسانيد ودلالات كل كلام أو حديث بغض النظر عن المصدر الذي ورد فيه، ونهج البلاغة كما هو

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٠-٨٥١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

معروف لم يدرج فيه الشريف الرضي أسانيد الروايات التي نقلها من مصادر سبقتها، تاركاً المجال للباحثين والمحققين في إثبات صحة أو عدم صحة ما ورد فيه.

وهذا الكلام الذي تمسك به القفاري على أنه من كلام أمير المؤمنين عليه السلام قد جاء في عدة مصادر تاريخية سبقت الشريف الرضي، ويمكن اعتبار بعضها هو المصدر الأساس لهذا الكلام الذي كان عبارة عن كتاب أرسله أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية بعد رجوعه من وقعة الجمل، وقد نقل هذا الكتاب نصر بن مزاحم (ت ٢١٢هـ) في كتابه وقعة صفين^(١)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في الإمامة والسياسة^(٢) والدينوري (ت ٢٨٢هـ) في كتابه الأخبار الطوال^(٣) وابن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ) في كتابه الفتوح^(٤)، وابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ) في العقد الفريد^(٥)، ولم يرد ذكر ما أرسله إلى معاوية مسنداً سوى في كتاب وقعة صفين.

(١) نصر بن مزاحم المنقري، وقعة صفين: ص ٢٨-٢٩، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة.

(٢) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة: ج ١ ص ٨٤، الناشر: مؤسسة الحلبي.

(٣) أبو حنيفة الدينوري، الأخبار الطوال: ج ١ ص ٢٢٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن أعثم الكوفي، فتوح البلدان: ج ٢ ص ٤٩٤، الناشر: دار الأضواء - لبنان. ثم إننا قد ناقشنا أسانيد كتاب الفتوح سابقاً، أنظر: ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٥) ابن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد: ج ٤ ص ٣٠٩-٣١٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

نص قوله: (بايعني القوم الذين بايعوا...)

وسنقل نصّ الكلام مع سنده لمعرفة صحة هذا السند واعتباره، فقد روى نصر بن مزاحم: «عن عمر بن سعد، عن نمير بن وعلة، عن عامر الشعبي، أن علياً عليه السلام حين قدم من البصرة نزع جريراً همدان، فجاء حتى نزل الكوفة، فأراد على أن يبعث إلى معاوية رسولا فقال له جرير: ابعثني إلى معاوية... فبعثه علي عليه السلام... فانطلق جرير حتى أتى الشام ونزل بمعاوية، فدخل عليه فحمد الله وأثنى عليه، وقال: أما بعد يا معاوية فإنه قد اجتمع لابن عمك أهل الحرمين وأهل المصرين وأهل الحجاز، وأهل اليمن، وأهل مصر، وأهل العروض وعمان، وأهل البحرين واليمامة، فلم يبق إلا أهل هذه الحصون التي أنت فيها، لو سال عليها سيل من أوديته غرقها، وقد أتيتك أدعوك إلى ما يرشدك ويهديك إلى مبايعة هذا الرجل، ودفع إليه كتاب علي بن طالب، وفيه:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أما بعد فإنّ بيعتي بالمدينة لزمك وأنت بالشام؛ لأنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بوبعوا عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يردّ، وإنّما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإذا اجتمعوا على رجل فسّموه إماماً كان ذلك لله رضا، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو رغبة ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى ويصليه جهنم وساءت مصيراً، وإنّ طلحة والزبير بايعاني ثم

نقضا بيعتي، وكان نقضهما كردهما، فجاهدتهما على ذلك حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون، فادخل فيما دخل فيه المسلمون ...»^(١).

سند هذا القول

إنّ سند هذا الكلام لا يمكن الاعتماد عليه، فبغض النظر عمّا قيل في نصر بن مزاحم، فإن في السند غير واحد من الرواة الذين يمكن المناقشة فيهم، ومنهم:

نمير بن وعلة

نمير بن وعلة مجهول عند السنّة ومتروك عند الشيعة:

قال الرازي في الجرح والتعديل: «نمير بن وعلة روى عن الشعبي روى عنه أبو مخنف سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول»^(٢) وكذلك الحال في لسان الميزان ولكنه ذكره مصحّفاً باسم نمير بن دعلمة^(٣)، وقال النمازي في المستدركات: «نمير بن وعلة: لم يذكره»^(٤).

عامر الشعبي

هذا مضافاً إلى أن الراوي المباشر عن علي عليه السلام هو عامر الشعبي، فهو وإن وثّقه إلاّ أنّه غير مؤتمن على ما ينقله عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ لانحرافه عنه.

(١) نصر بن مزاحم، وقعة صفين: ص ٢٨-٢٩، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٨ ص ٤٩٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٦ ص ١٧١، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٤) النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ج ٨ ص ٨٩، الناشر: ابن المؤلف.

انحراف الشعبي عن علي عليه السلام

هناك عدة أمور يستدل بها على انحرافه عن أمير المؤمنين عليه السلام منها:

١- سب الشعبي علياً عليه السلام

روي البلاذري عن مجالد عن الشعبي، قال: «قدمنا على الحجاج البصرة، وقدم عليه قرءاء من المدينة من أبناء المهاجرين والأنصار، فيهم أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه) ... وجعل الحجاج يذاكرهم ويسألهم إذ ذكر علي بن أبي طالب، فنال منه وقلنا؛ مقاربة له وفرقاً منه ومن شره ...»^(١).

معاقبة الحسن البصري للشعبي

وقد عاتبه الحسن البصري الذي كان حاضراً المجلس - وقد كان طلب منه الحجاج رأيه في علي عليه السلام فأثنى على علي عليه السلام كثيراً؛ مما أغضب الحجاج - قال له: «ويحك يا عامر هلاً اتقيت الله إذ سئلت فصدقت، أو سكت فسلمت» فردّ عليه عامر الشعبي: «يا أبا سعيد قد قلتها وأنا أعلم ما فيها»^(٢).

فكان في مقدور الشعبي أن يسكت ولا يسبّ علياً عليه السلام، فيسلم من شرّ الحجاج أو أن يتخذ موقفاً شجاعاً كالذي اتخذته الحسن البصري رحمته الله.

وهو يعلم أنّ سبّ علي عليه السلام هو سبّ النبي صلى الله عليه وآله وسبّه كفر بلا ريب، كما قال أحمد بن حنبل وغيره عن أبي عبد الله الجدلي، قال: «دخلت على أمّ

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١٣ ص ٣٨٨-٣٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه.

سلمة، فقالت لي: أَيْسَبَّ رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فيكم؟ قلت: معاذ الله أو سبحان الله أو كلمة نحوها، قالت: سمعت رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يقول: من سبَّ عليًّا فقد سبَّني»^(١).

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه^(٢).

ولا شك أيضاً في أنّ المحبَّ لعليِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يسبُّه ولو فعل به ما فعل، كما ورد عن أبي بكر بن خالد بن عرفطة أنه أتى سعد بن مالك، فقال: «بلغني أنكم تعرضون على سبِّ علي بالكوفة فهل سببته؟ قال: معاذ الله، قال: والذي نفس سعد بيده لقد سمعت رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يقول في علي شيئاً لو وُضِعَ المنشار على مفرقي علي أن أسبّه ما سببته أبداً»^(٣). قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى وإسناده حسن»^(٤)، وقال ابن حجر: «وعند أبي يعلى عن سعد من وجه آخر لا بأس به، قال: لو وضع المنشار على

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٦ ص ٣٢٣، الناشر: دار صادر - بيروت. النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ص ٩٩، الناشر: مكتبة نينوى - طهران. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٦٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٦٣٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٩١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الموفق الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ص ١٤٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. ابن الدمشقي، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ: ج ١ ص ٦٦، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم - إيران.

(٢) الحاكم النيسابوي، المستدرک: ج ٣ ص ١٢١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج ٢ ص ١١٤، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق. ابن أبي شيبه، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٩ - ١٣٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

مفرقي علي أن أسبّ علياً ما سببته أبداً»^(١).

وكيف يتجرأ الإنسان المسلم على سبّه وقد أخرج مسلم في صحيحه عن عدي بن ثابت عن زرّ، قال: «قال علي: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنّه لعهد النبي الأمي (صلى الله عليه وسلم) إليّ أن لا يحبّني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»^(٢).

٢- افتراء الشعبي على علي عليه السلام

لقد افتري علي علي عليه السلام افتراءً عظيماً حين زعم بأنه مات ولم يقرأ القرآن أو لم يحفظ القرآن، قال البسوي في المعرفة والتاريخ: «حدثنا شريك عن إسماعيل بن أبي خالد قال: سمعت الشعبي يحلف بالله لقد دخل علي (حصر به)^(٣) وما قرأ القرآن»^(٤).

وقال أحمد بن فارس في كتابه الصحابي في فقه اللغة: «وروى شريك عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت الشعبي يقول ويحلف بالله: لقد دخل علي حُفرتَه وما حفظ القرآن»^(٥).

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٦٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٦٠-٦١ ح ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ما بين المقعوفتين لم يثبتته المحقق في المتن، وإنما ذكره في الحاشية، لأنه لم يتبيّن معناه، والصحيح أنّ (حصر به) مصحّفة عن (حفرته)، فيصير المعنى: دخل علي حفرته وما قرأ القرآن؛ أي أنّ علياً عليه السلام لم يقرأ القرآن حتى توفي، وسيتبيّن هذا المعنى من كلام ابن فارس في كتابه (الصحابي في فقه اللغة).

(٤) البسوي، المعرفة والتاريخ: ج ١ ص ٤٨٣، الناشر: مكتبة الدار- المدينة المنورة.

(٥) أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة ولسان العرب في كلامها: ص ١٧٠، الناشر: المكتبة

ثم علق قائلاً: «وهذا كلام شنع جداً فيمن يقول: سلوني قبل أن تفقدوني، سلوني فما من آية إلا أعلم أبليلاً نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل»^(١).

وكلام الشعبي هذا يخالف الإجماع والضرورة، وهو كلام لا يصدر عن شخص سليم القلب تجاه أمير المؤمنين الذي يقول: «سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا حدثتكم به، وسلوني عن كتاب الله، فوالله ما منه آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار، أم بسهل نزلت أم بجبل»^(٢).

٣- كذبه في قضية من شهد حرب الجمل من الصحابة

لقد زعم الشعبي أنه لم يشهد الجمل من الصحابة إلا أربعة، فإن جاءوا بخامس فأنا كذاب:

روى العاصمي في سمط النجوم العوالي أن الشعبي: «بالغ، فقال: لم يشهد الجمل من الصحابة إلا علي وعمار وطلحة والزبير وهو مخالف لما نقله الثقات غيره»^(٣).

وقال محمد بن عبد الوهاب: «قال الشعبي: لم يشهد الجمل من



السلفية - القاهرة.

(١) المصدر السابق: ص ١٧٠.

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ١ ص ١١٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) العاصمي، سمط النجوم العوالي: ج ٢ ص ٥٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الصحابة إلا أربعة فإن جاءوا بخامس فأنا كذاب»^(١).

وكلامه هذا كذب، يخالف إجماع أهل السير والتاريخ من أنه شهد البصرة مع علي عليه السلام عدد كبير من الصحابة.

قال الذهبي: «قال سعد بن إبراهيم الزهري: حدثني رجل من أسلم قال: كنا مع علي أربعة آلاف من أهل المدينة. وقال سعيد بن جبير: كان مع علي يوم وقعة الجمل ثمانمائة من الأنصار، وأربعمائة ممن شهدوا بيعة الرضوان. رواه جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد. وقال المطلب بن زياد، عن السدي: شهد مع علي يوم الجمل مائة وثلاثون بدرياً وسبعمائة من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم)، وقتل بينهما ثلاثون ألفاً، لم تكن مقتلة أعظم منها»^(٢).

وقال خليفة بن خياط في تاريخه: «كان مع علي يوم الجمل ثمانمائة من الأنصار وأربعمائة ممن شهد بيعة الرضوان»^(٣).

وروى الطوسي عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، قال: «شهد مع علي عليه السلام يوم الجمل ثمانون من أهل بدر، وألف وخمسمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»^(٤).

(١) محمد بن عبد الوهاب، مسائل لخصها محمد بن عبد الوهاب: ج ١ ص ١٧٠، الناشر: مطابع الرياض.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٤٨٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط: ص ١٣٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الطوسي، الأمالي: ص ٧٢٦، الناشر: دار الثقافة - قم. القاضي النعمان المغربي، شرح الأخبار: ج ١ ص ٤٨٩، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

٤- انتقاصه من أصحاب علي عليه السلام

لقد عمد الشعبي إلى الانتقاص من بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام كالحارث الأعور الهمداني، حين اتهمه بالكذب، مع أنه اشتهر بالصدق والوثاقة.

قال القرطبي: «الحارث رماه الشعبي بالكذب، وليس بشيء، ولم يبن من الحارث كذب، وإنما نقم عليه إفراطه في حبّ علي وتفضيله له على غيره، ومن هاهنا - والله أعلم - كذب الشعبي؛ لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر»^(١).

وروي عن مجالد أنه قال: قيل لعامر (الشعبي): «لم تقول لأصحاب علي ما تقول، وإنما تعلمت منهم؟ قال: من أيهم؟ قيل: من الحارث الأعور وصعصعة بن صوحان ورشيد الهجري»^(٢).

٥- مناصرته بني أمية الذين يعادون علياً عليه السلام

لقد وقف الشعبي بشكل واضح مع الخط الأموي المعروف بعدائه الشديد لعلي عليه السلام فقد كان واحداً من رجالاتهم وشخصياتهم البارزة.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: «حدثني مجالد، عن الشعبي، قال: لما قدم الحجاج سألني عن أشياء من العلم، فوجدني بها عارفاً، فجعلني

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١ ص ٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٢٤ ص ١٠٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. عبد الله بن أحمد

بن حنبل، السنة: ج ٢ ص ٥٥٨، الناشر: دار ابن القيم - الدمام.

عريفاً على قومي الشعبين، ومنكباً على جميع همدان وفرض لي، فلم أزل عنده بأحسن منزلة»^(١)، والعريف هو «القائم بأمر طائفة من الناس، من عرفت (بالضم وبالفتح) على القوم أعرف بالضم، فأنا عارف وعريف، أي وليت أمر سياستهم وحفظ أمورهم، وسمي بذلك لكونه يتعرف أمورهم حتى يعرف بها من فوقه عند الاحتياج، وقيل: العريف دون المنكب وهو دون الأمير»^(٢).

٦- بغض الشعبي للشيعة

هذا ولم يخف الشعبي بغضه الشديد للشيعة وصرح بذلك بعبارات قاسية، يقول في أحد كلامه: «يا مالك ... أحذرك الأهواء المضلّة، شرّها الرافضة، فإنها يهود هذه الأمة، يُبغضون الإسلام كما يُبغض اليهود النصرانية، ولم يدخلوا في الإسلام رغبةً ولا رهبة من الله»^(٣).

فنقول بعد كل هذا: لا يمكن أن يكون مثل هذا الرجل أميناً وموضوعياً في مروياته التي تقع مورد الخلاف فيما يخص الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، خصوصاً مسألة الخلافة والإمامة وشرعيتها، والتي تشكل نقطة افتراق بين الشيعة والسنة، وذلك لا يتنافى مع كونه موثقاً عند الكثير من علماء السنة.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٤ ص ٣٠٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) بن حجر، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٤٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد: ج ٢ ص ٢٣٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

النقاش الدلالي في فقرة: بايعني القوم

الإمام عليه السلام في مقام الاحتجاج والإلزام

ثم لو صحَّ السند فإن المتأمل في كلام الإمام عليه السلام يجده أنه كان في مقام الإلزام والاحتجاج، فهو كلام جدلي، مبني على ما يعتقده معاوية، وهدفه أن يلزم معاوية بالبيعة له بحسب ما يعتقده معاوية، فلذا جاء قوله: بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، تعليلاً لقوله: فإن بيعتي بالمدينة لزمك وأنت بالشام، فأراد أن يقول له: كما أنك التزمت ببيعة المسلمين لعثمان وهو بالمدينة كذلك يجب عليك أن تلتزم ببيعتهم لي وأنت بالشام بلا فرق بينهما التزاماً بالقاعدة العقلائية: (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم) والإمام عليه السلام يعلم علم اليقين بأنه لو حاججه بالنص على خلافته لرفضها، وهذا بدهي لمن يعرف سياسة معاوية، فكلمه بلغة يفهمها خصمه لا بلغة الاستحقاق القائم على النصّ الشرعي.

وقد فهم الخوارزمي الحنفي من كلام الإمام عليه السلام أنه في مقام الاحتجاج والإلزام، قال: «كتب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قبل نهضته إلى صفين إلى معاوية لأخذ الحجة عليه. أما بعد: إنه لزمك بيعتي بالمدينة وأنت بالشام، لأنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بويعوا عليه»^(١).

(١) الموفق بن أحمد الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ٢٠٢، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

وهناك شواهد وأدلة وقرائن داخلية من نفس كلام الإمام عليه السلام وقرائن خارجية يفرضها الواقع التاريخي والموضوعي للإحداث تؤيد أن الإمام عليه السلام كان بصدد الاحتجاج على معاوية وإلزامه بما يؤمن به، ولم يكن في معرض تقرير نظرية الشورى والإقرار بصحتها وصحة الطريقة التي تمت بها بيعة من سبقوه من الخلفاء وبالتالي تصويب بيعته على وفق تلك الطريقة والكيفية، حتى يقال: إن كلامه عليه السلام يدل على نفي النص على إمامته وخلافته.

شواهد وقرائن على أن الإمام كان في مقام الاحتجاج

القرينة الأولى: قوله عليه السلام: بايعني القوم ... على ما بايعوهم عليه

في هذا المقطع من كلام الإمام عليه السلام يريد أن يبين فيه أن المهاجرين والأنصار قد بايعوا الخلفاء الثلاثة على أن يكونوا خلفاء وحكاماً سياسيين تنفيذيين، لهم الأمر والنهي على أفراد الأمة، ويتعهد المبايع بالمقابل بطاعتهم وتنفيذ أوامرهم، وهذا هو مضمون عقد البيعة الذي تم، ولم يبايعوهم على أنهم أئمة قد نصّ عليهم الشارع وفرض طاعتهم ولهم الولاية الإلهية العامة في جميع أمور الدين والدنيا، كما هو مضمون الإمامة الإلهية التي بيناها، ومبايعة الناس لأمر المؤمنين عليه السلام حين بايعوه كانت على نفس ما بايعوا عليه الذين قبله، وهو لا يتصادم أبداً مع إمامة أمير المؤمنين عليه السلام الثابتة بالنص والدليل الشرعي، وإنما أراد عليه السلام بهذا الكلام الإشارة إلى أن بيعة الناس له كانت بذات المضمون الذي يعتقد بصحته معاوية، وهي بيعة

سياسية من أجل حكومة الناس، ومعاوية قد استمد شرعيته ووجوده في الحكم من شرعية تلك البيعة، فالخليفة عمر ومن بعده عثمان هم من وُلوه هذه الإمارة، فلا يجوز له التمرد على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام وعدم بيعته، ولذا قال له: إن من شروط هذه البيعة أنه لا يجوز لمن حضر أن يختار غير ذلك، ولا لمن لم يحضر أن يردّ هذه البيعة، فمعاوية وهو بالشام لزمته خلافة أمير المؤمنين عليه السلام.

وهذا الأسلوب في التعامل مع معاوية هو الأسلوب العقلاني والمنطقي الصحيح، فلا يعقل أن يقول أمير المؤمنين عليه السلام لمعاوية: إنني أنا الخليفة المنصوص عليّ وأن خلافة الذين سبقوني كانت غير صحيحة وعليك أن تخضع لأوامري وأن تبايعني على ذلك.

وبهذا البيان يتبين سقم ما استنتجه القفاري حين قال: (فطريقة بيعته لا تختلف عن سبقه) لأن مقصود الإمام عليه السلام أن التشابه بين بيعته وبيعة من سبقوه من الخلفاء هو في المضمون الذي بيناه آنفاً وهو أنهم بايعوه على أنه حاكم سياسي تنفيذي، وليس التشابه في الطريقة والكيفية، وإلا فإن طريقة بيعته تختلف كلياً عن طريقتهم، كما سيتبين من خلال الأبحاث التالية.

وكذلك اتضح عدم صحة ما رتبّه القفاري على قول الإمام: «فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد» حيث قال: «وهذا يوحي بأن بيعته لم تكن ثابتة من قبل كما يزعم الإمامية وإنما بعد ثبوتها بالبيعة لم يكن مجال للرد حينئذ» ولا ندري من أوحى للقفاري بذلك؟! وكيف قاده عقله لهذا الاستنتاج، فإن مراد الإمام عليه السلام أن قوانين وأعراف هذه البيعة وطريقتها

التي درج عليها المسلمون في بيعة الخلفاء الثلاثة هي أنها كانت تنعقد بالذين يبادرون لهذه البيعة أيّاً كان عددهم، ثمّ تعمم تلك البيعة حتى على الحاضرين من أهل المدينة وغيرهم الذين لم يبادروا إلى البيعة، ولا يسمحون لهم بأن يختاروا غير ما اختار هؤلاء فضلاً عمّن كان غائباً من سكان البلاد البعيدة كالشام مثلاً، ولذا كان يُستخدم العنف في بعض الأحيان لأخذ هذه البيعة، وهذا المعنى كما ترى ليس فيه إشارة إلى أن البيعة لم تكن ثابتة له سابقاً.

ثم لا ندري عن أي بيعة سابقة يتكلم القفاري ويراها من مزاعم الشيعة؟ فإن كان يقصد بيعة حدثت بعد وفاة النبي ﷺ بحيث كانت سابقة على بيعته المعروفة بعد الخلفاء الثلاثة، فالشيعة لا تعتقد بهذا، وإن كان يقصد اليوم الذي نصبه رسول الله ﷺ خليفة في غدير خمّ فإنها لم تكن بيعة فعلية، بل بيعة مشروطة، تكون فعليتها بعد وفاة النبي ﷺ وهي بمعنى أن علي بن أبي طالب إمام وحاكم بعد رسول الله ﷺ.

وليست هذه البيعة مما تزعمه الشيعة وأنهم تفرّدوا بها، بل روى هذه الحادثة الكثير من علماء أهل السنة وبأسانيد صحيحة، وفيها قال له عمر مهنئاً أمير المؤمنين عليه السلام: بخ بخ لك يا بن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مسلم^(١).

(١) روى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي هريرة، قال: «لما أخذ النبي ﷺ بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألسنت ولي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم»

والبيعة المصطلح عليها مورد الخلاف هي البيعة التي بموجبها يصبح الإمام حاكماً فعلياً على المسلمين، وهي لا تصحّ ولا تنعقد في زمن كان الرسول الله ﷺ هو الإمام والحاكم بشكل مطلق، كما هو واضح، فكلام القفاري واستنتاجه بعيد كلّ البعد عن معنى الكلام ومغزاه وإنما هو تحميل وتحكّم لا وجه له.

وخلاصة ما تقدّم أن كلام الإمام عليّ عليه السلام: «على ما بايعوهم عليه» يدلّ على أنّ المقصود هو الأمر الذي بايعوا الناس عليه وهو الإمرة والحاكمية السياسية، وليس الإمامة الإلهية، وهو لا يتنافى مع وجود نصّ على الإمام عليّ عليه السلام.

القريضة الثانية: قوله عليه السلام: فإذا اجتمعوا على رجل ...

إنّ كلام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: هذا - على تقدير ثبوته^(١) - كلام صحيح على مستوى الفرض والنظرية، فإنّ المسلمين جميعاً لو فرض واجتمعوا على إمام بما فيهم بنو هاشم وخيرة الصحابة من المهاجرين - لا سيما علي بن أبي طالب عليه السلام - والأنصار، فقطعاً سيستندون في إجماعهم المفترض هذا إلى حجة شرعية، تلك الحجة هي التي أدّت بهم إلى هذا الإجماع.



مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث.

(١) في إحدى نسخ نهج البلاغة - المطبوعة بمصر القاهرة: جاء بدل «كان ذلك لله رضا»، «كان ذلك رضا» فيكون المعنى كان ذلك رضا للمهاجرين والأنصار.

إلا أنّ هذا الإجماع لم يحصل على أرض الواقع أبداً في خلافة الثلاثة، فخلافة أبي بكر عارضها جلّ الصحابة من المهاجرين والأنصار، وهذا ما صرح به عمر بن الخطاب نفسه، قال: «وأنه قد كان من خبرنا حين توفّي الله نبيّه (صلى الله عليه وسلّم) أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما»^(١)، فتّمّت بيعته في سقيفة بني ساعدة باقتراح من عمر وبيعة عدد قليل من الصحابة^(٢).

ثم بعد ذلك طلبت البيعة من بقية المسلمين الذين رفض عدد منهم هذه البيعة، وتناقل بعض آخر، فأخرج ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني بسنده عن أبي نضرة عن أبي سعيد، قال: «لما رأى أبو بكر (رض) تناقل الناس عن بيعته قال: أأست أحق الناس بها؟ أأست أول من أسلم؟ أأست صاحب كذا؟ أأست صاحب كذا؟»^(٣) فهناك عدم رضا وتناقل من قبل الصحابة عن بيعة أبي بكر فضلاً عن أن يكون هناك إجماع وتسالم على بيعته من أول الأمر، وأمّا في خلافة عمر فإنّ المسألة أوضح، فقد تمّ تعيينه

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر-بيروت.

(٢) قال عضد الدين الإيجي: «وإذا ثبت حصول الإمامة بالاختيار والبيعة، فاعلم أنّ ذلك لا يفتقر إلى الإجماع، إذ لم يقدّم عليه دليل من العقل أو السمع، بل الواحد والإثنان من أهل الحلّ والعقد كاف، لعلنا أنّ الصحابة مع صلابتهم في الدين اكتفوا بذلك، كعقد عمر لأبي بكر، وعقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان ولم يشترطوا اجتماع من في المدينة فضلاً عن اجتماع الأمة. هذا ولم ينكر عليه أحد، وعليه انطوت الأعصار إلى وقتنا هذا». المواقف في علم الكلام: ج ٣ ص ٥٩٠-٥٩١، الناشر: دار الجيل.

(٣) الضحاك، الآحاد والمثاني: ج ١ ص ٧٦، الناشر: دار الريعة - الرياض. عمرو بن أبي عاصم، الأوائل: ص ٣٦، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

خليفة على المسلمين من قبل أبي بكر، وعارض بعض الصحابة هذه الطريقة الجديدة التي لم تكن متبعة في خلافة أبي بكر.

كما عارضوا تعيين عمر نفسه للخلافة، فقد روى ابن سعد في الطبقات بسنده: «عن عائشة قالت: لما حضرت أبا بكر الوفاة استخلف عمر فدخل عليه علي وطلحة، فقالا: من استخلفت؟ قال: عمر، قالا: فماذا أنت قائل لربك؟ قال: أبا الله تفرقاني لأنا أعلم بالله وبعمركم، أقول: استخلفت عليهم خير أهلك»^(١).

وأخرج أبو جعفر الطبري وابن الأثير عن أسماء ابنة عميس أنها قالت: «دخل طلحة بن عبيد الله على أبي بكر فقال: استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقي الناس منه، وأنت معه فكيف إذا خلا بهم، وأنت لاق ربك، فسألك عن رعيتك، فقال أبو بكر: - وكان مضطجعاً - أجلسوني، فأجلسوه، فقال لطلحة: أبا الله تفرقني، أو: أبا الله تخوفني، إذا لقيت الله ربي فسألني، قلت: استخلفت على أهلك خير أهلك»^(٢).

وأما خلافة عثمان وبيعته فتتمت بطريقة ابتكرها عمر، وصل من خلالها عثمان إلى سدة الحكم، فأين هذا الإجماع الذي تم على خلافة أي من الخلفاء؟! ولو كان الإجماع هو الأصل في البيعة وليس النص كما فهم القفاري من هذا الكلام، فسوف لا تصح خلافة الخلفاء الثلاثة ولذا حاول

(١) ابن سعد، طبقات ابن سعد: ج ٣ ص ٢٧٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٢١، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٤٢٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

بعض علماء أهل السنة تصحيح خلافة أبي بكر وغيره رغم معارضة الكثير من الصحابة بأن البيعة إنما تصح بمن تيسر من الصحابة وعموم المسلمين، قال النووي: «أما البيعة فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس ولا كل أهل الحل والعقد وإنما يشترط مبايعة من تيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس»^(١).

وقال الماوردي الشافعي: «فقال طائفة: لا تنعقد إلا بجمهور أهل العقد والحل من كل بلد؛ ليكون الرضا به عاماً، والتسليم لإمامته إجماعاً، وهذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر (رضي الله عنه) على الخلافة باختيار من حضرها، ولم ينتظر بيعته قدوم غائب عنها»^(٢).

وقال القرطبي: «فإن عقدها واحد من أهل الحل والعقد فذلك ثابت، ويلزم الغير فعله، خلافاً لبعض الناس حيث قال: لا ينعقد إلا بجماعة من أهل الحل والعقد، ودليلنا: أن عمر (رض) عقد البيعة لأبي بكر»^(٣).

وحينئذ فإن ما فهمه القفاري واستنتجه من كلام الإمام عليه السلام كون الأصل في البيعة هو الإجماع، هو فهم لا يوافق عليه جميع العلماء.

القرينة الثالثة: قوله عليه السلام: إنما الشورى للمهاجرين والأنصار...

ومما يؤيد أن الإمام عليه السلام كان في مقام الاحتجاج على معاوية ولم يكن في مقام تصحيح خلافة الخلفاء الثلاثة، قوله: إنما الشورى للمهاجرين والأنصار ...

(١) النووي، شرح صحيح مسلم: ج ١٢ ص ٧٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الأحكام السلطانية، الماوردي: ج ١ ص ٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١ ص ٢٦٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

والشورى تعني استطلاع رأي الأمة عن طريق المشاركة العامة في اختيار الحاكم، ولو طبقنا هذا المفهوم على بيعة أبي بكر لم نجد أنّ الأمة استشيرت واستطلع رأيها، بل اقتصر ذلك على نفر قليل لا يتعدى أصابع اليد الواحدة، كانوا في سقيفة بني ساعدة حيث وقعت البيعة، وهذا لا يسمى شورى أو مشاوراة الأمة بالمعنى الصحيح لها، والدليل على ذلك أنّ الخليفة عمر في تقييمه لخلافة أبي بكر أسماها بالفلته التي وقى الله شرّها، حيث قال: «لا يغترون امرؤ أن يقول إنّما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمّت ألا وإنّها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرّها..»^(١). وأسماها بالفلته؛ لأنها تمّت من غير مشورة، ففي صحيح ابن حبان عن أبي حاتم، قال: «قول عمر: إن بيعة أبي بكر كانت فلتة ولكن وقى الله شرّها، يريد أن بيعة أبي بكر كان ابتداءها من غير ملأ، والشيء الذي يكون من غير ملأ يقال له الفلته»^(٢).

وهكذا خلافة عمر لم نجد للشورى نصيباً فيها، بل أن أبا بكر هو الذي نصّ عليه، فلا أنصار ولا مهاجرين استشيروا في اختيار عمر وبيعته، وكذا خلافة عثمان فكانت الشورى بعدد معين وهم ستة أشخاص عينهم عمر، فإن أياً من الخلفاء الثلاثة لم تكن خلافته عن شورى بين المسلمين، فضلاً عن إجماعهم.

ثم إنّ كلام الإمام عليه السلام: وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار فإذا اجتمعوا على رجل ... لعلّ فيه تعريضاً بطريقة وأسلوب بيعة الخلفاء الذين سبقوه^(٣)،

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر-بيروت.

(٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ٢ ص ١٥٨، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٣) وقد يقال: إنه تعريض بمعاوية أيضاً حيث إنه لم يكن من المهاجرين؛ إذ لا هجرة بعد فتح

فإنها لم تحظ بإجماع ولا شورى، ومع ذلك أصبحت مقبولة ولا يجوز الخروج عليها، بينما بيعته عليه السلام التي حصلت بإجماع الأمة والصحابة من أهل الحل والعقد تمرّد عليها معاوية ونكثها بعض الصحابة بعد أن بايعوا، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إليّ يتثالون عليّ من كل جانب حتى لقد وطئ الحسنان، وشقّ عطفائي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم»^(١). وقال عليه السلام أيضاً في ذيل نفس الكتاب الذي بعثه إلى معاوية: «وإن طلحة والزبير بايعاني ثم نقضا بيعتي، وكان نقضهما كردّهما، فجاهدتهما على ذلك حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون، فادخل فيما دخل فيه المسلمون»^(٢).

وقال الباحث السلفي حسن بن فرحان: «فقد أجمع الناس على بيعة علي (رضي الله عنه) ولم يخالف في ذلك إلا أهل الشام، وهم ليسوا أهلاً



مكة، أنظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٣٨ ح ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠. مضافاً إلى أن علياً عليه السلام يعتقد بأن معاوية لم يسلم في فتح مكة، ويفهم ذلك من قوله عليه السلام حينما نظر إلى رايات معاوية وأهل الشام: «فوالذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما أسلموا ولكن استسلموا، وأسروا الكفر» نهج البلاغة: ج ٣ ص ١٦، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم. وقد كرر هذا القول عمار بن ياسر تبعاً لإمامه عليه السلام: «والله ما أسلموا، ولكن استسلموا وأسروا الكفر فلما رأوا عليه أعواناً أظهروه». الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١ ص ١١٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٥-٣٦، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.
 (٢) نصر بن مزاحم، وقعة صفين: ص ٢٩، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة: ج ١ ص ٨٤-٨٥، الناشر: مؤسسة الحلبي. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٩ ص ١٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

لمعارضة المهاجرين والأنصار والبدرين وأصحاب بيعة الرضوان وأهل الحرمين»^(١).

القريضة الرابعة: كلامه عليه السلام في نهج البلاغة ينافي مبدأ الشورى

ومن الشواهد الخارجية التي تؤيد ما قلناه من أنه عليه السلام لم يكن مؤمناً بشرعية الطريقة والآلية التي حصلت بها البيعة للخلفاء السابقين، كلامه في نهج البلاغة نفسه والذي أوضح به، وبشكل صريح وفي أكثر من مناسبة ومكان، أن الخلافة والإمامة هي لأهل البيت عليهم السلام وبنص رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن هذه النصوص والأقوال، قوله عليه السلام في خطبته الشقشقية المشهورة، معترضاً على الشورى: «... فيا لله وللشورى متى اعترض الريب في مع الأول منهم حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر، لكنني أسففت إذ أسفوا وطرت إذ طاروا»^(٢).

وقوله عليه السلام: «فلما مضى صلى الله عليه وآله تنازع المسلمون الأمر من بعده، فوالله ما كان يلقي في روعي ولا يخطر ببالي أن العرب تزعج هذا الأمر من بعده (صلى الله عليه وآله) عن أهل بيته، ولا أنهم منحوه عني من بعده»^(٣).

ويقول في خطبة أخرى: «وقال قائل: إنك على هذا الأمر يا بن أبي طالب لحريص، فقلت: بل أنتم والله لأحرص وأبعد، وأنا

(١) حسن بن فرحان المالكي، نحو إنقاذ التاريخ: ص ١٣٧، الناشر: مؤسسة الإمامة الصحفية - الرياض.

(٢) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٤-٣٥، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

(٣) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١١٨-١١٩.

أخصّ وأقرب، وإنما طلبت حقاً لي وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه»^(١).

وقال عليه السلام في الخطبة الشقشقية أيضاً: «أما والله لقد تمّمها فلان وهو يعلم أنّ محليّ منها محل القطب من الرحي، ينحدر عني السيل ولا يرقى إليّ الطير، فسدت دونها ثوباً وطويت عنها كشحاً... فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجى أرى تراثي نهياً، حتى مضى الأول لسبيله فأدلى بها إلى فلان بعده.. فيا عجباً بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته، لشدّ ما تشطرا ضرعها...»^(٢).

فمن خلال هذه النصوص يصرّح أمير المؤمنين عليه السلام بغياب حقه وإن هناك نزاعاً وقع بين الأصحاب بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وانزعج بعضهم من وصيته لعلي، وهناك من لمزه بأنه حريص على الخلافة، وهناك من حال بينه وبينها، ومن ثم تمّمها من ليس لها أهل.

إلى هنا انتهى المبحث الأول الذي عالجت فيه الشبهات التي أثارها القفاري حول نفي النصّ من كتاب نهج البلاغة، وسوف نعالج الشبهات التي أثارها حول نفي النصّ من خلال مجموعة أمور ادّعى كونها ضرورية ومعلومة ومتفقاً عليها.

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٨٤.

(٢) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٠-٣٣، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

المبحث الثاني: فيما ينفي النص استنادا إلى مسلمة مزعومة

بعد أن ادعى القفاري أن هناك ما ينفي النصّ من أصحّ كتاب عند الشيعة وهو كتاب نهج البلاغة، ادعى أن هناك مسلمة اتفق عليها تنفي النصّ أيضاً، منها:

أولاً: أنّ القرآن الذي لا خلاف في فهمه، لم يذكر أسماء الأئمة عند الشيعة.

ثانياً: أنّ النصّ على الإمامة مما تتوافر الدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل.

ثالثاً: لو صحّ أن الصحابة قد كنتموا النصّ على خلافة عليّ عليه السلام، لكنتموا الفضائل الكثيرة له.

رابعاً: أنّ قول الشيعة بالنصّ على عليّ عليه السلام شبيه بقول بعض بالنصّ على إمامة العباس، والثاني باطل، فالأول مثله.

خامساً: لو كان هناك نصّ على عليّ لما اختلف فيه، كما لم يختلف اثنان في نصّ أبي بكر على عمر.

سادساً: كيف يطبع المهاجرون نصّ أبي بكر في عمر ولا يطيعون أمر النبي صلى الله عليه وآله في نصه على عليّ عليه السلام؟!

سابعاً: لو كان النصّ على عليّ ثابتاً، فكيف يجوز له الدخول مع الستة الذين نصّ عليهم عمر؟

فهذه أمور زعم أنّها من المسلمة والمتفق عليها، وهي بذاتها تنفي وجود النصّ على عليّ عليه السلام، ونحن سوف نبطل هذه المسلمة تباعاً.

الشبهة: كتاب الله يخلو من ذكر لأسماء أئمة الشيعة وهذا دليل على بطلان الإمامة

قال القفاري: «لندع جانب الروايات المختلف فيها، ونحتكم إلى كتاب الله سبحانه عن طريق فهمه من خلال اللغة العربيّة. فالله سبحانه أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وقد اتفق أهل السنّة والشيعة على حدود العربيّة، واتفقوا على ما وضع لمفرداتها من المعاني، ومعنى هذا أنّ اللغة العربية يمكن أن تكون المرجع في الحكومة في هذا الأمر.

فهل نجد في كتاب الله ذكراً للأئمة الاثني عشر بأسمائهم، كما ذكر رسول الهدى (صلّى الله عليه وسلّم) باسمه ووصفه؛ لأنّ الإمام عندهم كالنبي، ومنكر الإمام كمنكر النبي ﷺ أو أعظم؟!

وهل نجد لإمامة الاثني عشر ذكراً صريحاً في كتاب الله، كما ذكرت أركان الإسلام صريحة واضحة في مواضع متفرقة من كتاب الله، من غير حاجة لمعرفة أصلها إلى تأويل باطني أو روايات موضوعة، والإمامة عندهم أعظم أركان الإسلام؟!

فكيف لا تذكر ولا يشار إليها؟ أليس هذا دليلاً على أنّ مزاعم الإمامية في هذا الباب لا أصل لها؟ وحينئذ لا بدّ من رفض هذه المزاعم لمناقضتها لكتاب الله»^(١).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الجواب:**الجواب الأول: دلالة القرآن على مبدأ الإمامة**

إنّ الإمامة من أبرز المفاهيم التي أولاها القرآن الكريم عناية خاصة، وقد تضافرت النصوص القرآنية على ذكرها والتأكيد عليها، ورسم وتحديد معالمها.

والآيات الواردة في هذا المجال على قسمين، قسم منها يشير إلى مبدأ الإمامة العامة من دون تشخيصها بالأئمة من أهل البيت عليهم السلام، والقسم الآخر أثبت مقام الإمامة والخلافة لأهل البيت عليهم السلام بالخصوص.

ونحاول فيما يلي أن نشير بنحو الاختصار لكلا القسمين من الآيات المباركة:

القسم الأول: آيات الإمامة العامة

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(١).

إنّ سياق هذه الآية الكريمة واضح في أنّ الله تعالى قد جعل إبراهيم عليه السلام إماماً في أواخر عمره الشريف، بعد أن كان نبياً ورسولاً وخليلاً؛ وذلك لأنّ الآية صريحة في أنّ إبراهيم عليه السلام إنّما مُنحَ هذا المقام بعدما تعرّض لسلسلة من الابتلاءات والاختبارات، وكان ذلك بعد المتاعب والصعوبات التي

(١) البقرة: ١٢٤.

واجهها في تبليغ الرسالة الإلهية إلى قومه المشركين؛ وهو عليه السلام قد طلب مقام الإمامة لذريته، وهذا لا يتناسب إلا مع حصول الذرية له عليه السلام، وتجاوزه مرحلة الشباب، خصوصاً وأنه عليه السلام لم يُرزق الذرية إلا بعد مدة مديدة من الزمن، قد تجاوز فيها زمن الشباب الذي كسّر فيه الأصنام ودعا قومه إلى الإيمان بالله؛ وذلك لأنه عليه السلام عندما أعلن دعوته كان شاباً يافعاً، كما هو مفاد قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾^(١).

ويضاف إلى ذلك: أن اسم الفاعل في الآية المباركة - (جاعل) لا يعمل في المفعول وهو (إماماً) إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يعمل في الماضي، وحيث إن النبوة كانت ثابتة مسبقاً لإبراهيم عليه السلام، فلا بد أن يكون إعطاء الإمامة لإبراهيم عليه السلام في الحال أو الاستقبال، أي بعد نبوته. فهذه الآية تثبت وبوضوح مقاماً يغير مقام النبوة والرسالة لإبراهيم عليه السلام وذريته الطاهرة^(٢).

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾^(٣).

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾^(٤).

(١) الأنبياء: ٦٠.

(٢) وقد تعرضنا لهذا البحث في الجزء الأول في مبحث الإمامة، انظر: ص ٢٣٢-٢٣٧.

(٣) السجدة: ٢٤.

(٤) القصص: ٥.

فإنّ هذه الآية وسابقتها تدلّان وبوضوح على جانب آخر من جوانب الإمامة الإلهية، وهو أنّ مقام الإمامة لا بدّ أن يكون بجعل وتنصيب من قبل الله تعالى.

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١).

إنّ هذه الآية المباركة تشرح مفهوم الإمامة وتوضح أبعاده وحدوده، حيث قرنت طاعة أولي الأمر بطاعة الله تعالى، مما يكشف عن أنّ هذه الولاية متفرعة عن ولاية الله وولاية الرسول ﷺ، وهي شاهد على أنّ الولاية والإمامة، وقيادة الناس ليس من صلاحيتهم ولا بتنصيبهم؛ لأنّ اللازم عليهم هو المتابعة والانقياد في ذلك حسب.

القسم الثاني: آيات الإمامة الخاصة

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٢).

لقد ذكرنا في الجزء الأول في مبحث أدلة الإمامة من القرآن الكريم^(٣) أنّ نزول هذه الآية في حقّ علي عليه السلام من الأمور التي اتفق الفريقان على روايتها، وبالأسانيد الكثيرة وعن جمع كبير من الصحابة والتابعين،

(١) النساء: ٥٩.

(٢) المائدة: ٥٥.

(٣) أنظر: نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٤٢٧-٤٣٠.

كعلي عليه السلام وعمار والمقداد وابن عباس وأبي ذر وجابر بن عبد الله الأنصاري وابن جريج المكي ومجاهد ومقاتل والضحاك وغيرهم، ومن ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ بسند تقدم تصحيحه^(١)، عن سلمة بن كهيل، قال: «تصدق علي بخاتمه وهو راعع، فنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ...﴾»^(٢).

فهذه الآية دلت بصراحة على ولاية علي عليه السلام وإمامته على سائر المؤمنين - كما تقدم تقريب ذلك في مبحث آية الولاية - حيث قرنت الآية ولاية علي عليه السلام بولاية الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله، مما يكشف عن أن هذه الولاية متفرعة عن ولاية الله وولاية الرسول صلى الله عليه وآله، والمراد من الولاية - وقد تقدمت الإشارة لذلك في بحوث سابقة - هو القيام بأمر الأمة وقيادتها وهدايتها وتبيين ما تحتاج إليه من أمور دينها ودنياها، وأن عليها الرجوع إلى الولاية في كل صغيرة وكبيرة، وإذا قضوا أمراً فليس للأمة الخيرة من أمرها، بل عليها السمع والطاعة.

إذن فأصل الولاية والإمامة الخاصة لعلي عليه السلام - وهو أول أئمة أهل البيت عليهم السلام - قد نص عليها القرآن الكريم، وأما النص على إمامة بقية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام بالخصوص، فهو موكول إلى بيانات النبي صلى الله عليه وآله وسنته

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ٤٢٦.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير القرآن: ج ٤ ص ١١٦٢، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا. الطبري، جامع البيان: ج ٦ ص ٣٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٤ ص ٨٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الواحدي، أسباب النزول: ص ١٣٣، الناشر: مؤسسة الحلبي - القاهرة.

المباركة، كما سيأتي لاحقاً.

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(١).

لقد تقدّم في مبحث حديث الغدير أنّ هذه الآية نزلت في حقّ عليّ عليه السلام في يوم الغدير بعد حجّة الوداع، فمن ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب»^(٢).

وفي نزول هذه الآية المباركة في تلك الواقعة دليل واضح على أنها جاءت لتأكيد أمر في غاية الأهمية والخطورة، يجب على النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله تبليغه في يوم الغدير، حيث تبيّن الآية أن ما وقع في يوم الغدير لو لم يفعله النبي صلّى الله عليه وآله فلا يكون قد بلغ رسالة الإسلام، وليس ذلك إلا لانهدام ركن الإمامة والولاية الذي تتوقف عليه ديمومة الإسلام واستمراره، فترك تنصيب علي بن أبي طالب عليه السلام للولاية على الأمة مساوق لترك تبليغ الرسالة بكاملها؛ لأنّ الإمامة الإلهية بعد النبي صلّى الله عليه وآله هي التي تتكفل قيادة الأمة من الناحية الدينية والسياسية والحكومية ونحوها، فالله تعالى قد أنزل مقام الإمامة لعلي عليه السلام على نبيه صلّى الله عليه وآله من السماء وأمره بتبليغه

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٧٢، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا، وقد تقدم نقل هذا الحديث وبطرق مختلفة عند الإجابة عن شبهات حول حديث الغدير. أنظر: ص ١٣٥.

بصريح هذه الآية المباركة، وجعلت ذلك المقام عدلاً للرسالة بكاملها.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١).

سبق وأن ذكرنا بأن الأحاديث الصحيحة تنص على أن نزول هذه الآية كان بعد خطبة الغدير، وهذا ما تقدم إخرجه بسند صحيح عن أبي هريرة، حيث قال: «لما أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألسنت ولي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»^(٢).

ونزول هذه الآية المباركة بعد حديث الغدير من الأدلة الواضحة على أن الآية جاءت للتنصيب على إمامة علي عليه السلام وخلافته بعد النبي صلى الله عليه وآله؛ إذ لا يوجد ما يصلح لإكمال الدين وإتمام النعمة في حديث الغدير إلا مقام الخلافة والإمامة في الأمة؛ لأن الإمامة تعني حفظ الدين وقيادة الأمة والدفاع عن حريم الرسالة الإسلامية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله.

هذه لمحة عامة تكشف عن اهتمام القرآن بمقام الإمامة، وأن الإمامة العامة، والإمامة الخاصة المتمثلة بإمامة علي عليه السلام من المبادئ الأصلية في

(١) المائة: ٣.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث: ص ٩٥-٩٧.

القرآن الكريم، وأما التنصيص على بقية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام فهو متروك للبيانات النبوية المباركة، كما سيتضح في الجواب اللاحق.

الجواب الثاني: دلالة السنة على إمامة علي عليه السلام

لا ريب أن القرآن الكريم نزل لهداية الناس، وفيه تبيان كل شيء؛ ولكن بشرط أن تكون السنة شارحة ومبينة له، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١) ولهذا نجد أن المذكور في كتاب الله هو أصول الأحكام وأسس العقائد، إلا أن شرح تلك الأصول وتفسيرها وتجسيدها في الخارج موكول لسنة النبي صلى الله عليه وآله، من خلال حديثه وأقواله وسيرته المباركة، كما نرى أن القرآن يأمرنا بالصلاة من دون ذكر عدد الركعات وغيرها، والرسول صلى الله عليه وآله هو الذي يبين هذه كلها، ومن هنا أمرنا القرآن الكريم وبكل صراحة أن نأخذ بكل ما صدر عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وننتهي عما نهى عنه، كما في قوله عز وجل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا...﴾^(٢).

والنبي صلى الله عليه وآله معصوم في كلامه ولا ينطق عن الهوى، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٣)، فكلامه كالقرآن من حيث وجوب طاعته والعمل على طبقه.

(١) النحل: ٤٤.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) النجم: ٣-٤.

قال القرطبي: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾: «وفيها دلالة على أن السنة كالوحي المنزل في العمل»^(١).

وقد قرن بعد ذلك طاعة رسوله ﷺ بطاعته، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٢)، وقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾^(٣)، وكذلك قرن معصية الرسول ﷺ بمعصيته تعالى، حيث قال: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنَّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٥).

وأمر المؤمنين مقروناً بالقسم الشديد أن لا يكون في قلوبهم حرج فيما حكم به النبي ﷺ ونفى الإيمان عمّن لا يكون كذلك كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُواكَ فِيمَا سَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٦).

كما لن يجعل الله تعالى الخيرة للمؤمنين فيما قضى الله ورسوله، كما في قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١٧ ص ٨٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) النساء: ٥٩.

(٣) الأنفال: ٢٠.

(٤) الجن: ٢٣.

(٥) الشعراء: ٢١٦.

(٦) النساء: ٦٥.

ضاللاً مُبيناً^(١).

السنة النبوية تنهى عن الإعراض عن السنة

وهناك روايات كثيرة متضاربة في صحاح أهل السنة تؤكد وتحث على الأخذ بسنة الرسول ﷺ، وتنهى عن الإعراض عن سنته ﷺ والاكتفاء بالقرآن وحده، فمن الروايات التي وردت عن رسول الله ﷺ في هذا المجال، ما جاء في سنن أبي داود - واللفظ له - والترمذي، وابن ماجه، والمستدرک عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به، أو نهيت عنه، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»^(٢)، وأخرج أحمد بن حنبل بسنده عن المقداد بن معد يكرب، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل يثنى شعباناً^(٣) على أريكته يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه»، قال حمزة أحمد الزين في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح»^(٤).

(١) الأحزاب: ٣٦.

(٢) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣٩٢ ح ٤٦٠٥، الناشر: دار الفكر - بيروت. الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٦-٧، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، الناشر: دار الفكر - بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ١ ص ١٠٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) كذا في المصدر ولعل الصحيح: شعبان.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٣ ص ٢٩١، شرحه ووضعه فهارسه: حمزة أحمد الزين،

وقال ابن حجر: «وأخرج البيهقي بسند صحيح عن حسان بن عطية أحد التابعين من ثقات الشاميين: كان جبريل ينزل على النبي (صلى الله عليه وسلم) بالسنّة كما ينزل عليه بالقرآن»^(١).

وقال السيوطي: «أخرجه الدارمي بإسناد صحيح»^(٢).

صحابّة النبي ﷺ لا يفرقون بين الكتاب والسنة

لقد كان الالتزام بسنة النبي ﷺ وتفسير القرآن بها رائجاً ومعروفاً في أقوال الصحابة وتعاملهم، فمن ذلك ما ورد في صحيح البخاري عن علقمة، عن عبد الله، قال: «لعن الله الواشمات الموتشحات والتمتمصات والمتفلجات للحسن، المغيّرات خلق الله، فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنّه بلغني أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ ومن هو في كتاب الله، فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول، قال: لئن كنت قرأته لقد وجدته، أما قرأت: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٣)؟ قالت: بلى،



الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١٣ ص ٢٤٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وهذا الحديث رواه المروزي في كتابه السنة: ج ١ ص ٣٣، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، والدارمي في السنن: ج ١ ص ١٤٥، الناشر: مطبعة الاعتدال - دمشق. واللالكائي في اعتقاد أهل السنة: ج ١ ص ٨٤، الناشر: دار طيبة - الرياض.

(٢) السيوطي، الحاوي للفتاوي: ج ١ ص ٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الحشر: ٧.

قال: فإنه قد نهى عنه»^(١)، وكذا وردت هذه الرواية بألفاظها - باختلاف يسير - في صحيح مسلم^(٢).

وعلى هذا الأساس يتضح أن جميع أحكام الإسلام موجودة في القرآن الكريم، إلا أنه لا يمكن معرفة تفاصيلها والوقوف على حقائقها من دون الرجوع إلى سنة الرسول الأكرم ﷺ، فإننا في إقامة الصلاة - مثلاً - لا نعرف كيف نصلي من دون أن نأخذ من حديث الرسول ﷺ كيفيتها وشرائطها، وعدد ركعاتها وسجوداتها وأذكارها ومبطلاتها، وكذلك في الحج، حيث لا يمكن أداء مناسكه من دون الرجوع إلى سنته ﷺ، واستيضاح شروطه وواجباته ومواقيته وأشواط الطواف وصلاته، وتفصيل السعي والتقشير وسائر مناسك الحج الأخرى، وهكذا الحال في سائر أركان الإسلام وأصوله.

إذن لابد من الرجوع إلى القرآن والسنة النبوية معاً لأخذ تعاليم الإسلام منهما، أما من أراد الاكتفاء بالقرآن وحده دون السنة، فأدنى ما نقول بحقه: إنه جاهل بما ورد في القرآن نفسه، الذي يدعو لإطاعة الرسول ﷺ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٣).

وقد قال الألباني في هذا المجال: «فحذار أيها المسلم أن تحاول فهم

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٦ ص ٥٨-٥٩ ح ٤٨٨٦، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ١٦٥ ح ٥٤٥٨، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الحشر: ٧.

القرآن مستقلاً عن السنة، فإنك لن تستطيع ذلك ولو كنت في اللغة سيبويه زمانك»^(١)، فمقولة: «حسبنا كتاب الله» مقولة مخالفة لصريح القرآن الكريم.

السنة تنص على إمامة علي عليه السلام

وإذا اتضح ذلك كله بعد هذه المقدمة:

نقول: إن رسول الله ﷺ قد نصّ على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام باسمه الصريح كما في حديث الغدير المتواتر، وحديث الدار، وحديث المنزلة، وغيرها من الأحاديث وفي مواطن كثيرة جداً، فإذا ثبت هذا بشكل قاطع عنه ﷺ، وهو القرآن الناطق الذي لا ينطق عن الهوى، وقد أقام الحجة علينا بأن الإمام بعده علي عليه السلام، فثبت إمامة علي عليه السلام بلا ريب، وإذا لم يذكر القرآن اسم علي صريحاً فإن ذلك لا يؤثر في الحجة التي أقامها الرسول ﷺ على الإمامة؛ لأن تبليغه وبيانه وقوله ﷺ هو قول الله تعالى.

ومما يؤكد هذا الوجه ما أجاب به الإمام الصادق عليه السلام بسند معتبر صحيح عندنا، حينما سأله أبو بصير عن السبب في عدم ذكر اسم علي عليه السلام صريحاً، قال أبو بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ...﴾ فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليه السلام، فقلت له: إن الناس يقولون: فما له لم يُسمَّ علياً وأهل بيته عليه السلام في كتاب الله عز وجل؟ قال: فقال: فقولوا

(١) الألباني، صفة صلاة النبي: ص ١٧١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

لهم: إن رسول الله ﷺ نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً حتى كان رسول الله ﷺ هو الذي فسّر ذلك لهم..»^(١).

فبعد قيام الحجج والبراهين والأدلة القاطعة على الإمامة الخاصة من السنة النبوية، لا ينبغي التشكيك والترديد وإثارة الشبهات في ذلك استناداً إلى أمورٍ واهية كهذه، ويجب أن لا نكون كبنِي إسرائيل الذين أخذوا يطلبون من نبي الله موسى ﷺ المزيد من الحجج بعد أن أظهر لهم الأدلة والبراهين على وجود الله تعالى، حتى أنهم طلبوا من موسى أن يريهم الله تعالى جهرة، حيث قالوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾^(٢).

الجواب الثالث: الحكمة الإلهية تقتضي عدم ذكر أسماء الأئمة

إنّ عدم ذكر اسم علي ﷺ في القرآن لعلّه لحكمة إلهية خفيت علينا، إذ ما قيمة عقولنا كي تحيط بكل جوانب الحكم والمصالح الإلهية، فكم من الأمور التي قد خفيت أو أخفيت علينا مصالحتها، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾^(٣)، والاعتراض على حكم الله تعالى خلاف ما أمرنا به من وجوب التسليم والخضوع لأمره عز وجلّ، ونحاول فيما يلي أن نشير إلى بعض الحكم التي بلغتها عقولنا في هذا المجال:

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٢٨٦-٢٨٧، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) البقرة: ٥٥.

(٣) المائدة: ١٠١.

الحكمة الأولى: ذكر الوصف أبلغ في التأثير من ذكر الاسم

من الواضح أنّ ذكر الوصف أوقع تأثيراً في تحديد المصداق من ذكر الاسم، لذا ذكر علماء اللغة أنّ اسم العَلَم ليس أعرف المعارف، بل الكثير منهم قد جعل اسم العَلَم أدنى درجة من أسماء المعرفة، والسرف في ذلك، كما ينص عليه أهل اللغة والبلاغة، أن اسم العَلَم قد يتوخّى منه معنى الصفة، فإذا جاء اسم عليّ عليه السلام مثلاً في القرآن فقد يحصل إيهام بأنّ المراد منه الصفة أي العالي، ولكي لا يحصل الخلط بين معنى الصفة ومعنى العلم تجنب ذكر الصفة، فانه سيكون خلاف المقصود حيث سيعطي دلالة غير ما قصد استعماله فيه، بل إن التردد لا يقتصر على أن يكون بين ذات العلم والصفة، بل يكون التردد في نفس اسم العلم، وهذا له نظائر في القرآن الكريم، فقد وقع خلاف في المقصود بأسماء بعض الأنبياء التي ورد ذكرها في القرآن، كالنبي يوسف وموسى ويعقوب عليهم السلام. وكذلك وقع الخلاف في المقصود من آل عمران.

فالنبي يوسف عليه السلام اختلف فيه في آية ﴿وَلَقَدْ جَاءكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾^(١)، فقيل: ليس هو يوسف بن يعقوب بل يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن يعقوب، وقيل ليس هو من الإنس أصلاً، بل هو من الجن يسمى: (يوسف).

قال الزمخشري: «هو يوسف بن يعقوب عليه السلام. وقيل: هو يوسف بن

(١) غافر: ٣٤.

إبراهيم بن يوسف بن يعقوب أقام فيهم نبياً عشرين سنة»^(١).

وقال القرطبي: «هو يوسف بن يعقوب بعثه الله تعالى رسولاً إلى القبط بعد موت الملك من قبل موسى بالبينات وهي الرؤيا، وقال ابن عباس: هو يوسف بن إفرائيم بن يوسف بن يعقوب أقام فيهم نبياً عشرين سنة، وحكى النقاش عن الضحاك: أن الله تعالى بعث إليهم رسولاً من الجن يقال له يوسف»^(٢).

ووقع الخلاف أيضاً في اسم النبي يعقوب عليه السلام في كونه يعقوب بن إسرائيل، ويعقوب بن ماثان.

قال القرطبي: «قوله تعالى: (من آل يعقوب) قيل: هو يعقوب بن إسرائيل، وكان زكريا متزوجاً بأخت مريم بنت عمران ويرجع نسبها إلى يعقوب؛ لأنها من ولد سليمان بن داود وهو من ولد يهوذا بن يعقوب، وزكريا من ولد هارون أخي موسى، وهارون وموسى من ولد لاوى بن يعقوب، وكانت النبوة في سبط يعقوب بن إسحاق، وقيل: المعني يعقوب ها هنا يعقوب بن ماثان أخو عمران بن ماثان أبي مريم أخوان من نسل سليمان بن داود عليه السلام؛ لأن يعقوب وعمران ابنا ماثان وبنو ماثان، رؤساء بني إسرائيل، قاله مقاتل وغيره، وقال الكلبي: وكان آل يعقوب أخواله وهو يعقوب بن ماثان وكان فيهم الملك وكان زكريا من ولد هارون بن

(١) الزمخشري، الكشاف: ج ٤ ص ١٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١٥ ص ٣١٢-٣١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

عمران أخي موسى»^(١).

أمّا موسى صاحب الخضر، فقد وقع الخلاف في كونه موسى النبي ﷺ المعروف أو موسى آخر هو موسى بن منشى بن يوسف، أم هو ابن إفرائيم بن يوسف، أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن سعيد بن جبير، قال: «قلت لابن عباس: إن نوحا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بن إسرائيل إنما هو موسى آخر، فقال: كذب عدو الله»^(٢).

وقال السيوطي في الإتقان: «ونظيره في الغرابة قول نوح البكالي: إن موسى المذكور في سورة الكهف في قصة الخضر ليس هو موسى بنى إسرائيل بل موسى بن منشى بن يوسف، وقيل ابن إفرائيم بن يوسف، وقد كذبه ابن عباس في ذلك»^(٣).

وكذلك وقع الخلاف في المقصود من آل عمران، فقد قيل: إن المراد عمران والد موسى وهارون، وقيل: عمران بن ماثان والد مريم.

قال الفخر الرازي: «وأما آل عمران فقد اختلفوا فيه، فمنهم من قال المراد عمران والد موسى وهارون، وهو عمران بن يصهر بن قاهث بن لاوي بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، فيكون المراد من آل عمران موسى وهارون وأتباعهما من الأنبياء، ومنهم من قال: بل المراد: عمران بن ماثان والد مريم، وكان هو من نسل سليمان بن داود بن إيشا، وكانوا

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١١ ص ٨٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٢٧ ح ٤٧٢٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) السيوطي، الإتقان: ج ٢ ص ٣٦٥، الناشر: دار الفكر.

من نسل يهوذا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام، قالوا: وبين العمرانين ألف وثمانمائة سنة»^(١).

وبعد أن نستبعد فرضية ذكر الاسم مفصلاً - فإن ذلك ليس من دأب القرآن أن يذكر الاسم مفصلاً فلا يذكر مثلاً علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، ولا الكتب السماوية تعرضت لذكر الأسماء بهذه الكيفية، لا في أسماء الأنبياء ولا في غيرها - يكون من الحكمة عندئذ أن يقتصر الله تعالى على ذكر المصداق بشكل صريح، وبأوصاف الخاصة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٢)، وقد تقدم بالأحاديث الصحيحة أن المقصود بهذه الأوصاف الخاصة هو علي بن أبي طالب عليه السلام.

وهكذا بقية الأئمة عليهم السلام فقد ذكروا في القرآن الكريم بأوصافهم ومقاماتهم السامية، كما في:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾^(٤).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا * عَيْنًا

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير: ج ٨ ص ٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) المائدة: ٥٥.

(٣) الأحزاب: ٣٣.

(٤) الشورى: ٢٣.

يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا * يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا * وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا * إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا * إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١﴾ .

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ (٢) .

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّتَهُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٣) ، أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس، قال: «وآل عمران المؤمنون من آل إبراهيم وآل عمران وآل ياسين وآل محمد (صلى الله عليه وسلم)» (٤) .

الحكمة الثانية: لو ذكر اسم علي عليه السلام لحذفه المنافقون

لو فرضنا أن القرآن الكريم ذكر أسماء الأئمة صريحاً، فلا نستبعد أن يبادر المنافقون وأعداء أهل البيت عليهم السلام ومخالفوهم لرفعها وحذفها من الكتاب الكريم، فيقع بذلك التصرف والتحريف في القرآن الكريم، وقد شاء الله سبحانه وتعالى أن يحفظ القرآن الكريم من خلال سبل الحفظ

(١) الإنسان: ١٠-٥.

(٢) آل عمران: ٦١.

(٣) آل عمران: ٣٣-٣٤.

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٣٨ ح ٣٤٣٠، الناشر: دار الفكر- بيروت.

المتعارفة، حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) ولا شكّ أنّ هذا لا يتعارض مع الوعد الإلهي بحفظ القرآن من كل أشكال التحريف؛ لأنّ حكمة الله تعالى اقتضت حفظ القرآن الكريم وفق القانون الطبيعي والمتعارف، وبحسب الأسباب والمسببات في هذا العالم. فلنكي يحفظ الله تعالى القرآن بهذا الأسلوب الطبيعي، كان لا بدّ أن يسلك مسلكاً متعارفاً يمنع من وقوع التحريف من قبل النفوس المريضة، فلذلك نقول: إن ذكر أسماء الأئمة عليهم السلام صريحاً سيعرّض القرآن للتحريف، خصوصاً وأن المسألة حسّاسة جداً وتؤدي إلى جعلهم عليهم السلام قادة ورؤساء وخلفاء للمسلمين بلا منازع^(٢).

الحكمة الثالثة: ذكر الاسم لا يعني حسم النزاع

إنّ ذكر الاسم صريحاً في القرآن لا يعني حسم الخلاف في ذلك مطلقاً؛ لأننا نجد أنّ كثيراً من الأمور التي ذكرت في القرآن بصراحة تامة قد وقع الخلاف فيها بعد ذلك، كما في زواج المتعة الذي ورد ذكره في القرآن بكل صراحة، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾^(٣)، ومع ذلك نجد أنّ

(١) الحجر: ٩.

(٢) ولو لم يقع التحريف في القرآن، فقد يقال: إنّ اتهام جبرائيل عليه السلام بالهجر لا يكون ممتنعاً حين يوحى للنبي صلى الله عليه وآله بأسماء الأئمة عليهم السلام كما اتهموا النبي صلى الله عليه وآله بذلك في حديث القرطاس حين أراد التصريح باسم الخليفة بعده!!!

(٣) النساء: ٢٤.

الخلاف والنزاع وقع فيه فيما بعد، حيث ادّعي نسخ الآية بقول الخليفة عمر بن الخطاب (رض).

فالنزاع والخلاف في مسألة الإمامة - التي لم يقع خلاف وصرع في مسألة كما وقع فيها، قال الشهرستاني: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة إذ ما سلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سلّ على الإمامة في كلّ زمان»^(١) - لا يمكن حسمه بذكر الأسماء في القرآن، ولذا لو ذكرت الآيات القرآنية الأئمة عليهم السلام بأسمائهم، فإنّه سيقال: إنها لا تعني إمامتهم، وستؤوّل بشتى التأويلات ومختلف التمخّلات، وإن أدّى ذلك إلى تجاوز أوضح القواعد اللغوية والشواهد الروائية والتاريخية، كما هو الحال فيما تقدّم في آية الولاية، حيث حاول بعض أن يفسّر الولي بمعنى المحب أو الناصر، وأنها واقعة في سياق لا يساعد على استنباط معنى الإمامة منها، وأنّ علياً عليه السلام فقير وأنّه لا تجب عليه الزكاة و..و..

خصوصاً وأنّ السياسة قد لعبت دوراً مهماً في هذا المجال؛ لأنّ إثبات الإمامة والخلافة لأهل البيت عليهم السلام أمر لا يمكن أن يتقبّله من ترّبّع على سدة الحكم، من بني أمية وغيرهم الذين لا يتوانون في فعل أي شيء من شأنه أن يثبّت أركان حكمهم، والوقوف بوجه أي شيء قد يزعزع ذلك، حتى وإن كان صريح القرآن والسنة.

(١) الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الحكمة الرابعة: ذكر الاسم في القرآن مدعاة لاتهام أتباع أهل البيت عليهم السلام

لو افترضنا أن اسم علي عليه السلام قد ذكر في القرآن، فليس من البعيد أن يُقال: إنّ ذلك من وضع الرافضة، كما نجد هذا الافتراء واضحاً في الروايات الصريحة الواردة في فضائل أهل البيت عليهم السلام، ولا غرابة في ذلك على الذين ختم الله على قلوبهم، فإن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله صرح باسم علي عليه السلام على مرأى ومسمع (١٢٠) ألف صحابي، بشكل لا يشوبه ريب، ومع ذلك بادر الكثير من علماء أهل السنة إلى إنكاره ورفضه، بل زعم بعضهم أن ذلك من الموضوعات!!

الشبهة: النص على الخلافة مما تتوفر الدواعي على نقله فلو كان له

أصل لنقل

قال القفاري: «ثانياً: إنّ هذا [النصّ على الخلافة] مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل كما نقل أمثاله من حديثه، لاسيما مع كثرة ما ينقل في فضائل علي من الكذب الذي لا أصل له، فكيف لا ينقل الحق الذي قد بلغ للناس؟! ولأنّ النبي (صلى الله عليه وسلّم) أمر أمته بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه.

قال ابن حزم: وبرهان ضروري وهو أنّ رسول الله مات وجمهور الصحابة (رضوان الله عليهم)، حاشا من كان منهم في النواحي يعلم الناس الدين، فما منهم أحد أشار إلى علي بكلمة يذكر فيها أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) نصّ عليه.

ومن المحال الممتنع الذي لا يمكن البتة، اتّفاق أكثر من عشرين ألف إنسان متباذري الهمم والنيّات والأنساب ... على طيّ عهد عهده رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) إليهم»^(١).

أساسيات الشبهة

١- إنّ حديث النصّ على الخلافة مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٦-٨٥٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

٢- إنَّ النبي ﷺ أمر أمته بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه.

٣- ولو صحَّ كتم الصحابة لمسألة النصِّ على علي عليه السلام لكتُموا الأحاديث الواردة في فضائله ومناقبه.

الجواب:

اشتهار النص يمنع من الوصول إلى السلطة

إنَّ القول بأنَّ حديث النصِّ مما تتوفر الدواعي على نقله وإن كان صحيحاً من جهة كون النصِّ على الخلافة والإمامة أمراً هاماً وحساساً وخطيراً في حياة المسلمين، فلا يمكن أن يتغافل عنه المسلمون لا سيما وإن إحدى بياناته كانت أمام مرأى ومسمع عشرات الآلاف من المسلمين، وفي آخر أيام حياة النبي ﷺ كما حصل في واقعة الغدير، مضافاً إلى أنه تبليغ من النبي ﷺ للأمة فمن البعيد أن يتجاهله الصحابة.

إلاَّ أنَّه في المقابل يمكن القول أيضاً إنَّ هناك أسباباً ودواعي مضادة تعمل على حجب أحاديث النصِّ على الخلافة والحدِّ من انتشارها على نطاق واسع، والسبب الرئيس هو أنَّ اشتهار تلك الأحاديث وانتشارها بين المسلمين سوف يقطع الطريق على الطامحين في الوصول إلى الحكومة والسلطة؛ لذلك كانت هناك عدة محاولات للتقليل من انتشار أحاديث النصِّ على الخلافة ووصولها إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

محاولات منع انتشار النص

١- مخالفة إرادة النبي ﷺ النص على الخلفاء

ذهب الكثير من علماء أهل السنة إلى أنّ النبي ﷺ أراد أن ينصّ على أسماء الخلفاء من بعده، في الكتاب الذي طلب منهم أن يعطوه إياه ليكتب لهم شيئاً يكون عاصماً لهم من الضلال والانحراف، والوقوع في الفرقة والاختلاف، فامتنعوا عن إعطائه الكتاب بحجة أنّه غلبه الوجد أو هجر - والعياذ بالله - واختلفوا وتنازعوا عنده، ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقد أخرج البخاري بسند عن ابن عباس، قال: «يوم الخميس، وما يوم الخميس، اشتد برسول الله ﷺ وجعه فقال: ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: ما شأنه، أهجر؟ استفهموه، فذهبوا يردّون عليه، فقال: دعوني، فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه»^(١).

وقد ذهب جملة من العلماء إلى هذا الرأي وهو أنّ النبي ﷺ قد أراد ذكر الأئمة من بعده في هذا الكتاب، منهم سفيان بن عيينة^(٢)، قال ابن حجر في فتح الباري: «وقيل: بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٣٧ ح ٣١٦٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) هو سفيان بن عيينة بن ميمون، قال الذهبي: «العلامة الحافظ، شيخ الإسلام، أبو محمد الهلالي الكوفي، محدث الحرم... ولد سنة سنة سبع ومائة، وطلب العلم في صغره... وكان إماماً حجة حافظاً واسع العلم كبير القدر، قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز». تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٢٦٢-٢٦٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال عنه ابن حجر: «ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنّه تغير في حفظه بآخره وكان ربما دلّس لكن عن الثقات». تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٧١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف، قاله سفيان بن عيينة^(١).

وقال العيني المتوفى سنة (٨٥٥ هـ): «وقال سفيان بن عيينة: أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع منهم الاختلاف...»^(٢).

ومنهم الخطابي^(٣)، قال الكرمانى محمد بن يوسف المشتهر بشمس الأئمة المتوفى سنة (٧٨٦ هـ): «قال الخطابي: هذا يتأول على وجهين: أحدهما أنه أراد أن يكتب اسم الخليفة بعده لئلا يختلف الناس ولا يتنازعا فيؤذيهم ذلك إلى الضلال»^(٤).

وقال العيني: «قال الخطابي: يحتمل وجهين: أحدهما: أنه أراد أن ينص على الإمامة بعده فترتفع تلك الفتن العظيمة كحرب الجمل وصفين»^(٥).

وقد صرح النووي المتوفى سنة (٦٧٦ هـ) بأن هناك قولاً مفاده أن النبي ﷺ أراد أن ينص على الخلافة، قال: «فقد اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي (صلى الله عليه وسلم) به، فقيل: أراد أن ينص على

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١ ص ١٨٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) العيني، عمدة القاري: ج ٢ ص ١٧١، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) هو الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ابن خطاب البستي الخطابي، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ قال الذهبي: «العلامة المفيد المحدث الرحال... صاحب التصانيف... وكان ثقة مثبته من أوعية العلم». تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ١٠١٨-١٠١٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الكرمانى، صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرمانى: مج ١ ج ٢ ص ١٢٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) العيني، عمدة القاري: ج ٢ ص ١٧١، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

الخلافة في إنسان معين لثلا يقع نزاع وفتن»^(١).

وقال القسطلاني المتوفى سنة (٩٢٣هـ): «أكتب لكم) ... (كتاباً): فيه النصّ على الأئمة بعدي»^(٢).

وقال أحمد أمين المصري المتوفى سنة (١٣٧٣هـ): «وقد أراد الرسول (صلى الله عليه وسلم) في مرضه الذي مات فيه أن يعيّن من يلي الأمر من بعده»^(٣).

فبناء على صحة هذا الرأي - وأن النبي ﷺ كان يهدف إلى كتابة أسماء الخلفاء من بعده - يتّضح أنّ الهدف من منعه هي الوقوف أمام انتشار حديث الخلفاء وتأكيدها من قبل النبي ﷺ؛ لكي لا يكون ذلك مانعاً أمام طموحات الآخرين في نيل الخلافة.

٢- المنع من نقل أحاديث الإمامة وتدوينها

ومن الحقائق الثابتة التي لا يمكن إنكارها في تاريخ الحديث النبوي أن هناك محاولات جرت من بعض الصحابة في منع نقل الحديث وتدوينه، ففي مرسل ابن أبي مليكة، قال: «إن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تُحدّثون عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم

(١) النووي، شرح مسلم: ج ١١ ص ٩٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) القسطلاني، إرشاد الساري: ج ١ ص ٣٦٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) أحمد أمين، يوم الإسلام: ص ٤١، الناشر: مكتبة الخانجي - مصر.

فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه»^(١).

وقد منع عمر بن الخطاب وفد الصحابة الذين أرسلهم إلى الكوفة من الرواية عن رسول الله ﷺ قال: «... فأقلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ ثم أنا شريككم»^(٢). وأخرجه الحاكم في مستدرّكه وقال في ذيل الحديث: «فلما قدم قرظة قالوا: حدّثنا، قال: نهانا ابن الخطاب». وقال عنه الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد له طرق تجمع ويذاكر بها»^(٣).

وروى الذهبي عن سعد بن إبراهيم عن أبيه أن عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري، فقال: «قد أكثرتم الحديث عن رسول الله»^(٤)، وكذلك نهى عمر بن الخطاب كبار الصحابة عن نشر حديث رسول الله ﷺ فقد أخرج ابن عساكر - بإسناد صحيح^(٥) - عن السائب بن يزيد، قال: «سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أو لألحقنك بأرض دوس، وانقطع من كتاب أبي بكر كلمة معناها دوس، وقال لكعب: لتتركن الحديث أو لألحقنك بأرض القردة»^(٦).

وقد ذكرت لدعوات المنع من التحديث والتدوين عدة مبررات وأسباب

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٢-٣، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرّك: ج ١ ص ١٠٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥) انظر: تصحيح هذا الحديث في الجزء الأول: ص ٧٩.

(٦) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٠ ص ١٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

إلا أنها لا تصمد أمام النقد العلمي والموضوعي، لأننا من خلال شواهد وقرائن عديدة يمكننا معرفة أنّ الهدف الحقيقي من وراء هذه المحاولات هو منع انتشار أحاديث إمامة وخلافة أهل البيت عليهم السلام بين عموم المسلمين والتي تنزع الغطاء الشرعي عن أي خلافة أخرى، لذلك كان من الطبيعي جداً أن يجهد بعض في الحدّ من انتشار هذه الأحاديث ممن تسلّم مقاليد السلطة آنذاك، ومن هذه الشواهد التي تبين أنّ المستهدف في المنع هو أحاديث الإمامة والخلافة:

أ- حديث ابن أبي مليكة، قال الذهبي: «ومن مراسيل ابن أبي مليكة أنّ الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم، فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه»^(١).

وفي هذا الحديث دلالة على أن المنع من التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله مختص بأحاديث الخلافة؛ لكون الخلافة هي مشار الخلاف بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله، كما قال الشهرستاني: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سلّ على الإمامة في كلّ زمان»^(٢).

والذي يؤيد ذلك الفهم أنّ المنع مختص بأحاديث الخلافة، ما قاله عبد

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الرحمن المُعَلِّمي من كبار علماء السلفية المعاصرين^(١) - بعد أن ذكر حديث ابن أبي مليكة: «فإن كان لمرسل ابن أبي مليكة أصل فكونه عقب الوفاة النبوية يشعر بأنه يتعلق بأمر الخلافة، كأنّ الناس عقب البيعة بقوا يختلفون، يقول أحدهم: أبو بكر أهلها؛ لأنّ النبي (صلى الله عليه وسلّم) قال: كيت وكيت، فيقول آخر: وفلان قد قال له النبي ﷺ: كيت وكيت، فأحبّ أبو بكر صرفهم عن الخوض في ذلك وتوجيههم إلى القرآن»^(٢).

ب - ورد عن عمر بن الخطاب منعه عن التحدّث بأحاديث النبي ﷺ إلاّ فيما يتعلّق بأحاديث الأحكام والفروع، قال: «أقلّوا الرواية عن رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) إلاّ فيما يعمل به»^(٣)، ومن الواضح أنّ الأحاديث المشمولة بالخطر هو ما يخصّ العقيدة وأهمّها أحاديث الإمامة.

وقال ابن عبد البر نقلاً عن بعضهم: «إنّ عمر إنّما نهى عن الحديث عمّا

(١) هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المعلمي العتيمي اليماني ولد في سنة ١٣١٣هـ في اليمن، عين أميناً لمكتبة الحرم المكي الشريف له مؤلفات وتحقيقات كثيرة، أثنى عليه بعض العلماء، فقال عنه الألباني: «العلامة المحقق». أنظر: مقدمة كتاب التنكيل لما في كتاب الكوثري من الأباطيل: ج ١ ص ١٧١، الناشر: المكتب الإسلامي.

وقال عنه أبو بكر بن عبد الله أبو زيد: «ذهبي عصره، العلامة المحقق». التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل: ج ١ ص ٢٧. الناشر: دار العاصمة - الرياض.

(٢) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة: ص ٥٦، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٨ ص ١١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

لا يفيد حكماً ولا يكون سنة»^(١).

ج - لقد سار الخليفة عثمان على نفس النهج الذي دعا إليه الشيخان في منعهما من رواية الأحاديث، ولذا كان ينهى عن التحدث بالأحاديث التي نهيا عنها إدامة لعملية المنع وتحقيقاً للهدف المتوخى منها؛ لأنه من الممكن جداً أن تظهر الأحاديث المحظورة فيما إذا رفع الحظر عنها فتؤثر أثرها، خصوصاً إذا لاحظنا قصر مدة الحظر نسبياً مع وجود بعض حملة هذه الأحاديث على قيد الحياة، لذا قال عثمان: «لا يحل لأحد يروي حديثاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر»^(٢).

د- استكمل بنو أمية مسلسل عملية منع الأحاديث المرتبطة بأهل البيت (عليهم السلام)، فقد قام معاوية بن أبي سفيان بأقصى ما يستطيع لتنفيذ هذه المهمة، قال رجاء بن حيوة: «كان معاوية ينهى عن الحديث، يقول: لا تحدثوا عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)»^(٣). وقد استخدم مختلف أساليب التهيب والترغيب للوصول إلى هدفه، فنجده يكتب إلى عماله أن «برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كل كورة وعلى كل منبر يلعنون علياً ويبرؤون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته»^(٤).

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ٢ ص ١٢١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
 (٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ٣٣٦، الناشر: دار صادر - بيروت. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٩ ص ١٨٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.
 (٣) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٩ ص ١٧٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.
 (٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١١ ص ٤٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

وفي أسد الغابة لابن الأثير، قال عبيد الله للزهري، بعد أن روى حديث الغدير بطوله: «لا تحدّث بهذا بالشام، وأنت تسمع ملء أذنيك سبّ علي، فقال: والله إنّ عندي من فضائل علي ما لو تحدّثت بها لقتلت. أخرجته الثلاثة»^(١).

ومن ذلك ما روي عن سعيد بن المسيّب، قال: «قلت لسعد بن أبي وقاص: إنّني أريد أن أسألك عن شيء وإنّي أتقّيك، قال: سل عمّا بدا لك، فإنّما أنا عمّك. قلت: مقام رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) فيكم يوم غدير خم؟ قال: نعم، قال: قام فينا بالظهير فأخذ بيد علي بن أبي طالب، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، فقال أبو بكر وعمر: أمسيت يا بن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة»^(٢).

وفي أسد الغابة قال أبو أحمد العسكري: «يقال: إن الأوزاعي لم يرو في الفضائل حديثاً غير هذا، والله أعلم، قال: وكذلك الزهري لم يرو فيها إلا حديثاً واحداً، كانا يخافان بني أمية»^(٣).

إتلاف أحاديث أهل البيت عليهم السلام

ومما يدل على أنّ الأحاديث التي واجهت المنع من التدوين والتحديث، هي أحاديث أهل البيت عليهم السلام بالخصوص، وجود بعض النصوص التي

(١) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ١ ص ٣٠٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الكنجي الشافعي، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ٦٢، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام.

(٣) ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة: ج ٢ ص ٢٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

أشارت صراحة إلى أنه تم إتلاف مجموعة من الأحاديث في أهل البيت عليهم السلام والتي وصلت إلى مرحلة التدوين، لذا لم يتسامح معها، فتمت إزالتها من الوجود، فعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، قال: «جاء علقمة بكتاب من مكة أو اليمن، صحيفة فيها أحاديث في أهل البيت - بيت النبي صلى الله عليه - فاستأذنا على عبد الله^(١)، فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثم دعا بطست فيها ماء، فقلنا له: يا أبا عبد الرحمن انظر فيها، فإن فيها أحاديث حسناً، فجعل يميثها^(٢) فيها...»^(٣). فانظر إلى هذا الصحابي، لم يشأ حتى النظر في صحة الأحاديث أو ضعفها، بل كان يكفي له في إعدامها مجرد كونها في أهل البيت عليهم السلام!

فالقول بأن هناك دواعي كثيرة على نقل أحاديث النصّ على الخلافة، ليس صحيحاً على إطلاقه، فهناك عقبات كثيرة قد واجهتها أحاديث الخلافة والإمامة، لأنها بكل بساطة تقف على طرف نقيض من الوضع القائم آنذاك، ولكن مع كل هذا فقد أفلت الكثير من أحاديث الإمامة والخلافة من شرك الحظر والمنع، وأخذ مكانه في المصادر السنية المعتمدة.

نعم جرت محاولات فيما بعد للتشويش على هذه الأحاديث، فنوقش في أسانيدنا تارة وفي دلالاتها أخرى، وعانت من الأهمال وعدم التركيز عليها

(١) أي: عبد الله بن مسعود.

(٢) يميثها أي: يمرسها ويذيبها في الطست. ماث الشيء: مرسه وأذابه. لسان العرب، مادة: موت.

(٣) الخطيب البغدادي، تقييد العلم: ج ١ ص ٥٤، الناشر: دار إحياء السنة النبوية.

وإظهارها للأمة؛ ولذا قد يتوهم من لم يدقق ولم يتفحص في الجوامع الحديثية لأهل السنة أنّ أحاديث الإمامة والخلافة لا وجود لها، ولكن هذا الاعتقاد سرعان ما يزول لمن يتتبع ويبحث جيداً، ويتجرد عن العوامل النفسية والميول والأهواء الشخصية، ويدخل ميدان البحث بروح الإنصاف والموضوعية، فسيجد أنه رغم كلّ محاولات الحجب والإخفاء لأحاديث إمامة أهل البيت عليهم السلام غير أنها قد سجلت حضوراً لافتاً في المصادر المختلفة.

القول بأن حديث النص على الخلافة لا أصل له باطل

ومن المجازفات العلمية التي ارتكبتها القفاري هي ادّعاؤه بأنّ النصّ على الخلافة لا أصل له في السنة النبوية، وهو كلام ينبيء إمّا عن عدم اطلاع وغفلة، أو عن تجاهل وعناد؛ وذلك لعدة أمور:

١- إمامة أهل البيت عليهم السلام حقيقة قرآنية

لقد تقدّم أنّ إمامة أهل البيت عليهم السلام من المبادئ القرآنية الأصلية التي نصّ عليها القرآن الكريم، كما ذكرنا ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(١)، وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٢)، وقوله عز وجل:

(١) المائدة: ٥٥.

(٢) المائدة: ٦٧.

﴿لِيَوْمٍ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾^(١).

٢- إمامة أهل البيت نطقت بها السنة

لم يقتصر ذكر إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام على القرآن، بل وردت إمامته وإمامة أهل البيت عليهم السلام في السنة النبوية المطهرة، من خلال عدد من الأحاديث الشريفة ابتداءً بحديث الدار الذي رواه غير واحد من المحدثين كالطبري في تاريخه عن علي عليه السلام قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ عَلِيِّ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ لِي: يَا عَلِيُّ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَنْذِرَ عَشِيرَتِي الْأَقْرَبِينَ... فَأَخَذَ بَرَقَتِي، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا أَخِي وَوَصِيِّ وَخَلِيفَتِي فَيُكْرَمُ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»^(٢).

وقد تقدّم تخريج هذا الحديث وتصحيحه في بحث الوصية في الجزء الأول من هذا الكتاب^(٣).

ثم حديث الثقلين الذي أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن زيد بن أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «أَمَّا بَعْدُ أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ... وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنَ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ... ثُمَّ قَالَ: وَأَهْلُ بَيْتِي أَذْكَرُكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكَرُكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي»^(٤).

(١) المائدة: ٣.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٠٣.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٢-١٢٣ ح ٦١١٩، باب فضائل علي رضي الله عنه،



وأخرجه الترمذي بسنده عن أبي سعيد والأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهلي بيتي ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(١) وقد صحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير^(٢).

وأخرجه الحاكم في المستدرک، وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله»^(٣).

وهناك مزيد بحث حول هذا الحديث في الجزء الأول من هذا الكتاب^(٤).

وكذلك حديث المنزلة الذي يُثبت أهمّ منزلة من منازل هارون من موسى عليهما السلام، وهي الولاية والخلافة، وروى هذا الحديث أكثر من عشرين صحابياً وصحابية، وخرّجه أكثر من أربعين عالماً، منهم البخاري ومسلم في صحيحيهما^(٥)، وهو من أثبت الآثار، بل من هو



الناشر: دار الفكر - بيروت.

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج ١ ص ٤٨٢، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) أنظر: نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٦٣-٦٤.

(٥) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٢٩ ح ٤١٦٤. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧

ص ١٢٠ ح ٦١١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

من الأحاديث المتواترة، قال ابن عبد البرّ في الاستيعاب: «هو من أثبت الآثار وأصحّها»^(١).

وقال عنه الشيخ محمد جعفر الكتاني: «حديث ... متواتر جاء عن نيف وعشرين صحابياً»^(٢).

وألفاظه واضحة الدلالة على الإمامة والخلافة، وهذا ما فهمه العلماء حتى المعاصرين منهم، فقد قال الباحث أحمد محمود صبحي - بناء على ثبوت قوله ﷺ لعليّ عليه السلام: لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي، قال: «ولا شك أن هذه العبارة تجعل من الحديث نصاً جلياً في إمامة علي، يحسم كل اختلاف ويضع حداً للتفسيرات المتباينة التي استخلصتها الفرق من دلالة الحديث»^(٣).

وقد مرّ البحث مفصلاً في حديث المنزلة حول طرقة وألفاظه ودلالاته، ومناسبات مجيئه، وأثبتنا دلالاته على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام^(٤).

٣- السنة النبوية لا تنحصر في مصادر أهل السنة

إنّ من أهمّ أصول المناظرة هو الاحتجاج على الخصم بما يعتقدده هو لا بما هو ثابت عند خصمه فقط، فكلام القفاري بأنّ النصّ على الخلافة لا أصل له - على فرض قبوله - فهو يختص بكتب أهل السنة، وهذا غير صحيح

(١) ابن عبد البرّ، الاستيعاب: ج ٣ ص ١٠٩٧، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٢) الكتاني، نظم المتناثر في الحديث المتواتر: ص ١٩٥، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر.

(٣) أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة: ص ٢٢٥، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

(٤) أنظر: ص ١١.

في المناظرات والمحاجات، فإن الشيعة لا يعتقدون أن ما حوته كتب أهل السنة هو ما يمثل السنة النبوية فقط، فلديهم مصادرهم وطرقهم إلى السنة النبوية، وفيها أن النص على الإمامة والخلافة أصل أصيل ومن أساسيات عقيدتهم، فالقول بأن النص على الإمامة والخلافة لا أصل له، قول تنقصه الدقة العلمية أولاً، ويخالف أبسط قواعد المناظرة والمحااجة ثانياً.

الشبهة: لو صح أن الصحابة كتموا النص على الخلافة لكتموا

الفضائل الكثيرة لعلي عليه السلام

قال القفاري: «ولو كتم الصحابة مسألة النص عليه لكتموا فضائل علي ومناقبه، ولم ينقلوا منها شيئاً، وهذا خلاف الواقع، فعلم أنه لو كان شيء من ذلك لنقل؛ لأن النص على الخلافة واقعة عظيمة، والوقائع العظيمة يجب اشتهاؤها جداً، فلو حصلت هذه الشهرة لعرفها المخالف والموافق، وحيث لم يصل خبر هذا النص إلى أحد من الفقهاء والمحدثين علمنا أنه كذب»^(١).

الجواب:

الصحابة لم يكتموا أحاديث النص

إن العديد من الصحابة لم يخفوا أو يكتموا حديث النص على الإمامة والخلافة بعد النبي ﷺ فقد مر بنا سابقاً وذكرنا أن أحاديث النص على

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٦-٨٥٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

إمامة أمير المؤمنين عليه السلام قد جاءتنا عن طريق عدد كبير من الصحابة، وأوضح شاهد على ذلك ما تقدم في طرق وأسانيد حديث الغدير، حيث وصلنا هذا الحديث بنحو التواتر والقطع، وقد نقله لنا أكثر من مائة صحابي^(١)، وكذلك حديث المنزلة الذي رواه أكثر من عشرين صحابياً وصحابة، هذا مضافاً لمواقف الكثير من الصحابة العملية الدالة على إيمانهم بأن أمير المؤمنين عليه السلام هو المنصوص عليه بالإمامة والخلافة، ومن أوضح هذه المواقف هو انحيازهم وجلوسهم في دار أمير المؤمنين عليه السلام في حادثة السقيفة، وعدم مشاركة القوم في مراسم البيعة وتعيين الخليفة الأول، والشواهد التاريخية كثيرة على ذلك، فلا نزيل.

فالقول بأن الصحابة لم ينقلوا لنا النصّ على الخلافة أو كتموا هذه الحقيقة يخالف النصوص الحديثية والواقع التاريخي، نعم يوجد في الصحابة ممن كتم أحاديث النصّ على الإمامة، فدعا عليهم علي عليه السلام وأصابتهم دعوته، كما ورد ذلك في حديث الغدير، عندما كتم بعض الصحابة الشهادة به حين ناشدهم علي عليه السلام واستشهدهم عليه أيام خلافته، وقد جاء ذلك فيما أخرجه أحمد في مسنده عن سماك بن عبيد بن الوليد العبسي، قال: «دخلت على عبد الرحمن بن أبي ليلى، فحدثني: أنه شهد علياً (رضي الله عنه) في الرحبة، قال: أنشد الله رجلاً سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وشهده يوم غدير خمّ إلا قام، ولا يقوم إلا من قد رآه، فقام اثنا عشر رجلاً، فقالوا: قد رأينا وسمعنا، حيث أخذ بيده،

(١) أنظر: الأميني، الغدير: ج ١ ص ١٤-١٥، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

يقول: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله، فقام إلا ثلاثة لم يقوموا فدعا عليهم فأصابتهم دعوته»^(١).
 وفي أسد الغابة: «... وكنتم قوم، فما خرجوا من الدنيا حتى عموا وأصابتهم آفة منهم يزيد بن وداعة، وعبد الرحمن بن مدلج»^(٢).
 وفي تاريخ مدينة دمشق: «وكنتم قوم فما فنوا من الدنيا حتى عموا وبرصوا»^(٣).

قياس أحاديث النص على أحاديث الفضائل قياس مع الفارق

إن قول القفاري: «ولو كنتم الصحابة مسألة النصّ عليه لكنتموا فضائل علي ومناقبه، ولم ينقلوا منها شيئاً» ليس صحيحاً على الإطلاق؛ لأنّ قياس أحاديث الإمامة والخلافة على أحاديث الفضائل قياس تعوزه الدقة العلمية ويدحضه الواقع التاريخي والموضوعي، فالإمامة - كما يعترف القفاري نفسه - من المسائل التي تتعلق بها مصالح الناس كلّهم، وتكتسب أهمية وحساسية كبيرة لا تخفى على ذي لب، فثبوتها لشخص بالنص والتعيين الإلهي أمر لا تدانيه فضيلة أو تضاهيه منقبة، فهي مدعاة لأن يطمع بها كلّ أحد، وغنيمة تتناول لها الرؤوس وتهفو إليها النفوس، كما صرّح بذلك عمر بن الخطاب في يوم خيبر، حيث قال: «ما أحببت الإمارة إلاّ يومئذٍ» وذلك عندما قال النبي ﷺ في حقّ عليّ عليه السلام: «لأعطينّ هذه الراية رجلاً

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١١٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٣ ص ٣٢١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٠٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

يحب الله ورسوله، يفتح الله على يديه» فقال عمر: «فتساورت لها رجاء أن أدعى لها»^(١).

ويشهد لذلك أيضاً ما جرى في حادثة السقيفة، من الجدل الحاد الذي وقع بين بعض المهاجرين والأنصار، حتى قال بعضهم: «منّا أمير ومنكم أمير» وأجابه أبو بكر قائلاً: «لا، ولكنّا الأمراء وأنتم الوزراء»^(٢)، وقول عمر: «إن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة»^(٣).

وقد تقدّم أيضاً قول الشهرستاني في الإمامة، حيث قال: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة»^(٤).

فبناءً على هذا كله لا يمكن أن تقاس أحاديث الإمامة بأحاديث الفضائل، فيقال: بما أنهم لم يكتموا أحاديث فضائل أمير المؤمنين عليه السلام - حسب الفرض - فكيف يكتمون أحاديث الخلافة والإمامة لو كانت موجودة، ولكن مع هذا يمكن الادّعاء أيضاً بأنّ فضائل أمير المؤمنين عليه السلام مورس بحقها الكتمان وتعرضت لنوع من الإخفاء والحجب، وهذا ما سيتضح في المبحث القادم إن شاء الله.

تعرض الكثير من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام للتشويه والكتمان

إنّ القول بأنّ الصحابة أو غيرهم لم يكتموا فضائل أمير المؤمنين عليه السلام

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢١ ح ٦١١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٩٤ ح ٣٦٦٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠.

(٤) الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

بشكل مطلق، كما يحاول القفاري أن يثبت ذلك، لا يمكن قبوله بحال من الأحوال؛ وذلك لقيام الشواهد والقرائن التاريخية على خلافه؛ وهو أمر ليس بمستبعد على الإطلاق؛ لأنّ مجتمع الصحابة، كما يبدو لكل باحث منصف لم يكن مجتمعاً مثالياً فاضلاً متجرداً عن كلّ النوازع النفسية والبشرية من الحسد والحقد وحب الذات والسلطة، بل هو مجتمع بشري تعتريه كلّ هذه الأمور، ولم يكن استثناء من سائر المجتمعات الأخرى؛ لذا حصلت فيه خلافات ونزاعات وحروب وكان كبار الصحابة أطرافاً فاعلة فيها، مما أوغر صدور بعضهم على بعض، وخلف في نفوسهم أحقاداً وضغائن كثيرة، منها ما كتموه ومنها ما لم يستطيعوا كتمانها، بل ربما وصل الحال ببعضهم أنّه لا يطيق النطق باسم بعض آخر، ولا يحبّ له الخير.

وقد نال أمير المؤمنين عليه السلام النصيب الأوفر من مواقف العداء ضده؛ وذلك لما حباه الله تعالى من الكمال والصفات التي لا يتمتع بها غيره، وما قام به من جهاد وقتال في سبيل الله، وثبات على الحق؛ مما أورث الحسد والحقد في صدور الآخرين تجاه أمير المؤمنين عليه السلام وهو ما أخبر به النبي صلى الله عليه وآله على ما أخرجه أبو يعلى في مسنده عن علي عليه السلام قال: «اعتنقني [رسول الله صلى الله عليه وآله] ثم أجهش باكياً، قال: قلت: يا رسول الله ما يبكيك؟ قال: ضغائن في صدور أقوام لا يبدونها لك إلا من بعدي، قال: قلت: يا رسول الله في سلامة من ديني؟ قال: في سلامة من دينك»^(١) وقال عنه الهيثمي: «رواه

(١) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج ١ ص ٤٢٧، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

أبو يعلى والبزار، وفيه الفضل بن عميرة وثقه ابن حبان وضعفه غيره وبقيّة رجاله ثقات»^(١).

وأخرج البيهقي^(٢) وابن عساكر^(٣) والحاكم - واللفظ له - عن عليّ بن الحسين أيضاً، قال: «قال لي رسول الله ﷺ: إنّ الأمة ستغدر بك بعدي...». صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي^(٤).

بل نجد أنّ بعض الصحابة كانت لا ترتاح لنفسه لذكر فضائل أمير المؤمنين عليّ بن الحسين أو تقبلها حتى في حياة رسول الله ﷺ فضلاً عنه بعد وفاته ﷺ ومنهم على سبيل المثال:

أ- أنس بن مالك

إنّ أنس بن مالك قد سجلت عليه بعض الملاحظات في تعامله مع أمير المؤمنين عليّ بن الحسين يستشف منها أنّه كان لا يحمل في نفسه وداً لعليّ بن الحسين وهذا ما نراه في حديث الطائر المشوي حين أهدي لرسول الله ﷺ طائراً مشوياً فدعا الله سبحانه أن يأتي بشخص يحبّه الله ورسوله، ويحبّ الله ورسوله ليأكل معه من هذا الطائر، فكان عليّ بن الحسين يأتي إلى بيت رسول الله ﷺ ويردّه أنس بن مالك، حتى تكرر ذلك ثلاث مرات إلى أن سمع رسول الله

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١١٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) رواه عنه ابن كثير في البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٦٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٤٤٧-٤٤٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٤٢-١٤٣، الناشر: دار

المعرفة - بيروت.

صوت أمير المؤمنين عليه السلام وصاح بأنس أن ادخله، فدخل أمير المؤمنين عليه السلام فقال له رسول الله: دعوتك ثلاث مرات، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أجبته ولكن في كل مرة يردّني أنس، فقال لأنس: ما حملك على ما فعلت؟ قال: أردت أن يكون أحداً من الأنصار.

وحديث الطير أخرجه عدد كبير من الحفاظ والعلماء^(١)، وقد روي بطرق متعددة ربما تبلغ حدّ التواتر^(٢)، ومنها على سبيل المثال ما أخرجه

(١) أنظر: الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. أبو يعلى، مسند أبي يعلى: ج ٧ ص ١٠٥. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٣٠-١٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٩ ص ٣٧٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٧ ص ٤٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(٢) قال الحاكم النيسابوري: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً، ثم صحّت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفيّنة». المستدرک: ج ٣ ص ١٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وقال الذهبي: «وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً قد أفردتها بمصنف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل». تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ١٠٤٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال ابن حجر: «وقد جمع طرق الطبراني ابن مردويه والحاكم وجماعة وأحسن شيء فيها طريق أخرجه النسائي في الخصائص» لسان الميزان: ج ١ ص ٤٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

وقال أحمد بن الصديق الغماري في جؤنة العطار: «فإذا لم يكن حديث الطير صحيحاً؛ فلا يصحّ في الدنيا حديث البتة، ولا يقع تواتر بخير بالمرة. فقد رواه عن أنس (سبعة وتسعون راوياً) مائة إلا ثلاثة بأعدادها مضاعفة من الطرق عنهم، وورد مع ذلك عن جماعة من الصحابة منهم (علي نفسه وعائشة وابن عباس) وتمام سبعة من الصحابة فيما يحضرنني الآن، بحيث أفرد طرقه الإمام محمد بن جرير الطبري في مجلد ضخّم، ومن بعده جماعة منهم الحافظ ابن السّاق الذي أملى مجلساً فيه ببغداد، فقاموا إليه وأخرجوه من المسجد وغسلوا الكرسي الذي كان يملئ عليه

الطبراني في المعجم الكبير بسنده عن أنس بن مالك، قال: «أُهِدِي لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) طائر، فوضع بين يديه، فقال: اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِي، فجاء علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، فدق الباب، فقلت: ذا؟ فقال: أنا علي. فقلت: النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على حاجة، فرجع ثلاث مرار، كل ذلك يجيء، قال: ففرض الباب برجله، فدخل، فقال النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ما حبسك؟ قال: قد جئت ثلاث مرّات كل ذلك يقول: النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على حاجة، فقال النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ما حملك على ذلك؟ قلت: كنت أردت أن يكون رجل من قومي»^(١).

وأخرجه ابن عساكر عن أنس بن مالك «أن أم سليم أتت النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بحجلات قد شوتهن بأصابعهن وخمرتتهن، فقال النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِي هَذَا الطائر، قال أنس: فجاء علي بن أبي طالب، فقال: استأذن لي على رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فقلت: هو على حاجة، وأحببت أن يجيء رجل من الأنصار، فرجع ثم عاد، فسمع رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صوته، فقال: ادخل يا علي، اللهم وال، اللهم وال، اللهم وال»^(٢).

فأنس الذي لا تطاوعه نفسه أن يكون علي عَلَيْهِ السَّلَامُ هو من يحبّه الله ورسوله ويحب الله ورسوله، ولم يرد له هذه الفضيلة وإنما أرادها لشخص آخر، هل



بالماء». جؤنة العطار في طرف الفوائد من لطائف الأخبار: ج ١ ص ٢٧، طبعة قديمة.

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١ ص ٢٥٣-٢٥٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٧ ص ٤٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

تطاوعه نفسه أن ينقل فضيلة من فضائل علي عليه السلام؟! والشاهد على ذلك أن أنساً هذا لم يشهد بحديث الغدير عندما ناشده أمير المؤمنين عليه السلام في الرحبة متعللاً بأنه كبر ونسي؛ مما حدا بأمر المؤمنين عليه السلام أن يدعوا عليه، فأصابه البرص، وقد أشار إلى هذه الحادثة ابن قتيبة الدينوري في كتاب المعارف، قال: «ذكر قوم أن علياً (رضي الله عنه) سأله عن قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، فقال: كبرت سني ونسيت، فقال له علي (رضي الله عنه): إن كنت كاذباً فضربك الله ببياض لا توارىها العمامة»^(١).

وقال الشيخ محمد عبده في شرح نهج البلاغة: «يعني البرص، فأصاب

(١) ابن قتيبة الدينوري، المعارف: ص ٥٨٠، الناشر: دار المعارف - القاهرة.
ولكنه ورد في ذيل الخبر عبارة «قال أبو محمد: ليس لهذا أصل» ولكن يغلب على الظن أن هذه العبارة قد أقيمت هنا؛ لأنه لو كان هذا الخبر ليس له أصل فلماذا ذكره ابن قتيبة كمصدق لمن ابتلي بالبرص، وقد نقل عنه ذلك العديد من العلماء كابن أبي الحديد، قال العلامة الأميني: «وهو يكشف عن جزمه بصحة العبارة وتطابق النسخ على ذلك كما يظهر من غيره أيضاً ممن نقل هذه الكلمة عن كتاب المعارف لكن: اليد الأمانة على ودائع العلماء في كتبهم في المطابع المصرية دسّت في الكتاب ما ليس منه، فزادت بعد القصة ما لفظه: (قال أبو محمد: ليس لهذا أصل)، ذهولاً عن أن سياق الكتاب يعرب عن هذه الجنائية، ويأبى هذه الزيادة؛ إذ المؤلف يذكر فيه من مصاديق كل موضوع ما هو المسلّم عنده. ولا يوجد من أول الكتاب إلى آخره حكم في موضوع بنفي شيء من مصاديقه بعد ذكره إلا هذه فأول رجل يذكره في عد من كان عليه البرص هو أنس ثم يعد من دونه، فهل يمكن أن يذكر مؤلف في إثبات ما يرتأيه مصداقاً ثم ينكره بقوله لا أصل له؟ وليس هذا التحريف في كتاب المعارف بأول في باب «الغدير: ج ١ ص ١٩٢-١٩٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

أنساً هذا الداء فيما بعد في وجهه، فكان لا يرى إلا مبرقعاً»^(١).

وأخرج البلاذري عن أبي وائل شقيق بن سلمة، قال: «قال عليّ بن المنبر: نشدت الله رجلاً سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدیر خم: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، إلا قام فشهد - وتحت المنبر أنس بن مالك والبراء بن عازب، وجريير بن عبد الله - فأعادها فلم يجبه أحد، فقال: اللهم من كتم هذه الشهادة وهو يعرفها فلا تخرجه من الدنيا حتى تجعل به آية يعرف بها، قال: فبرص أنس، وعمي البراء، ورجع جريير أعرابياً بعد هجرته، فأتى السراة فمات في بيت أمه بالسراة»^(٢).

ب - أم المؤمنين عائشة:

من يقرأ التاريخ الإسلامي يتضح له ما كان بين أمير المؤمنين عليه السلام وبين السيدة عائشة من عدم الوفاق والمودة، ولا ينحصر السبب كله فيما حصل في حرب الجمل من خصومة وعداء بينهما، بل يمتد إلى أبعد من ذلك بكثير، فهي كانت لا تحمل في نفسها ودأ له منذ أن انتقلت إلى بيت رسول الله صلى الله عليه وآله حين كانت ترى احتفاء رسول الله بأمر المؤمنين واختلائه به ومناجاته له لساعات طويلة من الليل أو النهار، في الوقت الذي لا يفعل ذلك مع غيره من الصحابة، وكذلك تزويجه ابنته بعد ردّ غيره من كبار الصحابة، ثم شاء الله تعالى أن يرزق علياً وفاطمة عليهما السلام الذرية ويحرم السيدة عائشة منها، ليصبحوا أولاد علي عليه السلام وأولاد رسول الله صلى الله عليه وآله فهذه الأسباب

(١) نهج البلاغة: ج ٤ ص ٧٤، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٢ ص ٣٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وغيرها أورثت في نفس السيدة عائشة الحسد والغيرة والحنق على علي عليه السلام وقد كشفت عن غيرتها من علي عليه السلام يوماً أمام رسول الله صلى الله عليه وآله وهو ما أخرجه أحمد بن حنبل - واللفظ له - والنسائي ^(١) وأبو داود ^(٢) والبزار ^(٣) عن النعمان بن بشير، قال: «استأذن أبو بكر على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد عرفت أنّ علياً أحب إليك من أبي ومني مرتين أو ثلاثاً، فاستأذن أبو بكر، فدخل فأهوى إليها، فقال: يا بنت فلانة لا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)» ^(٤).

وقال ابن حجر: «وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي بسند صحيح عن النعمان بن بشير، قال: استأذن أبو بكر على النبي (صلى الله عليه وسلم)، فسمع صوت عائشة عالياً، وهي تقول: والله لقد علمت أنّ علياً أحب إليك من أبي...» ^(٥).

وهكذا استمرت العلاقة بينهما غير متسمة بالود، إلى أواخر حياة

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ص ١٠٧-١٠٨، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٤٧٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) البزار، مسند البزار: ج ٨ ص ٢٢٣، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت. وقال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح» مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٢٧٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ١٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

النبي ﷺ حيث كانت عائشة لا تطيق حتى أن تذكر اسم علي عليه السلام، بل تعبر عنه بـ (رجل) في بعض الروايات، وذلك قبيل وفاة الرسول الأكرم ﷺ وهو ما أخرجه البخاري في صحيحه ومسلم أيضاً - واللفظ للأول - بسندهما عن عائشة، قالت: «لما ثقل النبي (صلى الله عليه وسلم) واشتد به وجعه استأذن أزواجه في أن يمرض في بيتي فأذن له، فخرج النبي (صلى الله عليه وسلم) بين رجلين تخطّ رجلاه في الأرض، بين عباس وبين رجل آخر، قال عبيد الله: فأخبرت عبد الله بن عباس، فقال: أتدري من الرجل الآخر؟ قلت: لا، قال: هو علي»^(١).

وأخرج الحديث أحمد بن حنبل في مسنده^(٢) وعبد الرزاق في مصنفه^(٣) وابن سعد في طبقاته^(٤) وزادوا فيه قوله: «ولكن عائشة لا تطيب لها نفساً بخير»^(٥) وحذف هذه الزيادة - كما ترى - البخاري ومسلم وأوردها الطبري بعبارة أخرى: «ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير وهي تستطيع»^(٦). فإذا كانت لا تسمح لها نفسها أن تذكر مجرد اسم علي عليه السلام فهل يا ترى يمكن لها أن تنقل لنا جميع فضائله ومزاياه التي سمعتها أو شاهدتها؟!!

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٥٧ ص ١٦٢ ح ١٩٨، الناشر: دار الفكر - بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ٢٢ ح ٨٢٤، الناشر: دار الفكر - بيروت. وغير ذلك من المصادر.
(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٦ ص ٣٤، ص ٢٢٨، وغيره من المصادر.
(٣) الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٢٩ - ٤٣٠، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.
(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ٢٣٢، الناشر: دار صادر - بيروت.
(٥) كلمة (بخير) لا توجد في مسند أحمد.
(٦) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٣٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

هذا وقد ازداد مؤشر العلاقة سوءاً بين السيدة عائشة وبين أمير المؤمنين عليه السلام في أحداث معركة الجمل المريرة التي كلفت الأمة الإسلامية ثمناً غالياً، وعانت كثيراً من تداعياتها ونتائجها، وكان تأثيرها شديداً في نفسية السيدة عائشة إلى الحد الذي أدّى بها أن تفصح عما كانت تحمله في صدرها تجاه علي عليه السلام وذلك حين بلغها الخبر باستشهاده عليه السلام فقالت:

«فألقت عصاها واستقرت بها كما قرّ عيناً بالإياب المسافر

ثم سألت: فمن قتله؟ فقيل: رجل من مراد، فقالت:

فإن يك نائياً فلقد نعاه غلام ليس في فيه التراب

فقالت زينب بنت أبي سلمة: ألعلي تقولين هذا؟! فقالت: إني أنسى، فإذا نسيت فذكروني»^(١).

فإذا كانت السيدة عائشة التي لا تخفي فرحها وسرورها بقتل علي عليه السلام لا نظن أنه يؤنسها أن تذكر فضائله ومناقبه، وهذا ما ينجلي لنا في رواية أحمد بن حنبل عن عطاء بن يسار، قال: «جاء رجل فوق في علي وفي عمار رضي الله تعالى عنهما عند عائشة، فقالت: أمّا علي فلست قائلة لك فيه شيئاً، وأمّا عمار فإنني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: لا

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٤ ص ١١٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٣٩٤، الناشر: دار صادر - دار بيروت. ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ٤٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

يخير بين أمرين إلا اختار أَرشدهما»^(١).

واستناداً إلى هذه الرواية الصحيحة، فإنّ عائشة قد كتبت فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، واكتفت بنقل فضيلة لعمار بن ياسر، بل لم تدافع عن علي عليه السلام ولم تزجر هذا الذي جاء ينتقص علياً عليه السلام في محضرها، ولعله قد يقال: إنّ ما حمل هذا الشخص على الواقعة في علي عليه السلام وعمار هو ما لمسّه من رضا وقبول من قبل السيدة عائشة، ولا نظنه يتجرأ على قوله هذا عند أحد آخر، ولذا اختار السيدة عائشة، فتكلّم بهذا الكلام.

وعلى العموم فإنّ فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ما كانت تلقى القبول والرضا عند السيدة عائشة، وهو ما تقرره كلّ الشواهد والأدلة التاريخية التي نقلناها والتي لم نقلها.

ج - معاوية بن أبي سفيان:

إنّ موقف العداء والخصومة الذي اتخذه الصحابي معاوية بن أبي سفيان من علي عليه السلام واضح لا يحتاج إلى بيان، فقد تمرّد معاوية على الخلافة الشرعية وخلع ربة الطاعة بعد أن تمكّن من توطيد أركان دولته في الشام طوال الفترة التي قضاها عاملاً للخليفة عثمان، الأمر الذي أدّى به إلى أن يعلن الحرب الضروس على الخليفة الشرعي في واقعة صفين التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المسلمين، فماذا نتوقع من شخص كمعاوية

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٦ ص ١١٣، الأحاديث مذيّلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة. قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح على شرط مسلم».

الذي ما انفكت دماء الحقد والضغينة - التي تغذيها أحقاد بدر وحنين - تسري في جسده؟!

هل نتوقع منه وهو من يملك السلطة والمال أن ينشر فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وينادي بها على المنابر إكراماً لهذا الصحابي الجليل زوج البتول وابن عم الرسول صلى الله عليه وآله ورابع الخلفاء، ويكتب هذه الفضائل ويجزل العطاء لمن يأتي بفضيلة له؟ أم نتظر منه العكس؟

إنّ التاريخ سوف يجيبنا عن هذا التساؤل، حيث نقل ابن أبي الحديد المعتزلي عن المدائني في كتابه (الأحداث) «قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة أن برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كل كورة وعلى كل منبر يلعنون علياً ويبرأون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشدّ الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة لكثرة من بها من شيعة علي عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سمية وضمّ إليه البصرة، فكان يتبع الشيعة وهو بهم عارف؛ لأنّه كان منهم أيام علي عليه السلام، فقتلهم تحت كل حجر ومدر وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون، وصلبهم على جذوع النخل، وطرفهم وشرّدهم عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم»^(١).

إنّ معاوية لم يحاول كتم فضائل علي عليه السلام ومحاربتها فحسب، بل أراد أن يؤسس لسنة مغايرة وهي سب أمير المؤمنين عليه السلام ولعنه من على منابر

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١١ ص ٤٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

المسلمين، ولمدة طويلة حتى ترسخ في أذهان الأمة الإسلامية، ولم يسلم من هذه الأوامر الصارمة حتى كبار الصحابة ممن ملأت أسماعهم فضائل علي عليه السلام، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلن أسبّه، لئن تكون لي واحدة منهن أحبّ إلي من حمر النعم: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، يقول له خلفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبوة بعدي.

وسمعه يقول يوم خيبر: لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، قال: فتناولنا لها، فقال: ادعوا لي علياً فأتي به أرمم فبصق في عينه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه.

ولما نزلت هذه الآية ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ دعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللهم هؤلاء أهلي^(١).

إنّ هذه السنة السيئة التي سنّها معاوية بن أبي سفيان فتحت الباب واسعاً لمسلسل المصائب والنوائب التي جرت على أهل البيت عليهم السلام، وشيعتهم

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠-١٢١ ح ٦١١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ومحببهم من قبل بني أمية وأجهزتهم القمعية، قال القرطبي: «فقد صدر عنهم [بني أمية] من قتل أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وسبيهم وقتل خيار المهاجرين والأنصار بالمدينة وبمكة وغيرهما، وغير خاف ما صدر عن الحجاج وسليمان بن عبد الملك وولده، من سفك الدماء وإتلاف الأموال وإهلاك الناس بالحجاز والعراق وغير ذلك، وبالجملة فبنو أمية قابلوا وصية النبي (صلى الله عليه وسلم) في أهل بيته وأمتة بالمخالفة والعقوق، فسفكوا دماءهم وسبوا نساءهم وأسروا صغارهم وخرّبوا ديارهم وجحدوا شرفهم واستباحوا لعنهم وشتهم، فخالقوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في وصيته وقابلوه بنقيض قصده وأمنيته، فواخجلهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه»^(١).

فهذه الخطوات التي أقدم عليها الصحابي معاوية وبنو أمية من بعده ضد أهل البيت عليهم السلام خلقت أجواءً مناسبةً لبروز متبنيات فكرية معادية لفضائل أهل البيت عليهم السلام وجدت طريقها إلى علوم الحديث، فأصبحت رواية فضائل أهل البيت عليهم السلام والتشيع لهم منقصة يجرح بها الراوي ويردّ حديثه^(٢)، بينما تكون معاداتهم وسببهم من علائم الصدق والتمسك بأمر

(١) القرطبي، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة: ص ١١١٤-١١١٥، الناشر: دار المنهاج - الرياض.

(٢) قال أحمد بن الصديق المغربي: «مجرد كون الحديث في الفضائل من أكبر أسباب الطعن عندهم في الرواة، ولو لم يتهموا بتشيع؛ فإن من روى ذلك لا يتوقفون في طعنه، ولا يتورعون عن جرحه ولو كان أوثق الثقات وأعدل العدول». فتح الملك العلي: ص ١٤١، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة - أصفهان.

الديانة^(١)!

د - عدد آخر من الصحابة:

ثم إنّه لا يمكن إنكار أن هناك تياراً من الصحابة والتابعين ممن انحرف عن أمير المؤمنين عليه السلام وأبغضه وسبّه وناصب له العداة وحاربه وكرم فضائله، وهم عدد ليس بالقليل، قال ابن تيمية: «إن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونهم ويقاتلونهم»^(٢).

لذا أفرد بعض المحدثين أبواباً في كتبهم، كالهشيمي في مجمع الزوائد الذي عنوانه: (باب منه جامع فيمن يحبه ومن يبغضه) ذكر فيه بعض من كان يبغض علياً عليه السلام، منهم بريدة بن الحصيب، وخالد بن الوليد، وعمرو بن شاس الأسلمي.

وأعدّ ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه لنهج البلاغة فصلاً بعنوان: (فصل في ذكر المنحرفين عن علي)، قال فيه: «وذكر جماعة من شيوخنا البغداديين أنّ عدة من الصحابة والتابعين والمحدثين كانوا منحرفين عن علي عليه السلام، قائلين فيه السوء، ومنهم من كتم مناقبه وأعان أعداءه ميلاً مع الدنيا، وإيثاراً للعاجلة، فمنهم أنس بن مالك»^(٣)، وذكر موقفه في مسألة المناشدة في يوم الرحبة الذي تقدمت الإشارة إليه، وبعدها أخذ يضرب ابن

(١) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: «فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسك بأمور الديانة بخلاف من يوصف بالرفض فإنّ غالبهم كاذب ولا يتورع في الأخبار!! تهذيب التهذيب: ج ٨ ص ٤١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٧ ص ١٣٧-١٣٨، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٤ ص ٧٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

أبي الحديد بعض الأمثلة من الصحابة والتابعين ممن انحرف عن علي عليه السلام فذكر منهم: الأشعث بن قيس الكندي، وجريير بن عبد الله الجبلي، وأبا مسعود الأنصاري، وكعب الأحمري، والنعمان بن بشير، وعمران بن الحصين، وسمرة بن جندب، وعبد الله بن الزبير، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، والوليد بن عقبة، وأبا الأعور، والضحاك بن قيس، وبسر بن أرطاة، وحبيب بن مسلمة، وأبا موسى الأشعري، ومروان بن الحكم^(١)، وغيرهم كثير.

بل لم يكتف بعض هؤلاء الصحابة ببعض علي عليه السلام وكتمان فضائله، وإنما سعوا إلى الحطّ من مكانة أمير المؤمنين عليه السلام وتنقيصه، وإسقاطه من عين رسول الله، وهو ما بدا واضحاً في مسألة الجارية التي أخذها علي عليه السلام من سبي اليمن، فقد أخرج الطبراني في الأوسط بسنده عن ابن بريدة عن أبيه، قال: «بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علياً أميراً على اليمن، وبعث خالد بن الوليد على الجبل، فقال: إن اجتمعتما فعلي على الناس، فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله، وأخذ علي جارية من الخمس، فدعا خالد بن الوليد بريدة، فقال: اغتتمها، فأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) بما صنع، فقدمت المدينة، ودخلت المسجد، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في منزله وناس من أصحابه على بابيه، فقالوا ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) عليه

(١) أنظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٤ ص ٧٤-٨٣.

وسلم) قالوا: فأخبره، فإنه يسقطه من عين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسمع الكلام، فخرج مغضباً وقال: ما بال أقوام ينتقصون علياً، من ينتقص علياً فقد انتقصني، ومن فارق علياً فقد فارقني، إن علياً مني وأنا منه، خلق من طيبتني وخلقت من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم»^(١).

فلا يصح بعد هذا ما ادّعاه القفاري من أن الصحابة لم يكتموا فضائل علي عليه السلام فكيف لهم أن يكتموا أحاديث النصّ على الخلافة، فإنه كلام ليس بدقيق.

نعم، نحن لانكر أن بعض هؤلاء الصحابة الذين ذكرناهم قد نقل بعض فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وقد أفرد لها بعض علماء أهل السنة مصنفات مستقلة، حتى قال ابن الجوزي الحنبلي في كتابه مناقب أحمد بن حنبل عن عبد الله، يقول: «سمعت أبي يقول: ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي (رضي الله عنه)»^(٢).

وقال الحافظ ابن عبد البر: «وقال أحمد بن حنبل، وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روي في فضائل علي بن أبي طالب، وكذلك قال أحمد بن شعيب بن علي النسائي رحمه الله»^(٣).

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٢-١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٢) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ص ٢٢٠، الناشر: هجر.

(٣) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ج ٣ ص ١١١٥، الناشر: دار الجيل - بيروت.

إلا أننا نظن مع ذلك أن ما ورد في كتب أهل السنة هو غيض من فيض فضائله ومناقبه التي كانت فوق حد الإحصاء، على أن كثيراً من هذه الفضائل التي نقلت إما ضعفت أسانيدُها، أو غيرت دلالاتها، أو أفقدوها اختصاصها به؛ وذلك بجعل فضائل مشابهة لها في غيره من الصحابة.

وعلى كل حال فإن ما أفاده القفاري من أن الصحابة لم يكتموا فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لا يمكننا قبوله على إطلاقه لما عرفت.

الشبهة: القول بكتمان الصحابة للنص يستلزم سلب الثقة عن بقيّة

امور الدين

قال القفاري: «ثالثاً: إنّ الإمامة من المفترضات التي تتعلق بها مصالح الناس كلّهم، فإذا قيل فيها: إنّ النبي (صلى الله عليه وسلّم) نصّ على أحد بعينه، والصحابة غيروا وبدّلوا، أمكن حينئذ لكل ملحد أن يقول: إنّ الصلوات الخمس كانت عشراً وإنما الصحابة كتموها وجعلوها خمساً بأهوائهم، وهكذا إذا ادعى مدع تغيير ما نصّ عليه النبي (صلى الله عليه وسلّم) أمكن ذلك في جميع الفرائض ويتعدّى ذلك إلى أن لا يحصل الثقة بشيء من أمور الدين أصلاً»^(١).

الجواب عن الشبهة

الصحابة لم ييكتموا النص على الإمامة

أولاً: إنّ هذه الشبهة كغيرها من شبهات القفاري تستند على أسس وركائز خاطئة، فتنتهي بطبيعة الحال إلى نتائج غير صحيحة، فالقفاري اعتمد في هذه الشبهة وبعض شبهات النصّ على مسألة أن الشيعة تعتقد أن الصحابة كتموا النصّ على الخلافة وأخفوه، ولم يمتثلوا أمر رسول الله ﷺ فيه، وبنى على ذلك شبهته والحال أننا بيننا مراراً أن النصّ على إمامة أمير المؤمنين ﷺ قد وصلنا بطرق متعددة ومناسبات مختلفة تقدّم الكلام عنها مفصلاً، فينهدم بذلك من الأساس ما ادّعاه القفاري هنا من أن القول بكتمان

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٨، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الصحابة للنص سيؤدي إلى انعدام الثقة بكل أمور الدين؛ لأنه لا وجود للقول بأن جميع الصحابة كتموا وأخفوا أحاديث النصّ على الإمامة والخلافة، كيف والشيعة تستدل بالنص على علي عليه السلام؟! وقد أجاب السيد المرتضى رحمته الله عمّا ذكره القاضي عبد الجبار في هذا الخصوص بأننا لانذهب إلى أنّ جميع الصحابة قد كتموا النصّ، فقال: «وكيف يتوهم علينا مثله، ونحن نحاج خصومنا بنقلنا للنص، ونلزمهم أن يتأملوه ويستدلوا على صحّته ليعلموا من النصّ ما علمناه»^(١).

أحاديث الإمامة لا تقاس بأحاديث العبادات

ثانياً: إن الأمور التي اعتمدها القفاري في إلقاء هذه الشبهة وغيرها هو قياسه أحاديث الإمامة والخلافة على غيرها من أحاديث العبادات والأحكام الشرعية الأخرى، بمعنى: أنك لو قلت بأن الصحابة أخفوا وكتموا أحاديث جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الإمامة والخلافة فإن الملحد والمشارك سيقول: ما المانع إذن من أن يكتتم الصحابة أحاديث أخرى في العبادات والمعاملات، فلعلّ الحديث دالّ على أن الصلوات مثلاً كانت عشرّاً، ولكن الصحابة ارتأوا بأهوائهم أن تكون خمساً وهكذا بقية أمور الدين.

نقول: هذا القياس من القفاري قياس باطل وغير تامّ؛ لوجود الفارق الكبير بين الإمامة والخلافة من جهة، وبين الصلاة وغيرها من العبادات من جهة أخرى؛ وذلك لأنّ الإمامة والخلافة من الأمور التي تهتمّ المسلمين

(١) المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٢ ص ١٤٢، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

كجماعة، وتعلق بها مصالح الناس كلهم - كما اعترف بذلك القفاري نفسه في كلامه - ولذا تجد أشد الصراعات والاختلافات كانت تدور حول الإمامة والخلافة، كما أشرنا إلى ذلك مراراً، بينما لا نجد أن ذلك قد حصل بالنسبة إلى الصلاة أو غيرها من العبادات الفردية التي لا تتعلق بمصالح الناس كجماعة، بحيث تؤثر على كياناتهم وطبيعة حياتهم ومعيشتهم.

وهذا الفرق الواضح بين الأمرين يجعل الملحد وغيره يفرق بين المسألتين، فيمكن أن يقبل أن الصحابة كتموا أو بدّلوا أحاديث الخلافة، وفي الوقت نفسه لم يغيروا أو يبدّلوا أحاديث الصلاة أو غيرها من العبادات؛ لوجود المسوّغ والمبرر العقلاني لذلك، فإن أحاديث الإمامة والخلافة تعني الرئاسة والقيادة وهي مطمح كل إنسان، والنفوس تتطلع إلى نيلها والفوز بها، وما يشهد لذلك قول عمر بن الخطاب في يوم خيبر: «ما أحببت الإمارة إلاّ يومئذٍ، قال: فتساورت لها رجاء أن ادعى لها»^(١) وقول أبي بكر بعد أن قرر تسليم مقاليد الخلافة لعمر بن الخطاب: «جعلت لكم عهداً من بعدي واخترت لكم خيركم في نفسي، فكلكم ورم لذلك أنفه»^(٢)؛ رجاء أن يكون الأمر له»^(٣).

فلا ملازمة حينئذٍ بين القول بكتمان الصحابة للنصّ على الإمامة - على

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢١ ح ٦١١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ورم أنفه: أي امتلاً وانتفخ من ذلك غضباً، وخصّ الأنف بالذكر لأنه موضع الأنفة والكبر، أنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ٥ ص ١٧٧، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١ ص ٦٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

فرض وجوده - وبين سلب الثقة عن أمور الدين كما أراد القفاري أن يصور ذلك.

بعض ملازمات الكلام لا تمنع من قول الحقيقة

ثالثاً: إنه لا يكاد أن يخلو كلام أو بيان لحقيقة ما من أن يساء الاستفادة منه ومن لوازمه، فحتى كلام الله سبحانه يمكن لبعض أن يستفيد من أموراً مخالفة، فمن قوله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٢) وغيرها من الآيات يمكن للملحد أو المشرك أن يستفيد منها أن المسلمين لديهم صفات سيئة، وأن القرآن يذمهم و..

فهل يمنع ذلك الله سبحانه وتعالى من أن لا يبين هذه الحقائق خشية من هذه الاستفادة؟! إن هذا مما لا يقول به عاقل، لأنه سوف يؤدي إلى انسداد باب المحاورات العرفية، وبيان الحقائق وإيصال المعلومات. وما نحن فيه من هذا القبيل فلو فرض أن هناك كتماناً لأحاديث النص على الخلافة فهل يجب علينا أن لا نبين هذه الحقيقة؛ خوفاً من أن يساء الاستفادة منها من قبل الملحدين وغيرهم؟!

ثم متى كان الملحد أو المشرك يثق بشيء من أمور الدين حتى يخشى القفاري أنه لا يثق بأن الصلاة كانت خمساً؟! ومتى كنا نغير اهتماماً لأحكام

(١) المؤمنون: ٧٠.

(٢) الصف: ٢.

الملحدين وقناعاتهم بعد أن كفروا بما أنزل الله تعالى حتى نتوخي الحذر من أن نقول شيئاً يؤدي إلى أن لا يثقوا بأمر الدين؟! إن هذا لأمر عجيب! ثم إنّه يقال: إن كتمان أحاديث الخلافة- على فرض صحته - ليس هو أول قارورة كسرت في الإسلام حتى يجعله القفاري سبباً لعدم حصول الثقة بأمر الدين؟! ألا تكون الاختلافات التي عصفت بالأمة الإسلامية بعيد وفاة النبي ﷺ وتشتت كلمتها وتشرذمها إلى فرق ومذاهب كل يدعي أنه على الحق^(١)، وأنه على ما عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ألا تكون تلك الخلافات سبباً في سلب الثقة عن أمور الدين؟! فإن كل مذهب وفرقة من هذه الفرق يستدل على ما ذهب إليه بأحاديث يرويها عن النبي ﷺ، بل حتى المسائل التي كان النبي ﷺ يكررها كل يوم أمام الناس مرات عديدة كالوضوء والصلاة قد اختلفوا فيها.

فعلى القفاري أولاً أن يرفع كل هذه الاختلافات بين المسلمين ليحافظ على ثقة الملحدين والمشركين بالتعاليم الإسلامية!! ثم بعد ذلك ليطالب الشيعة بالتخلي عن القول بالنص على الإمامة والخلافة حفاظاً على ثقة المسلمين بأمر الدين!!

(١) قد استفاض عن النبي ﷺ أن الأمة ستفترق بعده ثلاثاً وسبعين فرقة، فقد أخرج العديد من الحفاظ والمحدثين عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن بني إسرائيل افتقرت على إحدى وسبعين فرقة. وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة» ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١٣٢٢، الناشر: دار الفكر.

التغيير والتضييع طال حتى الصلاة

رابعاً: إنّ الصلاة التي خشي القفاري عليها من أن يكذب الملحدون بعددها ويتهموا الصحابة بتغييرها، والتي كان المسلمون يؤدونها مرات عديدة في اليوم، هناك شواهد عديدة وفي كتب أهل السنة تؤكد أنها قد طالها التغيير والتبديل، سواء في زمن الصحابة أم زمن التابعين، فقد أخرج البخاري عن أنس، قال: «ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) قيل: الصلاة، قال: أليس ضيعتم ما ضيعتم فيها؟!»^(١).

وأخرج أيضاً بسنده عن الزهري، قال: «دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت له: ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيّعت»^(٢).

وأخرج ابن ماجه في سننه عن أبي موسى، قال: «صلى بنا علي يوم الجمل صلاة ذكرنا صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فإما أن نكون نسيناها، وإما أن نكون تركناها، فسلم على يمينه وعلى شماله»^(٣).

وروى مالك بن أنس عن «عمّه أبي سهل بن مالك عن أبيه أنه قال: ما أعرف شيئاً مما أدركت الناس عليه، قال الباجي: يريد الصحابة، إلا النداء بالصلاة، قال الباجي: يريد أنه باق على ما كان عليه لم

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٣٤ ح ٥٢٩، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٣٤ ح ٥٣٠.

(٣) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٢٩٦، الناشر: دار الفكر- بيروت.

يدخله تغيير ولا تبديل، بخلاف الصلاة فقد أُخِرَت عن أوقاتها، وسائر الأعمال دخلها التغيير»^(١).

وروى الشافعي في كتابه الأم: «عن وهب بن كيسان، قال: رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاة قبل الخطبة، ثم قال: كل سنن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد غيرت حتى الصلاة»^(٢).

فهذه الشواهد وغيرها والمذكورة في المصادر السننية المعتبرة تؤيد أن هذه الصلاة نفسها التي تعدّ أبرز شعار وعنوان للمسلم، قد طرأ عليها تغيير وتبديل منذ الصدر الأول للإسلام، ألا يعتبر هذا سبباً لعدم حصول الثقة بباقي أمور الدين التي ليست بمستوى الصلاة من ناحية الأهمية والممارسة؟! والأغرب من ورود هذه الشواهد في كتب أهل السنة هو توجيههم وتبريرهم لها، فقد فسّروا تضييع الصلاة بتأخيرها عن وقتها؛ فلذا أدرج البخاري هذه الأحاديث في باب تضييع الصلاة عن وقتها، قال ابن حجر في شرحه لحديث أنس بن مالك الذي أخرجه البخاري: «والمراد أنه لا يعرف شيئاً موجوداً من الطاعات معمولاً به على وجهه غير الصلاة، قوله: (وهذه الصلاة قد ضيعت) قال المهلب: والمراد بتضييعها تأخيرها عن وقتها المستحب، لا أنهم أخرجوها عن الوقت، كذا قال وتبعه جماعة، وهو مع عدم مطابقته لترجمة مخالف للواقع، فقد صحّ أنّ الحجاج وأميره الوليد

(١) السيوطي، تنوير الحوالك: ص ٩٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الشافعي، الأم: ج ١ ص ٢٦٩، الناشر: دار الفكر. البيهقي، معرفة السنن والآثار: ج ٣ ص ٤٦، الناشر: دار الكتب العلمية.

وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها»^(١).

ولكن المتأمل المنصف في هذه الأحاديث يرى أن هذه التوجيهات بعيدة كل البعد عن مغزى هذه الشواهد التي تفيد بوضوح أن أحكام الدين التي كانت في زمن رسول الله ﷺ ومنها الصلاة قد تبدلت وحرّفت وضيعت، وتأخيرها عن وقتها لا يسمّى تضييعاً.

ثم إن بكاء أنس بالشام لا يكون إلا لأمر عظيم جليل، وهو تحريف أحكام الدين، والعبث بشريعة سيد المرسلين، وأما تأخير الولاية أو الخلفاء للصلاة، فإنه لا يستدعي منه كل ذلك، خصوصاً وهو يرى منهم الظلم والفسق والفجور والمجون، ولم يبك لشيء من ذلك، فكيف يبكي لتأخير الصلاة عن وقتها؟!!

الشبهة: دعوى النص على علي عليه السلام كدعوى النص على العباس

قال القفاري: «إن قول الروافض بالنص على علي كقول من يزعم النصّ على العباس، فإن قالوا: ليس النصّ على العباس بصحيح، قيل: ولا النصّ على علي صحيح، وبإبطالهم النصّ على العباس يبطل النصّ على علي؛ لأنّ الكل لم يرد به نص صحيح صريح»^(٢).

وقال: «وهناك فرق شيعية كثيرة تنازع الروافض في النصّ على الكثير ممن تدعي إمامته، حتى ينازعها في إمامها الثاني عشر عشرون فرقة،

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٢ ص ١١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٨، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

والكل يزعم بطلان نص الآخر»^(١).

وقال أيضاً: «والنص في اللغة مأخوذ من المنصة، وهي الظاهر على الفرس لظهوره، فأين ظهور النص، ولو كان لذلك أصل لظهر واشتهر ونقل وتداولته الألسنة»^(٢).

بيان الشبهة

إنّ دعوى الشيعة وجود النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام مساوية تماماً لدعوى طائفة أخرى قد ادّعت النصّ على العباس عمّ النبي صلى الله عليه وآله فإن قيل في ترجيح النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام إنّ النصّ على العباس غير صحيح، كان الجواب إنّ النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً غير صحيح؛ إذ كلتا الدعويين متساويتان في عدم وجود نص صحيح صريح عليهما، أضف إلى ذلك أن التنازع على الإمامة لم يقتصر عندهم على علي عليه السلام بل شمل الكثير ممن ادّعوا إمامتهم، فالمهدي قد اختلفت فيه عشرون فرقة وكل منها يزعم أن غيره على باطل.

الجواب:

تعتمد الشبهة على دعوى أنّ النصّ على العباس مساوٍ في قيمته السندية والدلالية للنص على أمير المؤمنين عليه السلام.

(١) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨٥٨.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨٥٨.

ويجاب عن ذلك بأمرين:

أولاً: النص على العباس لا واقع له

إنّ النصّ على العباس لا قيمة علمية له وذلك لأسباب، منها:

١- لا وجود أساساً للنص على خلافة وإمامة العباس، لا مسنداً ولا مرسلأً، سوى حديثين أوردهما ابن الجوزي في الموضوعات: الأول: بسنده عن المنصور أبي جعفر، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، أنّه قال: «العباس وصيي ووارثي»^(١).

والثاني: أخرجه بسنده عن محمد بن الضوء بن الصلصل بن الدهميس، عن أبيه، عن جده، قال: «كنا عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فطلع عباس بن عبد المطلب، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم): هذا العباس بن عبد المطلب أبي وعمي ووصيي ووارثي»^(٢).

والحديثان حكم عليهما ابن الجوزي بالوضع، قال: «هذا الحديث لا يصحّ، وضعه قوم ليقابلوا ما وضع لعلي عليه السلام وكلا الحديثين باطل»^(٣)، ولذا تجد القفاري لم يشر هنا إلى أي نصّ من نصوص الإمامة على العباس. ٢- يذكر لنا التاريخ فرقة تدعى (الراوندية)، ادعت النصّ على العباس^(٤)،

(١) ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢ ص ٣٠-٣١، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٣١.

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢ ص ٣١، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

(٤) أنظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٧٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وخصوصاً الإمامة في ولده من بين بطون قريش كلها، وقد ظهر هذا القول في زمن المنصور والمهدي^(١)، وقام الجاحظ بمناصرتهم وألف رسالة سماها (العباسية)، وقد انقرضت هذه الفرقة من دون أن يبقى منها أثر ولا للنص الذي ادعته^(٢).

٣- إنَّ العباس لم يطلب الخلافة لنفسه بعد النبي ﷺ؛ لعدم وجود النصِّ عليه، بل إنَّه كان قد طلب من أمير المؤمنين ﷺ أن يبايعه بعد وفاة رسول الله ﷺ، حيث ورد في التاريخ أنه لما قبض رسول الله ﷺ قال العباس لعلي ﷺ: «أبسط يدك أبايعك، فيقال عمّ رسول الله بايع ابن عمّ رسول الله ويبايعك أهل بيتك»^(٣) ولم يستدل القائلون بإمامة العباس بأي نصِّ وإنما، استدلوا على إمامته بالوراثة^(٤)، ولو كان لهذا النصِّ وجود لتمسك به بنو العباس في صراعهم المرير مع بني أمية، ولو فرض جدلاً وجود النصِّ، فمن الواضح أنه قد وضع لخدمة سياسة بني العباس ودعماً لحكمهم^(٥).

ثانياً: وضوح النصِّ وصراحته على إمامة أمير المؤمنين ﷺ

تقدّم منا الكلام حول النصوص الشرعية على إمامة أمير المؤمنين ﷺ

(١) أنظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة: ج ٩ ص ٨٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) أنظر: السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ١ ص ٧، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم. وأيضاً مفلح بن راشد، إلزام النواصب: ص ٨٨، تحقيق: الشيخ عبد الرضا النجفي.

(٣) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة: ص ١٢، الناشر: مؤسسة الحلبي.

(٤) مفلح بن راشد، إلزام النواصب: ص ٨٨، تحقيق: الشيخ عبد الرضا النجفي.

(٥) محمد بن عمر الرازي، المحصول في علم الأصول: ج ٤ ص ٤٣٦، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.

من الكتاب والسنة، كآية الولاية وحديث الغدير وحديث المنزلة وغيرها، وكل ذلك من طرق أهل السنة ووفق مبانيهم في قبول الحديث واعتباره، فأين هذا من الدعاوى الفارغة في أن هناك نصاً من رسول الله ﷺ على خلافة العباس حتى تعارض تلك الأدلة الصريحة والواضحة.

ونفس الكلام الأنف الذكر يردّ على القول بوجود تعارض بين النصّ على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام من جهة، وبين النصوص التي تدّعيها فرق الشيعة، فإن مجرد الاختلاف في المضمون بين نصين لا يكفي لحدوث المعارضة بينهما وتساوقهما، بل لابدّ من دراسة قيمة كلا النصين لتتضح صلاحيتهما للتعارض وبالتالي التساقط، خاصة وأن معظم هذه الفرق الشيعة قد بادت وانتهت ولم يبق منها إلا أخبار مذكورة في كتب التاريخ، مما يدلّ على بطلان تلك العقائد والنصوص التي تدّعيها.

وأما ما أشار إليه من وجود عشرين فرقة تنازع الشيعة في المهدي، فهو ليس دقيقاً، فإن العدد أقل من ذلك^(١).

وأما قوله: «والنص في اللغة مأخوذ من المنصة، وهي الظاهر على الفرس لظهوره...»، فإننا نقول: إن النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام قد بان وظهر واشتهر وتناقلته كتب الفريقين، وقد نقلنا شطراً من طرقه وأسانيده، ولا يوجد مطلب جديد في كلامه هذا سوى كثرة التشويش والتطويل بلا طائل.

(١) النوبختي، فرق الشيعة: ص ١٠٥، الناشر، مكتبة الفقيه - قم.

الشبهة: لو نص النبي ﷺ على علي عليه السلام لظهر كنص أبي بكر على

عمر

قال القفاري في الاستدلال بالأموال المعلومة والمتفق عليها - على حدّ زعمه - في مسألة النصّ: «خامساً: إنا رأينا أبا بكر حيث نصّ على عمر ما اختلف فيه اثنان، ولا وقع في ذلك خفاء، وكذلك حيث نصّ عمر على ستة أنفس من قريش ظهر ذلك عنهم ظهوراً لا يسع جحده، ولا يمكن ردّه، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) أفضل، ومبادرة الخلق إلى امتثال أمره أكثر، وتشوق النفوس إلى نقل ما صدر عنه أعظم، فمن المحال البين أن ينصّ أبو بكر على واحد ولا يقع خلاف فيمن استخلفه، ولا أمكن أحد أن يكتبه، وكذلك عمر، بل معاوية حيث نصّ على يزيد، اشتهر ذلك ونقل عنه اشتهاراً ظاهراً متواتراً لا نزاع فيه ولا مرأى، فكيف نقل نصّ معاوية، وكنتم نصّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وما نقله أحد، باعتراف الشيعة الذين يقرّون بأنّ مسألة الولاية وأحاديثها سرّ من أسرارهم؟!»^(١).

أساسيات الشبهة

اعتمدت الشبهة على ما يلي:

أولاً: لقد كان رسول الله ﷺ يتمتع بمكانة عظيمة بين المسلمين، بحيث كانوا لا يترددون في امتثال أي أمر يصدر منه، كما كانوا حريصين على حفظ أحاديثه وأقواله ونقلها حرفياً من دون زيادة أو نقيصة، فبعد كل ذلك

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٩، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

كيف يمكننا أن نصدق أن رسول الله ﷺ قد نصَّ عليَّ أمير المؤمنين عليّاً؟ ثم قام الصحابة بكتمان نصِّه وعدم نقله؟!.

ثانياً: أنّ أبا بكر حينما نصَّ في زمن خلافته عليَّ عمر كخليفة من بعده، قام الصحابة بتلقّيه والحفاظ عليه ونقله بحيث اشتهر وتواتر، وهكذا الأمر بالنسبة إلى عمر ونصِّه عليَّ الستة، وأيضاً نصَّ معاوية عليَّ يزيد، فإنَّ هذه النصوص قد تواترت واشتهرت.

ثالثاً: من غير المعقول أن يُنقل نصُّ أبي بكر عليَّ عمر، ونص عمر عليَّ الستة، ونص معاوية عليَّ يزيد، وتشتهر كلُّ تلك النصوص، بينما يكتُم نصُّ رسول الله ﷺ عليَّ أمير المؤمنين عليّاً ولا ينقله أحد.

الجواب:

أولاً: النص عليَّ علي واضح ومشهور

لم يكن النصُّ عليَّ عليَّ غير واضح وغير مشهور، بل كان النصُّ واضحاً ومشهوراً، كيف لا يكون كذلك وقد بلغه النبي ﷺ لأكثر من مائة ألف صحابي في يوم الغدير، وقد رواه أكثر من مائة من الصحابة^(١)، بالإضافة إلى النصوص الأخرى الدالة على الإمامة التي قالها ﷺ في مناسبات عديدة، كما أنّ الأصحاب لم يكتُم جميعهم النصُّ كما بيّنا.

(١) الأميني، الغدير: ج ١ ص ١٤-٦٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

ثانياً: الذين يحفظون التراث هم الأجيال اللاحقة لا السابقة

إنّ المطالع لسيرة التاريخ على طوله يجد أنّ الذين يحفظون التراث ويكتبون التاريخ هم الأجيال اللاحقة لا السابقة، فإنّ الآباء يصنعون التاريخ والأبناء يدوّنونه، وبذلك يمكن للأبناء أن يدونوا التاريخ كما يحلوا لهم، وأن يزيدوا فيه وينقصوا منه ما يشاؤون، مهما بلغ سلفهم من عظمة الشخصية وهيمنتها، فهذا موسى عليه السلام على عظمته لم يسلم تاريخه من تحريف وتبديل ما، فإنّ وجدنا أن تاريخ السلف قد تمّ حفظه وتدوينه بصورة أمينة فهو ناشئ من اعتبار أنّ هذا التاريخ يصبّ في فائدة الخلف، فلو وجدنا أنّ نصّ أبي بكر قد اشتهر، فإنّ هذه الشهرة وعدم الكتمان ليست بسبب أنّ صاحب هذا النصّ هو أبو بكر حتى يقال: لماذا لم يُكتم نصّ أبي بكر، لأنّ عدم الكتمان جاء بسبب أنّ الذي نصّ عليه أبو بكر هو عمر بن الخطاب، وهو الذي استلم الخلافة بعد أبي بكر، فالنصّ يصبّ في مصلحته، فلذا قام بتوثيقه وحفظه، ولكن لو افترضنا أنّ أبا بكر نصّ على عمر في حياته، وبعد موته جاء شخص آخر ونحى عمر بالقوة عن منصبه، مما اضطر الأخير إلى الجلوس في داره، لو وجدنا أنّ نصّ أبي بكر على عمر قد صار في خبر كان، ولم نكن نتمكن من العثور عليه إلاّ في بعض المراجع التاريخية الضعيفة.

وهكذا لو افترضنا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نصّ على أمير المؤمنين عليه السلام في حياته، وبعد موته جاء أبو بكر ونحى علياً عليه السلام بالقوة من منصبه مما اضطره عليه السلام إلى الجلوس في داره، فمن الطبيعي أن تتم محاولة

تضييع النصّ وطمس معالمه، وهكذا لو كتب للسلالة الزبيرية البقاء بعد عبد الله بن الزبير وتمكّنت من فرض هيمنتها على البلاد الإسلامية والقضاء على السلالة الأموية، لما وجدنا ذكراً لنصّ معاوية على يزيد إلا في متفرقات الكتب، فالذي حفظ نصّ معاوية على يزيد هم الأمويون الذين خلفوه، وهذا الأمر واضح لمن يطالع التاريخ السياسي للحكومات المتعاقبة وما تقوم به من تقوية أركان سلطتها، وإزالة كلّ ما يهددها.

إذن لا عجب أن يحصل نوع من التشويش والخفاء بنسبة معيّنة في النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام في الكتب الخاصة بأهل السنة؛ لأنّ نقل هذا النصّ لا يصب في صالح السلطة آنذاك؛ ولذا شاهدنا الحرب الشعواء التي شنّها بنو أمية لإخفاء النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام واستنكار فضائله، فقد شحّنا الأجواء إلى حدّ كان الصحابة وكبار المحدثين يتقون الناس والسلطة، ولا ينقلون النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام أو فضائله، وإذا كانوا يقدمون على شيء من ذلك، فقد كانوا يواجهون قمعاً وتنكيلاً قد يؤدي في بعض الأحيان بحياتهم.

فقد روى الحاكم في المستدرک عن مالك بن دينار، قال: «سألت سعيد بن جبیر، فقلت: يا أبا عبد الله، من كان حامل راية رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: فنظر إليّ وقال: كأنك رخي البال، فغضبت وشكوتته إخوانه من القراء، فقلت: ألا تعجبون من سعيد، إني سألته من كان حامل راية رسول الله صلى الله عليه وآله فنظر إليّ وقال: إنك لرخي البال، قالوا: إنك سألته وهو خائف

من الحجاج، وقد لاذ بالبيت فسله الآن، فسألته، فقال: كان حاملها علي (رضي الله عنه)، هكذا سمعته من عبد الله بن عباس، هذا حديث صحيح ولم يخرجاه»^(١).

ولكن مع كل ذلك نرى أنه قد حُفِظَ لنا النصُّ على أمير المؤمنين عليه السلام، وهو ما يبعث على العجب مع كل ما واجهه هذا النصُّ وصاحبه عليه السلام من محاولات طمس وتغييب على مدى قرون مديدة.

ثالثاً: ذكر القفاري أن نص النبي صلى الله عليه وآله على أمير المؤمنين عليه السلام غير موجود، واستدل على ذلك بعدم وجود النصِّ، وقال: «كيف يحفظ نص أبي بكر على عمر ويضيع نص رسول الله صلى الله عليه وآله على أمير المؤمنين عليه السلام» واستشهد على ذلك بما تعترف به الشيعة - حسب تصوّره - من أن مسألة الولاية وأحاديثها سرّ من أسرارهم، ولكن هذا الاستشهاد لا ينفع القفاري، فإن فيه اعترافاً ضمناً بوجود النصِّ، سوى أنه قد تمَّ إخفاؤه؛ لأنه من الأسرار وخفاء الشيء لا يعني عدم وجوده، بل يعني أنه موجود لكنه خفيّ، وعلى أي حال فشبّهة كون الولاية من الأسرار قد تقدمت الإجابة عليها، فلا مبرر لإعادة الجواب^(٢).

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٣٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) أنظر، نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٦٠.

الشبهة: كيف يقبل المسلمون أمر أبي بكر في عمر ولا يقبلون أمر النبي ﷺ في علي عليه السلام؟

وتابع القفاري شبهاته في مسألة النصّ قائلاً: «سادساً: كيف يقبل المهاجرون والأنصار والمسلمون جميعاً أمر أبي بكر في عمر حين استخلفه، ولم يختلف اثنان على إمامة عمر، ولا يقبلون أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في علي...»^(١).

الجواب:

المهاجرون والأنصار لا يشكون أن علياً عليه السلام هو صاحب الأمر

نقول للقفاري: إن المهاجرين والأنصار كانوا لا يشكون في أن علياً عليه السلام هو صاحب الأمر، وهو المنصوص عليه من قبل رسول الله ﷺ وهذا ما نجده جلياً فيما رواه الزبير بن بكار^(٢) عن محمد بن إسحاق، قال: «وكان عامة المهاجرين وجلّ الأنصار لا يشكون أن علياً هو صاحب الأمر بعد رسول الله ﷺ»^(٣)، وهو ما قد يستشف من قول الأنصار الذي نقله الطبري وابن الأثير: «فقال الأنصار أو بعض الأنصار: لا

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٩، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

(٢) الزبير بن بكار: هو الإمام عبد الله بن الزبير بن بكار عرف بالعلم والفضل، قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة ثبتاً عالماً بالنسب، عارفاً بأخبار المتقدمين، ومآثر الماضين». تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٤٦٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وقال الذهبي: «الزبير بن بكار، الإمام، صاحب النسب، قاضي مكة، ثقة من أوعية العلم». سير أعلام النبلاء: ج ٢ ص ٦٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) الزبير بن بكار، الأخبار الموقفيات: ص ٤٦٥ ح ٣٨٠، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

نبايع إلاً علياً»^(١).

ندم الأنصار على بيعته أبي بكر وهتافهم باسم علي عليه السلام

ومما يدلّ على أن الصحابة كانوا يعلمون بأنّ علياً هو صاحب الأمر هو أنّ بعضاً منهم أبدى أسفه وندمه على بيعته أبي بكر ولام بعضهم بعضاً على عدم بيعته علياً عليه السلام وهتف باسمه، ففي الأخبار الموقفيات أنّه قال: «لما بويع أبو بكر واستقرّ أمره ندم قوم كثير من الأنصار على بيعته ولام بعضهم بعضاً وذكروا علي بن أبي طالب وهتفوا باسمه»^(٢).

إذن نستكشف من هذه النصوص أن المهاجرين والأنصار لم يرفضوا ولاية علي عليه السلام وإمارته ولكنّ هناك أحداثاً غيرت مجرى الأمور لم يكشف النقاب عنها الدكتور القفاري، وياليتّه نقل بعضاً منها حتى ينصف التاريخ ونصل إلى الحقيقة التي غُيّبت طوال هذه السنين وغبن فيها صاحب الحق الشرعي.

فلماذا لم يبايع علي عليه السلام إلاً بعد ستة أشهر، كما يروي البخاري في صحيحه؟ ولماذا كان الأنصار لا يشكّون في ولايته؟ فماذا جرى وكيف نُحّي عليه السلام عن أمر كان محلّ وفاق واتفق بينهم، وهذا الاتفاق لم يأت من فراغ، بل هو اتفاق يكشف عن وجود النصّ عليه عليه السلام ولكن الأمة تركته ولم تلتزم به لأسباب تمّ التعميم عليها؛ لذا نجد أنّ الصحابة يلوم بعضهم

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٢٥، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

(٢) الزبير بن بكار، الأخبار الموقفيات: ص ٤٦٧ ح ٣٨٢، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

بعضاً؛ لأنهم تركوا واجباً لم يلتزموا به، فجرت الأمور بغير الوجهة الصحيحة التي رسمها لهم رسول الله ﷺ والمخالفات لم تقتصر على ولاية علي بن أبي طالب بل طالت أكثر من قضية، كما سيأتي بيانه مفصلاً.

الشبهة: لا يحتمل عقلاً أن يكون المسلمون أطوع لنص أبي بكر من نص رسول الله

قال القفاري: «فهل صار المسلمون أطوع لأبي بكر من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟! كيف يحتمل عقل عاقل، أو يشتهه على برّ أو فاجر - إلا من أراد الله فتنته - أن المهاجرين والأنصار وجميع التابعين لهم بإحسان علموا أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد نصّ على علي بن أبي طالب، وأمرهم أن يوالوه فعصوه وتركوا أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وأمرهم أبو بكر أن يولّوا عمر بن الخطاب فاتبعوه وأطاعوه...»^(١).

الجواب:

استند القفاري في بثّ شبهته هذه على ركيزتين أساسيتين: الأولى هي أنّ جميع الصحابة لا يمكن أن يعصوا أمراً سمعوه من رسول الله ﷺ فكيف يعصون نصّه على الإمامة لو كان موجوداً؟! والثانية أنّ جميع الصحابة أيضاً أطاعوا أبا بكر في نصّه على عمر ولم يخالف في ذلك أحد، فلذا بنى استغرابه على أنّ الصحابة كيف عصوا رسول الله في نصّه ولم

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٩، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

يعصوا أبا بكر في نصّه، ونحن سنبيّن أنّ كلا الرّكيزتين اللتين استند إليهما القفاري منقوضتان، فنقول:

أولاً: كثير من الصحابة خالفوا رسول الله ﷺ وعصوا أوامره

إنّ التاريخ وكتب الحديث تحدّثنا بأنّ هناك مخالفات ارتكبت ولم يمتثل الصحابة والقريبون من عصر الرسالة الأوامر الإلهية المتمثلة ببيانات النبي الأكرم ﷺ، لذا تعجّب القفاري في أنّه كيف يمكن أن يطيعوا أبا بكر ولا يطيعوا الرسول ﷺ تعجّب في غير محله.

والعقل الذي يتحدّث عنه القفاري ويجعله دليلاً على صحة معتقده لا حضور له هنا؛ لأننا عندما نذكر له هذه المخالفات لا يبقى مجال لما جزم به، لا سيما أن هذه المخالفات كان بعضها لرسول الله ﷺ وعدم إطاعة أوامره في أكثر من حدث وموطن، وللأسف كانت هذه المخالفات في أخريات حياته الكريمة في الوقت يفترض فيه أن الأمة قد استوعبت مفاهيم الرسالة وتجدّر الإسلام في أعماقها وأخذ موقعه من قلوب المسلمين، وعلموا مقدار طاعة الرسول الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى.

لذا سنتكلم حول هذا الموضوع بشيء من التفصيل لأهميته ولإقناع الآخرين بأنّ هذه المخالفات لها واقعية ولا يمكن أن نتجاوزها، ولأنّها تمثّل الردّ على كثير من الشبهات التي تناولها القفاري.

مخالفة الصحابة في كتابة الوصية

لعل واحدة من أهم المخالفات التي حدثت هي حادثة رزية الخميس

المشهوره التي أخرجها البخاري بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، أنه قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى خضب دمه الحصباء، فقال: اشتد برسول الله (صلى الله عليه وسلم) وجعه يوم الخميس، فقال: اتتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قال: دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه»^(١).

وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): اتتوني بالكتف والدواة (أو اللوح والدواة) اكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فقالوا: إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يهجر»^(٢).

وواضح من هذه النصوص الواردة في أصح الكتب عند أهل السنة مدى حجم مخالفة رسول الله ﷺ حين أراد أن يكتب للأمة كتاباً لن تضل بعده أبداً فمنعوه من ذلك، كما تقدم في رواية البخاري: «فقال اتتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً».

الكتاب العاصم من الضلال هو التمسك بالعترة الطاهرة

ذكرنا فيما سبق أن هذا الكتاب الذي يعصمهم من الضلال هو ما أخرجه

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٣١ ح ٣٠٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ٧٥-٧٦ ح ٤١٢٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم عن رسول الله ﷺ، قال: «وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به - فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه - ثمّ قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»^(١).

والترمذي في سننه عن زيد بن أرقم، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلّم): إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي؛ أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما» ثمّ قال: «هذا حديث حسن غريب»^(٢).

ونقلنا أقوال العلماء وشراح الأحاديث في المراد بهذا الكتاب، وأنه النصّ على من سيخلفه من بعده.

مخالفتهم في الإحلال من الحج وغضب رسول الله ﷺ عليهم

ومن الشواهد الصريحة والواضحة لمخالفة رسول الله ﷺ:

ما أخرجه البخاري - واللفظ له - ومسلم في صحيحيهما، عن عطاء أنّه سمع جابر بن عبد الله في أناس معه: «أهللنا أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) في الحج خالصاً ليس معه عمرة، قال عطاء:

(١) المصدر السابق: ج ٧ ص ١٢٢-١٢٣ ح ٦١١٩.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

قال جابر: فقدم النبي (صلى الله عليه وسلم) صبح رابعة مضت من ذي الحجة، فلما قدمنا أمرنا النبي (صلى الله عليه وسلم) أن نحلّ، وقال: أحلّوا وأصيبوا من النساء، قال عطاء: قال جابر: ولم يعزم عليهم ولكن أحلّهن لهم، فبلغه أنا نقول لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس أمرنا أن نحل إلى نساتنا فنأتي عرفة تقطر مذاكيرنا المذي، قال: ويقول جابر بيده هكذا وحرّكها.

فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقال: قد علمتم أنني اتقاكم لله وأصدقكم وأبرّكم ولولا هديي لحللت كما تحلون فحلّوا، فلو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت»^(١).

وكذلك ما أخرجه مسلم أيضاً في صحيحه بسنده عن عائشة أنها قالت: «قدم رسول الله لأربع مضمين من ذي الحجة، أو خمس، فدخل عليّ وهو غضبان، فقلت: من أغضبك يا رسول الله أدخله النار، قال: أو ما شعرت إني أمرت الناس بأمرٍ فإذا هم يتردّدون؟»^(٢).

فهنا عدم إطاعة صريحة من الأصحاب لأمر رسول الله ﷺ الذي أراد أن يمحو بعض السنن الجاهلية من نفوسهم، بحيث أدّى ذلك إلى غضبه ومعلوم أن غضبه ﷺ هو غضب الله تعالى، ولكنهم اعترضوا عليه؛ لأنّ

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٦١-٦٢ ح ٢٨٣٢، الناشر: دار الفكر - بيروت. مسلم

النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٣٧ ح ٢٨٣٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٣٣-٣٤ ح ٢٨٢٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

رواسب الجاهلية لازالت راسخة في عقولهم وقلوبهم؛ لذا خاطبهم رسول الله ﷺ وذكرهم بصدقه وتقواه وبرّه بهم.

وصفه لبعض الصحابة بالعصاة

وكذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري: «أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع الغميم^(١)، فصام الناس، ثم دعا بقدر من ماء، فرفعه حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: أولئك العصاة، أولئك العصاة»^(٢).

مخالفتهم في حديث اللد للرسول الأكرم ﷺ

وورد في صحيح البخاري عن عائشة أنها قالت: «لددناه»^(٣) في مرضه، فجعل يشير إلينا أن لا تددوني، فقلنا كراهية المريض للدواء، فلمّا أفاق

(١) الغميم: وهو واد أمام عسفان بثمانية أميال يضاف إليه هذا الكراع وهو جبل أسود متصل به، والكراع كل أنف سال من جبل أو حرّة. النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج ٧ ص ٢٣٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

قال النووي في شرحه لصحيح مسلم: «وهذا محمول على من تضرر بالصوم، أو أنهم أمروا بالفطر أمراً جازماً لمصلحة بيان جوازه، فخالقوا الواجب». المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج ٧ ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٣ ص ١١٤١-١٤٢ ح ٢٤٩٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.
(٣) لددناه: أي جعلنا في جانب فمه دواء بغير اختياره، فهذا هو اللد. العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ج ١٨ ص ٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

قال: ألم أنهكم أن تلدوني»^(١).

ثانياً: إن نص أبي بكر على عمر لم يكن خالياً من المعارضة

بعض المهاجرين والأنصار لم يقبلوا استخلاف أبي بكر لعمر

إن الاستدلال بأن استخلاف أبي بكر لعمر والنص عليه لم تحصل فيه معارضة وخلاف، هو غريب وكأن القفاري بعيد عن النصوص التي ذكرت الخلاف والاعتراض على هذا التنصيب، بحيث نجد أن كبار الصحابة كعلي عليه السلام وطلحة وجمع من المهاجرين والأنصار قد شدوا النكير على أبي بكر لاستخلافه عمر، فقد ذكرت المصادر الحديثية والتاريخية هذا الأمر بوضوح ويكاد يكون متواتراً وسنذكر بعضاً من هذه النصوص فيما يلي:

١- اعتراض علي عليه السلام وطلحة

روى ابن سعد في الطبقات بسنده عن عائشة، قالت: «لما حضرت أبا بكر الوفاة: استخلف عمر، فدخل عليه علي وطلحة، فقالا: من استخلفت؟ قال: عمر، قالوا: فماذا أنت قائل لربك؟ قال: أبالله تفرقاني لأنا أعلم بالله وبعمر منكما، أقول: استخلفت عليهم خير أهلك»^(٢).

وأخرج أبو جعفر الطبري وابن الأثير عن أسماء ابنة عميس أنها قالت: «دخل طلحة بن عبيد الله على أبي بكر فقال: استخلفت على الناس عمر،

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٤٣ ح ٤٤٥٨، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ٢٧٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

وقد رأيت ما يلقي الناس منه، وأنت معه فكيف إذا خلا بهم، وأنت لاق ربك، فسألك عن رعيتك. فقال أبو بكر: - وكان مضطجعاً - أجلسوني، فأجلسوه فقال لطلحة: أبا لله تفرقني، أو: أبا لله تخوفني، إذا لقيت الله ربي فسألني قلت: استخلفت على أهلك، خير أهلك»^(١).

وقد ذكر ابن تيمية هذا النص في منهاج السنة، قال: «وقد تكلموا مع الصديق في ولاية عمر، وقالوا: ماذا تقول لربك وقد وليت علينا غليظاً...»^(٢).

وقد صرح بعض الباحثين من أهل السنة بهذه الحقيقة أيضاً، وهي أن طلحة قد حذر أبا بكر من بيعة عمر، قال: «فالزبير تخلف مع علي في بيت فاطمة ولم يبايعوا أبا بكر في بادئ الأمر، كما في صحيح البخاري وهذه كراهية للبيعة)، وأما طلحة فحذر أبا بكر من توليه عمر؛ خوفاً من شدته، ثبت بأسانيد قوية كراهيته لبيعة عمر (رضي الله عنه) وتجد الزبير يوم الشورى جعل أمره إلى علي (ثابت بأسانيد صحيحة) وهذه كراهية لبيعة عثمان»^(٣).

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٢١، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٤٢٥، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٦ ص ١٥٥، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت.

(٣) حسن بن فرحان المالكي، نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي: ص ١٥٩ - ١٦٠، الناشر: مؤسسة الإمامة الصحفية - الرياض.

٢- اعتراض بعض المهاجرين

وروى ابن راهويه في مسنده، والطبري في تاريخه، وابن عساكر في تاريخه: «عن أسماء بنت عميس، قالت: دخل رجل من المهاجرين على أبي بكر وهو يشتكي في مرض، فقال له: اسْتَخْلَفَ عَلِينَا عَمْرًا، وقد عتا علينا ولا سلطان له، فكيف لو ملكنا كان أعتا وأعتا، فكيف تقول لله إذا لقيته؟ فقال أبو بكر: أجلسوني، فجلسناه، فقال: أبا الله يفرقني، فإني أقول إذا لقيته: استعملت عليهم خير أهلك»^(١).

٣- اعتراض الناس

وروى ابن أبي شيبه - واللفظ له - وابن عساكر: «عن إسماعيل عن زبيد قال: لما حضرت أبا بكر الوفاة أرسل إلى عمر ليستخلفه، قال: فقال الناس: أتستخلف علينا فظاً غليظاً، فلو ملكنا كان أفظ وأغلظ، ماذا تقول لربك إذا أتيت وقد استخلفته علينا؟! قال: تخوفوني بربي! أقول: اللهم أمّرت عليهم خير أهلك»^(٢).

وروى ابن أبي شيبه أيضاً بسنده عن: «وكيع وابن إدريس عن إسماعيل بن أبي خالد عن زبيد بن الحارث أنّ أبا بكر حين حضره الموت أرسل إلى عمر يستخلفه، فقال الناس: تستخلف علينا فظاً غليظاً، ولو قد ولينا

(١) ابن راهويه، مسند ابن راهويه: ج ٥ ص ٤٣، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة. الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٢١، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٤٢٥، الناشر: دار صادر - دار بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٤ ص ٢٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن أبي شيبه، المصنف: ج ٧ ص ٤٨٥، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٠ ص ٤١٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

كان أفظّ وأغلظ، فما تقول لربك إذا لقيته وقد استخلفت علينا عمر؟! قال أبو بكر: أبربي تخوفونني...»^(١).

إذن هناك خلاف قد وقع في خلافة عمر، وليس كما زعم القفاري حين قال: «كيف يقبل المهاجرون والأنصار والمسلمون جميعاً أمر أبي بكر في عمر حين استخلفه ولم يختلف اثنان...؟».

قال الأستاذ عبد الكريم الخطيب^(٢): «وبايع المسلمون عمر بالخلافة بين راضٍ ومتكره ومطمئن ومتخوف، وجميعهم ينظرون ما يكون من عمر في اليوم الجديد، وهل يحمل الناس على سياسته العمرية التي عرفوها فيه؟.. وأياً كان الأمر فإنه بعد أن تمت البيعة لعمر، طاف بالناس طائف من الوجوم والانكسار، وخيم على المدينة جوٌّ من الركود والسّامة، لا يدري الناس ما يطلع به عليهم عمر من أمور!!»^(٣).

(١) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٨ ص ٥٧٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) من كبار المؤلفين البارزين في القاهرة. ولد في محافظة سوهاج من صعيد مصر، سنة ١٩٢٠م. تعلم في: كتّاب القرية، حفظ القرآن الكريم، ثم تخرج من مدرسة المعلمين بسوهاج، تخرج من دار العلوم سنة ١٩٣٧م، وحصل على شهادة الدراسات العليا في دار العلوم، اشتغل بالتعليم في المدارس الابتدائية والمعلمين والثانوية، نقل إلى وزارة الأوقاف سكرتيراً برلمانياً، ومديراً لمكتب الوزير عام ١٩٥٣م، أحيل إلى المعاش عام ١٩٥٩م، وبعد هذا تفرغ للتأليف، انتدب للتدريس في كلية الشريعة لعلوم التفسير بمدينة الرياض في السعودية وذلك في عام ١٩٧٣م وعام ١٩٧٥م.

أهم آثاره: (التفسير القرآني للقرآن)، (قضية الألوهية)، (إعجاز القرآن)...». السيد مرتضى الرضوي، مع رجال الفكر في القاهرة: ص ٣٣٧-٣٣٨، الناشر: مؤسسة الإرشاد - بيروت.

(٣) عبد الكريم الخطيب، عمر بن الخطاب: ص ١٩٤-١٩٥، الناشر: الإرشاد - بيروت.

٤- اعتراض معاوية

وكذلك فقد طعن الصحابي معاوية بن أبي سفيان في خلافة عمر أيضاً، وادّعى أنه أحق بها منه، وهذا ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر: «خطب معاوية، قال: من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه، فلنحن أحقّ به منه ومن أبيه، قال حبيب بن مسلمة: فهلاًّ أجبتّه [أي عبد الله بن عمر] قال عبد الله: فحللت حبوتي وهممت أن أقول أحقّ بهذا الأمر منك من قاتلك وأباك على الإسلام، فخشيت أن أقول كلمة تفرّق بين الجمع وتسفك الدم»^(١).

فلو نظرنا إلى مقالة معاوية ووضعناها في نصابها الصحيح فلا تخلو من أحد أمرين:

الأول: أن يكون ما يدّعيه معاوية حقاً، فمعنى هذا أن عمر قد ارتكب خطأ في أخذه الخلافة.

والثاني: أن يكون ما يقوله معاوية باطلاً، فكيف جاز له التحكّم في رقاب المسلمين؟^(٢).

وللشيخ الأميني رحمته الله عتاب على ابن عمر حيث قال: «أين كان ابن عمر عن هذه العقلية التي حفظ بها وعصم يوم تقاعس عن بيعة أمير المؤمنين الإمام الحق بعد إجماع الأمة المسلمة عليها، ولم يخش أن يقول كلمة

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٤٨ ح ٤١٠٨، الناشر: دار الفكر- بيروت. الحميدي، الجمع بين الصحيحين: ج ٢ ص ٢٧٣، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.

(٢) أنظر: العلامة الحلبي، نهج الحق وكشف الصدق: ص ٣٠٩، الناشر: دار الهجرة - قم.

تفرّق بين الجمع وتسفك الدم؟ ففرّق الجمع، وشقّ عصا المسلمين،
وسفّكت دماء زكية، والله من ورائهم حسيب»^(١).

ونحن نرى أن طعن معاوية في خلافة عمر أمر غريب، فهل جزاء
الإحسان أن يردّ بهذه الكيفية؛ فعمر هو الذي مهّد له ركائز الحكم في
الشام وأعطى لعبد الرحمن بن عوف حق النقض في سداسية الشورى
لمصلحة بني أمية.

إذن مما تقدم يتّضح أن هناك خلافاً وعدم رضا، بل هناك اعتراض من
كبار الصحابة على تنصيب عمر للخلافة، وهذا يدحض قول القفاري من
أنّه لم يختلف اثنان في إمامة عمر.

نعم، قد يدعى أنّ الخلاف في نصّ أبي بكر أقلّ من الخلاف في نصّ
رسول الله ﷺ؛ وذلك لاختلاف الظروف الزمانية والمكانية بعد وفاة
النبي ﷺ عنها بعد وفاة أبي بكر، فيمكن بناءً على ذلك أن يتقبّل العقل
ذلك لا كما يقول القفاري: «وهل يحتمله عقل عاقل» والسبب الذي دفع
القفاري لقول هذا الكلام هو أنّه يريد أن يخضع الأحداث والوقائع
التاريخية وفق معتقداته وأهوائه، فلذا يرفض كلّ ما يتصادم معها، كما يقول
الدكتور محمود صبحي صالح في كتابه (نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني
عشرية)، في معرض كلامه حول حديث الغدير، فبعد أن طرح الآراء من
الفريقين وناقشها، قال: «ولكن على حدّ تعبير ابن تيمية أن أهل الأهواء لا

(١) الأميني، الغدير: ج ١٠ ص ٣٣٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

يكتبون إلا ما لهم ويوافق أهواءهم؛ وهذه العبارة التي اتَّهم بها الرافضة لم يخلص هو منها.. ولَمَّا كان أهل الظاهر والسلفيون يوالون معاوية فإنه لم يكن لديهم مفرّ من اختيار، إمّا ترك هذه الموالاة أو القدح بشتى الوسائل في الحديث، وبالرغم من أنه من المفروض أن تخضع العقائد للنصوص إلا أن كثيراً من أصحاب المذاهب قد أخضعوا الأحاديث لأهوائهم ومذاهبهم»^(١).

ونرى أن القفاري قد ابتلى بنفس هذا الداء الذي ابتلي به شيخه ابن تيمية، فأخضع النصوص التي دلّت على إمامة علي عليه السلام بما ينسجم مع مذهبه وهواه.

(١) د. صبحي محمود صالح، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية: ص ٢٢١-٢٢٢، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

الشبهة: لو كان علي عليه السلام منصوباً عليه لم يجز له أن يبايع أبا بكر وعمر وعثمان

قال القفاري: «لو كان النصّ على عليّ صحيحاً ... لم يجز له أن يبايع أبا بكر وعمر وعثمان ...»^(١).

الجواب الإجمالي

إنّ هذه الشبهة وهذا الاستبعاد الذي يذكره القفاري لوجود النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام كان يمكن أن يكون له حظ من القبول والموضوعية فيما لو أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد بايع أبا بكر مباشرة، وبلا تأخير طائعاً مختاراً راضياً، وفي ظروف ملائمة، فحينئذ حق لقائل أن يقول: كيف يكون منصوباً عليه، ويسارع إلى بيعة غيره طواعية؟ إلا أنّ التاريخ الصحيح الذي لا يمكن أن ينكره القفاري أو غيره يثبت خلاف ذلك، فمبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر بالخلافة تضاربت حولها الآراء واختلفت فيها الشواهد والأدلة عند الشيعة والسنة على حدّ سواء، ولا يمكن لأي من تلك الآراء أن تصبّ في صالح القفاري.

ففي الجانب الشيعي هناك رأيان في مسألة بيعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر: الرأي الأول يذهب إلى أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع قطّ وهو الرأي الذي نقله الشيخ المفيد ونسبه إلى محققي الشيعة، والرأي الثاني يذهب إلى أنّه عليه السلام بايع أبا بكر مكرهاً، وتحت الضغط والتهديد، وهو ما يتبناه قسم من

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة، ج ٢ ص ٨٦٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

علماء الشيعة الإمامية، وعلى ذلك شواهد وأدلة، وبناء على هذا الرأي فليس هناك تناف بين بيعته مكرهاً وبين جود النصّ عليه بالإمامة، كما هو واضح. وأمّا في جانب أهل السنة- وهو الذي يهمنّا التعرض إليه في الإجابة عن هذه الشبهة وكلّ الشبهات - فهناك طائفتان من الأدلة والشواهد.

الطائفة الأولى: تدلّ بظاها على أن علياً عليه السلام بايع من أول الأمر إلا أن هناك قرائن عديدة وإشارات كثيرة من داخل هذه الروايات نفسها، ومن روايات وشواهد أخرى تفيد أن البيعة لم تتمّ عن رضا واختيار منه، بل سادها جُور من الضغط والإكراه، واستخدمت فيه لغة القوة وعبارات التهديد والوعيد.

والطائفة الثانية: تثبت أنّ علياً عليه السلام لم يبايع إلا بعد مضي ستة أشهر من خلافة أبي بكر، أي بعد وفاة فاطمة عليها السلام، وهذا التأخير يدلّ على أنه عليه السلام كان مخالفاً لهذه البيعة، ولم يكن راضياً عنها على الإطلاق، وأمّا مبايعته فيما بعد فلها أسبابها ومبرراتها الموضوعية، كحرصه على المصلحة الإسلامية العليا، والحفاظ على كيان الأمة، بل لوجود بعض الضغوط التي مورست ضده من قبيل مقاطعته وتأليب الرأي العام ضده، وغيرها من الأسباب التي لا تدلّ من قريب أو من بعيد على أنه يرى شرعية هذه الخلافة، أو أنه راضٍ عنها.

فهذه المعطيات التاريخية والشواهد والأدلة التي وردت عن الفريقين لا تنفع القفاري في شبهته التي أراد بها دفع النصّ واستبعاد وجوده، وهذا هو الجواب بشكل إجمالي ومختصر، وسنتناول الجواب بشكل تفصيلي.

الجواب التفصيلي

بيعة علي عليه السلام أبا بكر في كتب الشيعة

هناك اتجاهان يمكن ملاحظتهما في مصادر الشيعة وأقوال علمائهم فيما يخصّ مبايعة علي عليه السلام أبا بكر، هما:

١- علي عليه السلام لم يبايع أبا بكر قط

ذهب بعض علماء الشيعة إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع أبا بكر أبداً لا في بداية الأمر ولا بعد حين، وعزا الشيخ المفيد ذلك القول إلى المحققين من علماء الشيعة، فقال: «قد أجمعت الأمة على أن أمير المؤمنين عليه السلام تأخر عن بيعة أبي بكر ... والمحققون من أهل الإمامة يقولون: لم يبايع ساعة قط»^(١).

وعلى هذا الرأي، فلا توجد هناك بيعة إطلاقاً حتى يقال: إنها تتنافى مع وجود النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام.

٢- علي عليه السلام بايع مكرها

ذهب قسم من علماء الشيعة الإمامية إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام بايع أبا بكر منذ البداية؛ إلا أن بيعته كانت تحت الإكراه والتهديد الذي ربما وصل إلى حدّ التهديد بالقتل، وعلى أقلّ تقدير يمكننا القول إن البيعة لم تكن عن قبول ورضا منه.

قال السيد المرتضى: «وروى إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة، عن خالد

(١) المفيد، الفصول المختارة: ص ٥٦، الناشر: دار المفيد.

بن مخلد البجلي، عن داود بن يزيد الأودي، عن أبيه، عن عدي بن حاتم، قال: إني لجالس عند أبي بكر إذ جيء بعلي عليه السلام فقال له أبو بكر: بايع، فقال له علي عليه السلام: فإن لم أفعل؟ فقال: أضرب الذي فيه عينك، فرفع رأسه إلى السماء ثم قال: اللهم اشهد، ثم مدّ يده.

وقد روي هذا المعنى من طرق مختلفة، وبألفاظ متقاربة المعنى وإن اختلفت ألفاظها، وأنه عليه السلام كان يقول في ذلك اليوم لما أكره على البيعة وحُدّر من التقاعد عنها: يا بن أمّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني فلا تشمت بي الأعداء ولا تجعلني مع القوم الظالمين، ويردد ذلك ويكرره، وذكر أكثر ما روي في هذا المعنى يطول فضلاً عن ذكر جميعه، وفيما أشرنا إليه كفاية ودلالة على أنّ البيعة لم تكن عن رضی واختيار^(١).

وفي رواية: «فقالوا له: مدّ يدك فبايع، فأبى عليهم، فمدّوا يده كرهاً، فقبض على أنامله، فراموا بأجمعهم فتحها، فلم يقدرُوا، فمسح عليها أبو بكر وهي مضمومة، وهو عليه السلام يقول وينظر إلى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله: يا بن أمّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني»^(٢).

ونقل في الشافي قوله عليه السلام: «ما زلت مظلوماً منذ قبض الله نبيّه صلى الله عليه وآله وإلى يوم الناس هذا»^(٣).

(١) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٣ ص ٢٤٤، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٢) الفيض الكاشاني، علم اليقين: ج ٢ ص ٦٨٨، الناشر، مؤسسة بيدار - قم. المحدث القمي، بيت الأحران: ١١٨-١١٩، الناشر: دار الحكمة - قم.

(٣) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٣ ص ٢٢٣.

وهذا الرأي الذي يذهب إليه جمع من علماء الشيعة الإمامية تدعمه شواهد عديدة من كتب أهل السنة، سنشير إلى بعضها لاحقاً. وعلى هذا الرأي لا يصحّ للقفاري أن يتمسك بمبايعة علي عليه السلام أبا بكر لنفي النصّ عن إمامة أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنّ البيعة الإكراهية لا تنافي أبداً وجود النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام إذ من الممكن جداً أن يُكره صاحب النصّ على مبايعة غيره، ولا يحق لأحد القول بأنّه كيف يبايع وهو منصوص عليه؛ لأنّ البيعة بالجبر والاكراه كالعدم.

بيعة علي عليه السلام أبا بكر في كتب أهل السنة

توجد عدة نصوص وروايات تناولت بيعة علي عليه السلام للخليفة الأوّل في كتب أهل السنة الحديثية والتاريخية ويمكن تصنيف هذه الروايات والأخبار إلى طائفتين:

الحديث الدال على حصول البيعة أول الأمر

ذكرت بعض النصوص والأحاديث أنّ علياً عليه السلام بايع أبا بكر مباشرة ومن دون تأخير وهو ما أخرجه البيهقي في السنن^(١) - واللفظ له - والاعتقاد^(٢)، والحاكم في المستدرک^(٣)، وابن عساكر^(٤) وغيرهم بسندهم عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، قال: «قال: لمّا توفي رسول

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٨ ص ١٤٣، الناشر: دار الفكر.

(٢) البيهقي، الاعتقاد: ج ١ ص ٣٤٩-٣٥٠، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(٣) الحاكم، المستدرک: ج ٣ ص ٧٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٠ ص ٢٧٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الله (صلى الله عليه وسلم) قام خطباء الأنصار فجعل الرجل منهم يقول: يا معشر المهاجرين، إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان إذا استعمل رجلاً منكم قرن معه رجلاً منّا، فنرى أن يلي هذا الأمر رجلان أحدهما منكم والآخر منّا.

قال: فتتبع خطباء الأنصار على ذلك، فقام زيد بن ثابت (رضي الله عنه)، فقال: إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان من المهاجرين وإن الإمام يكون من المهاجرين ونحن أنصاره كما كنا أنصار رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

فقام أبو بكر (رضي الله عنه)، فقال: جزاكم الله خيراً يا معشر الأنصار وثبت قائلكم، ثم قال: أما لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم، ثم أخذ زيد بن ثابت بيد أبي بكر، فقال: هذا صاحبكم فبايعوه، ثم انطلقوا.

فلما قعد أبو بكر (رضي الله عنه) على المنبر نظر في وجوه القوم فلم ير علياً (رضي الله عنه) فسأل عنه، فقام ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر (رضي الله عنه): ابن عم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وختنه، أردت أن تشقّ عصا المسلمين؟ فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله، فبايعه.

ثم لم ير الزبير بن العوّام (رضي الله عنه)، فسأل عنه حتى جاءوا به، فقال: ابن عم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وحواريه، أردت أن تشقّ عصا المسلمين: فقال مثل قوله لا تثريب يا خليفة رسول الله فبايعاه».

لقد تمسك الكثير من علماء أهل السنة ومحدثيهم بمضمون هذا الحديث واحتفوا به احتفاءً كبيراً؛ لأنه يعالج مشكلة كبيرة عندهم عانوا منها كثيراً، وهي مخالفة علي عليه السلام ومن معه من كبار الصحابة لبيعة أبي بكر وخلافته، ورفضهم لها، أو تأخرهم عنها على أقل تقدير، فتصوروا أن مضمون الحديث يؤمن لهم هذا الجانب، ويصلح لهم هذا الخلل في شرعية الخلافة وصحتها، فصححوا هذا المضمون واعتبروه، وقدموه على غيره من الصحاح التي تعارضه في المضمون، ومن كلماتهم الدالة على هذا المعنى ما قاله ابن حجر في فتح الباري: «وقد صحح ابن حبان^(١) وغيره من حديث أبي سعيد الخدري وغيره أن علياً بايع أبا بكر في أول الأمر»^(٢).

وقال ابن كثير عن إسناد هذا الحديث: «وهذا إسناد صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعة، عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري»^(٣) وبعد هذا لم يخف ابن كثير فرحه بهذا الحديث الذي جاء متطابقاً مع ما يحب ويهوى، فقال: «وفيه فائدة جلييلة، وهي مبايعة علي بن أبي طالب إما في أول يوم، أو في اليوم الثاني من الوفاة»^(٤) ولعل هذا هو السبب الذي دفعه إلى تصحيح الحديث وقبوله.

(١) لم نعثر على تصحيح ابن حبان لحديث أبي سعيد الخدري الذي فيه أن علياً عليه السلام بايع أبا بكر في أول الأمر.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٣٧٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج ٥ ص ٢٧٠.

ويذهب ابن خزيمة ومسلم النيسابوري إلى مديات أبعد في احتفائهم بهذا الحديث وسرورهم به، فقد أخرج البيهقي في سننه عن أبي علي الحافظ، قال: «سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: جاءني مسلم بن الحجاج النيسابوري، فسألني عن هذا الحديث، فكتبت له في رقعة قرأت عليه، فقال: هذا حديث يسوى بدنة، فقلت: يسوى بدنة؟ بل هو يسوى بدرة»^(١)، ولا ندري هل جميع الأحاديث الصحيحة عندهم تسوى ذلك أم أن هناك انتقائية في الأمر؟!

هذا، وستأتي مناقشتهم للأحاديث الصحيحة الواردة في البخاري ومسلم وغيرهما وردّهم لها؛ لكونها تعارض هذه الأحاديث وسنشير مناقشتهم لها، وما يمكن أن يجاب عنها.

مناقشة دلالة الحديث

الحديث يدل على أن مبايعة علي عليه السلام كانت بالإكراه

مع غضّ الطرف عن المناقشات السننية في هذا الحديث وعلى فرض التسليم بصحته ودلالته على أن بيعة علي عليه السلام كانت من أوّل الأمر إلا أنه لا دلالة فيه على أن بيعته كانت عن رضا وتسليم واختيار، فلو خُلينا نحن وألفاظ هذه الحديث الذي تمسّكوا به نجد أنه ظاهر في أن البيعة كانت بالتهديد والوعيد والإكراه.

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٨ ص ١٤٣، الناشر: دار الفكر.

ويظهر ذلك من قوله: «فلما قعد أبو بكر على المنبر نظر في وجوه القوم، فلم ير علياً، فسأل عنه، فقام ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر: ابن عمّ رسول الله... أردت أن تشقّ عصا المسلمين؟!»^(١).

فإنّ علياً عليه السلام لو لم يكن لديه خلاف ومعارضة للبيعة، فلماذا يسأل عنه أبو بكر مباشرة بعد جلوسه على المنبر، ويفتّش عنه، وتذهب مجموعة من الأنصار لتأتي به؟! فإن كان لا يدري ولم يسمع بالبيعة، فكان يكفي في إعلامه أن يذهب شخص واحد إليه ويخبره، لا أن تذهب مجموعة وتأتي به، فالظاهر إنّه جيء به من دون رغبة منه أو رضا^(٢) ثم بعد مجيئه يجابهه أبو بكر بتلك اللهجة الحادّة التي تعلوها الخشونة والغلظة، وينسب له بأنه يروم شقّ عصا المسلمين، وهي لا تقال إلا لمن أعلن الخلاف وأظهر المعارضة، وهي تهمة خطيرة جداً، بل أخطر ما يمكن أن يتّهم به المرء؛ لأنها تعني الخروج عن الإسلام ومخالفة الجماعة^(٣)، ففي الحديث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله: «من شقّ عصا المسلمين، والمسلمون في إسلام

(١) المصدر السابق: ج ٨ ص ١٤٣

(٢) لا كما يرويهِ الطبري عن سيف الكذاب، قال: «كان علي في بيته إذ أتى، فقيل له: قد جلس أبو بكر للبيعة، فخرج في قميص ما عليه إزار ولا رداء عجلأ كراهية أن يبطئ عنها حتى بايعه، ثم جلس إليه وبعث إلى ثوبه، فأتاه فتجلله ولزم مجلسه» الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) شقّ العصا بمعنى مخالفة الإسلام والخروج على أهله بالعصيان، يقال: شقّت عصا المسلمين إذا اختلفت كلمتهم، وتبدّد جمعهم، والشقاق: المخالفة. أنظر: ابن خلد الرامهرمزي، كتاب أمثال الحديث: ص ١١٨، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

دامج^(١)، فقد خلع ربة الإسلام من عنقه^(٢).

وقد تؤدي هذه التهمة إلى إباحة دم صاحبها، كما في الاستيعاب عن عبد بن عمير الأشجعي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا خرج عليكم خارج يشقّ عصا المسلمين، ويفرقّ جمعهم، فاقتلوه ما أستثني أحداً»^(٣). والشاهد على انفعال أبي بكر وحِدّته في الكلام، هو جواب أمير المؤمنين ﷺ له بقوله: «لا تثرِب»، والتثرِب هو اللوم والتوبيخ، وهي عبارة تقال عند الصفح عمّن تجاوز وتعدّى، والشيء نفسه قاله الزبير أيضاً بعد تخلفه عن البيعة مع أمير المؤمنين ﷺ.

فمبايعة أمير المؤمنين ﷺ في واقع الحال قد وقعت في جوّ من الإكراه والتضييق، وما تشير إليه هذه الأحاديث التي استندوا إليها لا يختلف عمّا أشارت إليه أحاديث وأخبار السقيفة وبيعة أبي بكر فيها، وما جرى فيها من أحداث متسارعة أبعد ما تكون عن الروية وأخذ الأمور بتعقّل ومشورة، بل شابت كثير من أحداثها، مظاهر العنف والقوة والتهديد والوعيد.

أدلة أخرى على أن علياً ﷺ بايع أبا بكر مكرهاً

من الثابت والمسلّم تاريخياً أن علياً ﷺ وجمعاً كثيراً من بني هاشم وعددًا من الأنصار، لم يشهدوا أحداث سقيفة بني ساعدة التي تمخّض عنها

(١) الدامج: المجتمع، والدموج: دخول الشيء في الشيء. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ٢ ص ١٣٢، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١١ ص ٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن عبد البر، الاستيعاب: ج ٣ ص ٩٦٠، الناشر: دار الجيل - بيروت.

تولّي أبي بكر الخلافة؛ وذلك لانشغالهم في تجهيز النبي ﷺ وإتمام مراسم رحلته المفجعة عن الدنيا، وبعد أن تمت البيعة وانفضّ اجتماع السقيفة، كان عليّ ﷺ وأصحابه قد تجمّعوا في بيت أمير المؤمنين ﷺ معلنين احتجاجهم ورفضهم للبيعة وعدم رضاهم بها، قال عمر بن الخطاب: «وأنه قد كان من خبرنا حين توفّي الله نبيّه (صلّى الله عليه وآله) أنّ الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا عليّ والزبير ومن معهما»^(١).

وروى الطبري في تاريخه في حديث طويل، قال: «وتخلف عليّ والزبير واخترط الزبير سيفه، وقال: لا أغمده حتى يبايع عليّ»^(٢).

ونقل ابن أبي الحديد عن الجوهرى، قال: «غضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر بغير مشورة، وغضب عليّ والزبير، فدخل بيت فاطمة معهما السلاح»^(٣) وغير ذلك من الشواهد التي تدلّ على أنّ علياً ﷺ ومعه عدد من الصحابة قد تخلفوا عن البيعة، ولم يكونوا راضين بها، بل اعتبر أمير المؤمنين ﷺ ذلك استبداداً منهم بالأمر واستثارة به لا عن مشورة ورجوع إلى كبار الصحابة من أهل السبق في الإسلام والجهاد والقراية من النبي ﷺ فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما أن أمير المؤمنين ﷺ خاطب أبا بكر قائلاً: «ولكنك استبددت علينا بالأمر، وكنا

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر-بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٤٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

نرى حقاً لقربتنا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نصيباً...»^(١).

وبعد أن تخلف علي عليه السلام ومن معه من الصحابة دلت كثير من الشواهد التاريخية والحديثية على أنهم تعرضوا لأساليب متعددة من العنف والقوة والتهديد الذي وصل إلى حدّ التهديد بإحراق البيت عليهم من أجل الضغط عليهم لانتزاع البيعة منهم، فقد روى الطبري بسنده عن زياد بن كليب، قال: «أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفاطمة وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله لأحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مصلتاً بالسيف، فعثر فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه»^(٢).

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن زيد بن أسلم عن أبيه أسلم، قال: «حين بويح لأبي بكر بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان علي والزبير يدخلان علي فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلما بلغ ذلك عمر بن الخطاب خرج حتى دخل علي فاطمة، فقال: يا بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)! والله ما من أحد أحبّ إلينا من أبيك، وما من أحد أحبّ إلينا بعد أبيك منك، وإيم الله ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفر عندك، إن أمرتهم أن يحرق عليهم البيت، قال: فلما خرج عمر جاؤوها، فقالت: تعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقنّ عليكم البيت وإيم الله

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠ ح ٤٢٤١. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم:

ج ٥ ص ١٥٤ ح ٤٤٧١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

ليمضين لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فروا رأيكم ولا ترجعوا إليّ، فانصرفوا عنها فلم يرجعوا إليها حتى بايعوا لأبي بكر»^(١).

وروى البلاذري «أن أبا بكر أرسل إلى علي يريد البيعة، فلم يبايع، فجاء عمر ومعه فتيلة، فتلقته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: يا بن الخطاب أتراك محرّقاً عليّ بابي، قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك»^(٢).

وأخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب، قال: «وغضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر (رض) منهم علي بن أبي طالب والزيير بن العوام (رضي الله عنهما) فدخلا بيت فاطمة بنت رسول الله ومعهما السلاح، فجاء عمر (رض) في عصابة من المسلمين فيهم أسيد وسلمة بن سلامة بن وقش، وهما من بني عبد الأشهل، ويقال فيهم ثابت بن قيس بن الشماس أخو بني الحارث بن الخزرج، فأخذ أحدهم سيف الزبير، فضرب به الحجر حتى كسره»^(٣).

وروى البلاذري في أنساب الأشراف عن ابن عباس، قال: «بعث أبو بكر عمر بن الخطاب إلى علي (رض) حين قعد عن بيعته، وقال: ائتني به بأعنف العنف، فلما أتاه جرى بينهما كلام، فقال: احلب حلباً لك شطره، والله ما حرصك على إمارته اليوم إلا ليؤثرك غداً... ثم أتاه فبايعه»^(٤).

(١) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٨ ص ٥٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١ ص ٥٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) عبد الله بن أحمد، السنة: ج ٢ ص ٥٥٣ - ٥٥٤، الناشر: دار ابن القيم - الدمام.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١ ص ٥٨٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ونقل الطبري فيما نقل من أحداث السقيفة وبيعة أبي بكر، وتخلّف علي عليه السلام والزيبر، قال: «فانطلق إليهم عمر فجاء بهما تعباً، وقال: لتبايعان وأنتما طائعان، أو لتبايعان وأنتما كارهان، فبايعا»^(١).

ففي ظل هذه الأجواء والظروف المشحونة بالتوتر والمواقف المتشنجة والتي يندر تطورها وانفلاتها بأخطار كبيرة تهدد الإسلام برمته، في ظل هذه الأجواء بايع أمير المؤمنين عليه السلام مكرهاً مجبراً ومعه عدد من المهاجرين والأنصار، كما أشارت إلى ذلك الروايات والأخبار التي نقلنا شطراً منها.

هذه هي ظروف البيعة التي بايع فيها الإمام علي عليه السلام أبا بكر، والتي وصفها أبو بكر بأنها فلتة، قد وقى الله المسلمين شرّها، كما صرّح هو بنفسه في أوائل خلافته: «إنّ بيعتي كانت فلتة وذلك أنّي خشيت الفتنة»^(٢).

وأكد هذا المعنى عمر بن الخطاب في خلافته، قال: «فلا يغترن امرؤ أن يقول: إنّما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمّت ألا وإنّها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرّها»^(٣).

ثم كيف لا يبايع مكرهاً وهذا سعد بن عباد زعيم الخزرج وكبيرهم يداس بالأقدام لمعارضته البيعة، وأمام قومه وفي بيته حتى صاح أحدهم: قتلم سعد بن عباد، فأجابه عمر بن الخطاب: «قتل الله سعد بن عباد»^(٤) ثم

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١ ص ٥٩٠-٥٩١، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٤٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، وغيره من المصادر.

(٤) أنظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٧-٢٨ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

بعد ذلك تمت تصفيته جسدياً في الشام^(١) فما عسى أن يفعل بقية المسلمين من ضعفة الناس وعامتهم إزاء هذا التهديد والوعيد والتخويف والذي صرحت به عائشة وفي صحيح البخاري، حيث قالت: «لقد خوف عمرُ الناسَ وإنّ فيهم لنفاقاً»^(٢).

فبعد كل هذا ليس من الصحيح القول بأنّ علياً^{عليه السلام} قد بادر إلى البيعة راضياً، حتى يُرتب على ذلك التشكيك بوجود النصّ عليه؛ لأننا من خلال هذه النصوص والشواهد المتضاربة نجزم بأنّ علياً^{عليه السلام} لو كان قد بايع أبا بكر من أول الأمر، فإنه قد بايع مكرهاً مجبراً، فلا يدلّ ذلك على عدم وجود النصّ عليه بالإمامة والخلافة، فينتفي إشكال القفاري واستبعاده لوجود النصّ بناء على القول بحصول البيعة في بداية الأمر، وهو ما أشارت إليه الطائفة الأولى من روايات وأخبار أهل السنة، وسيأتي الكلام عن الطائفة الثانية من الروايات.

(١) روى البلاذري: «أن سعد بن عبادة لم يبايع أبا بكر، وخرج إلى الشام. فبعث عمرُ رجلاً وقال: ادعه إلى البيعة واختل له، وإن أبي فاستعن بالله عليه. فقدم الرجلُ الشام، فوجد سعداً في حائط بحوارين، فدعاه إلى البيعة، فقال: لا أبايع قرشياً أبداً، قال: فأني أقاتلك، قال: وإن قاتلتني، قال: أفخرج أنت مما دخلت فيه الأمة؟ قال: أما من البيعة فأني خارج، فرماه بسهم فقتله. ورؤي أن سعداً رمي في حمام. وقيل: كان جالساً يبول، فرمته الجن فقتلته، وقال قائلهم:

قتلنا سيدَ الخزرج سعدَ بن عباده رميناه بسهمين فلم تُخَطِ فؤاده»

انظر: البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١ ص ٥٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أنظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ١٤ ص ١٩٥ ح ٣٦٦٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الحديث الدال على أن علياً عليه السلام لم يبايع إلا بعد ستة أشهر

وردت بعض الروايات الصحيحة في كتب أهل السنة تثبت أن علياً عليه السلام لم يبايع من أول الأمر، وإنما حصلت البيعة بعد مرور ستة أشهر من تسلم أبي بكر الخلافة، وذلك بعد وفاة فاطمة الزهراء عليها السلام وهو ما يعادل ربع مدة خلافة أبي بكر تقريباً، فقد أخرج البخاري^(١) - واللفظ له - ومسلم^(٢) وابن حبان^(٣) في صحاحهم بسندهم عن الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة: «أن فاطمة عليها السلام بنت النبي (صلى الله عليه وسلم) أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك، وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: لا نورث ما تركنا صدقة... فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه، حتى توفيت وعاشت بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلاً ولم يؤذن بها أبا بكر وصلى عليها، وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر علي وجه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ولم يكن يبايع تلك الأشهر...»، وفي لفظ مسلم وابن حبان «ولم يكن بايع تلك الأشهر».

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٢-٨٣ ح ٤٢٤٠ ح ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٣-١٥٤ ح ٤٤٧١، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٤ ص ٥٧٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

وأخرج قريباً منه أيضاً ابن حبان في صحيحه^(١) والطبراني في مسند الشاميين^(٢) بسنديهما عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عروة عن عائشة.

وروى عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة «أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وهما حينئذ يطلبان أرضه من فدىك، وسهمه من خير، فقال لهما أبو بكر: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: لا نورث، ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد (صلى الله عليه وسلم) من هذا المال، وإنني والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصنعه إلا صنعته، قال: فهجرته فاطمة، فلم تكلمه في ذلك، حتى ماتت، فدفنها عليّ ليلاً، ولم يؤذن بها أبا بكر، قالت عائشة: وكان لعلي من الناس حياة فاطمة حبة، فلما توفيت فاطمة، انصرف وجوه الناس عنه، فمكثت فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ثم توفيت - قال معمر: فقال رجل للزهري: فلم يبايعه علي ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، حتى بايعه علي - فلما رأى علي انصراف وجوه الناس عنه أسرع إلى مصالحة أبي بكر، فأرسل إلى أبي بكر أن اتنا ولا تأتنا معك بأحد، وكره أن يأتيه عمر ... ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه، فأقبل الناس إلى عليّ، فقالوا: أصبت وأحسن، قالت: فكانوا قريباً إلى عليّ حين قارب

(١) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١١ ص ١٥٢-١٥٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٢) الطبراني، مسند الشاميين: ج ٤ ص ١٩٨-١٩٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

الأمر والمعروف»^(١).

وأخرجه البيهقي في سننه^(٢) والطبري في تاريخه^(٣) عن عبد الرزاق الصنعاني عن معمر.

وهذه الأحاديث الواردة في الصحاح والكتب المعتبرة كما هو واضح تفيد أنّ علياً عليه السلام لم يبايع أبا بكر مدةً طويلة، امتدت لستة أشهر متواصلة، وهذا التأخير بغض النظر عمّا ذكرت له من أسباب ومبررات فإنّه يشير إشارة واضحة إلى أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يبادر إلى بيعه أبي بكر، ولم يرَ لها شرعية، وإلا كيف يبقى تلك المدة بلا بيعه؛ وقد ثبت عند المسلمين جميعاً أنّ من مات وليس له إمام، أو ليس في عنقه بيعه مات ميتة جاهلية^(٤) فهل كان يأمن أمير المؤمنين عليه السلام على نفسه من الموت خلال تلك الفترة،

(١) الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٢-٤٧٤، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٢) البيهقي، سنن البيهقي: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

(٣) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٤) أخرج الكليني بسنده عن الفضيل بن يسار، قال: «ابتدأنا أبو عبد الله عليه السلام يوماً، وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من مات وليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية، فقلت: قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: إي والله قد قال، قلت: فكل من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية؟! قال: نعم». الكافي: ج ١ ص ٣٧٦. وأخرج مسلم في صحيحه بسنده «عن زيد بن محمد عن نافع، قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إنني لم أتك لأجلس، أتيتك لأحدثك حديثاً سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (صلى الله عليه وسلم) يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعه مات ميتة جاهلية». صحيح مسلم: ج ٦ ص ٢٢ ح ٤٦٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. وكذلك أخرجه البيهقي في سننه: ج ٨ ص ١٥٦.

ولا تكون في عنقه بيعة حينئذ، فيموت ميتة جاهلية والعياذ بالله، وهو العارف بمقادير الأمور وطبيعة الحياة الإنسانية المعرضة للموت في كل لحظة، ثم كيف تموت الزهراء عليها السلام وليس في عنقها بيعة وهي من أهل بيت أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً؟! بل وكيف يتركها أمير المؤمنين عليه السلام تموت هكذا؟! إن هذا ليس له إلا تفسير واحد هو أنهم لا يرون شرعية لهذه الخلافة.

من هنا كان غضب الزهراء عليها السلام على أبي بكر وهجرانها له حتى وفاتها، وتأخر علي عليه السلام وخروجه عن زمرة المبايعين رغم محاولة بعض التقليل من أهميتها^(١) يشكّلان ضربة قوية لشرعية الخلافة وقانونيتها، لذا حاولوا بكل الوسائل التقليل من تأثير الروايات التي تنقل هذه الحقائق، فجرت محاولات للخدش في سندها على الرغم من ورودها في أصح الكتب، وكذلك تأويل دلالاتها، وتقديم الروايات التي تبين أن البيعة تمت في أول الأمر رغم عدم ورودها في الصحاح، فتوزعت مناقشاتهم في هذه الروايات على مستوى السند والدلالة، وسنتعرض لبعض هذه المناقشات على كلا المستويين والإجابة عنها.

(١) قال النووي في شرحه لصحيح مسلم: «أما تأخر علي (رضي الله عنه) عن البيعة فقد ذكره علي في هذا الحديث واعتذر أبو بكر رضي الله عنه، ومع هذا فتأخره ليس بقادح في البيعة ولا فيه؛ أما البيعة فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس ولا كل أهل الحل والعقد وإنما يشترط مبايعة من تيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس...». شرح صحيح مسلم: ج ١٢ ص ٧٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

الإشكال السندي

تأخر علي عليه السلام عن البيعة مدرج من كلام الزهري

ذكروا أن الروايات التي أفادت تأخر علي عليه السلام عن البيعة ^(١) مدة ستة أشهر وإن وردت في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما إلا أن بعض الفقرات من تلك الروايات التي جاءت على لسان السيدة عائشة والتي دلت على هذا الأمر اعتبروها منقطعة، وأنها من كلام الزهري وقد أدرجها بعض الرواة في الحديث وليست هي من كلام عائشة، فلا تقوى حينئذ على معارضة أحاديث - ادعي صحتها - دلت على أن البيعة قد تمت من أول الأمر.

البيهقي أول من أثار الإشكال

وأول من أثار هذا الإشكال هو البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) وتبعه على ذلك بعض من علماء أهل السنة، قال البيهقي في السنن: «وقول الزهري في قعود علي عن بيعة أبي بكر (رضي الله عنه) حتى توفيت فاطمة رضي الله عنها منقطع وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في مبايعته إياه حين بويع بيعة العامة بعد السقيفة أصح» ^(٢).

(١) وكذلك زعموا أن غضب الزهراء عليها السلام على أبي بكر وهجرانها له حتى توفيت، هو أيضاً منقطع ومدرج، مع أن مسألة غضب الزهراء على أبي بكر وهجرانها له حتى توفيت، أمر معلوم ومشهور وثابت بالأسانيد الصحيحة وبطرق عديدة، وهي خارجة عن محل بحثنا الآن ولعلنا نوفق يوماً للإجابة عن كل ما يتعلق بهذه الشبهة.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

قال في الاعتقاد أيضاً: «والذي روي أنّ علياً لم يبايع أبا بكر ستة أشهر ليس من قول عائشة، إنّما هو من قول الزهري، فأدرجه بعض الرواة في الحديث في قصة فاطمة (رضي الله عنها)، وحفظه معمر بن راشد، فرواه مفصلاً وجعله من قول الزهري منقطعاً من الحديث، وقد روينا في الحديث الموصول عن أبي سعيد الخدري ومن تابعه من أهل المغازي أنّ علياً بايعه في بيعة العامة التي جرت في السقيفة»^(١).

وقال ابن حجر: «وأما ما وقع في مسلم^(٢) عن الزهري أنّ رجلاً قال له: لم يبايع علي أبا بكر حتى ماتت فاطمة؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم فقد ضعفه البيهقي بأنّ الزهري لم يسنده، وأنّ الرواية الموصولة عن أبي سعيد أصح»^(٣).

الجواب:

تأخر علي عن البيعة من كلام عائشة لا الزهري

لقد ادّعى البيهقي أن تأخر البيعة من قول الزهري، بعد نقله لحديث عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، وادّعى أن الحديث أخرجه البخاري في الصحيح من وجهين عن معمر، وأخرجه مسلم عن إسحاق بن راهويه وغيره عن عبد الرزاق^(٤).

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص ٢٥٢، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(٢) لم نجد في صحيح مسلم أنه نقل عن الزهري أن رجلاً قال له: لم يبايع علي أبا بكر حتى ماتت فاطمة؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، ولا نعلم هل هو اشتباه من ابن حجر أم ماذا؟.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٣٧٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

وللإجابة عما ادّعه البيهقي نقول:

أولاً: حديث البخاري ومسلم عن معمر لا يشير إلى تأخير البيعة

إنّ حديث البخاري ومسلم بسنديهما عن معمر عن الزهري ليس في لفظه كلام الزهري حين سأله رجل قائلاً: «فلم يبايعه عليّ ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، حتى بايعه عليّ» وإنما نقلنا الحديث دون الإشارة إلى قول الزهري هذا، ولم يتطرقا في خصوص هذا السند إلى البيعة أصلاً، وإليك ما نقله البخاري ومسلم في الصحيح من طريق معمر:

أخرج البخاري بسنده عن هشام، قال: «أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أنّ فاطمة والعباس عليهما السلام أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) وهما حينئذ يطلبان أرضيهما من فذك وسهمهما من خير، فقال لهما أبو بكر: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يقول: لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال، قال أبو بكر: والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يصنعه فيه إلاّ صنعته، قال: فهجرته فاطمة فلم تكلمه حتى ماتت»^(١).

وأخرج البخاري أيضاً من طريق آخر عن هشام، قال: «حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة (رضي الله عنها): أن فاطمة عليها السلام والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما أرضه من فذك وسهمه من خير، فقال أبو بكر: سمعت النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) يقول: لا نورث ما

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٣ ح ٦٧٢٥ وح ٦٧٢٦، الناشر: دار الفكر- بيروت.

تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد في هذا المال، والله لقرابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أحب إليّ أن أصل من قرابتي»^(١).

وجاء في صحيح مسلم: «عن إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن حميد، قال ابن رافع: حدثنا، وقال الآخرون: أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة: إنّ فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهما حينئذ يطلبان أرضه من فذك وسهمه من خيبر، فقال لهما أبو بكر: إني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وساق الحديث بمثل معنى حديث عقيل عن الزهري غير أنه قال: ثم قام علي فعظم من حق أبي بكر وذكر فضيلته وسابقتها ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه فأقبل الناس إلى علي، فقالوا: أصبت وأحسنت، فكان الناس قريباً إلى عليّ حين قارب الأمر المعروف»^(٢).

وكما ترى فليس في الحديثين أية إشارة إلى قول الزهري الآنف الذكر في تأخر علي عليه السلام وعوده عن البيعة لمدة ستة أشهر، فكلام البيهقي يعدّ إيهاماً للقارئ بأنّ البخاري ومسلماً قد نقلوا نفس ألفاظ الحديث الذي رواه هو - أي البيهقي - عن عبد الرزاق والحال ليس كذلك، إذن فلا توجد إشارة إلى إدراج الزهري لهذه الكلام سوى في حديث عبد الرزاق المذكور في المصنف الذي نقله عنه الزهري.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٢٥ ح ٤٠٣٥ و٤٠٣٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٥ ح ٤٤٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ثانياً: ما نقله البيهقي عن عبد الرزاق لا يتطابق مع رواية عبد الرزاق

مقارنته بين حديث عبد الرزاق في المصنف وحديث البيهقي عنه

إنّ المتأمل المصنف في حديث عبد الرزاق الصنعاني في المصنف يتضح له بشكل جلي أن تأخر علي عليه السلام عن البيعة ستة أشهر هو من كلام عائشة لا أنه من كلام الزهري، كما ادّعاها البيهقي، فلو عدنا إلى الحديث وتأملنا فيه لا سيما قوله: «قالت عائشة: وكان لعلي من الناس حياة فاطمة حبة، فلما توفيت فاطمة، انصرف وجوه الناس عنه، فمكثت فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ثم توفيت، قال معمر: فقال رجل للزهري: فلم يبايعه على ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، حتى بايعه علي، فلما رأى علي انصراف وجوه الناس عنه أسرع إلى مصالحة أبي بكر، فأرسل إلى أبي بكر أن ائتنا ولا تأتنا معك بأحد، وكره أن يأتيه عمر ... ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه، فأقبل الناس إلى علي، فقالوا: أصبت وأحسن، قالت: فكانوا قريباً إلى علي حين قارب الأمر والمعروف»^(١).

نجد أنه يفيد عدة معطيات أهمها:

- أ- إن الناس كانوا يحترمون علياً عليه السلام مادامت فاطمة على قيد الحياة.
- ب- بعد وفاة فاطمة انصرف وجوه الناس عن علي عليه السلام وقل احترامهم له.
- ج- مكثت فاطمة عليها السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر حتى توفيت.
- د- بعد وفاة فاطمة عليها السلام، لمّا رأى علي عليه السلام انصراف وجوه الناس عنه،

(١) الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٢-٤٧٤، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

صالح أبا بكر وبايعه، فأقبل الناس على علي عليه السلام بعد ذلك.

وهذا الأمر الأخير وإن جاء بعد كلام الزهري، ولكنه ليس من كلامه، بل هو استمرار لكلام عائشة، وكلام الزهري منحصر فقط في عدم البيعة ستة أشهر؛ بدليل أن الصحاح التي نقلت هذا الحديث نقلت هذا المقطع متصلاً بما قبله.

ففي صحيح البخاري بسنده عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة: «... وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر على وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر»^(١) وهذا المقطع هو تكملة للمقطع الأول الذي نقلته عائشة، وهو أنه كان لعلي وجه حياة فاطمة ...

إذن فهذه الأمور المتقدمة جاءت جميعها على لسان عائشة، وأما ما جاء على لسان الزهري بالخصوص، فهو أن علياً عليه السلام أو أحداً من بني هاشم لم يبايع مدة ستة أشهر، حيث جاء في حديثه «قالت عائشة (رضي الله عنها) فكان لعلي (رضي الله عنه) من الناس وجه حياة فاطمة (رضي الله عنها)، فلما توفيت فاطمة (رضي الله عنها) انصرف وجوه الناس عنه عند ذلك، قال معمر: قلت للزهري: كم مكثت فاطمة بعد النبي (صلى الله عليه وسلم)، قال: ستة أشهر فقال رجل للزهري: فلم يبايعه علي (رضي الله عنه) حتى ماتت فاطمة (رضي الله عنها)؟ قال: ولا أحد من بني هاشم»^(٢).

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠ وح ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) البيهقي، سنن البيهقي: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

وهذا يختلف عمّا نقله البيهقي عن عبد الرزاق، فحين نلاحظ ما نقله البيهقي عن عبد الرزاق نجده يفيد الأمور التالية:

أ - أنّ الناس كانوا يحترمون علياً عليه السلام مدة حياة فاطمة عليها السلام.

ب - بعد وفاة فاطمة عليها السلام انصرفت وجوه الناس عن علي عليه السلام وقلّ احترامهم له، والكلام إلى هنا هو ما قالته عائشة فقط حسب حديث البيهقي، وأمّا ما جاء على لسان الزهري، فهي الأمور التالية:

أ - مكثت فاطمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ستة أشهر حتى توفيت.

ب - لم يبايع علي عليه السلام ولا واحد من بني هاشم مدة ستة أشهر.

وبعد المقارنة بين حديث عبد الرزاق الصنعاني وحديث البيهقي يتضح: أنّ البيهقي قد جعل المقطع الخاص بمدة بقاء فاطمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ستة أشهر جعله من كلام الزهري بينما هو من كلام عائشة حسب رواية الصنعاني في المصنف، فأوهم القارئ أنّ مكوث فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وتأخر علي عليه السلام عن البيعة تلك المدة هو كلام واحد مدرج قاله الزهري، وأدرجه بعض الرواة في الحديث.

كما أنّه عمد إلى إسقاط ذيل الرواية التي تدل على أن علياً عليه السلام لمّا رأى انصراف الناس عنه بعد وفاة فاطمة عليها السلام التمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، مع أنّه مكمل لقول عائشة: «فكان لعلي (رضي الله عنه) من الناس وجه حياة فاطمة (رضي الله عنها) ...» فلذا لم يسقطه أصحاب الصحاح وعبد الرزاق، كما تقدّم.

ثالثاً: تأخر البيعة قد روي في الصحيحين وغيرهما متصلاً

إنّ خبر تأخر علي عليه السلام عن البيعة ستة أشهر قد أخرجه البخاري ومسلم وابن حبان من غير طريق معمر، بل أخرجه كما تقدّم^(١) عن طريق الليث بن سعد عن عقيّل بن خالد عن الزهري عن عروة عن عائشة «... وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر...»^(٢)، فلا معنى إذن لقول البيهقي في كتاب الاعتقاد من أنّه من كلام الزهري أدرجه بعض الرواة وحفظه معمر ورواه مفصلاً؛ إذ كما عرفت فإن معمر لم ينفرد بروايته بل رواه غيره، إذن فتأخر علي عليه السلام عن البيعة ستة أشهر متّصل من كلام عائشة، وليس منقطعاً من كلام الزهري.

رابعاً: لم يتعرض كبار شراح الأحاديث إلى الإدراج

لم يتعرّض أحد من كبار شراح الأحاديث إلى هذا الإدراج الذي تفرّد بذكره البيهقي عند شرحهم لفقرة تأخر علي عليه السلام عن البيعة، قال ابن حجر: «قوله: (وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة) أي كان الناس يحترمونه إكراماً لفاطمة فلما ماتت واستمر على عدم الحضور عند أبي بكر قصر الناس عن ذلك الاحترام لإرادة دخوله فيما دخل فيه الناس، ولذلك قالت عائشة في آخر الحديث: لما جاء وبايع كان الناس قريباً إليه حين راجع الأمر بالمعروف وكانهم كانوا يعذرونه في التخلف عن أبي بكر في مدة

(١) تقدم ذكر ذلك تحت عنوان الطائفة الثانية الدالة على أنّ علياً عليه السلام لم يبايع إلا بعد ستة أشهر.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠ ح ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر-بيروت.

حياة فاطمة لشغله بها وتمريضها وتسليتها عمّا هي فيه من الحزن على أبيها (صلى الله عليه وسلم)، ولأنها لما غضبت من ردّ أبي بكر عليها فيما سألته من الميراث رأى على أن يوافقها في الانقطاع عنه، قوله (فلمّا توفيت استنكر عليّ وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر) أي في حياة فاطمة»^(١).

وقال العيني: «قوله: (وعاشت) أي فاطمة (بعد النبي (ص) ستة أشهر) هذا هو الصحيح ... قوله: (حياة فاطمة) لأنهم كانوا يعذرونه عن ترك المبايعه لاشتغاله بها وتسلية خاطرها من قرب عند مفارقة رسول الله (ص)، قوله: (تلك الأشهر) وهي الأشهر الستة، وقال المازري: العذر لعلي (رض) في تخلفه مع ما اعتذر هو به أنّه يكفي في بيعه الإمام أن يقع من آحاد أهل الحلّ والعقد ولا يجب الاستيعاب»^(٢).

وقال القرطبي أحمد بن عمر بن إبراهيم: «وقوله: (وكان لعلي من الناس جهة حياة فاطمة) جهة؛ أي: جاه واحترام، كان الناس يحترمون علياً في حياتها كرامة لها لأنها بضعة من رسول الله (ص) وهو مباشر لها، فلمّا ماتت وهو لم يبايع أبا بكر، انصرف الناس عن ذلك الاحترام؛ ليدخل فيما دخل فيه الناس ولا يفرّق جماعتهم، ألا ترى أنّه لما بايع أبا بكر أقبل الناس عليه بكل إكرام وإعظام!؟»

وقوله: (ولم يكن علي بايع تلك الأشهر) يعني: الستة أشهر التي

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٣٧٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) العيني، عمدة القاري: ج ١٧ ص ٢٥٨-٢٥٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

عاشتها فاطمة (رضي الله عنها) بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولا يُظنُّ بعلي أنه خالف الناس في البيعة لكنّه تأخر عن الناس لمانع منعه، وهو الموجدة التي وجدها حين استبدَّ بمثل هذا الأمر العظيم ولم ينتظر، مع أنه كان أحقَّ الناس بحضوره وبمشورته»^(١).

فلو كان هذا الإدراج صحيحاً - كما يزعم البيهقي - لأشار إليه شرّاح الحديث، ولا يعقل أن يخفى عليهم، فثبت أن تأخر علي عليه السلام أمر ثابت ومشهور، ولهذا نجد أن ابن كثير الذي حاول جاهداً أن يثبت حصول البيعة من أول الأمر وينفي تأخر علي عليه السلام عن البيعة، لم يتمسك به، فذهب إلى الجمع الدلالي بين الحديثين كما سيأتي التعرّض له.

خامساً: لو صح الإدراج فلا يبعد أنه من كلام عائشة

إننا حتى لو بنينا أن تأخر علي عليه السلام عن البيعة هو من كلام الزهري، فإنّ الظاهر أنه سمعه ممن سمعه من عائشة - بعد البناء على وثيقة الزهري - وهو شبيه بما استظهره ابن كثير فيما نقله الشعبي في حديث استرضاء أبي بكر للزهراء عليها السلام حتى رضيت^(٢) من أن الشعبي قد سمعه من علي عليه السلام أو سمعه

(١) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ج ٣ ص ٥٦٩ - ٥٧٠، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق - بيروت.

(٢) أخرج البيهقي عن الشعبي: «لما مرضت فاطمة (رضي الله عنها) أتاه أبو بكر الصديق فاستأذن عليها فقال علي: يا فاطمة هذا أبو بكر يستأذن عليك، فقالت: أتحب أن أذن؟ قال: نعم، فأذنت له، فدخل عليها يترضاها، وقال: والله ما تركت الدار والمال والأهل والعشيرة إلا لابتغاء مرضاة الله ومرضاة رسوله ومرضاتكم أهل البيت، ثم ترضاها حتى رضيت». دلائل النبوة: ج ٧ ص ٢٨١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ودار الريان للتراث.

ممن سمعه منه، فقال ابن كثير معلقاً على حديث الشعبي: «وهذا إسناد جيد قوي، والظاهر أن عامر الشعبي سمعه من علي، أو ممن سمعه من علي»^(١)، فإذا كان ما استظهره ابن كثير هنا يعدّ استظهاراً صحيحاً، فلا بد أن يصحّ ما استظهرناه من حديث الزهري؛ إذ لا فرق بين الأمرين إلا إذا قلنا: إنّ (باء) ابن كثير تجرّ، و(باؤنا) لا تجرّ!

التوجيه الدلالي لأحاديث تأخر البيعة

لقد حاول بعض علماء أهل السنة أن يحلّ التعارض بين الأحاديث الدالة على مبايعة علي عليه السلام من أول الأمر، وبين الأحاديث الدالة على عدم مبايعته مباشرة وتأخره طوال ستة أشهر مدة حياة فاطمة عليها السلام؛ وذلك بحمل بيعته بعد ستة أشهر على أنها بيعة ثانية مؤكدة للبيعة الأولى، قال ابن حجر بعد أن ذكر إشكال البيهقي على سند الحديث: «وجمع غيره بأنّه بايعه بيعة ثانية مؤكدة للأولى، لإزالة ما كان وقع بسبب الميراث..»^(٢).

وقال ابن كثير: «وأما ما يأتي من مبايعته إياه بعد موت فاطمة، وقد ماتت بعد أبيها (رضي الله عنها) بستة أشهر، فذلك محمول على أنها بيعة ثانية أزلت ما كان قد وقع من وحشة بسبب الكلام في الميراث، ومنعه إياهم ذلك بالنص من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)»^(٣).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٣١٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٣٧٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٦ ص ٣٣٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أو حملوها على أن معنى البيعة بعد ستة أشهر ليس بمعنى البيعة المصطلحة، وإنما بمعنى تجدد البيعة والمشاركة والحضور، وإظهار الود، ولا تعني كلمة يبايع بالضرورة البيعة المعهودة بالخلافة، قال البيهقي: «ولعل الزهري أراد قعوده عنها بعد البيعة ثم نهوضه إليها ثانياً وقيامه بواجباتها والله أعلم»^(١).

مناقشة التوجيه الدلالي

من الواضح أن هذا الجمع استحساني وتبرّعي لا شاهد عليه؛ لأنّ هذه التفسيرات لمعنى المبايعة تفسيرات تخالف ظاهر ما عليه اللفظ، ولا دليل أو قرينة صحيحة تسوّغ صرف اللفظ عن معناه الظاهر، كما تشهد لذلك عباراتهم، ومجرّد وجود روايات ظاهرها حصول البيعة من أول الأمر لا يبيح لنا رفع اليد عن المعنى الظاهر، خصوصاً وأن الروايات الدالة على التأخّر عبّرت بصيغة الماضي «ولم يكن يبايع»^(٢) الدالّ على أنّه لم تسبق منه بيعة أبداً، فكيف تكون الثانية مؤكدة أو مجددة لها؟! مضافاً إلى أن العديد من شراح الحديث لم يفهموا ذلك، وقد نقلنا لك شطراً من كلماتهم، فإمّا أن نقول بتقديم روايات تأخير البيعة - بعد الفراغ من كونها متصلة ومن كلام عائشة - لأنها وردت في الصحاح وهي أفضل كتب الحديث ضبطاً

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٤ ح ٤٤٧١، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١١ ص ١٥٣.

وإتقاناً عند أهل السنة، أو ننتهي إلى القول بحصول التعارض المستقر^(١) بينهما فيتساقطان.

البيعة المتأخرة أيضاً لم تكن عن رضا

من خلال التدبر في نصوص البيعة الثانية - والتي اعتبروها بيعة ودّ ومصالحة - يتبين أنها لم تكن أيضاً عن رغبة ورضا من أمير المؤمنين عليه السلام بل يتضح أنّ السلطة قد ألّبت عليه الرأي العام الإسلامي، وتعرّض إلى ما يشبه المقاطعة الاجتماعية خصوصاً بعد وفاة فاطمة عليها السلام، وهذا ما جاء في تعبيرات هذه الروايات كقوله: «وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ولم يكن يبايع تلك الأشهر»^(٢) أو قوله: «فلما توفيت فاطمة، انصرف وجوه الناس عنه»^(٣) فيظهر أنه تحت تأثير تلك الأجواء جنح للبيعة والمصالحة لا خوفاً على نفسه، وإنما خوفاً من الإضرار بالمصلحة الإسلامية العليا، ولذا عبّرت الروايات عن مبادرته إلى البيعة بالقول: «فالتمس مصالحة أبي بكر»^(٤) أو قوله: «فلما رأى علي انصراف وجوه الناس عنه أسرع إلى

(١) هو التعارض الذي لا يتيسر في الجمع الدلالي بين الدليلين، وتكون نتيجته سقوط كلا الدليلين عن الحجية، فيرجع إلى الأصل الأولي أو إلى عموم فوقاني، كما ثبت في علم الأصول، والأصل هو عدم حصول البيعة.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠، ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٢، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٤ ح ٤٤٧١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

مصالحة أبي بكر...»^(١) أو قوله: «فلما توفيت فاطمة انصرفت وجوه الناس عن علي، ففزع [فضرع] علي عند ذلك إلى مصالحة أبي بكر ومبايعته...»^(٢).

وبعد أن بايع عبّرت الروايات عن موقف الناس منه بتعبيرات منها: «فسرّ بذلك المسلمون وقالوا: أصبت وكان المسلمون إلى علي قريباً حين راجع الأمر بالمعروف»^(٣) ومنها: «فأقبل الناس إلى علي، فقالوا: أصبت وأحسن، قالت: فكانوا قريباً إلى علي حين قارب الأمر والمعروف»^(٤).

فمن خلال هذه النصوص يظهر أن الشائع بين بعض المسلمين أنهم كانوا يعتبرون علياً عليه السلام على خطأ؛ فلذا قاطعوه وانصرفوا بوجوههم عنه، ولم يتواصلوا معه واقعين بذلك تحت تأثير إعلام السلطة وإرادتها، وهذا يؤثر في الحقيقة على ما يراه أمير المؤمنين عليه السلام من تكليف شرعي في الحفاظ على روح الإسلام وتبليغ تعاليمه، وهو لا يتأتى مع إحجام الناس عنه ومقاطعتهم له ونفورهم عنه، فرجّح البيعة على المضي بالقطيعة، مضافاً إلى أنه قد أوصل ما يريد إيصاله من عدم قبوله بالبيعة عبر مقاطعته للسلطة

(١) الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٢-٤٧٣، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٢) الطبراني، مسند الشاميين: ج ٤ ص ١٩٨-١٩٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١١ ص ١٥٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠، ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٤، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

خلال تلك المدّة.

والحاصل فإنّه على جميع الآراء والاتجاهات فإن بيعة أمير المؤمنين عليه السلام لا تتنافى أبداً مع النصّ عليه بالإمامة سواء كانت بيعته من أول الأمر أم بعد ستة أشهر؛ لأنها في كلّ الأحوال لم تكن عن رغبة ورضا.

هذا بالنسبة إلى مبايعته أبا بكر وأمّا مبايعته لعمر وعثمان فليس لها ذلك التأثير الكبير على وجود النصّ على الإمامة بعد أن بيّن أمير المؤمنين عليه السلام موقفه العملي والقولي من خلافة أبي بكر التي هي الأصل لخلافة عمر الذي أصبح خليفة بتعيين أبي بكر له، ولا تأثير يذكر لبيعة باقي المسلمين التي جاءت شكلية صورية، وأمّا خلافة عثمان ودخوله في الشورى السادسة التي شكّلها عمر فسيأتي الحديث عنها لاحقاً.

الشبهة: لو كان النص على علي صحيحاً لم يجوز أن يدخل مع الستة في الشورى

قال القفاري: «لو كان النص على علي صحيحاً لم يجوز لعلي (رضي الله عنه) أن يدخل مع الستة الذي نص عليهم عمر، وكان يقول: أنا المنصوص على فلا حاجة لي إلى الدخول فيمن نص عليه عمر...»^(١).

الجواب:

مواقف ودلائل على وجود النص على أمير المؤمنين عليه السلام

إن ما طرحه القفاري من فرضية أنه: لو كان النص على علي عليه السلام صحيحاً لم يجوز له أن يدخل مع الستة، ولكان عليه أن يقول: أنا منصوص على، فلا حاجة لي بذلك، ليس صحيحاً؛ لعدة أسباب:

منها: أن هذه الحادثة كانت بعد مضي أكثر من اثني عشر عاماً على مسألة أخذ الخلافة وتنحية أمير المؤمنين عليه السلام عنها، فليس من المناسب أن يكرر ذلك بعد أن أدمت الأمة سلب حقه، وسكتت عنه طوال تلك الفترة الطويلة.

ومنها: أن أمير المؤمنين عليه السلام مع هذا تعرض لذكر حقه في الخلافة وأشار إشارة يفهمها اللبيب إلى مسألة النص عليه كما سيأتي بيانه. وأيضاً من الأسباب التي دعت إلى الدخول في هذه الشورى، والتي نظن

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٦٠، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

أنّ القفاري لا يدركها، هي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يفكر بما يفكر به أغلب السياسيين اليوم من الحصول قدر المستطاع على المكاسب السياسية والمنافع الحزبية والشخصية، فيستغل هذه المناسبة للنيل من خصومه وكسب الأصوات، بل كان همه عليه السلام المحافظة على المصلحة الإسلامية العليا، فحصوله أو عدم حصوله على الخلافة والإمامة كان ينظر إليها من هذه الزاوية، فعندما يرى أنّ هناك أسباباً ومبررات موضوعية تصبّ في صالح هدفه من جراء قبوله بهذه (الشورى) فإنّه لا يتوانى من الدخول فيها، وسنذكر عدة من هذه الأسباب والمبررات.

إذن فلا ترابط علمي أو موضوعي بين قبول الإمام عليه السلام الدخول في هذه (الشورى) وبين عدم النصّ عليه، ونذكر فيما يلي أهم الأسباب والمبررات.

مبررات وأسباب الدخول في الشورى

لقد كان لدخول أمير المؤمنين عليه السلام في الشورى مبررات وأسباب عديدة، نذكر منها ما يلي بصورة مجملة:

١- كراهة الخلاف

إنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يريد شقّ عصا المسلمين ومخالفة الجماعة، فعندما قال العباس له عليه السلام: «لا تدخل معهم، وارفع نفسك عنهم، قال: إني أكره الخلاف..»^(١).

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٦٦، الناشر: دار صادر - دار بيروت. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٩١، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

٢- الخشية من الانحراف عن الإسلام

من كلام له عليه السلام، قال: «لقد علمتم أنني أحق بها من غيري،
ووالله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلا
عليّ خاصة؛ التماساً لأجر ذلك وفضله، وزهداً فيما تنافستموه من
زخرفه وزبرجه»^(١).

وواضح من هذا النص أنه يؤكد على أحقيته بالخلافة وفي الوقت نفسه
يزهد فيها ويتحمل الجور الذي يقع عليه خاصة، حفاظاً على الإسلام
والمسلمين ووحدهم وعدم انقراط عقد جتماعهم.

ففي نظر أمير المؤمنين عليه السلام أن الخلافة بمعنى الحكومة من التكاليف
الشرعية المشروطة بتمام أركانها كالواجبات الأخرى مثل الحج المشروط
بالاستطاعة، فإذا لم تتم تلك الشروط فالإمام عليه السلام لا يلزم الناس بها، لا سيما
أنه في حالات التزاحم يقدم ما هو الأهم، فكان أمير المؤمنين عليه السلام يرى
سلامة أمور المسلمين مقدّم على مسألة تسلمه للخلافة وإن وقع عليه الجور،
كما تقدم في كلامه عليه السلام وأيضاً هو القائل: «أما والذي فلق الحبة، وبرأ
النسمة، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله
على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم، ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها
على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ١٦٦، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

عندي من عفة عنز»^(١).

فمن تكون الدنيا عنده أهون من عفة عنز، ولا تساوي الخلافة عنده شسع نعله^(٢) لاسيما أنّ هناك من الأمة من يتنافس على حطام الدنيا وزخارفها وزبرجها، فكيف لا يرفضها.

ولكن قد يقول قائل: إنّ هذا النصّ يتنافى مع تلك النصوص التي تدعون أنّه أحقّ بها؟

نقول: لا تنافي بينهما لأنه يجب أن نفرّق بين الخلافة السياسية وبين الإمامة الإلهية فإنّ هناك فرقاً بينهما - كما ذكرنا ذلك مراراً - فيمكن أن يتنازل عن الأولى دون الثانية.

قال السيد الخميني رحمته الله: «الرئاسة الظاهرية الصورية أمر لم يعتن بها الأئمة عليهم السلام إلاّ لإجراء الحق، وهي التي أرادها علي بن أبي طالب عليه السلام بقوله - على ما حكى عنه - : والله لهي أحبّ إليّ من إمرتك مشيراً إلى نعل لا قيمة لها ...

وأما مقام الخلافة الكبرى الإلهية، فليس هيئاً عنده، ولا قابلاً للرفض

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٦-٣٧، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.
 (٢) ذكر في نهج البلاغة: «قال عبد الله بن العباس: دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام بذي قار وهو يخصف نعله، فقال لي: ما قيمة هذا النعل؟ فقلت: لا قيمة لها، فقال عليه السلام: والله لهي أحبّ إليّ من إمرتك إلاّ أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً» نهج البلاغة: ج ١ ص ٨٠، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

والإهمال وإلقاء الحبل على غاربه»^(١).

٣- الرغبة في إعادة الامور إلى ما كانت عليه

إنّ هدف أمير المؤمنين عليه السلام الأساس من الخلافة هو الحفاظ على روح الإسلام وإصلاح الأمور التي اعتراها الفساد، ولذا عندما طلب منه عبد الرحمن بن عوف أن يبايعه بشرط أن يسير على ما سار عليه الشيخان من سياسة، لم يقبل ذلك ورفض هذا الشرط الذي قبله عثمان.

روى أحمد في مسنده وابن الأثير في أسد الغابة والهيثمي في مجمعهم، واللفظ للأول: «عن عاصم عن أبي وائل، قال: قلت لعبد الرحمن بن عوف كيف بايعتم عثمان وتركتم علياً (رضي الله عنه)، قال: ما ذنبي قد بدأت بعلي، فقلت: أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما)، قال: فقال: فيما استطعت»^(٢).

وفي تاريخ الطبري: «... فأخذ عبد الرحمن بيده، فقال هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه وفعل أبي بكر وعمر، قال: اللهم لا، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي»^(٣).

(١) السيد الخميني، البيع: ج ٢ ص ٦٢٥-٦٢٦، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار السيد الخميني (ره).

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٧٥، الناشر: دار صادر - بيروت. الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٥ ص ١٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٤ ص ٣٢، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) الطبري، تاريخ الطبري ج ٣ ص ٣٠١، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

٤- إثبات أحقيته بالخلافة

لم يترك أمير المؤمنين عليه السلام هذه المناسبة تمرّ دون أن يشير إلى حقّه في هذا الأمر، وأن وضعه في هذه الشورى لم يكن صحيحاً وإن قبله لأسباب وظروف معيّنة، فقد روى الطبري^(١) وابن قتيبة^(٢) وابن أعثم^(٣) وابن الأثير^(٤) وغيرهم أنّ علياً عليه السلام قال يوم الشورى، بعد أن تكلم قبله البعض: «الحمد لله الذي بعث محمداً منا نبياً وبعثه إلينا رسولاً، فنحن بيت النبوة، ومعدن الحكمة، وأمان أهل الأرض، ونجاة لمن طلب، لنا حق إن نعطه نأخذه وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل ولو طال السرى ...».

ويؤكد ابن أبي الحديد هذه المسألة قائلاً: «ونحن نذكر في هذا الموضوع ما استفاض في الروايات من مناشدته أصحاب الشورى ... قال لهم بعد أن بايع عبد الرحمن والحاضرون عثمان وتلكاً هو عليه السلام عن البيعة: إنّ لنا حقاً، إن نعطه نأخذه، وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل وإن طال السرى ...»

ثم قال لهم: أنشدكم الله! أفياكم أحد آخى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بينه وبين نفسه، حيث آخى بين بعض المسلمين وبعض غيري؟ فقالوا: لا.

فقال: أفياكم أحد قال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (من كنت

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٠٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) ابن قتيبة، غريب الحديث: ص ٣٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٣) ابن أعثم الكوفي، الفتوح: ج ٢ ص ٣٣٢، الناشر: دار الأضواء - لبنان.

(٤) ابن الأثير، الكامل: ج ٣ ص ٧٤، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

مولاه فهذا مولاه) غيري؟ فقالوا: لا، فقال: أفيكم أحد قال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) غيري؟ قالوا: لا.

قال: أفيكم من أوتمن على سورة براءة، وقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله) إنه لا يؤدي عني إلا أنا أو رجل مني، غيري؟ قالوا: لا، إلى أن قال: «لقد علمتم أني أحقّ بها من غيري، والله لأسلمن ... ثمّ مدّ يده فبايع»^(١).

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ١٦٧-١٦٨، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. وقد ذكر قريباً من هذا المضمون، الموفق الخوارزمي في المناقب، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، قال: «كنت على الباب يوم الشورى، فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت علياً عليه السلام، يقول: بايع الناس أبا بكر وأنا والله أولى بالأمر وأحقّ به، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم بايع أبو بكر لعمر وأنا والله أولى بالأمر منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً، ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان، إذاً لا أسمع ولا أطيع، إنّ عمر جعلني في خمس نفر أنا سادسهم، لايم الله لا يعرف لي فضل في الصلاح ولا يعرفونه لي كما نحن فيه شرع سواء، وأيم الله لو أشاء أن أتكلم ثم لا يستطيع عربهم ولا عجمهم ولا المعاهد منهم، ولا المشرك أن يرد خصلة منها. ثم قال: أنشدكم الله أيها الخمسة، أنكم أخو رسول الله صلى الله عليه وآله غيري؟ قالوا: لا... قال: أنتم أحد له أخ مثل أخي المزين بالجناحين، يطير مع الملائكة في الجنة؟ قالوا: لا.

قال: أنتم أحد له عمّ مثل عمي حمزة بن عبد المطلب، أسد الله وأسد رسوله غيري؟ قالوا: لا.

قال: أنتم أحد له ابن عمّ مثل ابن عمي رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ قالوا: لا. قال: أنتم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله) سيدة نساء هذه الأمة؟ قالوا: لا.

قال: أنتم أحد له سبطان مثل الحسن والحسين سبطي هذه الأمة، ابني رسول الله صلى الله عليه وآله غيري؟ قالوا: لا.

فأمير المؤمنين عليه السلام هنا يشير إلى أن له حقاً مغيباً وهو حقه بالإمامة، فإن أعطي له أخذه وإن لم يعط له فسوف يصبر ويتحمل المشقة وإن طال الزمان؛ لأن الحق لا بد أن يرجع إلى أهله وهذه سنة كونية متواترة. وبهذا يضرب مثلاً رائعاً في الكناية عن مظلوميته التي لم ينصفه القوم في إعطائه حقه ولم يكونوا يبالون بالنصوص التي أكّدت على ولايته وخلافته، حينما قال: «إن لنا حقاً، إن نعطه نأخذه، وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل وإن طال السرى..».

قال الزمخشري شارحاً هذه المفردات: «هذا مثل لركوبه المشقة وصبره عليه وإن تطاول ذلك، وأصله أن الراكب إذا اعرورى البعير ركب عجزه من أصل السنام فلا يطمئن ويحتمل المشقة.

وأراد بركوب أعجاز الإبل: كونه ردفاً تابعاً، وأنه يصبر على ذلك وإن تطاول به، ويجوز أن يريد: وإن تُمنعه نبذل الجهد في طلبه، فعَل من يضرب في ابتغاء طلبته أكباد الإبل، ولا يبالي باحتمال طول السرى»^(١).

ويذكر ابن أبي الحديد بعد نقله لهذا الكلام وغيره مما يدل على مطالبته بحقه عليه السلام من أنه وإن كان دالاً على أن له حقاً قد أخذ، لكن لا يمكن



قال: أمنكم أحد قتل مشركي قريش غيري؟ قالوا لا...». مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ٣١٣-٣١٥ ح ٣١٤، الناشر: جماعة المدرّسين - قم
(١) الزمخشري، الفايق في غريب الحديث: ج ٢ ص ٣٣٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

المصير إليه لكونه يسيء إساءة بالغة إلى الصحابة، فلا يؤخذ بظهور كلامه، قال: «فإن حملته على الاستحقاق بالنص تكفير أو تفسيق لوجوه المهاجرين والأنصار ولكن الإمامية والزيدية حملوا هذه الأقوال على ظواهرها وارتكبوا بها مركباً صعباً، ولعمري إن هذه الألفاظ موهمة مغلبة على الظن ما يقوله القوم، لكنّ تصفّح الأقوال يبطل ذلك الظن ويدراً ذلك الوهم، فوجب أن يجري مجرى الآيات المتشابهات الموهمة ما لا يجوز على الباري فإنّه لا نعمل بها ولا نعول على ظواهرها؛ لأننا لما تصفحنا أدلة العقول اقتضت العدول عن ظاهر اللفظ وأن تحمل على التأويلات المذكورة في الكتب»^(١).

إذن فمهما كان للفظ من ظهور قوي في معناه لكنّه إذا اصطدم بمسلمات مسبقة يتبناها بعضهم، فلا بدّ من تأويله بما لا يتقاطع مع تلك المسلمات، والابتعاد عن الأخذ بظاهره، وإذا كان ظاهر المعنى يصبّ في صالحهم، فإنهم يملأون الدنيا صراخاً ضد من يؤوله، ويتمسكون بظهور اللفظ ويعدونه أمراً مقدساً لا يجوز المساس به، وقد مرّ معنا في إجاباتنا عن هذه الشبهات الكثير من هذه الأمور.

ثم بناء على ما يذكره ابن أبي الحديد ويؤكد استفاضته، فإنّه عليه السلام يذكر لهم فضائله ومناقبه والتي من بينها نصوص تدلّ على إمامته وخلافته، كحديث الغدير والمنزلة وغيرها، فهو ألقى عليهم الحجة وأخذ الاعتراف منهم.

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٩ ص ٣٠٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. وكلام ابن أبي الحديد هذا من الشواهد الدالة على أن الرجل ليس شيعياً كما يزعم بعض.

الشبهة: لو كان الحسن عليه السلام منصوباً عليه لما سلم الخلافة لمعاوية

قال القفاري: «لو كان الأمر في الإمامة على ما يقول هؤلاء الروافض^(١). لما كان الحسن (رضي الله عنه) في سعة من أن يسلمها إلى معاوية (رضي الله عنه)، فيعينه على الضلال وعلى إبطال الحق وهدم الدين، فيكون شريكه في كل مظلمة، ويبطل عهد رسول الله صلى الله عليه وآله».

وقال أيضاً: «كيف استحل الحسن والحسين (رضي الله عنهما) إبطال عهد رسول الله صلى الله عليه وآله إليهما طائعين غير مكرهين؟ مع أن الحسن معه أزيد من مائة ألف عنان يموتون دونه».

ثم قال: «فتالله، لولا أن الحسن (رضي الله عنه) علم أنه في سعة من إسلامها إلى معاوية وفي سعة من أن لا يسلمها، لما جمع بين الأمرين، فأمسكها ستة أشهر لنفسه، وهي حقه، وسلمها بعد ذلك لغير ضرورة، وذلك له مباح، بل هو الأفضل بلا شك؛ لأن جده رسول الله صلى الله عليه وآله قد خطب بذلك على المنبر، وقال: إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين، رويناه من طريق البخاري^(٢)».

جواب الشبهة:

إن هذه الشبهة التي أثارها القفاري باطلة لوجهين أساسيين:

(١) أي كونها ثابتة بالنص.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٦٤-٨٦٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الأول: هناك فرق بين الخلافة والإمامة

إنّ القفاري لم يفرّق بين أمرين واضحين، فخلط بينهما، وهما الإمامة بمعنى الخلافة والحكومة السياسية، والإمامة بمعنى قيادة الأمة وهدايتها، وحراسة الدين والدفاع عنه، ولعله كان قاصراً عن إدراك هذا الفارق بينهما، والذي يدعم هذا التصوّر هو أنّه قد بنى كثيراً من شبهاته على هذا الخلط الذي نبّهنا عليه مراراً، فادّعى أنّ الإمام الحسن عليه السلام قد تنازل عن الإمامة، وسلّمها إلى معاوية طوعاً، مما يعني أنّه لا يوجد نصّ عليه بالإمامة، وهو كما ترى فهم خاطئ وفق النظرية الصحيحة للإمامة التي هي عهد وجعل من الله سبحانه، ولا تخضع للظروف والمتغيرات، وهي ليست باختيار الأمة؛ لأنها متوقفة على العصمة، والعلم الخاص، وغيرها من الأمور الخفية التي لا يطلع عليها إلا عالم السرائر جلّ وعلا، فالإمام إمام حتى لو كان جالساً في بيته، أو قابلاً في غياهب السجون.

نعم قد اضطرّ أئمة أهل البيت عليهم السلام إلا الإمام علياً عليه السلام في بعض الأوقات، إلى التخلّي عن بعض شؤون الإمامة ومهامّها وهي الحكومة السياسية لظروف وأسباب معروفة، فليس الإمام الحسن عليه السلام هو الوحيد من بين أئمة أهل البيت عليهم السلام من سلب حق ممارسة هذا الشأن من شؤون الإمامة وهو المسائل الحكومية والإجرائية، والتي لم تكن هدفاً لأهل البيت عليهم السلام بما هي مكسب وسلطة ووجاهة دنيوية، إلا بقدر ما كانت تصبّ في صالح الهدف الأساس، وهو حفظ الشريعة وهداية الأمة،

ولذا وصف أمير المؤمنين عليه السلام هذه الخلافة، بأنها لا تساوي شسع نعله
والدنيا أزهد عنده من عفطة عنز^(١).

والإمام الحسن عليه السلام لا يختلف عن أبيه في التنازل عن هذا المنصب؛
لمقتضى الظرف والمبررات التي سوف نذكر بعضها في المبحث القادم.

الثاني: تنازل الإمام الحسن عليه السلام عن الحكومة السياسية كان مبرراً

إنّ تنازل الإمام الحسن عليه السلام عن الحكومة السياسية وعقده الصلح مع
معاوية له ما يبرره، فإنّ الظروف الموضوعية والمعطيات التاريخية آنذاك
فرضت على الإمام عليه السلام أن يتخذ هذه الخطوة، ومن هذه الأسباب:

١- حقن دماء المسلمين

وهذا ما حدث به الإمام الحسن عليه السلام في خطبته، بعد الصلح، قائلاً: «أمّا
بعد، أيّها الناس فإنّ الله هداكم بأولنا وحقن دماءكم بأخرنا، ألا إنّ أكيس
الكيس التقى، وإنّ أعجز العجز الفجور، وإنّ هذا الأمر الذي اختلفت أنا
ومعاوية فيه، إمّا أن يكون أحق به مني، وإمّا أن يكون حقي تركته الله عزّ
وجلّ وإصلاح أمة محمد (صلى الله عليه وسلّم) وحقن دمائكم، ثم
التفت إلى معاوية وقال: وإن أدري لعلّه فتنة لكم ومتاع إلى حين...»^(٢).

وقال عليه السلام مخاطباً بعض شيعته الذين أبدوا بعض الاعتراضات على صلح
الإمام عليه السلام مع معاوية: «أنتم شيعتنا وأهل مودتنا، فلو كنت بالحزم من أمر

(١) أنظر: نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٧، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

(٢) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٢ ص ١٤، وغيره من المصادر.

الدنيا أعمل، ولسلطانها أربض وأنصب، ما كان معاوية بأبأس منّي بأساً، ولا أشدّ شكيمة، ولا أمضى عزيمة، ولكني أرى غير ما رأيتم، وما أردت فما فعلت إلاّ حقن الدماء، فارضوا بقضاء الله، وسلّموا لأمره، وألزموا بيوتكم وأمسكوا - أو قال: كفوا أيديكم - حتى يستريح برّ أو يُستراح من فاجر»^(١).

وقد علّق السيد المرتضى على هذا الكلام بقوله: «وهذا كلام منه عليه السلام يشفي الصدور ويذهب بكل شبهة»^(٢).

فمن خلال هذين النصين المنقولين عن الإمام عليه السلام يتّضح أنّ الإمام عليه السلام كان يرمي من وراء هذا الصلح مع معاوية إلى حقن دماء المسلمين، بعد أنّ رأى أنّ الظروف غير مواتية للاستمرار بالحرب والقتال، فأثر حقن الدماء والتقاط الأنفاس ولملمة الجراح.

٢- خذلان الجيش وتفريقه عن الإمام الحسن عليه السلام

قد استخدم معاوية دهاءه في شراء ذمم بعض قوّاد الجيش - كما نقل البلاذري - ومنهم عبيد الله بن العباس حيث هدده معاوية ورغبه بأن يهب له الأموال عند مجيئه إليه وتركه جيش الإمام الحسن عليه السلام.

قال في الأنساب: «ثم بعث معاوية بعد ذلك عبد الرحمن بن سمرة إلى عبيد الله، فخلا به، وحلف له أنّ الحسن قد سأل معاوية الصلح، وجعل

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ٢٩١، الناشر: دار الفكر - بيروت. أحمد زكي صفوت،

جمهرة خطب العرب: ج ٢ ص ١٦، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

(٢) السيد المرتضى، تنزيه الأنبياء: ص ٢٢٤، الناشر: دار الأضواء - بيروت.

لعبيد الله ألف ألف درهم إن صار إليه»^(١).

وقال ابن أبي الحديد: «أرسل معاوية إلى عبيد الله بن عباس أن الحسن قد راسلني في الصلح، وهو مسلم الأمر إليّ، فإن دخلت في طاعتي الآن كنت متبوعاً، وإلا دخلت وأنت تابع، ولك إن أجبته الآن أن أعطيك ألف ألف درهم، أعجل لك في هذا الوقت نصفها، وإذا دخلت الكوفة النصف الآخر، فانسل عبيد الله إليه ليلاً، فدخل عسكر معاوية، فوفّي له بما وعده»^(٢).

وقال ابن الأثير وهو يروي قصة تفرق جيش الإمام الحسن عليه السلام عنه وخذلانهم: «فلما نزل الحسن المدائن نادى مناد في العسكر: ألا إن قيس بن سعد قتل فانفروا، فانفروا بسرايق الحسن، فنهبوا متاعه حتى نازعوه بساطاً كان تحته، فازداد لهم بغضاً ومنهم ذعراً... فلما رأى الحسن تفرق الأمر عنه كتب إلى معاوية...»^(٣).

بل إن هناك جماعة من رؤوس القبائل كاتبوا معاوية ووعدوه بالطاعة له، وضمنوا له تسليم الإمام الحسن عليه السلام عند وصوله إليهم، قال ابن الصباغ المالكي: «وكتب جماعة من رؤساء القبائل إلى معاوية بالطاعة سرّاً واستحثوه على سرعة السير نحوهم وضمنوا له تسليم الحسن عليه السلام عند دنوّهم من عسكره والفتك به، وبلغ الحسن عليه السلام ذلك وتحقق فساد نيّات

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ٢٨٤.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١٦ ص ٤٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٤٠٤-٤٠٥، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

أكثر أصحابه وخذلانهم له، ولم يبق معه ممن يأمن غائلته إلا خاصة شيعته وشيعة أبيه، وهم جماعة لا يقومون بحرب أهل الشام، فكتب إلى معاوية في الهدنة والصلح فأجابه إلى ذلك، وأنفذ إليه كتب أصحابه الذين ضمنوا له فيها الفتك فيه وتسليمه إليه»^(١).

ولم يقف الأمر عند تخاذلهم عنه وتركه والذهاب إلى معاوية، بل اتهموه بالشرك وطعنوه وأرادوا قتله، قال أبو الفرج: «بدأ الجيش بالتخاذل إلى أن وصل الأمر إلى أن أحد عناصر جيشه طعنه واتهمه بالشرك، وذلك حينما قام إليه رجل من بني أسد من بني نصر بن قعين يقال له: الجراح بن سنان، فلما مرّ في مظلم ساباط قام إليه فأخذ بلجام بغلته ويده معول، فقال: الله أكبر يا حسن أشركت كما أشرك أبوك من قبل، ثم طعنه فوقعت الطعنة في فخذه فشقته حتى بلغت أربيته، فسقط الحسن إلى الأرض بعد أن ضرب الذي طعنه بسيف كان بيده واعتنقه وخرّاً جميعاً إلى الأرض»^(٢).

وهذا يدلّ على أنّ معاوية قد نجح في زعزعة أركان جيش الإمام بأساليب وألوان مختلفة منها: الأموال، والكذب الإشاعات، بحيث استمال قواد الجيش والقبائل، ووجد معاوية الأرض الخصبة التي تتقبل هذه العروض؛ نتيجة لعدم إيمان الأمة نفسياً وعقائدياً بما يمثله الإمام عليه السلام من

(١) ابن الصباغ المالكي، الفصول المهمة: ج ٢ ص ٧٢٣-٧٢٤، الناشر: دار الحديث.

(٢) أبو الفرج الأصبهاني، مقاتل الطالبين: ص ٤١، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف. المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ١٢، الناشر: دار المفيد - بيروت.

امتداد للرسالة، علماً وعملاً وتطبيقاً.

إذن فقول القفاري: «فكيف استحل الحسن والحسين (رضي الله عنهما) إبطال عهد رسول الله ﷺ إليهما طائعين غير مكرهين؟ مع أنّ الحسن معه أزيد من مائة ألف عنان يموتون دونه» يعدّ قولاً باطلاً؛ لأنّ الإمام الحسن عليه السلام لم يبطل عهد رسول الله ﷺ في الإمامة عليه وعلى أخيه، ولم يكن طائعاً لهذا الأمر، بل ألجأته الظروف لهذا الصلح، وقد تقدمت الإشارة إلى بعض تلك العوامل التي أدّت إلى ذلك، ومن تلك العوامل ما تقدم من خذلان الجيش الذي كان معه، لا كما صورّ القفاري أنّ معه مائة ألف عنان يموتون دونه، فهذا الكلام فيه مبالغة كبيرة؛ لأنّ التاريخ يحدثنا بعكس ذلك فإنّ الجيش بدأ ينفضّ ويتفرق بسبب مكاتبة معاوية لرؤساء القبائل ومكاتبتهم له، فلم يشعر عبيد الله بن العباس وقيس بن سعد إلاّ وهم في عدد أقل بكثير مما خرجوا به من الكوفة، إضافة إلى عدم ثقتهم فيمن تبقى معهم، بل قيل إنّ عبيد الله بن العباس نفسه هرب إلى معاوية بعد إشاعة أشاعها معاوية من أنّ الحسن بن علي نفسه يفاوض في شروط تسليم الخلافة.

أضف إلى ذلك أنّ معاوية أجاد استخدام الحرب النفسية، فكان يرسل من يفشي في جيش الحسن أنّ جيش قيس بن سعد قد أريد إبادة كاملة، وأنّ الفائز من سبق إلى معاوية، فتفرق الناس عن الحسن عليه السلام وطعنوه ونهبوا بعض أمواله، ووجد الحسن نفسه بين أناس (أغلبهم مع من غلب) يسوقهم

المال والتبعية للقبيلة^(١).

كما أنّ أهل الكوفة وخلال مدة وجيزة - وهي مدة خلافة أمير المؤمنين عليه السلام - قد دخلوا حروباً طاحنة خلفت أضراراً كبيرة في المجتمع الكوفي، حيث قدّم أبناء الكوفة عشرات الآلاف من الشهداء، فقد قتل منهم على أقل تقدير خمسة آلاف في معركة الجمل^(٢)، وربما تصل بعض تقديرات القتلى إلى عشرة أو خمسة عشر ألفاً، حيث روي أنّ مجموع القتلى آنذاك من الجانبين كان نيفاً وثلاثين ألفاً^(٣)، وأمّا صفيّين فقد تراوح عدد القتلى فيها من أهل الكوفة بين عشرين ألفاً إلى خمسة وعشرين^(٤).

إنّ عدد القتلى الكبير والضغط النفسي الذي سببته الحرب، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي تنجم نتيجة الحروب المتوالية، كل ذلك أدّى إلى إرهاب أهل الكوفة ومطالبتهم بالصلح وترك الحرب، حتى أخذوا ينادون: (البقية البقية).

روي ابن الأثير في الكامل عن الحسن عليه السلام أنّه قال: «ألا وإنّ معاوية دعانا لأمر ليس فيه عزّ ولا نصفة، فإن أردتم الموت رددناه عليه

(١) أنظر: حسن بن فرحان المالكي، قراءة في كتب العقائد: ص ٦٧، الناشر: مركز الدراسات التاريخية - الأردن.

(٢) أنظر: الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٥٤٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) أنظر: البعقوبي، تاريخ البعقوبي: ج ٢ ص ١٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) أنظر: المسعودي، مروج الذهب: ج ٢ ص ٤٠٤-٤٠٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وحاكمناه إلى الله عزّ وجلّ بظبا السيوف، وإن أردتم الحياة قبلناه وأخذنا لكم الرضى، فناده الناس من كلّ جانب: البقية البقية وامض الصلح»^(١).

٣- الحفاظ على أهل بيته وشيعته

إنّ الإمام الحسن عليه السلام بهذا الصلح حافظاً على البقية الباقية من محبي الإمام علي عليه السلام وأهل بيته وشيعته لعلهم ينشرون علومهم وسيرتهم؛ لأنّ في ذلك حفاظاً على الثقل والعدل الثاني للقرآن، وهذا ما أفاده الكاتب السلفي حسن بن فرحان المالكي، قائلاً: «فكان الحسن بن علي بين أمرين إمّا أن يستعين بهذه القلة من المخلصين ضد هذه الجموع الكبيرة، وإمّا أن يلجأ لمصالحة معاوية، فكان هذا الخيار الأخير هو الذي ترجّح عند الحسن لحفظ البقية الباقية من محبي الإمام علي وأهل البيت لعلهم ينشرون علومهم وسيرتهم وكان اللجوء للخيار الأول (محاربة معاوية) يعني - إلى حدّ كبير - القضاء على كلّ من يذكر الإمام علياً بخير من أهل العراق وبهذا يضيع فضل وآثار (الثقل الثاني) بعد كتاب الله»^(٢).

٤- فضح معاوية من خلال وثيقة الصلح

إنّ واحدة من نتائج الصلح مع معاوية، هي فضحه وكشف حاله أمام شريحة كبيرة، ممن خدعوا بخلافته من المسلمين، فإنّ هناك شروطاً وبنوداً

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٤٠٦، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

(٢) حسن بن فرحان المالكي، قراءة في كتب العقائد: ص ٦٧، الناشر: مركز الدراسات التاريخية - الأردن.

وضعها الإمام عليه السلام على معاوية وألزمها عليه؛ لكي يكشف الوجه الحقيقي لمعاوية من خلال نقضه لهذه الشروط والبنود.

ومن جملة هذه البنود: أن يعمل معاوية في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وأن لا يعهد لأحد من بعده، وأن يترك الأمر للناس يختارون من يرونه صالحاً للخلافة، وأن لا يغدر بالإمام الحسن عليه السلام وشيعته، وغيرها من بنود الصلح. وقد تعهد معاوية بأن تكون الخلافة من بعده للإمام الحسن عليه السلام وأن لا يغدر به.

قال البلاذري: «فكتب معاوية كتاباً نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب للحسن بن علي من معاوية بن أبي سفيان، إني صالحتك على أن لك الأمر من بعدي، ولك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) وأشد ما أخذه الله على أحد من خلقه من عهد وعقد، لا أبغيك غائلة ولا مكروهاً... ثم بعث الحسن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وأمّه هند بنت أبي سفيان، فقال له: ائت خالك، فقل له: إن أمنت بالناس بايعتك، فدفع معاوية إليه صحيفة بيضاء، قد ختم في أسفلها، وقال: اكتب فيها ما شئت.

فكتب الحسن: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما صالح عليه الحسن بن علي، معاوية بن أبي سفيان: صالحه على أن يسلم إليه ولاية أمر المسلمين، على أن يعمل فيها بكتاب الله وسنة نبيه وسيرة الخلفاء الصالحين، وعلى أنه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وأن يكون

الأمر شورى، والناس آمنون حيث كانوا على أنفسهم وأموالهم وذراريهم، وعلى أن لا يبغى الحسن بن علي غائلةً سرّاً ولا علانية، ولا يخيف أحداً من أصحابه»^(١).

لكن معاوية لم يتقيد بتلك الشروط وما تعهد به؛ مما أثار حفيظة المسلمين وبدأ الشك يسري عند الصحابة وكبار التابعين، فانكشف حاله أمام المسلمين وعرفوا أنه لا عهد لمعاوية ولا ذمة، وأنه خان وعوده، فقد جاء في كتاب الأنساب للبلاذري: «ثم قام معاوية فخطب الناس، فقال في خطبته: ألا إني شرطت في الفتنة شروطاً أردت بها الألفة ووضع الحرب، ألا وإنها تحت قدمي»^(٢).

وقال ابن أعثم الكوفي: «ثم تكلم معاوية ... وقد كنت شرطت لكم شروطاً، أردت بذلك الألفة واجتماع الكلمة وصلاح الأمة وإطفاء النائرة، والآن، فقد جمع الله لنا كلمتنا وأعزّ دعوتنا، فكلّ شرط شرطته لكم، فهو مردود، وكل وعد وعدته أحداً منكم، فهو تحت قدمي. قال: فغضب الناس من كلام معاوية وضجّوا وتكلموا، ثم شتموا معاوية وهموا به في وقتهم ذلك، وكادت الفتنة تقع، وخشي معاوية على نفسه، فندم على ما تكلم به أشد الندم»^(٣).

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ٢٨٦-٢٨٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ٢٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح: ج ٤ ص ٢٩٣-٢٩٤، الناشر: دار الأضواء - لبنان.

الخلاصة

إنّ هذه الشبهة ضعيفة وليس فيها ما يدلّ على تنازل الإمام الحسن لمعاوية عن منصب الإمامة الإلهية، بل تنازل عن الحكومة، وكان تنازله عليه السلام له مبرراته وأسبابه، كخذلان جيشه له وحقن دماء المسلمين، والحفاظ على شيعته ومحبيه ممن بقي معه، كما أنّ هذا الصلح كشف للناس ضلال وزيف معاوية الذي لولا هذا الصلح لما انكشف لكثير من الناس الذين تبين لهم أنّ معاوية شخص لا يحترم العهود والمواثيق التي يجب على المسلم الالتزام بها، فتنازل الإمام عليه السلام بهذه الكيفية وظل هذه الأجواء لا يعني بأي شكل من الأشكال أنّه تنازل عن الإمامة الإلهية كما تقدّم.

الشبهة: منكر إمامة أحد أئمة الشيعة كافر ويستحق الخلود في النار
قال القفاري: «وينقل شيخهم المفيد اتفاقهم على هذا المذهب في
تكفير أمة الإسلام، فيقول: اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من
الأئمة، ووجد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة، فهو كافر ضال
مستحق للخلود في النار»^(١).

أساسيات الشبهة

زعم القفاري أن الشيعة تعتقد بأن من يخالفهم من المذاهب الأخرى،
كلهم كفرة؛ لأنهم لا يعتقدون بالإمامة التي تقول بها الشيعة، فهم يكفرون
كل المسلمين باستثناء طائفتهم، ويحكمون عليهم بأنهم يستحقون جميعاً
دخول النار، وهذا واضح في كلمات علمائهم ومشايخهم، فالشيخ المفيد
من كبار علمائهم لم يخف ذلك وصرح به.

وهذه الشبهة تركز على أمور هي:

أولاً: وقوع الخلط عند القفاري، فلم يفرّق بين أنواع الكفر الواردة في
الشريعة، ففهم أن المراد بالكفر هنا، هو الكفر المخرج عن الإسلام الذي
تترتب عليه الأحكام الشرعية المعروفة كالنجاسة وغيرها.

ثانياً: عدم إدراك القفاري لمكانة الإمامة عند الشيعة، ونظرتهم لها، وهل هي
من أصول الدين، أم من أصول المذهب عندهم؟ وهل هي ضرورية وبدئية عند

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٦٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

جميع المسلمين أم أنها نظرية؟ ثم هل أن منكري إمامة الأئمة، على حد سواء عند الشيعة بلا فرق بين من ثبت له ذلك بحجة وأنكر ذلك، وبين من جهل بها؟ فإن جميع هذه الأمور لم يلحظها القفاري في صياغة شبهته، مع أن لها تأثيراً كبيراً في دفع الشبهة من أساسها، كما سيتضح.

ثالثاً: عدم فهم القفاري لمغزى كلام الشيخ المفيد الذي لا يلزم منه تكفير سائر المسلمين، كما زعم القفاري.

الجواب:

الكفر هنا ليس بمعناه المقابل للإسلام

الكفر في اللغة: ستر الشيء وتغطيته، ومنه سمي الليل كافراً؛ لأنه يغطي كل شيء بسواده^(١). والكفر قد استعمل في القرآن في معانٍ عديدة منها:

أولاً: في مقابل الشكر، قال تعالى: ﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾^(٢) وهو ما يعبر عنه بكفر النعم.

ثانياً: الكفر في مقابل الولاء، وهو ما يعبر عنه بكفر البراءة، وذلك في قوله عز وجل يحكي قول إبراهيم عليه السلام: ﴿كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾^(٣)

(١) أنظر: الجوهرى، الصحاح: ج ٢ ص ٨٠٧-٨٠٨، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٢) النمل: ٤٠.

(٣) الممتحنة: ٤.

فمعنى الكفر هنا: أننا تبرأنا منكم.

وكذا قوله تعالى الذي يذكر الشيطان وبراءته من أوليائه من الإنس يوم القيامة: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلُ﴾^(١) وقال: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾^(٢) يعني يتبرأ بعض من بعض.

ثالثاً: الكفر في مقابل الإيمان، قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾^(٣)، وهذا الكفر تارة يكون بلا معرفة فينكر ربوبية الرب، وتارة يكون مقارناً للمعرفة، فالأول مثل قول القائل: لا رب ولا جنة ولا نار. والثاني من قبيل المعنى في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٤) فقد استعمل القرآن كلمة كفر وأراد بها من أنكر ما كان به على معرفة وعلم، فهو نكران بعد استقرار في النفس ويقين.

رابعاً: الكفر في مقابل الطاعة، وهو ما يعبر عنه بكفر ترك الأمر الإلهي وهو قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرَجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ * ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ

(١) إبراهيم: ٢٢.

(٢) العنكبوت: ٢٥.

(٣) الكهف: ٢٩.

(٤) البقرة: ٨٩.

أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجَهُمْ
أَفْتَوْمُنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ
إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ
بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١﴾ .

فتبين أن الكفر له أكثر من معنى، ولا ينحصر معناه في المعنى المتعارف
والذي ينصرف إليه اللفظ وهو الكفر الذي يقابل الإسلام.

ليس كل منكر للإمامة كافرا

تعتقد الشيعة بأن الإمامة، على الرغم من وفرة أدلتها من الكتاب والسنة
ووضوحها، إلا أنها قد اكتنفها شيء من الغموض والتشويش فيما بعد بسبب
تضافر عدد من العوامل والظروف الخاصة، مما ساهم في خفائها على
الكثير من المسلمين في الماضي والحاضر، فأصبحت ليست ضرورية
وبديهية عند طوائف كثيرة من المسلمين، وإنما هي نظرية بمعنى أنها تحتاج
إلى بذل الجهد والنظر والتأمل في الأدلة والتجرد عن المتبنيات والأفكار
المسبقة، والتحلي بالموضوعية في البحث العلمي، وهذا مما لا يتوفر لكثير
من الناس، ولذا اعتقد الشيعة أن الإمامة من أصول المذهب الشيعي لا من
أصول الدين، قال السيد الخميني رحمته الله: «إن الإمامة بالمعنى الذي عند
الإمامية ليست من ضروريات الدين، فإنها عبارة عن أمور واضحة بديهية

عند جميع طبقات المسلمين، ولعل الضرورة عند كثير على خلافها فضلاً عن كونها ضرورة، نعم هي من أصول المذهب»^(١).

وقال السيد الصدر رحمته الله: «فمن الجلي أن هذه القضية لم تبلغ في وضوحها إلى درجة الضرورة»^(٢).

وقال السيد الخوئي رحمته الله: «وأما الولاية بمعنى الخلافة، فهي ليست بضرورية بوجه، وإنما هي مسألة نظرية وقد فسروها بمعنى الحبّ والولاء، ولو تقليداً لأبائهم وعلمائهم، وإنكارهم للولاية بمعنى الخلافة، مستند إلى الشبهة»^(٣).

من هنا لم يتعامل علماء الشيعة مع منكر الإمامة بشكل واحد، وإنما فرقوا في ذلك، فمن قام لديه الدليل الواضح على الإمامة وجزم بأنها من الدين ومما جاء به النبي صلوات الله عليه ثم أنكرها، فحالها سيكون حال بقية أمور الدين التي حصل العلم بها، فمنكرها يحكم بكفره.

كفر منكر الإمامة كفر معصية أو جحود

وهذا الكفر: إما هو من قبيل كفر المعصية، وهو فيما لو لم ينكر أصل الإمامة، وإنما ترك وعصى الأمر الإلهي بوجوب طاعة الإمام، وهو كفر يستحق فاعله النار والخلود فيها، حاله حال كثير من المعاصي التي توجب

(١) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٣٢٥، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

(٢) محمد باقر الصدر، شرح العروة الوثقى: ج ٣ ص ٣١٥، مطبعة الآداب - النجف الأشرف.

(٣) الخوئي، كتاب الطهارة: ج ٢ ص ٨٦، الناشر: دار الهادي - قم.

دخول النار، وهذا المعنى هو أحد المعنيين اللذين يمكن حمل قول الشيخ المفيد عليهما، ويؤيد هذا المعنى قول الشيخ المفيد في أوائل المقالات، حيث ذكر الشيخ رحمته الله قبل العبارة التي نقلها القفاري، كلاماً قال فيه: «في تسمية جاحدي الإمامة ومنكري ما أوجب الله تعالى للأئمة من فرض الطاعة...»^(١). فهو ناظر إلى منكري الطاعة والامتنال للأمر الإلهي. فيكون مقصوده كفر العصيان.

وهذا المعنى يظهر من رواية المفضل عن الإمام الكاظم عليه السلام عندما سأله عن الإمام من بعده: «قال: قلت: هو صاحب هذا الأمر من بعدك؟ قال: نعم، من أطاعه رشد، ومن عصاه كفر»^(٢).

وكذلك يجد من يتتبع في الروايات أنّ الكفر قد استعمل كثيراً فيمن ترك أمر الله تعالى، أو أتى بما نهى عنه، من قبيل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله في صحيح البخاري أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(٣)، أو في مسألة ترك الصلاة مثلاً، فقد روي مسلم والترمذي والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»^(٤).

(١) المفيد، أوائل المقالات: ص ٤٤، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ٢٨ ص ٤٣٠، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٧-١٨ ح ٤٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٦٢ ح ١٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٢٥، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ٤ ص ٣٠٤، الناشر: مؤسسة الرسالة.

وروى الترمذي بسنده عن عبد الله بن شقيق العقيلي، قال: «كان أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لا يرون من الأعمال شيئاً تركه كفر غير الصلاة»^(١).

وكذلك أخرج الترمذي أيضاً بسنده عن ابن بريدة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»^(٢).

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم: «وتأولوا قوله (صلى الله عليه وسلم) بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة على معنى أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر، وهي القتل، أو أنه محمول على المستحل، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر أو أن فعله فعل الكفار»^(٣).

وإما أن يكون كفر منكر الإمامة كفر جحود وهو أن ينكر الشيء بعد معرفته، فإن من ينكر الإمامة بعد معرفتها وأنها من الدين الذي جاء به النبي ﷺ يعدّ كافراً كفر جحود، وهو الكفر الذي يقابل الإيمان، لأنه يستلزم تكذيب النبي ﷺ، قال الإمام الصادق عليه السلام: «أما الوجه الآخر من الجحود على معرفة، وهو أن يجحد الجاحد وهو يعلم أنه حق، قد استقر عنده، وقد قال الله عز وجل: وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً»^(٤).

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٢٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٤ ص ١٢٦.

(٣) النووي، شرح مسلم: ج ٢ ص ٧١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٤) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٣٨٩-٣٩٠، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

ونظير هذا التكفير موجود في كتب المسلمين، فقد وردت روايات بتكفير من أنكر ثبوت بعض الأمور المعلومة والثابتة بالأدلة كخروج الدجال أو خروج المهدي في آخر الزمان، فعن جابر (رضي الله عنه) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): من كذب بالدجال فقد كفر، ومن كذب بالمهدي فقد كفر»^(١).

وقد أخرج الجويني في فرائد السمطين عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ «من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أنزل على محمد»^(٢). وعلى هذا المعنى يمكن حمل عبارة الشيخ المفيد في كلامه الذي نقله لنا القفاري، قال: «من أنكر إمامة أحد من الأئمة، وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة، فهو كافر ضال».

الحكم بكفر منكر الإمامة لا يعم جميع أهل السنة

إنّ كلا المعنيين من الكفر الذي يطلق على منكر الإمامة لا يشمل غالب أهل السنة، لأنّ غالب أهل السنة ينكرون الإمامة جهلاً بها؛ لعدم وضوح دليلها لديهم؛ ولأنهم تعرضوا لممارسات أفضت إلى تغيير جوهر في فهم الدليل الدالّ على الإمامة وضرورتها، فالحكم يختصّ بالذين تبين لهم الحق

(١) عبد الرحمن السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: ج ٢ ص ٤٣١، الناشر: مكتبة ابن تيمية. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٥ ص ١٣٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن حجر الهيتمي، الفتاوى الحديثية: ج ١ ص ٢٧، الناشر: دار الفكر. السيوطي، الحاوي للفتاوى: ج ٢ ص ٧٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الجويني، فرائد السمطين: ج ٢ ص ٣٣٤، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت.

جلياً وقام عندهم الدليل الواضح، ومع هذا عصوا وعاندوا وجحدوا. فأهل السنة - في اعتقاد الشيعة - هم مسلمون، يجب احترام دمائهم وأعراضهم وأموالهم، ويجوز مناكرتهم وأكل ذبائهم، وعلى هذا روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام وفتاوى علماء الشيعة قديماً وحديثاً.

إسلام أهل السنة في روايات أهل البيت عليهم السلام

لقد دلت روايات أهل البيت عليهم السلام التي نقلها الشيعة في كتبهم على معاملة المخالفين من أهل السنة على أنهم مسلمون إخوة للشيعة في الدين والمعتقد، وحثت هذه الروايات على حسن معاشرتهم والتفاعل معهم في الأفراح والأتراح، والصلاة معهم في مساجدهم، فعن عبد الله بن سنان، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوصيكم بتقوى الله عز وجل، ولا تحملوا الناس^(١) على أكتافكم فتذلوا، إن الله تبارك وتعالى، يقول في كتابه: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ ثم قال: عودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، واشهدوا لهم وعليهم، وصلوا معهم في مساجدهم»^(٢).

وروى زيد الشحام عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «يا زيد خالقوا الناس بأخلاقهم، صلوا في مساجدهم، وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، وإن استطعتم أن تكونوا الأئمة والمؤذنين فافعلوا، فإنكم إذا

(١) يقصد بالناس هم أهل السنة في تعبير الروايات.

(٢) البرقي، المحاسن: ج ١ ص ١٨، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران. الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٣٠١، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

فعلتم ذلك، قالوا: هؤلاء الجعفرية رحم الله جعفرًا ما كان أحسن ما يؤدّب أصحابه، وإذا تركتم ذلك، قالوا: هؤلاء الجعفرية فعل الله بجعفر ما كان أسوأ ما يؤدّب أصحابه»^(١).

وعن إسحاق بن عمّار، قال: «قال لي أبو عبد الله: يا إسحاق أتصلي معهم في المسجد؟ قلت: نعم، قال: صلّ معهم، فإنّ المصلي معهم في الصفّ الأول، كالشاهر سيفه في سبيل الله»^(٢).

وعن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من صلّى معهم في الصفّ الأول كان كمن خلف رسول الله صلى الله عليه وآله»^(٣).

وعن معاوية بن وهب، قال: «قلت لأبي عبد الله: كيف ينبغي لنا أن نصنع فيما بيننا وبين قومنا، وفيما بيننا وبين خلطانا من الناس؟ قال: فقال: تؤدون الأمانة إليهم، وتقيمون الشهادة لهم وعليهم، وتعودون مرضاهم، وتشهدون جنازتهم»^(٤).

فلو كان الشيعة يعتقدون بكفر مخالفيهم من أهل السنة بحيث يخرجونهم عن الإسلام، كيف ينقلون في كتبهم هذه الروايات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام؟ بل ويفتي علماؤهم على ضوء هذه الروايات، ويحكمون بإسلامهم والتعامل معهم على هذا الأساس، كما سيأتي.

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٣٨٣، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ج ٣ ص ٢٧٧، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٣) الكليني، الكافي: ج ٣ ص ٣٨٠، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٤) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٦٣٥.

فقهاء الشيعة يرون إسلام أهل السنة وطهارتهم

لا شك في أن كون المخالف للشيعة يعدّ مسلماً، وليس كافراً، هو من الواضحات عندهم، وقد شهد لهذا الكثير من أقوال فقهاء الشيعة وعلمائهم، وجرى ذلك على ألسنتهم مجرى الضروريات والمسلمات، وقد صرحوا بعدم كفر مخالفهم ما دام يتلفظ الشهادتين، كما صرحوا بطهارته - مع أنهم يذهبون إلى نجاسة الكافر- وجواز مناكحته وحرمة ماله، وحرمة انتهاك عرضه. وإليك بعضاً من أقوالهم:

أقوال فقهاء الشيعة في إسلامهم

قال صاحب الجواهر: «البناء على كفر المخالف، وهو معلوم الفساد، للأخبار المعتبرة ... وبالسيرة القاطعة الدالة على تحقق الإسلام بالشهادتين ... وبه تحقن الدماء وتنكح النساء وتحل الموارث وغير ذلك»^(١).
وقال في مورد آخر: «ضرورة معلومية عدم كفر المخالفين على وجه تجرى عليهم أحكامهم الدنيوية، للسيرة القطعية والأدلة السمعية»^(٢).
وقال السيد الخميني: «فإن المنساق من الروايات أن الشهادتين تمام حقيقة الإسلام، وتمام الموضوع لترتب الآثار الظاهرة على مظهرها»^(٣).

(١) محمد حسن النجفي، جواهر الكلام: ج ٤ ص ٨٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المصدر نفسه: ج ٣٠ ص ٩٧.

(٣) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٦٣٤-٦٣٥، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

وقال أيضاً: «وأما الاعتقاد بالولاية، فلا شبهة في عدم اعتباره فيه [معنى الإسلام]، وينبغي أن يعد ذلك من الواضحات لدى كافة الطائفة الحقّة، إن أريد بالكفر المقابل له ما يطلق على مثل أهل الذمة من نجاستهم وحرمة ذبيحتهم ومساورتهم وتزويجهم، ضرورة استمرار السيرة من صدر الإسلام إلى زماننا على عشرتهم ومؤاكلتهم ومساورتهم وأكل ذبائحهم والصلاة في جلودها، وترتيب آثار سوق المسلمين على أسواقهم من غير أن يكون ذلك لأجل التقية، وذلك واضح لا يحتاج إلى مزيد تجشّم»^(١).

وقال السيد الشهيد الصدر: «من آمن بوحداية الله ورسالة محمد واليوم الآخر، فهو مسلم طاهر، من أيّ فرقة أو طائفة أو أيّ مذهب كان من المذاهب الإسلامية، وكل إنسان أعلن الشهادتين (الشهادة لله وللنبي محمد بالرسالة) فهو مسلم عملياً وطاهر، حتى ولو علّم بأنه غير منطوق في قلبه الإيمان بمدلول الشهادتين مادام هو نفسه قد أعلن الشهادتين، ولم يعلن بعد ذلك تكذيبه لهما، وكل من ولد عن أبوين مسلمين فهو مسلم عملياً وطاهر ما لم يعلن تكذيبه للشهادتين»^(٢).

أقوال فقهاء الشيعة في طهارتهم

قال الشيخ الأنصاري: «المشهور طهارة المخالف لأهل الحق ... للأصل وأدلة طهارة المسلمين من النصّ والإجماع ... هذا مضافاً إلى السيرة

(١) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٣١٥-٣١٦، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

(٢) محمد باقر الصدر، الفتاوى الواضحة: ص ٢٢١، الناشر: مطبعة الآداب - النجف الأشرف.

القطعية المستمرة من زمن حدوث هذا المذهب إلى يومنا هذا من الأئمة صلوات الله عليهم وأصحابهم، ومن جميع المؤمنين من المباشرة لهم ومساورتهم والأكل من ذبايحهم وأطعمتهم ومزاوجتهم...»^(١).

وقال السيد الخوئي: «وقد أسلفنا أن انكار الضروري إنما يستتبع الكفر والنجاسة فيما إذا كان مستلزماً لتكذيب النبي ﷺ كما إذا كان عالماً بأن ما ينكره مما ثبت من الدين بالضرورة، وهذا لم يتحقق في حق أهل الخلاف؛ لعدم ثبوت الخلافة عندهم بالضرورة لأهل البيت ﷺ. نعم الولاية - بمعنى الخلافة - من ضروريات المذهب لا من ضروريات الدين»^(٢).

وقال السيد الخميني ﷺ: «بل يمكن دعوى الاجماع أو الضرورة بعدم نجاستهم»^(٣).

وقال أيضاً: «فالتشكيك في طهارة المسلم ... كالتشكيك في البديهي»^(٤).

من أنكر إمامة أحد الشيخين فهو كافر يستحق النار

وبعد أن قمنا بإعطاء تفسير لمعنى الكفر الذي يقول به الشيعة لمن أنكر إمامة أحد أئمة الشيعة، نقول: نحن أيضاً نطالب بتفسير واضح للتكفير الذي يملأ كتب أهل السنة لمن لا يعتقد خلافة الشيخين وينكرها.

(١) الأنصاري، كتاب الطهارة: ج ٢ ص ٣٥١، الناشر: مؤسسة آل البيت ﷺ - قم.

(٢) السيد الخوئي، كتاب الطهارة: ج ٢ ص ٨٦، الناشر: مؤسسة آل البيت ﷺ - قم.

(٣) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٣١٧، طبعة مصورة، مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

(٤) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٦٣٥.

وإليك عدة نماذج لا نموذجاً واحداً من أقوال علماء أهل السنة في مختلف الأزمان والأعصار:

قال كمال الدين السيواسي في شرح فتح القدير: «وفي الروافض أن من فضّل علياً على الثلاثة فمبتدع، وإن أنكر خلافة الصديق أو عمر (رضي الله عنهما) فهو كافر»^(١).

وقال أبو عبد الله المقدسي في الفروع، وأبو الحسن المرادوي في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: «وذكر ابن حامد في أصوله كفر الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة، ومن لم يكفر من كفرناه فسق وهجر»^(٢).

وقال تقي الدين السبكي: «ورأيت في المحيط من كتب الحنفية عن محمد لا تجوز الصلاة خلف الرافضة، ثم قال: لأنهم أنكروا خلافة أبي بكر، وقد أجمعت الصحابة على خلافته.

وفي الخلاصة من كتبهم في الأصل، ثم قال: وإن أنكر خلافة الصديق فهو كافر، وفي الفتاوى البديعية من كتب الحنفية من أنكر إمامة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) فهو كافر وقال بعضهم: هو مبتدع، والصحيح أنه كافر».

(١) السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير: ج ١ ص ٣٥٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المقدسي، الفروع ومعه تصحيح الفروع لابن سليمان المرادوي: ج ٦ ص ١٥٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وأنظر أيضاً: علي بن سليمان أبو الحسن، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للمرادوي: ج ١٠ ص ٣٢٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وأضاف أيضاً: «الأمر الرابع المنقول عن العلماء: فمذهب أبي حنيفة أنّ من أنكر خلافة الصديق (رضي الله عنه) فهو كافر، وكذلك من أنكر خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، ومنهم من لم يحك في ذلك خلافاً، وقال: الصحيح أنه كافر، والمسألة مذكورة في كتبهم في الغاية للسروجي، وفي الفتاوى الظهيرية والبديعية، وفي الأصل لمحمد بن الحسن، والظاهر أنهم أخذوا ذلك عن إمامهم أبي حنيفة (رضي الله عنه)»^(١).

وأما ابن نجيم الحنفي، فقال: «والرافضي إنّ فضل علياً على غيره فهو مُبتدعٌ وإنّ أنكر خلافة الصديق فهو كافر»^(٢).

وقال ابن حجر الهيتمي: «فمذهب أبي حنيفة (رضي الله عنه) أنّ من أنكر خلافة الصديق أو عمر، فهو كافر، على خلاف حكاه بعضهم، وقال الصحيح: أنه كافر، والمسألة مذكورة في كتبهم في الغاية للسروجي والفتاوى الظهيرية والأصل لمحمد بن الحسن، وفي الفتاوى البديعية فإنه قسّم الرافضة إلى كفار وغيرهم، وذكر الخلاف في بعض طوائفهم، وفيمن أنكر إمامة أبي بكر، وزعم أنّ الصحيح أنه يكفر»^(٣).

وقال أيضاً: «وفي الفتاوى البديعية من أنكر إمامة أبي بكر (رضي الله عنه) فهو كافر، وقال بعضهم: وهو مبتدع، والصحيح أنه كافر، وكذلك

(١) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، فتاوى السبكي: ج ٢ ص ٥٨٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ١ ص ٦١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٣٨-١٣٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

من أنكر خلافة عمر في أصح الأقوال ولم يتعرض أكثرهم للكلام على ذلك»^(١).

وقال عبد الرحمن الكليبولي في مجمع الأنهر: «قال المرغيناني: تجوز الصلاة خلف صاحب هوى إلا أنه لا تجوز خلف الرافضي والجهني والقدري والمشبهة ومن يقول بخلق القرآن، والرافضي إن فضل علياً فهو مبتدع، وإن أنكر خلافة الصديق فهو كافر»^(٢).

وقال الطحطاوي في حاشيته على مراقي الفلاح: «وإن أنكر خلافة الصديق كفر كمن أنكر الإسراء لا المعراج وألحق في الفتح عمر بالصدق في هذا الحكم، وألحق في البرهان عثمان بهما أيضاً»^(٣).

وقال ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار: «وفي الفتح عن الخلاصة: ومن أنكر خلافة الصديق أو عمر فهو كافر»^(٤).

وفي الفتاوى الهندية: «من أنكر إمامة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) فهو كافر، وعلى قول بعضهم هو مُبتدعٌ وليس بكافر، والصحيح أنه كافر، وكذلك من أنكر خلافة عمر (رضي الله عنه) في أصح الأقوال، كذا في الظهيرية»^(٥).

(١) الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٣٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الكليبولي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: ج ١ ص ١٦٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الطحطاوي الحنفي، حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح: ص ٣٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار: ج ١ ص ٥٦١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) الشيخ النظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: ج ٢ ص ٢٦٤، الناشر: دار الفكر.

تكفيرهم الشيعة مطلقاً

لا يقتصر تكفيرهم للشيعة على إنكار خلافة أبي بكر فقط، بل هناك أقوال صريحة وواضحة تدلّ على تكفير عموم الشيعة - في الوقت الذي يلتزم الشيعة بإسلام غالب أهل السنة - فنجدهم يحكمون بنجاسة الشيعة، بل بوجوب قتلهم، بل وجواز سبي نساءهم، ففي الفتاوى الحميدية المشهورة التي نقحها ابن عابدين، قال في جواب من سأله عن السبب في وجوب مقاتلة الشيعة وجواز قتلهم: «اعلم أسعدك الله أنّ هؤلاء الكفرة والبغاة الفجرة جمعوا بين أصناف الكفر والبغي والعناد، وأنواع الفسق والزندقة والإلحاد، ومن توقف في كفرهم وإلحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم، وسبب وجوب قتالهم وجواز قتلهم البغي والكفر معاً، أما البغي فإنهم خرجوا عن طاعة الإمام، (خلد الله تعالى ملكه إلى يوم القيامة) ... إلى أن قال: فيجب قتل هؤلاء الأشرار الكفار تابوا أو لم يتوبوا، ثم حكم باسترقاق نساءهم وذراريهم»^(١).

ثم قال ابن عابدين: «... فلذا أجمع علماء الأعصار على إباحة قتلهم وأنّ من شك في كفرهم كان كافراً»^(٢).

فانظر إلى قوله: بوجوب قتلهم، تابوا أم لم يتوبوا!!! وكذلك الحكم

(١) ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية للعمادي: ص ١٢٧-١٢٩، باب الردة والتعزير، نسخة مخطوطة.

(٢) ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية للعمادي: ص ١٢٧-١٢٩، باب الردة والتعزير، نسخة مخطوطة.

باسترقاق نسائهم وذرائعهم، وكيف أجمع علمائهم على إباحة قتلهم! وهناك شواهد عديدة ونماذج لفتاوى تكفيرية في حق أتباع أهل البيت عليهم السلام صدرت عن علماء أهل السنة منذ العصور الأولى وحتى يومنا هذا، وقد كفانا القفاري نفسه مؤونة البحث عنها، حيث أفرد لها عنواناً في رسالته هذه سمّاها: (القول بتكفيرهم) في آخر مباحث رسالته، قال: «القول بكفرهم: وقد ذهب إلى هذا كبار أئمة الإسلام كالإمام مالك وأحمد، والبخاري وغيرهم، وفيما يلي نصوص فتاوى أئمة الإسلام وعلمائهم في الروافض المسمّون بالاثني عشرية والجعفرية».

ثم بدأ يسرد أسماء العلماء الذين كفّروا الشيعة، وقد بدأ بالإمام مالك وانتهى بالآلوسي صاحب التفسير الذي نقل عنه قوله: «ذهب معظم علماء ما وراء النهر إلى كفر الاثني عشرية، وحكموا بإباحة دمائهم وأموالهم وفروج نسائهم»^(١).

لاحظ الفارق بين معنى الكفر الذي يقول به بعض علماء الشيعة ونتائجه، والكفر الذي يراه أهل السنة ونتائجه!!

ولازال الحكم بتكفير الشيعة في عصرنا هذا قائماً، فهي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وهي أعلى هيئة إفتاء في السعودية، تصدر الفتاوى الكثيرة بتكفير الشيعة والحكم بنجاستهم. وهذه بعض النماذج من تلك الفتاوى:

(١) أنظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة ج ٣ ص ١٥٠٩-١٥٣٥، الناشر: دار الرضا - الحيزة.

فتوى رقم (١٦٦١): سؤال ورد لهم هذا نصّه: «إِنَّ السائل وجماعة معه مجاورون للمراكز العراقية، وهناك جماعة على مذهب الجعفرية، ومنهم من امتنع عن أكل ذبائحهم، ومنهم من أكل، ونقول: هل يحلّ لنا أن نأكل منها، علماً بأنهم يدعون علماً والحسن والحسين وسائر ساداتهم في الشدة والرخاء؟».

فجاء جواب الفتوى: «إذا كان الأمر كما ذكر السائل من أنّ الجماعة الذين لديه من الجعفرية يدعون علماً والحسن والحسين وساداتهم، فهم مشركون مرتدون عن الإسلام والعياذ بالله، لا يحلّ الأكل من ذبائحهم، لأنها ميتة، ولو ذكروا عليها اسم الله»^(١).

نموذج آخر: فتوى رقم ٣٠٠٨: ورد سؤال هذا نصّه: «أنا من قبيلة تسكن في الحدود الشمالية، ومختلطين نحن وقبائل من العراق، ومذهبهم شيعة وثنية يعبدون قبيلاً ويسموننا بالحسن والحسين وعلي، وإذا قام أحدهم، قال: يا علي يا حسين، وقد خالطهم البعض من قبائلنا في النكاح في كل الأحوال، وقد وعظتهم ولم يسمعوا، وهم في القرايا والمناصب، وأنا ما عندي أعظم بعلم، ولكن إنني أكره ذلك، ولا أخالطهم وقد سمعت أنّ ذبحهم لا يؤكل، وهؤلاء يأكلون ذبحهم ولم يتقيدوا، ونطلب من سماحتكم توضيح الواجب نحو ما ذكرنا».

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ج ٢ ص ٣٧٢، الناشر: مؤسسة الأميرة العنود

بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود.

فجاء نصّ الفتوى: «إذا كان الواقع كما ذكرت من دعائهم علياً والحسين والحسن ونحوهم، فهم مشركون شركاً أكبر، يخرج من ملّة الإسلام، فلا يحلّ أن نزوّجهم المسلمات، ولا يحلّ لنا أن نتزوّج من نسائهم، ولا يحلّ لنا أن نأكل من ذبائحهم، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا مَؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾»^(١).

فهل يوجد أشنع من هذا الاعتقاد، وهذه الأحكام في حقّ المسلمين؟! ومن هو الذي يكفر المسلمين وأمة الإسلام!!؟

تكفير الطوائف السنيّة بعضهم بعضاً

إنّ دائرة التكفير عند العديد من الطوائف السنيّة لم تقتصر على تكفيرهم للشيعة، بل شملت تكفير بعضهم بعضاً، فكل طائفة تدعى أنّها على الحق وغيرها لا يملك منه شيئاً، وأن أتباعها هم (أهل السنّة والجماعة) وغيرهم خارجون عن ذلك العنوان، والأمثلة في هذا المجال كثيرة نشير إلى بعضها على سبيل الإشارة والاختصار:

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء: ج ٢ ص ٣٧٣، الناشر: مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود.

١- تكفير غير الأشاعرة من المسلمين

قال أبو إسحاق الشيرازي إمام الشافعية في عصره: «فمن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (رضي الله عنه) فهو كافر»^(١).

٢- تكفير غير الحنابلة من المسلمين

أورد الذهبي في التذكرة عن أبي حاتم بن خاموش الحافظ بالري والذي كان مقدّم أهل السنة فيها^(٢)، قوله: «فكلّ من لم يكن حنبلياً فليس بمسلم»^(٣).

فهم بذلك يكفّرون المسلمين قاطبة باستثناء طائفتهم، وليس بخاف على أحد أن ابن تيمية يكفر كلّ المسلمين بحجة أنهم يتوسلون بالنبي ﷺ، أو يستغيثون به أو يزورون قبره.

(١) أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، شرح اللمع: ج ١ ص ١١١، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن محمد، قال عنه الذهبي: «المحدث، الإمام، أبو حاتم بن خاموش الرازي البزاز، من علماء السنة». تاريخ الإسلام: ج ٢٩ ص ٣٠٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ١١٨٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وأنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٨ ص ٥٠٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. وتاريخ الإسلام للذهبي: ج ٣٣ ص ٥٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. وأنظر: الذيل على طبقات الحنابلة للإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب: ج ١ ص ١٢٠، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض.

٣- تكفير الحنابلة

قال ابن عساكر: «إن جماعة من الحشوية والأوباش الرعاع المتوسمين بالحنبلية أظهروا ببغداد من البدع الفظيعة والمخازي الشنيعة ما لم يتسمح به ملحد فضلاً عن موحد»^(١).

وقال ابن الأثير عند ذكره الفتنة التي وقعت بين الشافعية والحنابلة: «ورد إلى بغداد هذه السنة الشريف أبو القاسم البكري المغربي الواعظ، وكان أشعري المذهب، وكان قد قصد نظام الملك فأحبّه ومال إليه وسيّره إلى بغداد وأجرى عليه الجراية الوافرة، فوعظ بالمدرسة النظامية، وكان يذكر الحنابلة ويعيبهم ويقول: (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا) والله ما كفر أحمد ولكن أصحابه كفروا»^(٢).

٤- تكفير أبي حنيفة وأتباعه

عن سفيان الثوري، قال: «استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين»^(٣)، وفي الانتقاء لابن عبد البر: «وقال نعيم عن الفراري: كنت عند سفيان بن عيينة، فجاء نعي أبي حنيفة، فقال: لعنه الله، كان يهدم الإسلام عروة عروة، وما ولد في الإسلام مولود أشرّ منه»^(٤).

(١) ابن عساكر، تبين كذب المفتري: ص ٣١٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ١٠ ص ١٢٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) عبد الله بن أحمد بن حنبل، كتاب السنة: ج ١ ص ١٩٣، دار البصيرة - مصر.

(٤) ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: ص ١٤٩-١٥٠، دار الكتب العلمية -

بيروت.

وروى الخطيب البغدادي بإسناده عن الحنيني، قال: «سمعت مالكا يقول: ما ولد في الإسلام مولود أشأم من أبي حنيفة»^(١).

روى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي بكر السجستاني يقول لأصحابه: «ما تقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه، والشافعي وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والحسن بن صالح وأصحابه، وسفيان الثوري وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأصحابه؟ فقالوا له: يا أبا بكر، لا تكون مسألة أصحّ من هذه، فقال: هؤلاء كلهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة»^(٢). وفي كتاب السنة عن سفيان أنه ذكر أبا حنيفة، فقال: «استتب أصحابه من الكفر غير مرة»^(٣).

وعن شريك أنه كان يقول: «لأن يكون في كل حي من الأحياء خمّار خير من أن يكون فيه رجل من أصحاب أبي حنيفة»^(٤).

ومسألة تكفير أبي حنيفة وأتباعه وتضليلهم وتبديعهم مما امتلأت بها كتب الرجال والدراية والمجامع الحديثية.

فعلى هذا ألا يعدّ من الاجحاف أن يتّهم الشيعة بالتكفير وهم ضحايا فتاوى التكفير والتبديع؟! ولكن قديماً قيل: رمتني بدائها وانسلت.

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٤٠١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٣٨٢-٣٨٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الشيباني، كتاب السنة: ج ١ ص ١٩٤، الناشر: دار ابن القيم - الدمام.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٣٩٧.

مصادر الكتاب

الكتب:

* القرآن الكريم.

١. الألوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٢. الألوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، مختصر التحفة الاثني عشرية للدهلوي، الناشر: المكتبة السلفية، تحقيق: محب الدين الخطيب.
٣. ابن أبي الحديد المعتزلي، عزّ الدين، أبو حامد بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
٤. ابن أبي شيبة الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت، ط ١- ١٤٠٩هـ.
٥. ابن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر عمرو الشيباني، الأوائل، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
٦. ابن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر عمرو الشيباني، كتاب السنّة ومعه

- ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣- ١٤١٣م.
٧. ابن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر عمرو الشيباني، كتاب السنّة، تحقيق: أ. د. باسم بن فيصل الجوابرة، الناشر: دار الصميعة، ط ١- ١٤١٩هـ.
٨. ابن أعثم الكوفي، أبو محمد أحمد بن محمد، كتاب الفتوح، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الأضواء - لبنان، ط ١- ١٤١١هـ.
٩. ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد، أسد الغابة في معرفة الصحابة، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
١٠. ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد، الكامل في التاريخ، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ.
١١. ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث، تحقيق: طاهر الزاوي، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٤.
١٢. ابن أنس، مالك، المدونة الكبرى، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٣. ابن أنس، مالك، الموطأ، تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٦هـ.
١٤. ابن بشر النجدي الحنبلي، عثمان بن عبد الله، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، الناشر: دار

- الملك عبد العزيز - الرياض، ط ٤- ١٤٠٢ هـ
١٥. ابن بكار، أبو عبد الله، الأخبار الموفقيات، تحقيق: سامي مكّي العاني، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط ٢- ١٤١٦ هـ
١٦. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ٢.
١٧. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحلیم، منهاج السنة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١- ١٤٠٦ هـ
١٨. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير، تحقيق: محمد عبد الرحمن عبد الله، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤٠٧ هـ
١٩. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، العلل المتناهية، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤٠٣ هـ
٢٠. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ١- ١٣٥٨ هـ
٢١. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة، ط ١- ١٣٨٦ هـ
٢٢. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، مناقب الإمام

- أحمد بن حنبل، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: هجر للطباعة والنشر، ط ٢.
٢٣. ابن حبان، التميمي البستي، محمد، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢- ١٤١٤هـ.
٢٤. ابن حبان، التميمي البستي، محمد، كتاب الثقات، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، ط ١- ١٣٩٣هـ.
٢٥. ابن حبان، التميمي البستي، محمد، كتاب المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الباز - مكة المكرمة.
٢٦. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٥هـ.
٢٧. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تعليق التعليق، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، ط ١- ١٤٠٥هـ.
٢٨. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تقريب التهذيب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢- ١٤١٥هـ.
٢٩. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تهذيب

- التهديب، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤٠٤هـ
٣٠. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط ٢- ١٩٧٢م.
٣١. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، طبقات المدلسين، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوني، الناشر: مكتبة المنار، ط ١.
٣٢. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.
٣٣. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، لسان الميزان، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ٢- ١٣٩٠هـ
٣٤. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، المطالب العالية، تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشتري، الناشر: دار العاصمة / دار الغيث - السعودية، ط ١- ١٤١٩هـ
٣٥. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، نزهة النظر، تحقيق: عمر عبد المنعم سليم، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط ١- ١٤١٥هـ
٣٦. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، هدي الساري مقدمة فتح الباري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤٠٨هـ
٣٧. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، القول

- المسدد في مسند أحمد، الناشر: عالم الكتب، طبعة عام ١٤٠٤هـ.
٣٨. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، الإحكام في أصول الأحكام، الناشر: زكريا علي يوسف، طبع: مطبعة العاصمة - القاهرة.
٣٩. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
٤٠. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، المحلى، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٤١. ابن خلاد الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، أمثال الحديث المروية عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٩هـ.
٤٢. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، تاريخ ابن خلدون (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٤. ونشر: دار الفكر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: الأستاذ خليل شحادة، راجعه: د. سهيل زكار.
٤٣. ابن خلكان، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة - بيروت.

٤٤. ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: البعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، طبعة عام ١٩٨٧م.
٤٥. ابن راشد، مفلح، إلزام النواصب، تحقيق: الشيخ عبد الرضا النجفي، ط ١- ١٤٢٠هـ
٤٦. ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، مسند إسحاق ابن راهويه، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٢هـ
٤٧. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض - ط ١- ١٤٢٥هـ
٤٨. ابن زيني، أحمد بن زيني دحلان المكي، السيرة النبوية، الناشر: دار القلم العربي - حلب، ط ١- ١٤١٧هـ
٤٩. ابن سعد، أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، الناشر: دار صادر - بيروت.
٥٠. ابن شهر آشوب، مشير الدين محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٧٦هـ
٥١. ابن الصباغ المالكي، نور الدين علي بن محمد المكي، الفصول المهمة في معرفة الأئمة، تحقيق: سامي الغريزي، الناشر: دار الحديث، ط ١- ١٤٢٢هـ

٥٢. ابن الصديق الغماري، أحمد، جؤنة العطار في طرف الفوائد من لطائف الأخبار، طبعة حجرية.
٥٣. ابن الصديق الغماري، أحمد، فتح الملك العلي، تحقيق وتعليق وتصحيح الأسانيد: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة - أصفهان، ط ٣-١٤٠٣هـ.
٥٤. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تعليق وشرح وتخريج: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤١٦هـ.
٥٥. ابن طلحة الشافعي، كمال الدين محمد، مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، تحقيق: ماجد بن أحمد العطية، الناشر: مؤسسة أم القرى، ط ١-١٤٢٠هـ.
٥٦. ابن طولون الدمشقي، شمس الدين محمد بن علي، الأئمة الاثنا عشر، الناشر: دار صادر - بيروت.
٥٧. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، حاشية رد المحتار على الدر المختار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٢١هـ.
٥٨. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، نسخة مخطوطة ١٢٦٤هـ.
٥٩. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ١-١٤١٢هـ.

٦٠. ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله بن محمد، الإنباه على قبائل الرواة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١- ١٤٠٥هـ.
٦١. ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله بن محمد، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٦٢. ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله بن محمد، جامع بيان العلم وفضله، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٦٣. ابن عبد ربه الأندلسي، أحمد بن محمد، العقد الفريد، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ٣- ١٤٢٠هـ.
٦٤. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد، عارضة الأحوذى شرح صحيح الترمذي، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢٥هـ.
٦٥. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شبري، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥هـ.
٦٦. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تبیین كذب المفتري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣- ١٤٠٤هـ.
٦٧. ابن العماد العكري الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير - دمشق، ط ١- ١٤٠٦هـ.
٦٨. ابن عنبه، جمال الدين أحمد بن علي، عمدة الطالب في أنساب آل

- أبي طلب، تحقيق: محمد حسن آل طالقاني، الناشر: المطبعة الحيدرية،
النجف الأشرف، ط ٢- ١٣٨٠هـ
٦٩. ابن فارس، أحمد، الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها،
الناشر: المكتبة السلفية - القاهرة.
٧٠. ابن قتيبة الدينورى، أبو محمد عبد الله بن مسلم، الإمامة والسياسة،
تحقيق: طه محمد الزينى، الناشر: مؤسسة الحلبي.
٧١. ابن قتيبة الدينورى، أبو محمد عبد الله بن مسلم، غريب الحديث،
تحقيق: د. عبد الله الجورى، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١- ١٤٠٨هـ
٧٢. ابن قتيبة الدينورى، أبو محمد عبد الله بن مسلم، المعارف، تحقيق: د.
ثروت عكاشة، الناشر: دار المعارف - القاهرة.
٧٣. ابن قدامة المقدسى، عبد الله بن أحمد، المغنى فى فقه الإمام أحمد بن
حنبل الشيبانى، الناشر: دار الكتاب العربى - بيروت.
٧٤. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبى بكر أيوب الزرعى، المنار المنيف،
تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية -
حلب، ط ٢- ١٤٠٣هـ
٧٥. ابن كثير الدمشقى، أبو الفداء، إسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق
وتدقيق وتعليق: على شيرى، الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت،
ط ١- ١٤٠٨هـ
٧٦. ابن كثير الدمشقى، أبو الفداء، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تقديم:

يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة- بيروت، طبعة عام
١٤١٢هـ

٧٧. ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء، إسماعيل، السيرة النبوية، تحقيق:
مصطفى عبد الواحد، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٧٨. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، نسخة مذيبة بتعليق
الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور ابن حسن، الناشر: مكتبة المعارف -
الرياض، ط ١. ونشر: مكتبة المعارف - الرياض، تعليق: الألباني، تحقيق:
علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، ط ١- ١٤١٩هـ ونشر: دار الفكر -
بيروت، تحقيق وترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٧٩. ابن مردويه، أحمد بن موسى، مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، جمعه
ورثه وقدم له: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، الناشر: دار
الحديث، ط ٢- ١٤٢٤هـ

٨٠. ابن معين، يحيى بن معين بن عون المري، تاريخ ابن معين برواية
الدوري، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، الناشر: دار القلم - بيروت.

٨١. ابن المغازلي، الموفق بن أحمد بن محمد المكي، مناقب علي بن أبي
طالب عليه السلام، تحقيق: محمد باقر البهبودي، الناشر: المكتبة الإسلامية -
طهران، ط ٢- ١٤٠٢هـ

٨٢. ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، الناشر: دار
صادر - بيروت، ط ١.

٨٣. ابن نجيم الحنفي، زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٨هـ.
٨٤. ابن هشام، محمد عبد الملك، السيرة النبوية، تحقيق وضبط وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مكتبة محمد علي صبيح - مصر، طبعة عام ١٣٨٣هـ.
٨٥. أبو الحسن، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للمرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٣٧٧هـ.
٨٦. أبو داود، ابن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤١٠هـ.
٨٧. أبو رية، محمود، أضواء على السنة النبوية، الناشر: البطحاء، ط ٥.
٨٨. أبو زهرة، محمد، الإمام الصادق، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة.
٨٩. أبو زيد، بكر بن عبد الله، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، الناشر: دار العاصمة - الرياض، ط ١- ١٤١٣هـ.
٩٠. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، المختصر من أخبار البشر، الناشر: مكتبة المتنبّي - القاهرة.
٩١. أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين بن محمد، مقاتل الطالبين، تقديم وإشراف: كاظم المظفر، الناشر: المكتبة الحيدرية - النجف

الأشرف، ط ٢- ١٣٨٥هـ.

٩٢. أبو نصر البخاري، سهل بن عبد الله، سرّ السلسلة العلوية، تقديم وتعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم، طبعة مصوّرة عن طبعة المطبعة الحيدرية ومكبتها في النجف الأشرف - ١٣٨١هـ، الناشر: انتشارات الشريف الرضي، ط ١- ١٤١٣هـ.

٩٣. أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤- ١٤٠٥هـ.

٩٤. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

٩٥. الأردبيلي، الغروي، محمد بن علي، جامع الرواة، الناشر: مكتبة المحمدي.

٩٦. الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط ١.

٩٧. الإسكافي، أبو جعفر محمد بن عبد الله المعتزلي، المعيار والموازنة، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، ط ١- ١٤٠٢هـ.

٩٨. الأشعري القمي، سعد بن عبد الله، كتاب المقالات والفرق، صححه وعلّق عليه: د. محمد جواد مشكور، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنگي - قم، صححه وعلّق عليه: د. محمد جواد مشكور، ط ٢- ١٣٦١ هـ ش.

٩٩. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٥هـ
١٠٠. الألباني، محمد ناصر الدين، التعليقات الرضية على الروضة الندية، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، الناشر: دار ابن عفان - السعودية، ط ١- ١٤٢٣هـ
١٠١. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، طبعة عام ١٤١٥هـ
١٠٢. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٣- ١٤٠٨هـ
١٠٣. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن الترمذي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ٢ الجديدة ١٤٢٢هـ
١٠٤. الألباني، محمد ناصر الدين، صفة صلاة النبي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.
١٠٥. الألباني، محمد ناصر الدين، ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣- ١٤١٣هـ
١٠٦. أمين، أحمد، ضحى الإسلام، الناشر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السابعة.
١٠٧. أمين، أحمد، يوم الإسلام، الناشر: مكتبة الخانجي - مصر، طبعة عام

١٩٥٨م.

١٠٨. الأمين، محسن، أعيان الشيعة، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، الناشر: دار المعارف للمطبوعات - بيروت.

١٠٩. الأميني، عبد الحسين أحمد، الغدير في الكتاب والسنة والأدب، تحقيق ونشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية - قم، ط ١- ١٤١٦هـ ونشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤- ١٣٩٧هـ

١١٠. الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن الشافعي، المواقف في علم الكلام، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل، ط ١- ١٤١٧هـ

١١١. البخاري، أبو نصر، سهل بن عبد الله بن داود، سرّ السلسلة العلوية، تقديم وتعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: انتشارات الشريف الرضي، ط ١- ١٤١٣هـ

١١٢. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، التاريخ الكبير، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.

١١٣. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح)، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ وترقيم الأحاديث نسخة: بيت الأفكار الدولية، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، طبعة عام ١٤١٩هـ

١١٤. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني (المحدث)، طبعة عام ١٣٧٠هـ الناشر: دار الكتب

الإسلامية - طهران.

١١٥. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت، ط ١-١٤٠٩هـ.

١١٦. البسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة الدار- المدينة المنورة، ط ١-١٤١٠هـ.

١١٧. البغوي، الحسين بن مسعود الشافعي، تفسير البغوي (معالم التنزيل)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١١٨. البغوي، حسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢-١٤٠٣هـ.

١١٩. البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، تحقيق: د. سهيل زكار ود. رياض زركلي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١-١٤١٧هـ.

١٢٠. البوصيري، أحمد بن أبي بكر، إتحاف الخيرة المهرة، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد / أبي إسحاق السيد بن محمود بن إسماعيل، الناشر: مكتبة الرشيد - الرياض، ط ١-١٤١٩هـ.

١٢١. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ١-١٤٠١هـ.

١٢٢. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، دلائل النبوة ومعرفة

- أحوال صاحب الشريعة، علق عليه: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ودار الريان للتراث، ط ١- ١٤٠٨هـ
١٢٣. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، وفي ذيله الجوهر النقي للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني، الناشر: دار الفكر.
١٢٤. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، معرفة السنن والآثار، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية.
١٢٥. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام ١٤١٩هـ ونشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر. ونشر: دار الحديث - القاهرة، تحقيق: مصطفى محمد حسين الذهبي، ط ١- ١٤١٩هـ
١٢٦. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢- ١٤٠٣هـ
١٢٧. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٢٨. تسيهر، جولد، العقيدة والشريعة في الإسلام، طبعة القاهرة ١٩٤٦م.

١٢٩. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح المقاصد في علم الكلام، الناشر: دار المعارف النعمانية - باكستان، ط ١- ١٤٠١هـ.
١٣٠. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤٢٢هـ.
١٣١. الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الناشر: دار الجيل - بيروت.
١٣٢. الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، الكامل في ضعفاء الرجال، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٣- ١٤٠٩هـ.
١٣٣. الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، أسني المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب، تحقيق: د. محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة - أصفهان.
١٣٤. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤- ١٤٠٧هـ.
١٣٥. الجويني، إبراهيم بن محمد بن المؤيد، فرائد السمطين، حققه وعلّق عليه: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت، ط ١- ١٤٢٨هـ.

١٣٦. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
١٣٧. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، وبذیلہ التلخیص للحافظ الذهبي، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
١٣٨. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، تصحيح: السيد معظم حسين، الناشر: منشورات دار الآفاق - بيروت، ط ٤ - ١٤٠٠هـ
١٣٩. الحرّ العاملي، الشيخ محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث قم، ط ٢ - ١٤١٤هـ
١٤٠. الحسكاني، عبد الله بن أحمد، شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ط ١ - ١٤١١هـ
١٤١. حسين، طه، الفتنة الكبرى (علي وبنوه)، الناشر: دار المعارف - القاهرة، ط ١٣.
١٤٢. الحلبي، علي بن برهان الدين، السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، الناشر: دار المعرفة، طبعة عام ١٤٠٠هـ
١٤٣. الحلبي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي نهج الحق

- وكشف الصدق، تقديم: السيد رضا الصدر، تعليق: الشيخ عين الله الحسيني الأرموي، الناشر: دار الهجرة - قم، طبعة عام ١٤٢١هـ
١٤٤. الحلّي، حسن بن سليم، مختصر بصائر الدرجات، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، ط ١ - ١٣٧٠هـ
١٤٥. الحميدي، محمد بن فتوح، الجمع بين الصحيحين، تحقيق: د. علي حسين البواب، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، ط ٢ - ١٤٢٣هـ
١٤٦. الخازن، علي بن محمد بن إبراهيم، تفسير الخازن، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٥هـ
١٤٧. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٧هـ
١٤٨. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تقييد العلم، تحقيق: يوسف العش، الناشر: دار إحياء السنة النبوية، ط ٢ - ١٩٧٤هـ
١٤٩. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٥هـ
١٥٠. الخطيب التبريزي، محمد بن عبد الله، مشكاة المصابيح، تحقيق، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢ - ١٣٩٩هـ

١٥١. الخطيب، عبد الكريم، عمر بن الخطاب، الناشر: الإرشاد - بيروت - لندن، ط ٧- ٢٠٠٥هـ
١٥٢. الخميني، روح الله الموسوي، البيع، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ط ١- ١٤٢١هـ
١٥٣. الخميني، روح الله الموسوي، كتاب الطهارة، طبعة مصورة، عن نسخة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٩هـ
١٥٤. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، كتاب الطهارة، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام - قم، ط ٢، المطبعة: بهرام.
١٥٥. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، معجم رجال الحديث، ط ٥- ١٤١٣هـ
١٥٦. الخوارزمي الحنفي، الموفق بن أحمد، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٢- ١٤١٤هـ
١٥٧. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد، سنن الدارمي، الناشر: مطبعة الاعتدال - دمشق، طبعة عام ١٣٤٩هـ
١٥٨. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ، السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المبار كفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، ط ١- ١٤١٦هـ
١٥٩. الدسوقي، شمس الدين محمد عرفه، حاشية الدسوقي على الشرح

الكبير، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

١٦٠. الدمشقي الباعوني الشافعي، أبو البركات شمس الدين محمد بن أحمد، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي عليه السلام، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية - قم، ط ١- ١٤١٥هـ.

١٦١. الدهلوي عبد الحق بن سيف الدين، مقدمة في أصول الحديث، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط ٢- ١٤٠٦هـ.

١٦٢. الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد، الكنى والأسماء، تحقيق: أبي قتيبة، نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، ط ١- ١٤٢١هـ.

١٦٣. الدياربكري، حسين بن محمد، تاريخ الخميس، الناشر: دار صادر - بيروت.

١٦٤. الدينوري، أبو حنيفة، أحمد بن داود، الأخبار الطوال، تحقيق: د. عصام محمد الحاج علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤٢١هـ.

١٦٥. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، العبر في خبر من غبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، ط ٢- ١٩٨٤م.

١٦٦. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت،

ط ١-١٤٠٧هـ

١٦٧. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٦٨. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق مجموعة من الباحثين: شعيب الأرنؤوط، أكرم البوشي، صالح السمر، محمد نعيم العرقوسي، علي أبي زيد.

١٦٩. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تقديم وتعليق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، ط ١-١٤١٣هـ

١٧٠. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، المغني في الضعفاء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤١٨هـ

١٧١. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١-١٣٨٢هـ

١٧٢. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الشافعي الطبرستاني، التفسير الكبير، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤٢١هـ

١٧٣. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الشافعي الطبرستاني، المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر فياض

- العلواني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط ١ - ١٤٠٠هـ
١٧٤. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٣٧١ هـ
١٧٥. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن)، تحقيق: أسعد محمد خطيب، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا.
١٧٦. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، الشجرة المباركة في أنساب الطالبية، تحقيق: السيد مهدي الرجائي؛ الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم المقدسة، ط ١ - ١٤٠٩هـ
١٧٧. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، ضبط وتصحيح: أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٥هـ
١٧٨. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، الناشر: دفتر نشر الكتاب، ط ٢ - ١٤٠٤هـ
١٧٩. الرافعي، مصطفى، إسلامنا، الناشر: الدار الإسلامية - بيروت، ط ٢ - ١٤١٢هـ
١٨٠. رضا، محمد رشيد، تفسير القرآن الحكيم، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢، مصورة على ط ١ بمطبعة المنار ١٣٤٢هـ

١٨١. الرضوي، السيد مرتضى بن السيد محمد الرضوي الكشميري، مع رجال الفكر في القاهرة، الناشر: مؤسسة الإرشاد - بيروت، ط ٤ - ١٤١٨هـ
١٨٢. الزركشي، أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - بيروت، ط ١ - ١٣٧٦هـ
١٨٣. الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٥ - ١٩٨٠م.
١٨٤. الزرندي، محمد بن يوسف، معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول، تحقيق: ماجد بن أحمد بن عطية.
١٨٥. الزمخشري، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، الفايق في غريب الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٧هـ
١٨٦. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٨٧. سبط ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن قرغلي، تذكرة الخواص، الناشر: مؤسسة أهل البيت عليهم السلام - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ
١٨٨. السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد القناعي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر:

هجر للطباعة، ط ٢-١٤١٣هـ

١٨٩. السخاوي، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت.

١٩٠. السمعاني، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور، الأنساب، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان - لبنان، ط ١-١٤٠٨هـ

١٩١. السموأل، ابن يحيى بن عباس المغربي، إفحام اليهود وقصة إسلام السموأل ورؤياه النبي (صلى الله عليه وسلم)، تحقيق: د. محمد عبد الله الشرقاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ٣-١٩٩٠هـ

١٩٢. السهيلي، أبو القاسم، أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن الوكيل، الناشر: مكتبة ابن تيمية، طبعة عام ١٤١٠هـ

١٩٣. السويدي، محمد أمين، سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، الناشر: منشورات الشريف الرضي، ط ٢ طبعة مصورة عن طبعة المكتبة العلمية - بيروت

١٩٤. السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، دار النشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢.

١٩٥. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتيقان، تحقيق: سعيد المندوب، الناشر: دار الفكر، ط ١-١٤١٦هـ

١٩٦. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك، تصحيح: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤١٨هـ.
١٩٧. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الجامع الصغير، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١-١٤٠١هـ.
١٩٨. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الحاوي للفتاوي، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤٢١هـ.
١٩٩. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المثور في التفسير بالمأثور، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢٠٠. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الدياتج على صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية، ط ١-١٤١٦هـ.
٢٠١. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات في أصول الفقه، علق عليه: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط ١-١٤١٧هـ.
٢٠٢. الشافعي، محمد بن إدريس، كتاب الأم، الناشر: دار الفكر، ط ٢-١٤٠٣هـ.
٢٠٣. شرف الدين الموسوي، السيد عبد الحسين بن السيد يوسف، المراجعات، تحقيق: حسين الراضي، ط ٢-١٤٠٢هـ.

٢٠٤. الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي، نهج البلاغة، شرح: الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم، ط ١-١٤١٢هـ.
٢٠٥. الشعراني، علي بن برهان الدين، اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١-١٤١٨هـ، طبعة جديدة مصححة.
٢٠٦. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢٠٧. الشهرستاني، السيد عبد الرضا، المهدي الموعود ودفع الشبهات عنه، الناشر: مطبعة خراسان - مشهد، طبعة عام ١٣٩٨هـ.
٢٠٨. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
٢٠٩. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار، الناشر: دار الجيل - بيروت، طبعة عام ١٩٧٣م.
٢١٠. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١-١٤٠٣هـ.
٢١١. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، الناشر: دار صادر - بيروت. ونشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط. ونشر: دار الحديث - القاهرة، شرحه وصنع فهارسه:

- أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين، ط ١-١٤١٦هـ
٢١٢. الشيباني، أحمد بن حنبل، العليل، تحقيق: د. وصي الله بن محمود عباس، المطبعة: المكتب الإسلامي - بيروت، الناشر: دار الخاني - الرياض، ط ١-١٤٠٨هـ
٢١٣. الشيباني، عبد الله بن أحمد بن حنبل، السنة، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، ط ١-١٤٠٦هـ
٢١٤. الشيخ النظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ناشر: دار الفكر - ١٤١١هـ
٢١٥. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم، شرح اللمع، حققه وقدم له ووضع فهارسه: عبد المجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١-١٤٠٨هـ
٢١٦. الصابوني المكي، محمد علي، صفوة التفاسير، إشراف: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ
٢١٧. صبحي، أحمد محمود، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت، ط ١-١٤١١هـ
٢١٨. الصدر، محمد باقر، بحث حول المهدي، تحقيق: د. عبد الجبار شرارة، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى المحققة - ١٤١٧هـ

٢١٩. الصدر، محمد باقر، شرح العروة الوثقى، مطبعة الآداب - النجف الأشرف، ط ١- ١٣٩١هـ
٢٢٠. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، علل الشرائع، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية- النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٥هـ
٢٢١. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
٢٢٢. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، كمال الدين وتمام النعمة، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ
٢٢٣. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، من لا يحضره الفقيه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ٢.
٢٢٤. الصفدي، صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، طبعة عام ١٤٢٠هـ
٢٢٥. صفوت، أحمد زكي، جمهرة خطب العرب، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
٢٢٦. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن

- الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٣هـ.
٢٢٧. الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.
٢٢٨. الضحاك، أحمد بن عمرو، أبو بكر الشيباني، الأحاد والمثاني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية - الرياض، ط ١- ١٤١١هـ.
٢٢٩. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، الناشر: منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية - قم.
٢٣٠. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢- ١٤١٧هـ.
٢٣١. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين، الناشر: دار الحرمين، طبعة عام ١٤١٥هـ.
٢٣٢. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق وتخريج: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٤هـ.
٢٣٣. الطبرسي، أبو علي، الفضل بن الحسن، إعلام الوري بأعلام الهدى، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

٢٣٤. الطبرسي، أبو علي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ١- ١٤١٥هـ.
٢٣٥. الطبرسي، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، الاحتجاج، تعليق وملاحظات: السيد محمد باقر الخراسان، الناشر: دار النعمان - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٦هـ.
٢٣٦. الطبري، أحمد بن عبد الله، ذخائر العقبى، الناشر: مكتبة القدسي - القاهرة، طبعة عام ١٣٥٦هـ.
٢٣٧. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، تحقيق ومراجعة وتصحيح وضبط: نخبة من العلماء الأجلاء، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
٢٣٨. الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ.
٢٣٩. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الارنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢- ١٤٠٨هـ.
٢٤٠. الطحطاوي الحنفي، أحمد بن محمد بن إسماعيل، حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح للشيخ حسن بن عمار الشرنبلالي، طبعه وصححه محمد بن عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية -

بيروت، ط ١- ١٤١٨هـ

٢٤١. الطريحي، فخر الدين بن محمد بن علي، مجمع البحرين، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، الناشر: مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ط ٢- ١٤٠٨هـ

٢٤٢. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

٢٤٣. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، الناشر: دار الثقافة - قم، ط ١- ١٤١٤هـ

٢٤٤. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ط ٤- ١٣٦٥هـ ش.

٢٤٥. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، رجال الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ١- ١٤١٥هـ

٢٤٦. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، كتاب الغيبة، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١- ١٤١١هـ

٢٤٧. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، المبسوط في فقه الإمامية، تصحيح وتعليق: السيد محمد تقي الكشفي، الناشر: المكتبة المرتضوية

لإحياء آثار الجعفرية.

٢٤٨. العجلوني الجراحي، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل
الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، الناشر: دار
الكتب العلمية - بيروت، ط ٣- ١٤٠٨هـ.

٢٤٩. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، الناشر:
مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط ١- ١٤٠٥هـ.

٢٥٠. العصامي المكي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك، سمط النجوم
العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود
وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٥١. العصفري، خليفة بن خياط بن أبي هيرة، تاريخ خليفة بن خياط،
تحقيق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر - بيروت.

٢٥٢. العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق، عون المعبود شرح
سنن أبي داود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢- ١٤١٥هـ.

٢٥٣. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو المكي، كتاب الضعفاء الكبير،
تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية -
بيروت، ط ٢- ١٤١٨هـ.

٢٥٤. العلامة الحلبي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي،
خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق: جواد قيومي، الناشر:
مؤسسة نشر الفقاهة، ط ١- ١٤١٧هـ.

٢٥٥. العلوي العمري، علي بن محمد، المجدي في أنساب الطالبين، تحقيق: د. أحمد المهدي الدامغاني، إشراف: د. السيد محمود المرعشي، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم المقدسة، ط ١ - ١٤٠٩هـ

٢٥٦. العلوي، محمد بن عقيل بن عبد الله، النصائح الكافية لمن يتولى معاوية، الناشر: دار الثقافة - قم، ط ١ - ١٤١٢هـ

٢٥٧. العيني، بدر الدين أبو محمد، محمود بن أحمد الحنفي، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

٢٥٨. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، مجموعة رسائل الغزالي - الرسالة اللدنية، تحقيق: إبراهيم أمين لحد، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.

٢٥٩. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، طبع ونشر: مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود، ط ٤ - ١٤٢٣هـ

٢٦٠. الفيض الكاشاني، محمد محسن، علم اليقين، الناشر، مؤسسة بيدار - قم، ط ١٤٠٠هـ

٢٦١. القاري، علي بن سلطان محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: جمال عيتاني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢هـ

٢٦٢. القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، المغني في الإمامة، تحقيق: د. عبد الحلیم محمود ود. سليمان دنيا، مراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف: طه حسين، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٢٦٣. القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تثبيت دلائل النبوة، تحقيق وتقديم: د. عبد الكريم عثمان، الناشر: دار العربية-بيروت
٢٦٤. القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى، الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ
٢٦٥. القاضي النعمان، أبو حنيفة بن محمد بن منصور المغربي، شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلالي، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٢ - ١٤١٤هـ
٢٦٦. القرطبي الأنصاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ ونشر: دار المنهاج - الرياض، تحقيق ودراسة: د. الصادق بن محمد بن إبراهيم، ط ١ - ١٤٢٥هـ
٢٦٧. القرطبي الأنصاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ونشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، طبعة عام ١٤٠٥هـ
٢٦٨. القرطبي، الحافظ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما

- أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين ديب، يوسف علي بدوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم بزال، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق - بيروت، ط ١- ١٤١٧هـ
٢٦٩. القسطلاني، شهاب الدين أحمد، إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤١٠هـ
٢٧٠. القفاري، ناصر بن عبد الله بن علي، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، الناشر: دار الرضا - الجيزة، ط ٣- ١٤١٨هـ
٢٧١. القمي، الشيخ عباس بن محمد رضا، بيت الأحزان، الناشر: دار الحكمة - قم، الطبعة الجديدة الأولى - ١٤١٢هـ
٢٧٢. القمي، الشيخ عباس بن محمد رضا، الكنى والألقاب، تقديم: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الصدر - طهران.
٢٧٣. القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، ينايع المودة لذوي القربى، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، الناشر: دار الأسوة، ط ١- ١٤١٦هـ
٢٧٤. الكتاب المقدس، الناشر: دار المشرق - بيروت، ط ٢- ١٩٨٨م.
٢٧٥. الكتاني، محمد بن جعفر، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر، ط ٢ المصححة.
٢٧٦. الكرمانى، شمس الدين محمد بن يوسف، صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرمانى، الناشر: دار الفكر - بيروت - ط ١- ١٤١١هـ

طبعة مصورة.

٢٧٧. الكشميري، محمد، العرف الشذي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤٢٥هـ

٢٧٨. الكعبي، عبد الزهرة، مصادر نهج البلاغة، الناشر: دار الزهراء - بيروت، ط ٤.

٢٧٩. الكليبولي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، خرّج آياته وأحاديثه: خليل عمران المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٩هـ

٢٨٠. الكليني البغدادي، أبو جعفر، محمد بن يعقوب، الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٢٨١. الكنجي الشافعي، محمد بن يوسف، البيان في أخبار صاحب الزمان، تحقيق: الشيخ مهدي محمد الفتلاوي، الناشر: دار المحجة البيضاء - دار الرسول الأكرم، ط ١- ١٤٢١هـ

٢٨٢. الكنجي الشافعي، محمد بن يوسف، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق وتصحيح وتعليق: محمد هادي الأميني، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام، ط ٣- ١٤٠٤هـ

٢٨٣. اللالكائي، أبو القاسم، هبة الله بن الحسن بن منصور، الطبري الرازي، الشافعي، اعتقاد أهل السنة، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، الناشر: دار طيبة - الرياض، طبعة عام ١٤٠٢.

٢٨٤. اللكنوي، محمد بن الحسين، الفوائد البهية في تراجم الحنفية،
تصحيح: السيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني، الناشر: دار
المعرفة - بيروت.
٢٨٥. المالكي، حسن بن فرحان، قراءة في كتب العقائد، الناشر: مركز
الدراسات التاريخية - الأردن، ط ٢ - ١٤٢٥هـ
٢٨٦. المالكي، حسن بن فرحان، نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي، الناشر:
مؤسسة الإمامة الصحفية - الرياض، طبعة عام ١٤١٨هـ
٢٨٧. المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال، نسخة حجرية، المطبعة المرتضوية -
النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٥٢، صاحبها الحاج محمد صادق الكتبي.
٢٨٨. الماوردي، أبو الحسن، علي بن محمد، الأحكام السلطانية، الناشر: دار
الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٥هـ
٢٨٩. المباركفوري، أبو العلاء، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذى شرح
جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٠هـ
٢٩٠. متز، آدم، الحضارة الإسلامية، نقلها إلى العربية عبد الهادي أبو ريده،
مطبعة لجنة التأليف - القاهرة، ط ٣ - ١٣٧٧هـ طبعة منقحة ومهذبة.
٢٩١. المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، رسالة في الرد على
من حكم وقضى أن المهدي الموعود جاء ومضى، نسخة مخطوطة،
الناسخ: ضيف الدين بن عبد الرحمن المرشدي العمري الحنفي، تاريخ
النسخ: ١٢ ربيع الأول ١٠٥٣هـ تصوير مركز إحياء التراث الإسلامي،

تاريخ التصوير: ذي القعدة ١٤٢٩هـ

٢٩٢. المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبط وتفسير: الشيخ بكري حياني، تصحيح وفهرسة: الشيخ صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ

٢٩٣. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تحقيق: يحيى العابدي الزنجاني، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت، الطبعة الثانية المصححة - ١٤٠٣هـ ونشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخرسان، السيد إبراهيم الميانجي، محمد الباقر، اليهودي، ط ٣ - ١٤٠٣هـ طبعة مصححة.

٢٩٤. مجموعة من الباحثين، الموسوعة العربية العالمية، الناشر: مؤسسة أعمال الموسوعة، بإشراف: مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، ط ٢ - ١٤١٩هـ

٢٩٥. المخزومي، سراج الدين محمد بن عبد الله، صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار، طبع في مطبعة مكتبة نخبة الأخيار، طبعة عام ١٣٠٦هـ

٢٩٦. المرتضى، علم الهدى، أبو القاسم علي بن الحسين، تنزيه الأنبياء، الناشر: دار الأضواء - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٩هـ

٢٩٧. المرتضى، علم الهدى، أبو القاسم علي بن الحسين، الشافعي في الإمامة، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٢- ١٤١٠هـ.
٢٩٨. المرعشي، شرح إحقاق الحق، تعليق: السيد شهاب الدين المرعشي النجفي، تصحيح: السيد إبراهيم الميانجي، الناشر: نشر مكتبة المرعشي النجفي - قم.
٢٩٩. مركز الرسالة، المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي، ط ١- ١٤١٧هـ الناشر: مركز الرسالة - قم، ط ١- ١٤١٧هـ.
٣٠٠. المروزي، الحافظ أبي عبد الله نعيم بن حماد، الفتن، تحقيق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد - القاهرة، ط ١- ١٤١٢هـ.
٣٠١. المروزي، محمد بن نصر بن الحجاج، كتاب السنة، تحقيق: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١- ١٤٢٨هـ.
٣٠٢. المزي، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال، تحقيق وضبط وتعليق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤١٣هـ.
٣٠٣. المسعودي، علي بن الحسين بن علي، مروج الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٥- ١٣٩٣هـ.
٣٠٤. المصري الشافعي، أبو المنذر سامي بن أنور، الزهرة العطرة في حديث العترة، الناشر: دار الفقيه - مصر، طبعة عام ١٩٦٩م.
٣٠٥. مصطفى الرافي، إسلامنا في التوفيق بين السنة والشيعه، الناشر: الدار

- الإسلامية - بيروت، ط ٢- ١٤١٢هـ طبعة موسّعة ومنقّحة.
٣٠٦. المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبها - بيروت، طبعة عام ١٤٠٢هـ
٣٠٧. المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢- ١٤٠٦هـ
٣٠٨. مغلطاي، علاء الدين بن قليج بن عبد الله البكجري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة، ط ١، ١٤٢٢هـ
٣٠٩. مغنية، محمد جواد، الشيعة في الميزان، الناشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت، ط ٤- ١٣٩٩هـ
٣١٠. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢- ١٤١٤هـ
٣١١. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، أوائل المقالات، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢- ١٤١٤هـ
٣١٢. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين درگاهي، الناشر: دار المفيد

- بيروت، ط ٢- ١٤١٤هـ.

٣١٣. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان،
الفصول المختارة، تحقيق: السيد علي مير شريف، الناشر: دار المفيد،
ط ٢- ١٤١٤هـ.

٣١٤. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن النعمان،
كتاب الجمل، الناشر: مكتبة الداوري - قم.

٣١٥. المقدسي الشافعي، يوسف بن يحيى بن علي، عقد الدرر في أخبار
المنتظر، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: مكتبة عالم الفكر -
القاهرة، ط ١- ١٣٩٩هـ.

٣١٦. المقدسي، محمد بن مفلح أبو عبد الله، الفروع ومعه تصحيح الفروع
لابن سليمان المرادوي، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، الناشر: دار
الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٨هـ.

٣١٧. المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي، إمتاع الأسماع، تحقيق
وتعليق: محمد عبد الحميد النميسي، الناشر: دار الكتب العلمية -
بيروت، ط ١- ١٤٢٠هـ.

٣١٨. المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير،
تصحيح: أحمد عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-
١٤١٥هـ.

٣١٩. المنقري، نصر بن مزاحم، وقعة صفين، تحقيق وشرح: عبد السلام

- محمد هارون، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة- القاهرة، ط ٢- ١٣٨٢هـ.
٣٢٠. الميرزا النوري، حسين بن الميرزا محمد تقي، مستدرک الوسائل، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - بيروت.
٣٢١. النجاشي، أبو العباس، أحمد بن علي بن أحمد، رجال النجاشي، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ٥- ١٤١٦هـ.
٣٢٢. النجدي الحنبلي، عثمان بن عبد الله بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، الناشر: مطبوعات دار الملك عبد العزيز، ط ٤- ١٤٠٢هـ.
٣٢٣. النجدي، محمد بن عبد الوهاب، مسائل لخصها محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: عبد العزيز الرومي وآخرين، الناشر: مطابع الرياض، ط ١.
٣٢٤. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق وتصحيح الأسانيد ووضع الفهارس: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.
٣٢٥. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١١هـ.
٣٢٦. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، السنن، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٣٤٨هـ ونشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الأحاديث مذيّلة بأحكام الألباني، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة،

طبعة عام ١٤٠٦هـ.

٣٢٧. النسفي، أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: مروان محمد الشعار، الناشر: دار النفائس - بيروت، طبعة عام ٢٠٠٥م.

٣٢٨. النعماني، محمد بن إبراهيم، كتاب الغيبة، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة، ط ١- ١٤١١هـ.

٣٢٩. النمازي الشاهرودي، الشيخ علي بن الشيخ محمد بن إسماعيل، مستدركات علم رجال الحديث، الناشر: ابن المؤلف، المطبعة: حيدري - طهران، ط ١- ١٤١٥هـ.

٣٣٠. النوبختي، أبو محمد، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، علق عليه: محمد صادق بحر العلوم، طبعة مصوّرة عن طبعة المطبعة الحيدرية - النجف، الناشر، مكتبة الفقيه - قم، ط ٤- ١٣٨٨هـ.

٣٣١. النووي، أبو زكريا، محيي الدين، شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٧هـ.

٣٣٢. النووي، أبو زكريا، محيي الدين، المجموع (شرح المهذب)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

٣٣٣. النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم (الجامع

- الصحيح)، الناشر: دار الفكر - بيروت. وترقيم الأحاديث نسخة دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ اعتنى به: صدقي جميل العطار.
٣٣٤. الهيثمي، ابن حجر، المكي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي، الصواعق المحرقة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، كامل محمد الخراط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١-١٤١٧هـ
٣٣٥. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨هـ
٣٣٦. الواحدي النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد، أسباب النزول، الناشر: مؤسسة الحلبي - القاهرة، طبعة عام ١٣٨٨هـ
٣٣٧. الواقدي، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن واقد، كتاب المغازي، الناشر: عالم الكتب، تحقيق: مارسدن جونس، ط ٣-١٤٠٤هـ
٣٣٨. اليافعي، عبد الله بن أسعد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، طبعة عام ١٤١٣هـ
٣٣٩. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب، تاريخ اليعقوبي، الناشر: دار صادر - بيروت.

المجلات:

- مجلة التمدن الإسلامي، دمشق شهر ذي القعدة - ١٣٧١هـ
- مجلة الجامعة الإسلامية، السنة الأولى، العدد ٣.
- مجلة تراثنا، العدد الثالث لسنة ١٤١٣ هـ قم.

محتويات الكتاب

الفصل الثالث.....	٩
الشبهات المثارة حول أدلة الإمامة الروائية.....	٩
الشبهة: حديث المنزلة لا يدل على إمامة علي <small>عليه السلام</small>	١١
أساسيات الشبهة.....	١٣
الجواب الأول: حديث المنزلة صحيح سنداً وواضح دلالة.....	١٣
أولاً: اختلاف مناسبات ومضامين الحديث يدل على الفضل والخلافة....	١٤
١- تتبع وتثبت سعيد بن المسيب من صحة حديث المنزلة.....	١٤
٢- سعد بن أبي وقاص يفهم من حديث المنزلة بأنه فضيلة عظيمة.....	١٥
٣- لفظ الخلافة والولاية في حديث المنزلة.....	١٧
٤- استخلاف علي <small>عليه السلام</small> في المدينة كان أمراً ضرورياً.....	١٩
٥- لا تصلح المدينة إلا ببقاء علي <small>عليه السلام</small> فيها.....	٢٣
٦- الخوف من إذاعة حديث المنزلة في زمن الأمويين.....	٢٩
٧- حديث المنزلة في غير واقعة تبوك.....	٣٠
أ - حديث المنزلة في بيت أم سلمة.....	٣١
ب - حديث المنزلة في قضية المؤاخاة.....	٣٥
ج - حديث المنزلة بعد فتح خيبر.....	٣٦
د - حديث المنزلة في قضية سد الأبواب.....	٣٧
حديث المنزلة برواية عدة من الصحابة.....	٣٨
١ - حديث المنزلة عن ابن عباس.....	٣٩

- ٢ - حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص وأم سلمة ٣٩
- ٣- حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص ٤١
- ٤ - حديث المنزلة عن أبي سعيد الخدري ٤١
- تضعيف عطية العوفي ليس في محله ٤١
- ٥ - حديث المنزلة عن أسماء بنت عميس ٤٢
- ٦ - حديث المنزلة عن جابر ٤٣
- ٧- حديث المنزلة عن عمر بن الخطاب ٤٣
- ٨ - حديث المنزلة عن علي عليه السلام ٤٤
- ٩ - حديث المنزلة عن جابر بن سمرة ٤٤
- ١٠ - حديث المنزلة عن فاطمة بنت حمزة ٤٤
- نتائج الجواب الأول ٤٥
- الجواب الثاني: الشراكة في الأمر تقتضي ثبوت الخلافة والطاعة لعلي عليه السلام
- ٤٧
- المنزلة لغة ٤٨
- أهم المنازل الثابتة لهارون من موسى ٥٠
- المنزلة الأولى: قرابة الأخوة ٥٠
- دور الأخوة في نيل المقامات الإلهية ٥١
- منزلة القرابة والأخوة بين النبي صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام ٥٢
- والجواب عن هذا الإشكال: ٥٣
- الروايات الدالة على أخوة علي عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله ٥٣

- ٥٣ الرواية الأولى: أنت أخي في الدنيا والآخرة
- ٥٤ الرواية الثانية: أنت أخي ووارثي
- ٥٥ تصحيح السند
- ٥٦ الرواية الثالثة: علي أخو رسول الله ﷺ قبل أن تخلق السماوات
- ٥٦ الرواية الرابعة: أيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟
- ٥٧ الرواية الخامسة: إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه
- ٥٧ استناد الأخوة إلى الرابطة التكوينية
- ٥٩ المنزلة الثانية: المؤازرة والمعاضدة
- ٦٢ المنزلة الثالثة: الشراكة في الأمر
- ٦٤ إشكال الاستثناء المنقطع وجوابه
- ٦٥ الجواب الثالث: دلالة حديث المنزلة على خلافة علي بعد وفاة النبي
- ٦٥ أولاً: حديث المنزلة يثبت منازل هارون لعلي عليه السلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله
- ٦٦ ثانياً: إطلاق حديث المنزلة
- ٦٧ الجواب الرابع: الرد على حديث تشبيه أبي بكر وعمر بالأنبياء
- ٦٨ أولاً: الحديث منقطع
- ٦٩ ثانياً: الحديث لا يتضمن التشبيه في جميع المنازل
- ٧١ ثالثاً: اعتقاد الطائفة السنية في أبي بكر وعمر
- ٧١ التحريف في حديث المنزلة
- ٧٤ الأحاديث الأخرى في فضل علي عليه السلام
- ٧٥ ١- حديث الراية

- فهم الصحابة من حديث الراية فضيلة عظيمة ٧٥
- ٢- حديث (إن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق) ٧٧
- حديث الأنصار مقيد بكونهم أنصاراً لله تعالى ٧٧
- حديث الغدير وشبهة عدم دلالة علي إمامة علي ٧٩
- الشبهة الأولى: ضعف أسانيد حديث الغدير ٧٩
- أساسيات الشبهة ٧٩
- الجواب الأول: صحة طرق حديث الغدير في كتب أهل السنة ٨٠
- الحديث الأول: ما أخرجه الترمذي عن أبي الطفيل ٨٠
- اختلاف النسخ في نقل تعليق الترمذي على حديث الغدير ٨١
- الحديث الثاني: ما أخرجه ابن ماجه عن سعد بن أبي وقاص ٨٤
- الحديث الثالث: ما أخرجه ابن ماجه عن البراء بن عازب ٨٤
- الحديث الرابع: ما أخرجه أحمد في مسنده عن رياح بن الحرث ٨٤
- الحديث الخامس: ما أخرجه أحمد في مسنده عن أبي الطفيل ٨٥
- الحديث السادس: ما أخرجه الحاكم عن زيد بن أرقم ٨٧
- الحديث السابع: ما أخرجه النسائي عن زيد بن أرقم ٨٧
- الحديث الثامن: ما أخرجه البزار في مسنده عن زيد بن يثيع وغيره ٩٠
- الحديث التاسع: ما أخرجه البزار في مسنده عن سعد بن أبي وقاص ٩١
- الحديث العاشر: ما أخرجه أحمد عن سعيد بن وهب وزيد بن يثيع ٩١
- الحديث الثاني عشر: ما أخرجه الخطيب البغدادي عن أبي هريرة ٩٤
- الحديث الثالث عشر: ما رواه ابن حجر عن علي عليه السلام ٩٧

- الحديث الرابع عشر: ما أخرجه ابن أبي عاصم عن علي عليه السلام ٩٨
- المؤلفات في حديث الغدير ١٠٠
- نهج بني أمية في محاربة علي عليه السلام وكتمان فضائله ١٠٢
- محاربة السلطة الحاكمة لحديث الغدير ١٠٥
- الجواب الثاني: تواتر حديث الغدير ١٠٧
- الشبهة الثانية: مخالفة حديث الغدير لأصول الإسلام و التاريخ ١١٤
- أساسيات الشبهة ١١٤
- جواب الشبهة ١١٥
- الجواب الأول: إنكار ابن تيمية لسنة النبي صلى الله عليه وسلم ١١٥
- الجواب الثاني: الجهل بكتاب الله تعالى وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ١١٩
- الجواب الثالث: الجهل بمضمون حديث الغدير ١٢٥
- الشبهة الثالثة: الولاية ضد العداوة وهو حكم ثابت لجميع المؤمنين ١٢٨
- الجواب عن الشبهة ١٢٨
- الشبهة الرابعة: ألفاظ الحديث لا تدل على الخلافة ١٣٠
- أساسيات الشبهة ١٣٠
- الجواب عن الشبهة ١٣١
- الجواب الأول: ألفاظ حديث الغدير صريحة في الإمامة والخلافة ١٣١
- الشاهد الأول: مماثلة ولاية النبي صلى الله عليه وسلم لولاية علي عليه السلام في الحديث ١٣١
- الشاهد الثاني: نزول آية التبليغ ١٣٥
- الشاهد الثالث: نزول آية إكمال الدين وإتمام النعمة ١٤٧

- شبهة ابن كثير حول سبب نزول الآية ١٤٨
- الجواب عن هذه الشبهة ١٤٩
- أولاً: لا يصح تكذيب كل ما خالف الصحيحين ١٤٩
- ثانياً: تعدد أسباب النزول ١٤٩
- ثالثاً: معارضة رواية عمر للأحاديث الصحيحة ١٥٣
- ١- نزول الآية في يوم الإثنين ١٥٤
- ٢- نزول الآية ليلة جُمع (ليلة المزدلفة) ١٥٨
- ٣- نزول الآية ليلة الجمعة ١٥٨
- ٤- تشكيك سفيان الثوري في نزول الآية يوم الجمعة ١٥٩
- الشاهد الرابع: قول النبي ﷺ: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) ١٦٠
- الشاهد الخامس: حديث الغدير في سياق حديث الثقلين ١٦٢
- الشاهد السادس: تهنئة الصحابة لعلي عليه السلام ١٦٣
- الشاهد السابع: استشهاد علي عليه السلام بحديث الغدير ١٦٤
- الشاهد الثامن: الاهتمام الخاص بخطبة يوم الغدير ١٦٦
- الجواب الثاني عن الشبهة الرابعة: ضعف حديث الحسن بن الحسن ١٦٩
- الشبهة الخامسة: حديث الغدير جاء ليثبت إيمان علي باطناً وظاهراً ١٧٢
- بيان الشبهة ١٧٢
- الجواب: ١٧٢
- أولاً: لا توجد أدلة أو قرائن تثبت أن موضوع الحديث هو إيمان علي عليه السلام ١٧٢

- ثانياً: تثبيت إيمان علي ليس هو غاية الحديث بل غايته الخلافة ١٧٣
- ثالثاً: ليس مهمة النبي ﷺ التصدي لإثبات إيمان الصحابة ١٧٤
- الشبهة السادسة: حديث الغدير كان بسبب شكوى جيش اليمن ١٧٦
- الجواب عن الشبهة ١٧٦
- الجواب: ١٧٨
- دراسة وتحليل قضية الشكوى ١٧٨
- تعدد خروج علي ؑ لليمن ١٧٩
- أولاً: خروج علي ؑ إلى اليمن غازياً وداعياً إلى الإسلام ١٧٩
- أ - رواية البخاري المتوفى (٢٥٦هـ) ١٧٩
- ب - رواية أحمد المتوفى (٢٤١هـ) والنسائي (٣٠٣هـ) ١٨٠
- ج - رواية الطبراني المتوفى (٣٦٠هـ) ١٨٢
- د - رواية ابن أبي شيبة المتوفى (٢٣٥هـ) ١٨٣
- هـ - رواية البيهقي المتوفى (٤٥٨هـ) ١٨٥
- وقفات مع الشكوى في روايات خروج علي ؑ إلى اليمن داعياً ١٨٦
- الوقفه الأولى: خروج علي ؑ إلى اليمن كان في السنة الثامنة ١٨٦
- الوقفه الثانية: الشكوى قد وقعت في المدينة فلا تؤثر على الحديث ١٨٦
- الوقفه الثالثة: مواقف غير ودية صدرت عن بعض الصحابة تجاه علي ؑ ١٨٧
- الوقفه الرابعة: غضب النبي ﷺ على بعض أصحابه ١٨٨
- الوقفه الخامسة: في الحديث دلالة على إمامة علي وخلافته ١٨٩

- تنبيه: علي عليه السلام لم يتزوج علي فاطمة عليها السلام في حياتها..... ١٩٠
- ثانياً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن قاضياً..... ١٩٢
- ثالثاً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن جابياً للصدقات ١٩٣
- ١- رواية ابن إسحاق عن ابن ركانة وعن أبي سعيد الخدري..... ١٩٣
- ٢- رواية البيهقي عن أبي سعيد الخدري ١٩٥
- ٣- رواية أحمد بن حنبل عن عمرو بن شاس الأسلمي..... ١٩٧
- ٤- رواية الواقدي..... ١٩٨
- ملاحظة على رواية الواقدي ٢٠٢
- ٥- رواية ابن الأثير..... ٢٠٣
- عدة تساؤلات حول الخروج الثالث ٢٠٤
- التساؤل الأول: متى بعث علي عليه السلام إلى اليمن، ومن هناك تعجل بالرحيل إلى مكة؟ ٢٠٤
- التساؤل الثاني: من هم الشكاة على علي عليه السلام؟ ٢٠٤
- التساؤل الثالث: أين كانت الشكوى؟ هل كانت في المدينة أم في مكة؟ ٢٠٦
- التساؤل الرابع: لو كانت الشكوى في مكة هل كانت قبل مراسم الحج أم بعده؟ ٢٠٧
- أدلة كون الشكوى قبل الحج ٢٠٧
- أدلة كون الشكوى بعد الحج..... ٢٠٧
- عدة أجوبة على زعم أن حديث الغدير كان بسبب شكوى جيش اليمن

- ٢٠٨.....
- ٢٠٨.....الجواب الأول: شكوى الجيش وقعت قبل انتهاء مراسم الحج
- ٢٠٨.....الجواب الثاني: الشكوى كانت بعد مراسم الحج مباشرة
- ٢٠٩.....الجواب الثالث: الشكوى كانت في المدينة
- ٢٠٩.....الجواب الرابع: واقعة الغدير كانت بأمر من الله تعالى
- ٢١٠.....رواية الخطيب البغدادي وتصحيحها
- ٢١١.....الجواب الخامس: النبي ﷺ لم يذكر الشكوى في حديث الغدير
- ٢١٢.....تنويه:
- ٢١٣.....الفصل الرابع
- ٢١٣.....الشبهات المثارة حول وجود النص على الإمامة
- ٢١٣.....وفيه مبحثان:
- ٢١٣.....المبحث الأول: في الشبهات التي تنفي النص من كتاب نهج البلاغة
- ٢١٣.....المبحث الثاني: فيما ينفي النص استناداً إلى مسلمة مزعومة
- ٢١٥.....المبحث الأول: في الشبهات التي تنفي النص من كتاب نهج البلاغة
- ٢١٥.....الشبهة: كتاب نهج البلاغة ينفي النص على الإمامة
- ٢١٦.....الجواب:
- ٢١٦.....منهج الشيعة في التعامل مع المصادر
- ٢٢٠.....كتاب نهج البلاغة عند الشيعة
- ٢٢٢.....نظرة في بعض ما نقله القفاري من كتاب نهج البلاغة
- ٢٢٣.....قوله: دعوني والتمسوا غيري

- ٢٢٣ سند الفقرة في تاريخ الطبري
- ٢٢٧ سند الفقرة في كتاب الفتوح
- ٢٢٨ سند الفقرة في كتاب الجمل للشيخ المفيد
- ٢٢٩ قوله: أنا لكم وزيراً خيراً مني أميراً
- ٢٢٩ سند الفقرة في كتاب أنساب الأشراف
- ٢٣١ سند الفقرة في كتاب الطبري
- ٢٣٢ سند الفقرة عند الشيخ المفيد
- ٢٣٣ مناقشة دلالة كلام الإمام عليه السلام على نفي النص
- ٢٣٣ كلامه عليه السلام هنا لا يعارض الصريح من الأدلة على ثبوت خلافته
- ٢٣٥ كلامه خال من الدلالة على نفي النص
- ٢٣٥ هناك عدة امور تؤكد أن كلام الإمام لا دلالة فيه على نفي النص
- ٢٣٥ الأول: الإمام بكلامه يرفض الإمرة والسلطة لا الإمامة
- ٢٣٦ الثاني: الإمام عليه السلام أراد برفضه إلزام المبايعين علناً
- ٢٣٧ الثالث: الإمام عليه السلام أراد أن تكون بيعته عن قناعة راسخة
- ٢٣٨ الرابع: أراد أن يبين بأن هذه حكومة ودنيا وأنه عازف عنها
- ٢٤٣ قوله: بايعني القوم الذي بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان
- ٢٤٤ الجواب:
- ٢٤٤ مصادر هذا القول
- ٢٤٦ نص قوله: (بايعني القوم الذين بايعوا ...)
- ٢٤٧ سند هذا القول

٢٤٧ نمير بن وعله
٢٤٧ عامر الشعبي
٢٤٨ انحراف الشعبي عن علي <small>عليه السلام</small>
٢٤٨ ١- سب الشعبي عليا <small>عليه السلام</small>
٢٤٨ معاتبة الحسن البصري للشعبي
٢٥٠ ٢- افتراء الشعبي على علي <small>عليه السلام</small>
٢٥١ ٣- كذبه في قضية من شهد حرب الجمل من الصحابة
٢٥٣ ٤- انتقاصه من أصحاب علي <small>عليه السلام</small>
٢٥٣ ٥- مناصرته بني أمية الذين يعادون عليا <small>عليه السلام</small>
٢٥٤ ٦- بغض الشعبي للشيعة
٢٥٥ النقاش الدلالي في فقرة: بايعني القوم
٢٥٥ الإمام <small>عليه السلام</small> في مقام الاحتجاج والإلزام
٢٥٦ شواهد وقرائن على أن الإمام كان في مقام الاحتجاج
٢٥٦ القرينة الأولى: قوله <small>عليه السلام</small> : بايعني القوم ... على ما بايعوهم عليه
٢٥٩ القرينة الثانية: قوله <small>عليه السلام</small> : فإذا اجتمعوا على رجل
٢٦٢ القرينة الثالثة: قوله <small>عليه السلام</small> : إنما الشورى للمهاجرين والأنصار
٢٦٥ القرينة الرابعة: كلامه <small>عليه السلام</small> في نهج البلاغة ينافي مبدأ الشورى
٢٦٧ المبحث الثاني: فيما ينفي النص استنادا إلى مسلمات مزعومة
	الشبهة: كتاب الله يخلو من ذكر لأسماء أئمة الشيعة وهذا دليل على بطلان
٢٦٨ الإمامة

- الجواب: ٢٦٩
- الجواب الأول: دلالة القرآن على مبدأ الإمامة ٢٦٩
- القسم الأول: آيات الإمامة العامة ٢٦٩
- الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ... ٢٦٩
- الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ ٢٧٠
- الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ ٢٧٠
- الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ٢٧١
- القسم الثاني: آيات الإمامة الخاصة ٢٧١
- الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ ٢٧٣
- الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ ٢٧٤
- الجواب الثاني: دلالة السنة على إمامة علي عليه السلام ٢٧٥
- السنة النبوية تنهى عن الإعراض عن السنة ٢٧٧
- صحابه النبي صلوات الله عليه لا يفرقون بين الكتاب والسنة ٢٧٨
- السنة تنص على إمامة علي عليه السلام ٢٨٠

- الجواب الثالث: الحكمة الإلهية تقتضي عدم ذكر أسماء الأئمة ٢٨١
- الحكمة الأولى: ذكر الوصف أبلغ في التأثير من ذكر الاسم ٢٨٢
- الحكمة الثانية: لو ذكر اسم علي عليه السلام لحذفه المنافقون ٢٨٦
- الحكمة الثالثة: ذكر الاسم لا يعني حسم النزاع ٢٨٧
- الحكمة الرابعة: ذكر الاسم في القرآن مدعاة لاتهام أتباع أهل البيت عليهم السلام ٢٨٩
- الشبهة: النص على الخلافة مما تتوفر الدواعي على نقله فلو كان له أصل لنقل ٢٩٠
- أساسيات الشبهة ٢٩٠
- الجواب: ٢٩١
- اشتهار النص يمنع من الوصول إلى السلطة ٢٩١
- محاولات منع انتشار النص ٢٩٢
- ١- مخالفة إرادة النبي صلى الله عليه وآله النص على الخلفاء ٢٩٢
- ٢- المنع من نقل أحاديث الإمامة وتدوينها ٢٩٤
- إتلاف أحاديث أهل البيت عليهم السلام ٢٩٩
- القول بأن حديث النص على الخلافة لا أصل له باطل ٣٠١
- ١- إمامة أهل البيت عليهم السلام حقيقة قرآنية ٣٠١
- ٢- إمامة أهل البيت نطقت بها السنة ٣٠٢
- ٣- السنة النبوية لا تنحصر في مصادر أهل السنة ٣٠٤
- الشبهة: لو صح أن الصحابة كتموا النص على الخلافة لكتموا الفضائل

الكثيرة لعلي <small>عليه السلام</small>	٣٠٥
الجواب:	٣٠٥
الصحابة لم يكتموا أحاديث النص	٣٠٥
قياس أحاديث النص على أحاديث الفضائل قياس مع الفارق	٣٠٧
تعرض الكثير من فضائل أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> للتشويه والكتمان	٣٠٨
الشبهة: القول بكتمان الصحابة للنص يستلزم سلب الثقة عن بقية امور الدين	٣٢٦
الجواب عن الشبهة	٣٢٦
الصحابة لم يكتموا النص على الإمامة	٣٢٦
أحاديث الإمامة لا تقاس بأحاديث العبادات	٣٢٧
بعض ملازمات الكلام لا تمنع من قول الحقيقة	٣٢٩
التغيير والتضييع طال حتى الصلاة	٣٣١
الشبهة: دعوى النص على علي <small>عليه السلام</small> كدعوى النص على العباس	٣٣٣
بيان الشبهة	٣٣٤
الجواب:	٣٣٤
أولاً: النص على العباس لا واقع له	٣٣٥
ثانياً: وضوح النصّ وصراحته على إمامة أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small>	٣٣٦
الشبهة: لو نص النبي <small>صلى الله عليه وآله</small> على علي <small>عليه السلام</small> لظهر كنص أبي بكر على عمر	٣٣٨
أساسيات الشبهة	٣٣٨
الجواب:	٣٣٩

- أولاً: النص على علي واضح ومشهور ٣٣٩
- ثانياً: الذين يحفظون التراث هم الأجيال اللاحقة لا السابقة ٣٤٠
- الشبهة: كيف يقبل المسلمون أمر أبي بكر في عمر ولا يقبلون أمر النبي ﷺ في علي عليه السلام؟ ٣٤٣
- الجواب: ٣٤٣
- المهاجرون والأنصار لا يشكون أن علياً عليه السلام هو صاحب الأمر ٣٤٣
- ندم الأنصار على بيعه أبي بكر وهتافهم باسم علي عليه السلام ٣٤٤
- الشبهة: لا يحتمل عقلاً أن يكون المسلمون أطوع لنص أبي بكر من نص رسول الله ٣٤٥
- الجواب: ٣٤٥
- أولاً: كثير من الصحابة خالفوا رسول الله ﷺ وعصوا أوامرهم ٣٤٦
- مخالفة الصحابة في كتابة الوصية ٣٤٦
- الكتاب العاصم من الضلال هو التمسك بالعترة الطاهرة ٣٤٧
- مخالفتهم في الإحلال من الحج وغضب رسول الله ﷺ عليهم ٣٤٨
- وصفه لبعض الصحابة بالعصاة ٣٥٠
- مخالفتهم في حديث اللد للرسول الأكرم ﷺ ٣٥٠
- ثانياً: إن نص أبي بكر على عمر لم يكن خالياً من المعارضة ٣٥١
- بعض المهاجرين والأنصار لم يقبلوا استخلاف أبي بكر لعمر ٣٥١
- ١ - اعتراض علي عليه السلام وطلحة ٣٥١
- ٢ - اعتراض بعض المهاجرين ٣٥٢

- ٣- اعتراض الناس ٣٥٣
- ٤- اعتراض معاوية ٣٥٥
- الشبهة: لو كان علي عليه السلام منصوباً عليه لم يجز له أن يبايع أبا بكر وعمر
وعثمان ٣٥٨
- الجواب الإجمالي ٣٥٨
- الجواب التفصيلي ٣٦٠
- بيعة علي عليه السلام أبا بكر في كتب الشيعة ٣٦٠
- ١- علي عليه السلام لم يبايع أبا بكر قط ٣٦٠
- ٢- علي عليه السلام بايع مكرهاً ٣٦٠
- بيعة علي عليه السلام أبا بكر في كتب أهل السنة ٣٦٢
- الحديث الدال على حصول البيعة أول الأمر ٣٦٢
- مناقشة دلالة الحديث ٣٦٥
- الحديث يدل على أن مبايعة علي عليه السلام كانت بالإكراه ٣٦٥
- أدلة اخرى على أن علياً عليه السلام بايع أبا بكر مكرهاً ٣٦٧
- الحديث الدال على أن علياً عليه السلام لم يبايع إلا بعد ستة اشهر ٣٧٣
- الإشكال السندي ٣٧٧
- تأخر علي عليه السلام عن البيعة مدرج من كلام الزهري ٣٧٧
- البيهقي أول من أثار الاشكال ٣٧٧
- الجواب: ٣٧٨
- تأخر علي عن البيعة من كلام عائشة لا الزهري ٣٧٨

- أولاً: حديث البخاري ومسلم عن معمر لا يشير إلى تأخير البيعة ٣٧٩
- ثانياً: ما نقله البيهقي عن عبد الرزاق لا يتطابق مع رواية عبد الرزاق ٣٨١
- مقارنة بين حديث عبد الرزاق في المصنف وحديث البيهقي عنه ٣٨١
- ثالثاً: تأخر البيعة قد روي في الصحيحين وغيرهما متصلاً ٣٨٤
- رابعاً: لم يتعرض كبار شراح الاحاديث إلى الادراج ٣٨٤
- خامساً: لو صح الإدراج فلا يبعد أنه من كلام عائشة ٣٨٦
- التوجيه الدلالي لأحاديث تأخر البيعة ٣٨٧
- مناقشة التوجيه الدلالي ٣٨٨
- البيعة المتأخرة أيضاً لم تكن عن رضا ٣٨٩
- الشبهة: لو كان النص على علي صحيحاً لم يجز أن يدخل مع الستة في الشورى ٣٩٢
- الجواب: ٣٩٢
- مواقف ودلائل على وجود النص على أمير المؤمنين عليه السلام ٣٩٢
- مبررات وأسباب الدخول في الشورى ٣٩٣
- ١ - كراهة الخلاف ٣٩٣
- ٢ - الخشية من الانحراف عن الإسلام ٣٩٤
- ٣ - الرغبة في إعادة الامور إلى ما كانت عليه ٣٩٦
- ٤ - إثبات أحقيته بالخلافة ٣٩٦
- الشبهة: لو كان الحسن عليه السلام منصوباً عليه لما سلم الخلافة لمعاوية ٤٠١
- جواب الشبهة: ٤٠١

- الأول: هناك فرق بين الخلافة والإمامة..... ٤٠٢
- الثاني: تنازل الإمام الحسن عليه السلام عن الحكومة السياسية كان مبرراً..... ٤٠٣
- ١- حقن دماء المسلمين ٤٠٣
- ٢- خذلان الجيش وتفرقه عن الإمام الحسن عليه السلام ٤٠٤
- ٣- الحفاظ على أهل بيته وشيعته..... ٤٠٩
- ٤- فضح معاوية من خلال وثيقة الصلح ٤٠٩
- الخلاصة..... ٤١٢
- الشبهة: منكر إمامة أحد أئمة الشيعة كافر ويستحق الخلود في النار ٤١٣
- أساسيات الشبهة ٤١٣
- الجواب: ٤١٤
- الكفر هنا ليس بمعناه المقابل للإسلام..... ٤١٤
- ليس كل منكر للإمامة كافراً ٤١٦
- كفر منكر الإمامة كفر معصية أو جحود ٤١٧
- الحكم بكفر منكر الإمامة لا يعم جميع أهل السنة ٤٢٠
- إسلام أهل السنة في روايات أهل البيت عليهم السلام ٤٢١
- فقهاء الشيعة يرون إسلام أهل السنة وطهارتهم ٤٢٣
- أقوال فقهاء الشيعة في إسلامهم ٤٢٣
- أقوال فقهاء الشيعة في طهارتهم ٤٢٤
- من أنكر إمامة أحد الشيخين فهو كافر يستحق النار ٤٢٥
- تكفيرهم الشيعة مطلقاً ٤٢٩

٤٣٢	تكفير الطوائف السنية بعضهم بعضاً.....
٤٣٣	١- تكفير غير الأشاعرة من المسلمين.....
٤٣٣	٢- تكفير غير الحنابلة من المسلمين.....
٤٣٤	٣- تكفير الحنابلة.....
٤٣٤	٤- تكفير أبي حنيفة وأتباعه.....
٤٣٧	مصادر الكتاب.....
٤٨٣	محتويات الكتاب.....